

مصر في ١٨ و ١٩ يناير

حسين عبد الرازق

دراسة سياسية وثائقية

مصر في ١٨ و١٩ يناير

دراسة سياسية وثائقية

حسين عبدالرازق

الى ..

احمد نبيل الهلالي

شاهنده مقلد

احمد فؤاد نجم

فريدة النقاش

حسين عبد الرازق

١٨ يناير

كل ما تهل البشايـــر
من يناير كـــل عام
يدخل النور الزنازن
يطرد الخوف والظـــلام
يا نسيم السجن ميـــل
عالعتب وارمي الســـلام
زهـــر النـــوار
وعشش في الزنازين الحمـــام
من سكون السجن صوتي
نبض قلبي من تابوتـــي
بيقولوا لك يا حبيبتـــي
كلمتي من بطن حوتـــي
سلميلي عالحبايـــب
يـــا حبيبتـــي
سلميلـــي
كل حب وله نصيبه من سلامي
بلغيلـــــه
احضني العالم عشاني بين عيونك
وابعتيلـــي نظـــره
منها اشوف حبايبي واشفي قلبي

واساليلي كل عالم في بلـــدنا
كل بـــرج وكل مادنـــه
كل صاحب من صحابنـــا
كل عيل من ولادنـــا
حد منهم شاف علامة من علامات القيامة
قبل ما تهل البشاير يوم ١٨ يناير
لما قامت مصر قومة بعدما كانت في نومه
تلعن الجوع والمذلة والمظالم والحكومة
سلميلي عالولاد السمر خضر العمر
في عموم الحـــواري
سلميلي عالبنات المخطوبين في المهد لسرير الجواري
واساليلي بالعتاب كل قاريء في الكتاب
حد فيهم كان يصدق بعد جهل وبعد نوم
ان حس الشعب يسبق اي فكر واي صوت
هي دي مصر العظيمـــة
يا حبيبتي هي مـــصر
اللي فضلت في هواها عشنـــا
على الف قـــصر
هي دي يا عزة مصـــر
هي دي يا عـــزة مـــصر

احمد فؤاد نجم
يناير ١٩٧٧
سجن ليمان طره

القسم الاول
الدراسة

مقدمة

١٨ و ١٩ يناير..
مؤامرة
أم
انتفاضة شعبية ؟!

لم يكن ما حدث في مصر خلال يومي ١٨ ، ١٩ يناير « كانون الثاني » ١٩٧٧ امرا عابرا في تاريخ الشعب المصري . الكل يجمع على ان احداث هذين اليومين ، خطيرة وبعيدة الاثر في حياة مصر .

فلاول مرة منذ ثورة ١٩١٩ تنطلق المظاهرات في كل المدن المصرية في وقت واحد ، تردد نفس الشعارات وترفع نفس المطالب .

ولاول مرة يفرض حظر التجول في مصر منذ قيام ثورة ١٩٥٢ ، وتنزل القوات المسلحة الى الشارع ويسقط خلال يومين ــ طبقا لبيانات الحكومة ــ ٧٩ قتيلا ، ٢١٤ جريحا .

ورغم اتفاق الجميع حول خطورة ما حدث ، فما زالت الحقيقة ضائعة حتى اليوم .

هل كانت الاحداث « انتفاضة حرامية » .. أم هبة شعبية ؟
هل كانت « مؤامرة لحرق القاهرة » .. أم انتفاضة شعبية ؟
كيف وقع التخريب وما حجمه ؟

على من تقع المسئولية .. على الحكومة .. على حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي .. على الاخوان المسلمين ... على الشيوعيين .. على الناصريين ؟!

عشرات من الاسئلة ، تقابلها اجابات مختلفة متناقضة .

الحكومة تصف أحداث ١٨ ، ١٩ يناير على لسان رئيس الوزراء « ممدوح سالم » امام مجلس الشعب بأنها : ــ

« مؤامرة سافرة استهدفت وثوب المتآمرين الى الحكم عن طريق العنف وانهاء ثورة ١٥ مايو المجيدة .. ولعل خط سير الاحداث يكشف عن ان العناصر الشيوعية المنظمة ، وبعض قيادات حزب التجمع ، كانت ترصد تطورات الموقف الاقتصادي ، ومن وجهة نظر واحدة ، تقف على أرضية سياسية واحدة . هدفها الانقضاض على الساحة الجماهيرية والسيطرة عليها . وان الفريقين تشاركهما بعض العناصر من مدعي الناصرية التي اشتركت في المظاهرات ، سارعوا الى تحديد توقيت التفجير بمجرد اعلان القرارات الاقتصادية التي اصدرتها الحكومة ، وكان اسلوب التفجير متجها منذ البداية الى اثارة مشاعر السخط الجماهيري ، الى الحد الذي يصل بالامور الى اثارة الاضطرابات على مستوى محافظات الجمهورية بأكملها ... » .

وزير داخلية ذلك الوقت « اللواء سيد فهمي » يتخذ نفس الموقف ، ويتهم الشيوعيين بأنهم يقودون المظاهرات والتخريب في شوارع القاهرة . ويذيع الراديو صباح يوم ١٩ يناير بيانات متتالية، تكرر هذا الاتهام منسوبا الى وزارة الداخلية . الصحف الرسمية الثلاث (الاهرام ـ الاخبار ـ الجمهورية) تنشر مانشيتات كبيرة مثل : « الشيوعيون وحزب اليسار وراء عمليات التخريب .. ».

ويصدر بيان عقب اجتماع رئيس الجمهورية بالقيادات السياسية يوم ٢٤ يناير ١٩٧٧ يقول :

« ... ان حدوث ردود الفعل بالنسبة للقرارات الاقتصادية التي صدرت اخيرا وان كان أمرا طبيعيا لما تمثله من اعباء على بعض قطاعات الشعب ، الا ان العناصر التخريبية التي يهمها عدم خروج البلاد من ازمتها الاقتصادية التي تكون المناخ الصالح لتنفيذ اهدافها ، ركبت موجة رد الفعل الشعبي واخرجتها عن مسارها السلمي ، وحولتها الى الاحداث المؤسفة التي نتج عنها خسائر في بعض الارواح وفي الاموال العامة والخاصة ، ومستغلة مناخ الديمقراطية والحريات الجديدة ، في محاولة لدفع البلاد للرجوع الى الوراء ... » .

ويقدم حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي وجهة نظر اخرى في بيانين يومي ١٩ ، ٢٤ يناير ١٩٧٧ جاء فيهما :

« في الوقت الذي كانت الجماهير المصرية تنتظر كما بشرتها الصحافة وبيان الحكومة وتصريحات المسئولين تحقيق خطوات فعالة في طريق تصحيح المسار الاقتصادي ، وتحسين احوال الجماهير الكادحة .. فوجئت بقرارات من مجلس الوزراء برفع أسعار عدد من السلع الاساسية والذي يؤدي الى المزيد من الارتفاع في الاسعار العامة ، والتي تتحمل اعباءها في النهاية الطبقات الشعبية . والغريب ان تتم هذه الخطوات دون الرجوع الى مجلس الشعب والتنظيمات الجماهيرية . وكان رد الفعل التلقائي من الجماهير التي تعاني من تعقد ظروف المعيشة ، هو محاولة التعبير عن رفضها لهذه القرارات عن طريق التوجه الى مجلس الشعب لمطالبته برفض هذه الزيادات التي امتصت اضعاف العلاوات المقررة للعاملين في الحكومة والقطاع العام ، رغم ما وعدت به الحكومة في بيانها بتحقيق التوازن بين الاسعار والاجور .. » .

« ... ان شعبنا يعرف الحقيقة الكاملة ، فقد عبر عن نفسه وشارك في حركة يومي ١٨ ، ١٩ يناير . وفاجأته قسوة قوات الامن المركزي ولجوءها الى العنف في مواجهة الحركة الجماهيرية السلمية بلا مبرر لهذا العنف ، مما ادى الى بعض اعمال العنف المضادة والاعتداء على بعض الممتلكات العامة والخاصة ، وهيا الجو لعمليات تخريب قامت بها عناصر مختلفة من عملاء المخابرات الامريكية المركزية والراسمالية الطفيلية طبقا لمخطط يستهدف الصاق هذه العملية بالقوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية ، لاتخاذها ذريعة للقيام بعملية تصفية شاملة لهذه القوى وايقاف تطور الممارسة الديمقراطية التي بدأت في مصر حديثا بتعدد الاحزاب ، واجهاد حزبنا الى الحد الذي يشل ارادته وقدرته على الاستمرار دفاعا عن مصالح الشعب والوطن .. » .

وأدلت الصحافة العربية والاجنبية بدلوها . فقدمت كل منها تفسيرها لما حدث .. مجلة « التايم » الاميركية ، تتهم الاخوان المسلمين في مقال تحت عنوان « حقيقة غضب الفقراء » فتقول :

« ازداد بشكل كبير غضب الفلاحين المصريين والطبقة المتوسطة ، ويشكلان معا ٩٠ بالمئة من الشعب المصري الذي يبلغ تعداده ٤٠ مليون ، وذلك ضد مطالبات الحكومة المستمرة بأن يقدموا التضحيات . وتعيش هذه الطبقات تحت ظروف اقتصادية صعبة ، ونقص في المواد الغذائية ، وتضخم يصل الى ٣٧ بالمئة سنويا . ولاحظ الذين ذهبوا لشراء حاجياتهم من محلات الاغذية الخاصة ان الاسعار تعادل ٤ امثال اسعار المجمعات الحكومية . واشتكوا من زيادة اسعار اللبن واللحوم والخضروات . ومن جموع الشعب فهناك ١٠ بالمئة يتمتعون بانتعاش اقتصادي . وقد اصبح الاغنياء اكثر غنى في ظل النظام الحالي . وخصوصا بعد ان عاد للكثير منهم ممتلكاتهم التي كانت قد وضعت تحت الحراسة في حكم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر . كما أصبحت الاستثمارات الخاصة أسهل وذلك في محاولة من الحكومة لاقناع الطبقة العليا في مصر لكي تضع أموالها في المشروعات الصناعية ، وذلك بدلا من اعمال الوساطة والسمسرة التي تعود بأرباح اسرع واكثر .

وفي الاسبوع الماضي انفجرت مظاهرات غاضبة في الشوارع واتسمت بعنف واستياء لم تشهده مصر منذ ٢٥ عاما حينما طرد الملك فاروق . وكان هذا الانفجار بسبب القرارات المفاجئة التي اصدرها عبد المنعم القيسوني رئيس المجموعة الاقتصادية برفع

اسعار بعض السلـــع . وهذا يعني رفع الاسعار في المجمعـــات الحكومية بمقدار ٥٠ بالمئة لنوع من الخبز بينما ارتفع سعر السكر ٢٥ بالمئة والشاي ٣٥ بالمئة وانابيب البوتاجاز التي يستخدمهـــا المصريون في اعداد الطعام بمقدار ٥٠ بالمئة . وفي باد متوسط الاجور فيه ٢٦ جنيها شهريا ، فان تلك الاخبار كـــانت كارثة . وعندمـــا استمعت الجماهير الفقيرة في القاهرة والاسكندرية والسويس والمدن الاخرى الى قرارات القيسوني ، اندفعت في مظاهرات عنيفة وهياج شديد لمدة ٤٨ ساعة . ويقول ممدوح سالم ان الشيوعيين مسئولون عن المظاهرات . وقد يكون هذا صحيحا جزئيا . ولكن الاحتمال الاكثر ترجيحا ان الكثير من اعمال الاثارة يتحمل مسؤوليتها الاخوان المسلمون ، وهم جماعة محافظة عارضت نظام السادات المعتدل طويـــلا . . . » . .

وتلقي جريدة « الفيجارو » الفرنسية اليمينية باتهام جديد ضد ليبيا . فيقول مراسلها في القاهرة :

« . . ان الهتافات والاضطرابات واهداف التخريب وميـــول المقبوض عليهم . . اخوان مسلمين . . يساريين . . ناصريين . . ثبت ان هناك يدا ليبية اكثر منها سوفيتية وراء الاحداث . . » .

وكتبت مجلة « لو نوفيل اوبزيرفاتير » الفرنسية تحت عنوان « انهم يجعلون من مصر هندا جديدة » فقالت :

« ان البنك الـــدولي وصندوق النقد الدولي ، لم يتوقعـــا انفجارات الغضب التي اجتاحت مصر حين أوصوا الحكومة المصرية برفع الدعم عن السلـــع الاساسية مثل الدقيق والسكـــر والارز والشاي والبوتاجاز ، والذي كان يسمح للجماهير العريضة بالبقاء على قيد الحياة . وقد ارتفعت الاسعار بالفعل خلال خمس سنوات بنسبة ١٢٠ بالمئة بينما بقت الاجور على حالها . فأقل اجر قيمته ١٢ جنيها . واجر خريج الجامعة يبدأ من ٢٠ جنيها . ويلاحـــظ المراقب للاحداث في مصر ان الفقر يتزايد بسرعة فائقة . وهـــذه الجماهير هي التي كان عليها ـــ حسب تصور الخبراء الدوليين ـــ ان تتحمل عبء تصحيح اقتصاد البلاد . وهذا التصحيح مهم للغاية ، اذا كانت مصر تريد جدولة ديونها الخارجية والتي تبلغ ٥٥ مليار فرنك . واذا كانت تريد ان يظهـــر اخوانها العرب ، وخاصـــة السعودية ، مزيدا من الكرم في استثماراتهم . الا ان الاستثمارات العربية وكذلك الغربية مترددة في الاستثمار في مثل هذا البئر الذي لا نهاية له . . ان الاستثمارات قليلة رغم سياسة الانفتاح .

لقد مرت مصر من اقتصاد مخطط الى انفتاح تام . الغت القيود الجمركية ، واعطي راس المال الخاص امتيازات هائلة . وأهم نتيجة لهذا المخطط الجديد ، تضخم طبقة الطفيليين الذيـــن يعيشون من استيراد منتجات الترف ومن السوق السوداء .

وبينما كان العجز التجاري سنة ١٩٧٤ (٦) مليار فرنك ، اصبح عام ١٩٧٦ (١٤) مليار فرنك وتبدو الحلول المقترحة من صندوق النقد الدولي خادعة للغاية في مواجهة كل هذه المشاكل ، فهي لن توفر الا مليار فرنك لميزانية الدولة . ولها سياسيا وقع القنابل .

وكان السيد عبد المنعم القيسوني قد اقترح نفس هذا الحل عام ١٩٦٥ ، وطلب منه الرئيس عبد الناصر الاستقالة من مناصبه لانه يقترح سياسة تؤدي فورا الى وقوع انقلاب » .

نفس المنطق طرحه « فريتز شترن » استاذ التاريخ بجامعة كولومبيا الامريكيـــة الذي كتب في مجلـــة « الشئون الخارجيـــة الامريكية » « فورن أفيرز » يقول :

« وصلت الى القاهرة بضعة أسابيع بعد شغب الجوعى الذي هب تلقائيا في يناير ١٩٧٧ نتيجة لارتفاع الاسعار الذي فرضته الحكومة على المواد الاساسية . وقد بدا البوليس عاجزا ، أيا كانت أسباب هذا العجز ، مما اضطر الحكومة الى استدعاء الجيش . واستمرار العنف والالغاء الفوري لرفع الاسعار يشهدان بضعف الحكومة . وكان هذا صدمة للرئيس السادات . وأسرعت الحكومة مغالطة الى لوم الشيوعيين .. كانت الاحداث رد فعل للتشاؤم الزاحف . وبما يوضح الصعوبات الاقتصادية التي تعانيها مصر ، الخدمات المتهاوية في القاهرة ، وقد انهكها الاستخدام وتعثرت لسوء الادارة .. ومن تحدثت اليهم من المصريين ليس لديهم امل في أي تحسين للاحوال . وقال أحدهم ، ان القاهرة كانت تشبه باريس ، والاسكندرية تشبه بنيس، وفي القريب ستشبهان مدينتي بومبـــاي وكلكتا في الهند .. » .

وقالت جريدة « لوموند » الفرنسيـــة :

« يعتقد المتظاهرون ان حكومة مصر نقضت الوعود التـــي قطعها الرئيس في نوفمبر ، برفعها اسعار عدد من المواد الضرورية لقوت الشعب .. وبهذا يكـــون رئيس الوزراء قد ارتكـــب خطا مأساويا .. لان هذه المواد هي التي تتيح للشعـــب المصري ان يواصل حياته .. والواقع ان سياسة الانفتاح الاقتصادي اسفرت

عن نتائج مضادة ، واصبحت الهوة كبيرة بين الاغنياء والفقـــراء لقد استفادت منها فئة صغيرة من المستغلين ، بينما القسم الاكبر يعاني المرارة والشقاء . » .

وكتبت صحيفة « السياسة » الكويتية ، وهي صحيفة يمينية ، ولرئيس تحريرها « احمد الجار الله » علاقات وثيقة بالحكومـــة المصرية ، تحذر من الانسياق وراء اتهام الشيوعيين بتدبير الاحداث فقـــالت :

« ان ما اسفرت عنه الاحداث الاخيرة ، بما فيها التبريرات التي قيلت ، كلها ليست لصالح الحكومة المصرية . وهذا ما يجب ان تعرفه الرئاسة في مصر . فاذا كان كل ما حدث تدبير شيوعي .. فان معنى ذلك ان الشيوعيين في مصر قوة ضخمة ، وان عليهم ان يحكموا الان ما داموا بهذه القوة . ان الاتهام الذي جرى توجيهه لهذه الجهات ، اي جهات الشيوعيين بأنهم وراء ما حدث ليس في صالح حكومة ممدوح سالم . فالموضوع يدخل بالاساس في اعتبارات الخلل الاداري والاقتصـــادي الذي تعيشه الادارة الاقتصاديـــــة المصرية .. » .

وقال سليمان الفهد في نفس الجريدة ...

« في كل مرة يحدث فيها اضراب او مظاهرة او أي سلـــوك احتجاجي في بلد من بلادنا العربية .. اتذكر سالفة « فتش عن المرأة » .. والفرق هنا ـــ في المواقف الاحتجاجية ـــ ان الـــذي يجب ان يفتش عنه رجال السلطة هم الجماعات اليسارية ! فتش عن اليسار ـــ اذن ، لان اي حدث بالضرورة وراءه وأمامه أهل اليسار !.. يحدث كثيرا ان يقوم طلبة جامعة ما باضراب ما تحقيقا لمطالب معينة يرون انها مـــن حقهم .. وحالما يحدث ذلك فـــان (الاتهام) الجاهز هو انهم يساريون ـــ وأحيانا ما يقال ـــ شيوعيون وخونة .. الى اخر مفردات القمع المعروفة !.. ويكفي هنا للتدليل على هذا الرأي ان نشير الى ماجـــرى اول أمس ، حول هبـــة الجماهير المصرية المحتجة على غلاء المعيشة . فقد سارعت الاجهزة (وكما هي العادة) بالقاء اللوم على الشيوعيين .. ولو ان الاتهام قيل عن مواطني جمهورية الواق الواق قد يزدرده العامة ولو على مضض . ولكنه يقال عن مواطني مصر . ولا احد يمكن ان يجـــرؤ على القول ان اليساريين المصريين وحدهم الذين يعانون من غـــلاء المعيشة ! ... » .

وفي نفس المعنى كتبت « الجارديان » البريطانية ...

« فمن الواضح ان البوليس تصرف تصرفا اعمى على اساس القوائم القديمة التي لديه ، مما يشير الى انه ليس لديه الكثير من الادلة عن مديري المظاهرات الحقيقيين ، هذا اذا كان لمثل هذه الانتفاضة التلقائية اي مدبرين ... ويبدو ان نظرية « المؤامرة الشيوعية » خطط لها كما هو واضح لارضاء الدول النفطية . والنظام يحاول كسب رضا هذه الدول الان بصراحة اكثر بكثير من السابق . وهذه النظرية تستهدف ان تكون بمثابة تحذير من النتائج المرعبة التي ستترتب على الشرق الاوسط كله اذا استولى الشيوعيون على مصر .. وبصورة عامة لا يبدو المصريون متأثرين كثيرا « بالخطر الشيوعي » ، ففي ذلك اهانة لجميع غير الشيوعيين — الغالبية العظمى من الشعب — الذين تعاطفوا كما هو واضح مع المظاهرات .. » .

وقدم الحزب الشيوعي المصري تفسيره للاحداث على لسان احد قادته في حديث ادلى به الى « أوراق ديمقراطية » وهي نشرة يصدرها الطلاب المصريون في أوروبا قال فيه :

س : « ما هي الاسباب الكامنة وراء الاحداث الاخيرة في مصر ؟ وهل كانت متوقعة ام جاءت كمفاجأة ؟

جـ : لم تكن الانتفاضة الجماهيرية الشاملة الاخيرة مفاجئة لنا ، بل كانت متوقعة ، كرد فعل طبيعي على القرارات الاقتصادية . وخلال السنوات الماضية كل الشواهد تشير الى تصاعد السخط الشعبي ضد السياسة التي تنتهجها السلطة بالنسبة لمختلف القضايا القومية ، سواء الوطنية — قضية تحرير الارض والموقف من حركة التحرر العربية والثورة الفلسطينية ، وما اتسمت به من تفريط واستسلام — او المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة ، حيث برز تحيز السلطة للفئات الطفيلية والبرجوازية الكبيرة على حساب الطبقات الشعبية الكادحة . وتتابعت الانفجارات بين جميع الفئات الاجتماعية .. الانتفاضات العمالية في المراكز الصناعية الرئيسية ، كحلوان وشبرا الخيمة والمحلة الكبرى والاسكندرية .. الطلبة في الجامعات ، الفلاحون في مقاومتهم لانتزاع الاراضي منهم بعد رفع الحراسات ، وضد القوانين الجديدة لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، التي راعت مصالح كبار الملاك الزراعيين وحدهم .. صيادو الاسماك في دمياط عندما اغلقت البحيرة لمصلحة شركة

احتكارية اجنبية .. الحرفيون الذين اضيروا من جراء سياسة العداء للمعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفيتي فحرموا من اسواق تصريف بضائعهم (الاثاث ، الاحذية ، الملابس الداخلية ... الخ) .

لقد صبرت كل الطبقات الشعبية الكادحة وتأثرت قطاعات واسعة من الفئات الوسطى ليس هذا فحسب ، بل شملت الضائقة الاقتصادية والصعوبات المعيشية الفئات العليا من ذوي الدخل الثابت (المهنيين ، موظفي الدولة والقطاع العام .. الخ) .

وظهرت النتائج الحتمية لسياسة « الانفتاح الاقتصادي » بفتح الابواب على مصراعيها لكل آفات وامراض الراسمالية العالمية ، التضخم والغلاء والعجز في الميزان الحسابي ونهب الاقتصاد الوطني وتخريبه (خاصه من خلال اطلاق حرية ، التعامل بالعملات الصعبة ، الذي ادى الى رفع اسعار كل وارداتنا ، وخفض ثمن كل صادراتنا، وسخر اقتصادنا الوطني لمصلحة الاحتكارات الاجنبية) ، نمو القطاعات الطفيلية على حساب الانشطة الانتاجية ، نبذ سياسة التخطيط والتصنيع ، اطلاق يد الراسمالية المالية والتجارية الاجنبية والمحلية . ومنحها كل التسهيلات والتيسيرات ، مما ادى لزيادة ثراء الاثرياء وافقار الجماهير الى حد الجوع ، بتحملها اعباء التضخم والضرائب غير المباشرة .

ولا شك ان النظام نجح ، لفترة ما ، في خداع قطاعات واسعة — بما في ذلك بعض القوى الوطنية — بأوهام سياسة الانفتاح ، والحملة الاعلانية المكثفة عن تدفق مليارات الدولارات ، وما يترتب عليها من انتعاش الاقتصاد ورخاء للجماهير ورفع مستوى معيشتها لكن هذه الاوهام سرعان ما تبددت ، وتهشمت على صخرة التجربة العملية والمعاناة ، وباكتشاف حقيقة ان هذه السياسة لا تخدم الا مصالح حفنة من العناصر الطفيلية المحلية (اصحاب الملايين الجدد) والاحتكارات الاجنبية وقامت اجهزة الاعلام بقيادتها العميلة والرجعية بشن حملة شرسة ضد المنهج الناصري الوطني ، والتخطيط والقطاع العام والتصنيع وسياسة التعاون الزراعي والتعامل مع المعسكر الاشتراكي، وعزت الى هذه السياسة الوطنية كلما ترتب عمليا عن سياسة الانفتاح على السوق الراسمالي الغربي . واستفادت السلطة من بعض سلبيات الحكم الناصري في ضرب ايجابياته وانجازاته . لكن ، بعد مضي سبع سنوات على وفاة عبد الناصر ثم انقلاب مايو ١٩٧١ ، وبالمقارنة بين العهدين ، تبين للجماهير زيف

هذه الادعاءات ، مما ضاعف من قوة الاتجاهات الناصرية ، وجعل الجماهير ترفع شعاراتها في تحركاتها الاخيرة .

ـ كما حاولت السلطة ان تلقي بالمسؤولية ، على استمرار الصراع العربي ـ الاسرائيلي والحروب وأعباء التسليح ، وما أسمته « بالتورط » في القضايا العربية ، وجعلت شروط تجاوز الازمة الراهنة رهن بانهاء حالة الحرب ، بهدف تمهيد المناخ المناسب لقبول التسويات الاستسلامية في اطار الحل الامريكي . ثم تدعو المواطنين لربط الاحزمة على البطون وتحمل « اعباء المعركة » ... لتبين الجماهير ان نية التحرير العسكري غير متوفرة ، وحرب اكتوبر ۱۹۷۳ ، كان الهدف منها التحريك السياسي ثم بددت نتائجها الايجابية ، بسبب التهالك على الولايات المتحدة ، واستثمرت للحصول على رصيد وطني، يسمح للسلطة بتقديم المزيد من التنازلات للعدو ، ويأمل ان تستعيد اجزاء اساسية من سيناء (اشكال الاستعمار التقليدي) مقابل التخلي عن الاستقلال الاقتصادي او السماح بهيمنة الاحتكارات الغربية (أي استعادة الجزء ، مقابل التخلي عن الكل بمفهوم الاستعمار الجديد) .

ويشهد الشعب عملية نزع سلاح واقعي للقوات المسلحة ، نتيجة لسياسة العداء للاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي ، استرضاء لامريكا والغرب والرجعية العربية وبصفة خاصة السعودية . وتصبح صفقات السلاح المشبوهة غير الفعالة « بعمولاتها » هي البديل الشكلي . ويفاجأ الناس باهتمامات من نوع جديد .. ازياء جديدة للقوات المسلحة ، قامت بابتكارها اكبر دور الازياء العالمية ، على الطراز الالماني « النازي في الواقع ، فهي نموذج طبق الاصل منها ، مع احلال زهرة اللوتس مكان الصليب المعقوف » . وتذكر الصحف ان هذا الزي لن يستخدم الا في الاستعراضات العسكرية » .

« ومن أهم عوامل الانفجار ، ان المعاناة ليست عامة ، والاعباء لا تشمل الجميع ، بل تقع على كاهل الفقراء وحدهم ، بالتضخم وارتفاع الاسعار والضرائب غير المباشرة ، ويشهد الناس كل يوم مفارقات ما يجري في أعلى السلم الاجتماعي : اصحاب الملايين الجدد ، بانفاقهم الترفي المستفز ، العمولات بمليارات الجنيهات تستنزف من الداخل القومي لحساب قلة من عناصر السلطة والاثرياء والمقربين (صفقات الاسمنت والحديد والطائرات البوينج ... سرقات الاوقاف والمؤسسة التعاونية والبنوك ...) الرخاء

المسف ، القصور والطائرات والسيارات الفارهة .. خلو الرجل الذي يدفع لشقة واحدة وقدره ربع مليون جنيه .. انفاق شخص واحد لالف جنيه في ملهى ليلي .. الخ . وكلها ترد في الصحف .

ثم تجيء القرارات الاخيرة ، ليطفح الكيل ، فيرفع الدعم عن السلع الشعبية استجابة لمطالب وشروط صندوق النقد الدولي و « سايمون » وزير الخزانة الامريكي السابق وروكفلر المستشار الاقتصادي الخاص للسادات ، والخبـراء الامريكان والمملكـة السعودية ، وترفع اسعار الحاجات الرئيسية للحياة .. الـذرة — الغذاء الرئيسي للفلاح — والسكر والشاي والشحوم الحيوانية واللحوم والسجاير والبوتاجاز والمنسوجات القطنية والصوفيـة والصناعية وغيرها من السلع الرئيسية . ليس هذا فحسب ، بل يتحدث القيسوني في خطابه عن ضرورة تعديل قانون الاسكان لرفع الايجارات ، بما يشجع المستثمرين على البناء وحل ازمة الاسكان (كما حدث من قبل برفع ايجار الاراضي الزراعية ، بدعوى تحقيق عدالة التوزيع بين المستأجر والمالك) .

وهكذا فان القرارات الاخيرة ، كانت تعني نزع ما تبقى من فتات ، لا يشبع ، من أفواه الجوعى . ولذلك فالانفجار الشعبي كان بمثابة « ثورة الجياع » و« انتفاضة المحرومين » . وقد عبر احد المتظاهرين عن مشاعره لمراسل أجنبي ، عندما قال له .. اذا كان محكوما علينا بالموت جوعا ، فخير لنا أن نموت برصاصهم » .

س : اذن فالحركة عفوية ، وليست منظمة ؟

ج : طبعا الطابع العام للحركة ، هو عفوي ، تلقائي ، وشامل اذ امتدت الحركة في جميع انحاء البلاد من الاسكندريـة غربا ، والسويس شرقا حتى اسوان في أقصى الجنوب ، شاركت فيها كل الفئات الشعبية ، واتجهت مظاهر التمرد والعنف ضد النظـام ومؤسساته الرئيسية ، خاصة أجهزة القهر ، وزارة الداخليـة والامن العام المركزي واقسام البـوليس ومقار حزب السلطـة وجرائدها — الاخبار والاهرام — ثم للجامعة الامريكية كمركـز للعـدو الرئيسي .

ولا شك ان كل القوى السياسية الوطنية والتقدمية قد شاركت في هذه الانتفاضة الشعبية . وهو امر طبيعي ، وجزء لا يتجزأ من مسئولياتنا ان ندافع عن مصالح الجماهير . لقد شارك الشيوعيون

والناصريون والتقدميون عامة في الحركة . سواء بنقد وادانة مجمل السياسة الاقتصادية عبر السنوات الماضية ، او بفضح الاتجاه الى رفع الدعم عن السلع الشعبية ، وزيادة الضرائب غير المباشرة ، او بالتحرك مع الجماهير في انتفاضتها المشروعة . وقد اصدر الاتحاد العام للعمال واتحاد الطلبة وعدة هيئات اخرى بيانات تندد بالقرارات يوم صدرت . »

« ولكننا نضع حدا فاصلاً وحاسما بين الحركة المطلبية والسياسية المشروعة ، وحق التعبير والاضراب والتظاهر الذي دافعنا عنه دائما في مواجهة حملات مضادة ضارية وبين عمليات التخريب والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة . والواقع اننا كشيوعيين لسنا في حاجة لدفع التهم عنا ، فالماركسية هي الد عداءا من الناحية النظرية والعملية لاسلوب الارهاب والتخريب . والشيوعيون هم اول ضحايا عمليات التخريب التي تقوم بها قوى اخرى ، سواء من عناصر متخلفة الوعي « والصبية الصغار كما أجمعت وكالات الانباء » او جماعات مدسوسة من قبل السلطة نفسها ، كما تثبت كل التجارب السابقة . لقد اصبح من تقاليد البرجوازية في كل انحاء العالم ان تتهم الشيوعيين بالتخريب ، كلما رغبت في تبرير عمليات القهر التي تمارسها ضد القوى الشعبية . ولكنها أصبحت « نكتة » قديمة ، ومثار للسخرية والتندر . كذلك الاتهامات الزائفة المبتذلة التي جاءت في بيانات وزارة الداخلية والمسئولين عن المؤامرة التي دبرها الشيوعيون ... في الخارج .. لحرق القاهرة .. وقلب نظام الحكم .. الخ » .

من الهام هنا ان نذكر بأن حزبنا قد حذر الجماهير دائما من محاولات التخريب التي تهدف في النهاية الى ضرب التحركات الشعبية وقد كتبت جريدة الانتصار لسان حال حزبنا ، عدة مرات محذرة من التخريب الذي تقوم به الرجعية . وقد كان الشيوعيون على راس حركة مقاومة التخريب ، ومواقف الشيوعيين هذه ليست جديدة فقد كافحوا مؤامرة احراق القاهرة في يناير ١٩٥٢ . ووقفوا في السنوات الاخيرة مع العمال في اضرابات حلوان والمحلة الكبرى ، وغيرها ، مدافعين عن المصانع والمنشآت ، ومحاولة السلطة تلفيق التهم للشيوعيين بالتخريب ليست جديدة ، فقد حدث هذا في ظل الملك في يناير ٥٢ وحدث ايضا في يناير ١٩٧٥ في ظل السادات ، وفي الحالتين انفضحت المؤامرات . ومن يقرا الصحف الرجعية

الصادرة أيام الاحداث بعناية لن يفوته التلفيق الواضح في اصدار الاتهامات للشيوعيين والقوى الوطنية الاخرى » .

وكان واضحا من كل ما قيل وكتب .. ســـواء في مصر او خارجها ، ان هناك اتفاقا على شيء واحد .. وهو الدور الذي لعبته القرارات الاقتصادية التي اعلنت مساء ١٧ يناير في انفجار احداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ لا فرق في ذلك بين الذين وصفـــوا الاحداث بأنها انتفاضة شعبية أو اصحاب نظرية المؤامرة الشيوعية الناصرية ، و « انتفاضة الحرامية » .

من هنا فالمدخل الصحيح لفهم هذه الاحداث ، يبدأ بتقيـــيم قرارات ١٧ يناير وموقعها من الممارسات السياسية والاقتصاديـــة وتأكدت بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

الفصل الأول

انقلاب ١٣ مايو ٧١
والطريق الي هبة يناير

في ١٣ مايو ١٩٧١ اقدم الرئيس السادات على انهاء الصراع الذي أنفجر بينه وبين عـــدد من قيادات المؤسسات السياســـية والدستورية والتنفيذية « الاتحاد الاشتراكي العـــربي ، التنظيـــم الطليعي (طليعة الاشتراكيين) مجلس الامـــة (مجلس الشعب) والقوات المسلحة ووزارة الداخلية والمخابرات العامة (جهاز الامن القومي) ووزارة الاعلام ». ونحى السادات هذه القيادات ووضعها في السجن معتمدا على قوة مؤسسة الرئاسة ، وقائد الحرس الجمهوري ، ورئيس اركان حرب القوات المسلحة ، وعددا من مستشاريه وبعض الشخصيات الهامة التي لعبت دورا اساسيا منـــذ عهـــد الـــــرئيس الراحـــــل جمـــال عبـــــد النـــاصر

واختلفت الاجتهادات في تفسير مغزى هذا التغيير ومـــداه ، نتيجة للمواقع الطبقية والاختيارات السياسية . وكانت هناك ايضا خلافات داخل كل تيار سياسي على حدة .

واستمرت الحيرة في تفسير وتقييم احداث مايو ١٩٧١ فتـــرة طويلة . فالسلطة لم تسفر عن هويتها دفعـــة واحدة أو بطريـــق مستقيم . اختارت تطبيق سياساتها « خطوة خطوة » واستخدمت المسميات التي سادت خلال حكم جمال عبـــد الناصر للتعبير عـــن سياسات مناقضة في كثير من الاحيان .

وبعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ تحددت ملامـــح هـــذه السياسات بصورة واضـــحة . ولم يعد هناك شك في أننا أمام سلطة جديدة ، لها طبيعتها الطبقية المتميزة ، وبالتالي مصالحها وسياساتها التي تختلف كثيرا وتناقض سياسات المرحلة الناصرية .

ومنذ البداية كان واضحا أن التحالف الحاكم يضم في داخله ثلاثة قوى او تيارات اساسية :

التيار الاول : ويعبر عن الجزء الغالب من « الطبقة الجديدة » التي تكونت أساسا خلال ثورة يوليو من الفنيين والعسكريين واقاربهم وأصهارهم ، الـــذين استفادوا من تصـــفية الطبقات الاقطاعيـــة والرأسمالية الكبيرة ، واحتلوا مواقع متقدمة في قمـــة الســـلم الاجتماعي والاقتصادي ، وكونوا ثروات واسعة دون مقابل حقيقي من جهد او عمل واصبحوا في النهاية شريحة اجتماعية متميـــزة تهتم بتكريس الاموال والثروات غير المنقولة . ويتحالف مع هـــذه الشريحة قطاع هام من التكنوقراط وكبار موظفي الدولة والشرائح العليا من المهنيين وكثير من قيادات القطاع العام واجزاء هامة من

القطاع الخاص المنتج يمكن أن تندرج تحت اسم الراسمالية الوطنية ..

شارك هذا التيار في اقامة سلطة مايو بدور كبير وبهدف فرض سياسة اقتصادية واجتماعية جديدة ، تميل بالصراع الدائر طوال السنوات الإخيرة بين الملكية العامة والملكية الخاصة لحساب الاخيرة ، وتركز على التنمية في مجال الخدمات (مشروعات الاسكان والسياحة) على حساب التصنيع واستصلاح الاراضي ، دون التورط في وقف التصنيع أو التنمية الزراعية كلية . ويدعو هذا التيار لاعطاء القطاع الخاص دورا اكبر في الصناعة ، خاصة في الصناعات الاستهلاكية المضمونة الربح (كصناعات النسيج والكاوتشوك والاغذية) مع اقتصار دور القطاع العام على الصناعات الاستراتيجية والثقيلة التي لا تعطي ربحا في المدى القصير. كذلك في الزراعة حيث اشتدت مقاومتهم لتحويل الأراضي الجديدة المستصلحة بمياه السد العالي الى مزارع دولة ودعوا الى تسليمها الى شركات خاصة (راسمالية) تتحمل هي تكاليف الاستزراع وميكنة الزراعة على أسس حديثة ، وتتجنب (الاخطاء) التي برزت خلال تدخل الدولة في الزراعة عن طريق مؤسسات الاصلاح الزراعي .. اما في مجال التجارة والاسكان والسياحة ، فدعى لفتح الباب على مصراعيه امام القطاع الخاص المحلي والعربي والدولي ليتحمل الجزء الاكبر في هذا القطاع .

وارتبط بهذه الدعوة ، مشروعات المناطق الحرة وتشجيع الاستثمارات العربية والاجنبية وانشاء البنك العربي الدولي ، وتنويع علاقات مصر الاقتصادية بالعالم الخارجي بهدف الارتباط بالسوق الاوربية المشتركة وتعميق الصلات مع المانيا الاتحادية (الغربية) وفرنسا وانجلترا ، دون تصفية العلاقات مع دول اوربا الاشتراكية والتي تحقق فوائد حقيقية مادية لشرائح هامة من القطاع الخاص (تصدير الفواكه والمصنوعات الجلدية والمنسوجات) لا يستطيع الحصول عليها الا من دول العالم الاشتراكي .

وهذا التيار ليس جديدا على سلطة يوليو . فقد كان له دائما قوته المؤثرة داخل النظام وبالذات قبل قرارات يوليو ٦١ . وعاد ليلعب دورا متزايدا منذ لاحت تباشير الازمة الاقتصادية عام ٦٤ ـــ

١٩٦٥ . واستغلت وزارة زكريا محي الدين للترويج لافكار هذا التيار واحلامـــه .

وقد أعطت هزيمة ٦٧ ثـــم رحيل عبد الناصر الذي قـــاوم بشدة هذا التيار ، واخيرا تصفية التيار الناصري في قمة السلطة بعد احداث ١٣ مايو ١٩٧١ .. اعطى فرصة ذهبية لهذا التيار .

وشن هذا التيار بعد ١٣ مايو بالاضافة لحملته دفاعـــا عن القطاع الخاص ـــ حملة مركـــزة على كل محاولات اشراك العمال في ادارة مصانعهـــم ومؤسساتهم ، وتحقيق صـــورة مـــن صـــور الديمقراطية داخل المؤسسات الانتاجية في القطاع العام ، ودعى باسم الخبرة والتكنولوجيا الى تسليم قيادة القطاع وادارته الـــى التكنوقراط . وهو نفس المنطق الذي دفعهم للهجوم على نسبـــة ٥٠٪ للعمال والفلاحين في مجلس الشعب والاتحاد الاشتراكي .

وغطى هذا التيار الذي يمكن وصـــفه (باليمين العصري) موقفه بالترويج للديمقراطية اللبرالية ومغازلة طموح المثقفين فـــي تحقيق حرية بورجوازية تستجيب لحاجياتهم الفكريـــة والنفسية ، ولكنه تبنى حرية ناقصة بالمقاييس البورجوازية ذاتها . فهو يتوقف في دعوته عند حدود لا تسمح بحرية وحق التنظيم المستقل ، خاصة بالنسبة لاقامة حزب شيوعي ، أو حزب ناصري أو يساري حقيقي، ولا يتردد في شن حملة صليبية غير ديمقراطية ضـــد الشـــيوعية والشيوعيين ، وضد الناصرية باعتبارها من وجهة نظره مجـــرد قميص يرتديه الشيوعيون ، وأيضا المجاهرة بمصادرة حرية الفكر والـــراي .

وكرر اليمين العصري هذا المنطـــق في السياسة الدوليـــة . فهو لا يخفي كراهيته للاتحاد السوفيتي ، وقد لعب دورا قياديا في حملة الهجوم على العلاقات العربية السوفيتية ، وفي الهجوم على الاتحاد السوفيتي وسياسته في المنطقة العربية وموقفه من الصراع العربي الاسرائيلي وضد سياسته الدولية . ووصل الامر الى حد وضعهم العدو (أمريكا) والحليف (الاتحاد السوفيتي) على مستوى واحد في التقييم . وهو الذي مهد لاكذوبة التفاهـــم الامريكـــي السوفيتي ضد مصر والعرب وروج لاسطورة ان لا حل لمشكلـــة الشرق الاوســـط الا الحـــل الامريكي . وادان كل دعوة للحرب ـــ قبل حرب أكتوبر ـــ خاصة حرب التحرير الشعبية . ولم يكن خافيا على أحد الميل الامريكي لهذا التيار .

التيار الثاني : ويعبر عن تحالف الراسمالية الطفيلية من السماسرة، والمضاربين ووكلاء البيوت الاجنبية والمقاولين وتجار الجملة ونصف الجملة والعاملين في الاستيراد والتصدير والتهريب والمناطق الحرة وكبار المسؤولين من اصحاب العمولات الضخمة .. مع البورجوازية الريفية من اصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة والمتوسطة .

وعادى هذا التيار في استماتة اي اتجاه للتقدم الاجتماعي ورفض الفكر الاشتراكي تحت أي اسم كان باعتباره طريقا الى الشيوعية (الملحدة) وأدان عبد الناصر وسنوات حكمه ، من زاوية الارتباط باليسار والاشتراكية والاتحاد السوفيتي ورفع راية التعصب الديني (الاسلامي) في مواجهة كل التيارات الوطنية والاجتماعية المتقدمة .

. ومن الناحية العملية ، قاد الارتداد بالواقع المصري الى حدود المجتمع الراسمالي الاقطاعي السابق بل وتدنى عنه . وكانت البداية شعار فتح الابواب امام نمو القطاع الخاص وتجميد القطاع العام وتصفيته ، وتشجيع راس المال العربي والاجنبي على الاستثمار في مصر دون قيود أو حدود او ضوابط وتصفية كافة الاشكال الجماعية المتعلقة بالارض ، سواء في التسويق أو الاستزراع وتحويل الاصلاح الزراعي الى مجرد تخفيض لسقف الملكية الكبيرة. وباسم الوحدة الوطنية ، سعى واقعيا الى تصفية أي اطار ديمقراطي للعمل السياسي مهما كان ضئيلا وعمل على تحطيم كامل ونهائي للعلاقات الحيوية التي تربط مصر بالاتحاد السوفيتي، كخطوة ضرورية لاعادة مصر الى حظيرة الغرب. ودعم الجسور المشبوهة، التي نمت بين القاهرة والانظمة العربية الرجعية المرتبطة بالغرب والمعادية لكل الايجابيات التي مثلتها ثورة ٢٣ يوليو .

وعرض هذا التيار القضية الوطنية للضياع وسط السعار الذي انتابه واندفاعه المحموم لتصفية كل ما يعترض طريقه ، وتركز اماله في حل أمريكي ، ليتفرغ للاجهاز النهائي على كل مواقع التقدم في المجتمع المصري ، وليجد الفرصة لاعادة صياغة المجتمع على أسس راسمالية سافرة ومتخلفة ، وليجاهر بطموحه للارتباط بالغرب والتعامل الاقتصادي مع اسرائيل .

وتميز هذا التيار بالضحالة الفكرية ، وانخفاض مستوى الثقافة ، وضيق الافق السياسي والاجتماعي وبالتالي العداء للفكر

وتسطيحه ، ومحاربة الثقافة الوطنية التقدمية . وكشف عن شبق بالغ للحياة الاستهلاكية والمتع الحسية الرخيصة ، ومحـاولة ، التشبه بالطبقات الاقطاعية والراسمالية الكبيرة السابقة .

ولكن اهم صفاتها ، كان غياب احساس الانتماء للوطـن او الامة . والاندفاع المحموم للارتماء تحت اقدام الاستعمار الامريكي. وبثمن شخصي رخيـص .

التيار الثالث : ويستند الى بعض قيادات القطاع العام واجهـزة الدولة وقيادات العمل السياسي الناصرية ، وقد حاول طرح نفسه كيسار لسلطة ١٥ مايو واستمرار ديمقراطي لما كان يمثله علـي صبري وشعراوي جمعة في السلطة الناصرية والمدافع عن الطريق الثالث ايديولوجيا وعمليا ، والممثل السياسي للطبقة العاملة الحامي لمصالحها وما حققت من انجازات وبالتالي فهو « تيـار الاشتراكية الناصرية » المدافع عن الانجازات الاجتماعية للثورة وعلاقاتهـا الحميمة مع الاتحاد السوفيتي .

ومنذ البداية كان واضحا أن قيادة هذا التحالف الحقيقيـة تمسك بها الراسمالية الطفيلية ولكن دون أن تغامر بكشف هـذه السيطرة دفعة واحدة ، أو تسعى للانفراد بالسلطة ولكنها سرعان ما ضاقت بحلفائها ، فسارعت باقصاء هؤلاء الذين قدموا لها فـي البداية غطاءا ناصريا لانقلاب ١٥ مايو ، ثم اقدمت بعـد حـرب أكتوبر ١٩٧٣ على التصفية التدريجية لممثلـي الطبقة الجديـدة والراسمالية المصرية المنتجة قطاع عـام وخاص لتنفـرد تقريبـا بسلطة اتخاذ القرار ولتتحمل مسؤولية تعميق عدد من أزمات المجتمع المصري الجوهرية . والوصول بها الى طرق مسدودة تماما .

ازمـة الديمقراطيـة :

منذ اللحظة الاولى لقيام سلطة مايو ٧١ ومفسري النظـام ومنظريه ودعاته يقدمونه باعتباره قد حقق انجازا افتقده نظام عبد الناصر طوال وجوده ، وهو تحقيق الديمقراطية السياسية . وهي مقولة وجدت تصديقا لدى قطاعات من الشعب المصري فترة غير قصيرة ولعب الدور الاساسي في تصديقها ، تراجع أساليب التعذيب البدني داخل السجون والمعتقلات ، وهي الظاهرة التي سـادت فترات عديدة قبل الثورة وبعدها ، خاصة في سـنوات ١٩٤٨ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٩ . على يد اجهزة البوليس السياسي (مباحث امن

الدولة) والشرطة العسكرية والمخابرات ، ثم السماح بتكوين عدد من الاحزاب السياسية والالتجاء الى اشكال وصيغ أخرى في القبض على المعارضين دون اللجوء الى قانون الطوارىء لاعتقالهم .

وفات هؤلاء أن حركة ١٣ مايو ١٩٧١ في وا· ها يمكن اعتبارها انقلاب ضد قواعد الشرعية السائدة والقوانين المعمول بها . لقد اختلف رئيس الجمهورية رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي ومعه اثنان من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي « حسين الشافعي ، محمود فوزي » مع الاعضاء الباقين وهم « علي صبري، عبد المحسن ابو النور ، لبيب شقير ، ضياء الدين داود » ...

وكذلك مع أمين التنظيم « شعراوي جمعة » الذي كان يحضر اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا دون حق التصويت . وكان العضو الاخير (رمزي استينو) مسافرا في الخارج . كان الخلاف حول قضية الاتحاد الثلاثي مع ليبيا وسوريا . ولم تقبل الاقلية بزعامة رئيس الاتحاد الاشتراكي (انور السادات) الخضوع لرأي الاغلبية. واحتكم رئيس الاتحاد الى اللجنة المركزية التي وقفت بأغلبيتها الساحقة مع راي أغلبية اللجنة التنفيذية العليا ضد راي الرئيس . ولم يتردد رئيس الجمهورية في الاعتماد على قائد الحرس الجمهوري (سعد الليثي ناصف) ورئيس الاركان في القوات المسلحة (محمود صادق) وعدد من معاونيه ، لينفرد بالسلطة ويصدر قراره بحل اللجنة التنفيذية العليا ، وكافة تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي، دون سند من قانون الاتحاد أو القانون العام أو الدستور .. ثم القبض على الاعضاء المخالفين له في الراي ومؤيديهم ومحاكمتهم والزج بهم في غياهب السجون .

وتأكد موقف سلطة ١٥ مايو من الديمقراطية ، باصدار دستور ١٩٧١ ، الذي أعطى رئيس الجمهورية سلطات مطلقة ، جعله عمليا الجهة الوحيدة المنوط بها اتخاذ القرار . فطبقا للدستور ، رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ، رئيس السلطة التنفيذية ، رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي ، القائد الاعلى للقوات المسلحة ورئيس المجلس الاعلى للقضاء ورئيس المجلس الاعلى للشرطة . وزيادة على ذلك فهو حكما بين السلطات والمؤسسات الدستورية .

ومؤدى هذه النصوص ان سلطة القرار تعود الى رئيس الجمهورية وحده مجلس الوزراء ليس الا معاونا ومشاركا لرئيس الجمهورية في رسم السياسات وفي التنفيذ أيضا .

ويقول المستشار والمؤرخ طارق البشري « لم يوضح الدستور الحدود الفاصلة بين دور رئيس الجمهورية وبين مجلس الوزراء في اتخاذ القرار . والمسؤولية البرلمانية تنحصر في مجلس الوزراء وحده ، بمعنى ان ما يتخذه رئيس الجمهورية من قرارات وما يرسمه من سياسات انما يكون بعيدا عن رقابة سائر السلطات في الدولة . »

كذلك فالدستور يعطي لرئيس الجمهورية (المادة ٧٤) سلطة تجاوز مؤسسات الدستور باتخاذ ، الاجراءات السريعة لدرء ما يهدد سلامة الوطن ، أو وحدته ، وذلك ببيان موجه منه الى الشعب يتخذ به الاجراءات التي يراها ويستفتي الشعب عليها».

ولم يكن الدستور هو وحده سند السلطة في موقفها المعادي للديمقراطية . كانت لديها ترسانة من القوانين الموروثة والجديدة المعادية للديمقراطية ، والتي توسعت الحكومة في استخدامها . فقانون العقوبات المصري في بابه الثاني المواد (٩٨ ا ، ب ، ب مكرر ، جـ ، د ، هـ) والتي تتناول العقوبات والغرامات التي تقع على « كل من انشأ او أسس او نظم او ادار جمعيات او هيئات أو منظمات ترمي الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات، أو القضاء على طبقة اجتماعية أو الى قلب نظم الدولة الاساسية الاجتماعية او الاقتصادية أو الى هدم اي نظام من النظم الاساسية الهيئة الاجتماعية أو الى تحبيذ شيء مما تقدم أو الترويج له . وكل من روج في الجمهورية المصرية بأية طريقة من الطرق لتغير مبادىء الدستور الاساسية أو النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية أو لتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات او القضاء على طبقة اجتماعية . وكل من حبذ بأي طريقة من الطرق الافعال المذكورة » يقدم نموذجا للقوانين المعادية للحرية والديمقراطية . وقد يبدو النص للوهلة الاولى وكأنه نص عادي ، ولكن ما أن نتناوله بدقة ، حتى نفاجأ بمجموعة من الحقائق الهامة . فهذه المواد من قانون العقوبات تدين ما نادى به الميثاق من ضرورة التسليم بوجود الصراع الطبقي باعتباره احد القوانين الموضوعية لحركة المجتمع ويجرم كل الذين طالبوا أو عملوا على تصفية (الطبقة) الاقطاعية والرأسمالية المستغلة ، ويرفض كل انجازات يوليو الاجتماعية التي قامت على التأميم وتحديد دور وحجم القطاع الخاص وتخصيص نسبة ٥٠ ٪ على الاقل للعمال والفلاحين في كافة المجالس المنتخبة أو اشراك العمال في مجالس ادارة الشركات .. الخ .

وتأتي عبارة « هدم اي نظام من النظم الاساسية للمجتمع » نصا مطاطا قابــلا لتجريم اي عمل وتستطيع النيابة العامة في ظل هذه الفقرة من المادة ٩٨ أن تحرك الدعوى الجنائية ضد عشرات بل مئات من الوطنيين الشرفاء . واذا كان مفهوما أن تضاف أصل هذه المادة الى قانون العقوبات الصادر عام ١٩٣٧ في ظل حكومة اسماعيل صدقي بمرسوم بقانون عام ١٩٤٦ ، فيبدو امرا مستعصيا على الفهم تشديدها بالقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٤ ، واشد غرابة ان يظل معمولا بها بعد قرارات يوليو ١٩٦١ واعلان ميثاق العمــل الوطني في عام ١٩٦٢ .

ويقول الدكتور عصمت سيف الدولة في حديث له بجريــدة الاهالي حول القوانين المقيدة للحريات :

« مشكلة الحرية في علاقتها بالقانون محصورة في رقابة الشعب على وضع القوانين وتنفيذها وبالتالي يمكن ان يقال ان القوانــين المقيدة للحريات هي القوانين التي تشل قدرة الشعب على رقابــة وضع القوانين وتنفيذها فقــط .

ولما كانت رقابة الشعب على وضع القوانين وتنفيذها تتطلب حرية الاجتماع والحوار وابداء الراي واعلانه بوسائل الاعــلان المكنــة كالنشر والتظاهر ، كل هذا بدون خوف من البطش فانني يمكن أن اذكر نماذج من القوانين المقيدة للحريات :

اولهما فيما اتذكر كان القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠ الــذي فرض العقاب على اتفاق شخصين او اكثر حتى لو كان اتفاقهــم لتحقيق غاية مشروعة « اذا كان ارتكاب الجنايات او الجنح مــن الوسائل التي لوحظت في الوصول اليه » كان ذلك هو أول سيف سلط على رقاب الشعب في مصر لمنع اي نشاط سياسي شــعبي حتى لو اقتصر على ثلاثة ، حتى لو توقف عند التفكير ، حتى لــو كانت غايتهم مشروعة ما دام ما فكروا فيه او اتفقوا عليه قد لوحظ أن الوصول اليه ربما يؤدي الى ارتكاب جنحة «توزيع منشور مثلا» وحتى لو لم يفعلوا شيئا إلا مجرد الكلام والاتفاق . ثم يعفي مــن العقوبة « المقررة في هذه المادة كل من بادر من الجناة باخبار الحكومة بوجود اتفاق » وبهذه الفقرة بدأ التخريب الاخلاقي وتدريب الناس على الخيانة والغدر والتجسس بمكافآتهم عليه .

وقد صدر هذا القانون على اثر صدور حكم القضاء ببراءة بعض الشباب من تهمة مقتل بطرس غالي لانهم تكلموا ولم يفعلوا شيئا .

القانون الثاني اصدره خديوي مصر في ١٨ اكتوبر ١٩١٤ برقم ١٠ وما يزال ساريا حتى الان .. وهو يفرض العقاب على اجتماع اكثر من خمسة في الطريق العام اذا امرهم رجال السلطة بان يتفرقوا ولم يفعلوا ... ويكونون مسؤولين عن اي جريمة تحدث بمناسبة هذا التجمهر حتى لو لم يعلموا بها او يتوقعوها . وهكذا كان على المصريين وما يزال عليهم حتى اليوم ان يحذروا أن يزيد عدد المجتمعين منهم على خمسة حتى لا يكونوا تجمهرا فان وافاهم مصادفة صديق سادس فعليهم أن ينفضوا . وكان على عقلاء المصريين او الحريصين منهم على سلامتهم ، وما يزال عليهم حتى اليوم ان يسارعوا بالاختفاء في اقرب مكان اذا لاحظوا — ولو عن بعد — لفيفا من المتجمهرين يقف على الطريق .

والقانون الاخير « الخالد » هو قانون الاحكام العسكرية الذي صدر تحت رقم ٩٦ في ٢٥ اغسطس ١٩٣٩ ، بناء على طلب بريطانيا بمناسبة دخولها الحرب ، ثم اصبح اسمه قانون الطوارىء عام ١٩٥٨م ثم أصبح اسمه قانون الحريات حريات المواطنين عام ١٩٧٢ وهو يعطي رئيس الجمهورية (وضع قيود) على حرية الاشخاص في الاجتماع والانتقال والاقامة والمرور في اماكن واوقات معينة والقبض على المشتبه فيهم او الخطرين على الامن والنظام العام واعتقالهم والترخيص في تفتيش الاشخاص والاماكن دون التقيد باحكام قانون الاجراءات الجنائية والامر بمراقبة الرسائل أيا كان نوعها ومراقبة الصحف والنشرات والمطبوعات والمحررات والرسوم وكافة وسائل التعبير والدعاية والاعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيل واغلاق اماكن طبعها على ان تكون الرقابة على الصحف والمطبوعات ووسائل الاعلام مقصورة على الامور التي تتصل بالسلامة العامة او اغراض الامن القومي — وتحديد مواعيد فتح المحلات العامة واغلاقها وكذلك الامر باغلاق هذه المحال كلها او بعضها وتكليف اي شخص بتأدية اي عمل من الاعمال والاستيلاء على اي منقول او عقار ويتبع في ذلك الاحكام المنصوص عليها في قانون التعبئة العامة فيما يتعلق بالتظلم وتقدير التعويض وسحب التراخيص بالاسلحة او بالذخائر او المواد القابلة للانفجار

والمفرقعات على اختلاف انواعها والامر بتسليمها وضبط واغلاق مخازن الاسلحة واخلاء بعض المناطق او عزلها وتنظيم وسائل النقل وحصر المواصلات وتحديدها ،

ولسيادته توسيع دائرة هذه السلطات اذا اراد ..
ولمن يعتقل او يقبض عليه أن يتظلم امام محكمة أمن الدولة .. فاذا افرجت المحكمة عنه لرئيس الجمهورية حق الاعتراض ..

هذه السلطات منقولة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ وهو قانون ما يزال ساريا لان حالة الطوارىء ما تزال معلنة .

ويشير نبيل الهلالي الى وجود حالة الطوارىء في مصر بصورة شبه دائمة وبلا مبرر مما يعيق اي ممارسة ديمقراطية فيقول :

« لا يمكن الحديث عن قيام ديمقراطية حقيقية في مصر مع استمرار حالة الطوارىء » .

ان المدخل الى الديمقراطية الصحيحة هو انهاء حالة الطوارىء . وان استمرارها مخالفة صريحة للدستور وقانون حماية الحريات .
فالمادة ١٢٨ من الدستور توجب توقيت فترة حالة الطوارىء وعرض الامر على مجلس الشعب فور اعلانها والرجوع اليه لتجديدها .

ومع ذلك فان حالة الطوارىء لا زالت سارية منذ اعلانها في ١٩٦٧/٦/٥ .. دون توقيت ودون اقرار من مجلس الشعب . بل ودون تمكين المجلس من تقدير مبررات استمرار حالة الطوارىء .

ان ذلك كله تعطيل واضح لنص المادة ١٢٨ من الدستور .
ففضلا عن هذا العيب الدستوري فان مبررات فرض حالة الطوارىء قد سقطت فالقرار الجمهوري رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ الصادر باعلان حالة الطوارىء في ٥ يونيو ١٩٦٧ حدد بوضوح سبب الاعلان وهو مواجهة اخطار التهديد الخارجي الذي تجسد بوضوح في العدوان الاسرائيلى الغادر على مصر .

وبديهي أن هذا الخطر الخارجي لم يعد قائما ، بعد توقيع اتفاقية سيناء ومبادرة السلام وتأكيد المسؤولين المصريين في اكثر من مناسبة بأن حرب اكتوبر ستكون الحرب الاخيرة ،

وقد حدد قانون الطوارىء على سبيل الحصر مبررات اعلان حالة الطوارىء وهي — وقوع حرب — قيام حالة تهديد بوقوعها —

حدوث اضطرابات في الداخل ـ كوارث عامة ـ انتشار وباء ..
وجميع هذه الاسباب باتت منتفية اليوم .

ولا يصح ان يرتفع صوت ليبرر استمرار حالة الطواريء بأن ارض سيناء لا زالت محتلة . ان الاحتلال البريطاني لمصر لم يمنع عودة البلاد الى الحياة الطبيعية والغاء الاحكام العرفية في فترات مختلفة من تاريخ بلادنا .

كما ان الاحتلال الاسرائيلي نفسه لارض الوطن لم يمنع الغاء حالة الطوارىء او الاحكام العرفية عدد من السنوات في الخمسينات والستينات .

كما ان قيام حالة الحرب مع اسرائيل منذ ١٩٤٨ لم يحل دون الغاء الاحكام العرفية عام ١٩٥٠ وحتى حريق ١٩٥٢/١/٢٦ . »
ويضيف المستشار طارق البشري قائلا :

« هناك عديد من القوانين القديمة والحديثة اهمها بطبيعة الحال القوانين المتعلقة بالصحافة والاجتماعات لان هذين المجالين هما أهم مجالات الاتصال بين الجماهير وبين التيارات السياسية المختلفة لذلك لم يكن مصادفة ان النصين الخاصين بالصحافة والاجتماعات من أخطر النصوص التي دار الصراع حولها في دستور ١٩٢٣ . وهناك طبعا القوانين التي تخول الحكومة سلطات استثنائية بالنسبة للافراد وحمايات حرياتهم وغير ذلك .

ومن القوانين الحديثة قانون الحراسة الصادر برقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ ، اذ تضمنت المادة ٨ منه ما يتيح للمدعي الاشتراكي أن يتحفظ على الشخص في (مكان أمين) ويرفع الامر للمحكمة خلال ستين يوما وتلغيه المحكمة أو تبقيه خلال ستين يوما ، ويمكن أن يجدد سنويا على مدى خمس سنين . كل ذلك اذا قامت (دلائل) على انشخصا اتى أفعالا من شأنها الاضرار بأمن البلاد او المكاسب الاشتراكية أو افساد الحياة السياسية أو تعرض الوحدة الوطنية للخطر . وكلها شبهات حول اعتبارات غير محددة تحديدا واضحا .
ومنها قانون الوحدة الوطنية رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ . ان ما بقى من احكامه بعد اباحة تعدد الاحزاب ، يتعارض مع مبدأ النشاط الحزبي لانه يحرم عمليا المعارضة السياسية ويجرم السياسات المعلنة » .

وزاد من عمق الازمة الديمقراطية وتعقدها غياب اي اطار صحيح للعمل السياسي سواء كان حزبا واحدا او احزابا متعددة .

فقد عجز الاتحاد الاشتراكي العربي ، وهو التنظيم الوحيد المسموح به عن القيام بدوره المرسوم له نظريا كتحالف لقوى الشعب العامل . وفشلت محاولات بنائه في اعوام ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٧١ ، ١٩٧٢ ، في تحقيق اي مخرج حقيقي لازمته المستعصية وهو ما اتفقت عليه كافة القوى من منطلقات مختلفة .

يذكر المهندس سيد مرعي رئيس مجلس الشعب والامين السابق للجنة المركزية في ورقة عمل قدمها للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي عقب احداث يناير ٧٢ الطلابية .. « ان نظرة على الاتحاد الاشتراكي منذ صدور قانونه في ٨ ديسمبر ١٩٦٢ حتى الان ، تكشف انه عجز عن ان يقدم للجماهير الاطار الذي تستطيع ان تعبر من خلاله عن آمالها والامها .. ان الممارسة العملية خلال المرحلة الماضية قد كشفت عن قصور الاطار الحالي للاتحاد الاشتراكي عن مجابهة المتطلبات المتزايدة للمرحلة القادمة .. ان كل وثائقنا الثورية منذ الميثاق حتى الدستور تؤكد ان الاتحاد الاشتراكي جهاز للشعب يمارس بواسطته سلطاته ، ولكن الواقع عكس ذلك تماما فهو خلال مساره الطويل يؤكد انه جهاز لخدمة السلطة او لوضع الشعب في الاطار الذي تريده السلطة تماما فهو دائما يفسر قرارات السلطة ويدافع عنها .. » .

وقد دار نقاش طويل داخل الاتحاد الاشتراكي وفي الصحف حول ازمة الاتحاد الاشتراكي خلال شهر مارس ١٩٧٢ خاصة على صفحات جريدة الجمهورية اليومية ومجلة الطليعة الشهرية . وطرحت اسباب عديدة للازمة منها :

ـ قضية العضوية ، والتي تصل الى ٦ ملايين انضموا الى الاتحاد دون ان تكون لديهم الرغبة الحقيقية او القدرة على العمل السياسي ، ولكنهم اضطروا الى ذلك في ظل مناخ عام جعل المواطنين يدركون ان احجامهم عن الانضمام للاتحاد الاشتراكي يلقى ظلالا من الشك على وطنيتهم ، ويعرضهم لمتاعب هم في غنى عنها . وعلقت مصالح يومية للمواطنين على عضوية الاتحاد . واصبحت العضوية في نظر الكثيرين بمثابة اعتراف بمصريته وانتمائه لهذا الوطن .

ويضيف مقال بصحيفة الجمهورية « خطورة هذه الظاهرة انها أوقعت الاتحاد الاشتراكي عمليا في يد الاغلبية غير المهمة وغير القادرة بحكم ظروفها الموضوعية عن ممارسة مسئولياتها التنظيمية .

واصبحت لهذه الاغلبية غير المسيسة اليد العليا في انتخاب منظمات الاتحاد المختلفة وتحديد قياداته ، تحكمها عوامل غير موضوعية اقلها ضررا الصداقة والمعرفة الشخصية والمقدرة الانتخابية البحتة والشهرة من اي نوع كانت . وتراجعت الى الخلف كل العوامل الصحية ، من موقف سياسي محدد واجتهادات مختلفة لمعالجة قضايا الوطن . واختفت البرامج السياسية في كافة مراحل تكوين الاتحاد الاشتراكي من القاعدة للقمة . ومن الملفت ان هذا التوسع في العضوية قابله رفض لعدد من العناصر الفعالة ، بحجة انها عانت تجربة الخطأ والصواب في النضال السياسي من أجل مصر في فترات سابقة » .

— عدم تحديد العلاقة بين الاتحاد الاشتراكي والسلطة التنفيذية والتشريعية والتنظيمات المساندة كالنقابات والجمعيات .

— عدم فعالية الجهاز السياسي الذي نص قانون الاتحاد الاشتراكي على انشائه . فقد عجز عن القيام بدوره نتيجة امراض السرية ، وعدم وجود برنامج محدد له ، وغياب اي منهج موضوعي لاختيار اعضائه. مما فتح الباب لسيادة الاسلوب الشخصي وبالتالي تنافره في التكوين ثم التغافل عن مبادىء الديمقراطية الداخلية وفرض قيادة معينة غير معروفة لاعضائه .

ورغم اهمية هذه الاسباب فقد تركز نقد الاتحاد الاشتراكي حول قضيتين يشكلان في الواقع جوهر الازمة وسببها الحقيقي .

فالاتحاد الاشتراكي العربي يقوم نظريا على تحالف قوى الشعب العاملة من عمال وفلاحين ومثقفين وجنود ورأسمالية وطنية « ولكن الممارسة العملية وقيام هذا التحالف المفترض على اساس فردي مكن قطاعات معينة من البورجوازية المصرية (عسكرية في البداية) من الانفراد بالقيادة واخضاعها كافة الاجهزة والمؤسسات لتصوراتها وافكارها ومصالحها . ورفض هذه الفئة القائدة لاي نشاط سياسي على المستوى الفردي والجماعي داخل مؤسساتها الشرعية وادانة اي مبادرة من خارجها .. » .

وفي مقال لميشيل كامل بالطليعة يقول « ان التناقض الرئيسي الذي تسبب في الهزيمة وادى الى استمرار تردي الاوضاع وتدهورها هو التناقض بين طبيعة المرحلة التي تتطلب تنظيم جبهة من كل

القوى الوطنية والتقدمية بـلا استثناء وعلى اختلاف انتماءاتهـا الطبقية ، وبين طبيعة السلطة والمؤسسات التي تتميز بسيطـرة فصيلة واحدة من القوى الوطنية وانفرادهـا بالحكم وتمسكهـا باقصاء القوى الثورية الاخرى . ولقد اتضح فشل اسلوب« الوحدة الوطنية » الـذي يستهدف تحقيق الوحدة الفكرية والسياسـية وصياغة برنامج التحالف من جانب فئة واحدة متميزة ــ جناح من الطبقة الوسطى ــ تعمل على فرضه على جميع الفئات والقـوى الوطنية الاخرى وتستأثر بالسلطة واتخاذ القرار وتحديد البرنامج العام « الموحد للجميع » من مواقع الوصاية على الجماهير والادعاء بحيادها وتساميها وارتفاعها فوق التناقضات والمصالح الطبقية ، وتمثيلها لها في مجموعها » .

« وكان استمرار هذه الطبقة في فرض سيطرتها يعود لاسباب كثيرة منها .. دورها الوطني المعادي للاستعمار عبر التاريـخ المصري الحديث وتصدي ابنائها في القوات المسلحة للعمل الثوري في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، والانتصارات الضخمة التي تحققت في ظلها على مستوى القضية الوطنية ومواجهة الاستعمار حتى عام ١٩٦٧ والانجازات الاجتماعية بين عامي ٦١ ، ٦٤ ونجاح اسلوب الدعاية والاعلام في تجسيم ما تحقق على حساب سلبيات عديدة اخفيـت بمهـارة » .

وبعد ١٥ مايو بدأت الشريحة الراسمالية الطفيلية في البروز كقوة رئيسية في السلطة يتزايد نفوذها يوما بعد يوم ، حتى كادت بعد حرب اكتوبر تنفرد بالسلطة وهو ما تحقق تقريبا بعد يناير ٧٧ .

اما القضية الجوهرية الثانية فهي قضية الحريات العامـة والتي جعلت ممارسة اي عمل سياسي في اطار الاتحاد الاشتراكي ضربا من المستحيل .

وقد زاد من فشل الاتحاد الاشتراكي وانصراف الناس عنه ، ان سلطة مايو قضت منذ ساعاتها الاولى على شرعيته ، ثم مارست تدخلا واسعا في انتخاباته .

لقد حل انور السادات الاتحاد الاشتراكي ودعى الى انتخابات جديدة لاعادة بنائه من القاعـدة الى القمة . وظن كثـيرون ان السادات لن يلجأ الى اي اجراءات استثنائية فالنيابة العامـة (نيابة امن الدولة) ثم جهاز المدعي العام الاشتراكي القت القبض مع علي صبري وشعراوي جمعة وفريد عبد الكريم والقيادات

الاخرى ، على عشرات بل مئات من اعضاء الاتحاد الاشتراكي المرتبطين بالقيادة السابقة سياسيا وشخصيا . وشنت اجهزة الاعلام حملة ضارية ضد اعضاء المكاتب التنفيذية للاتحاد الاشتراكي واعضاء التنظيم الطليعي (طليعة الاشتراكيين) بحيث امتنع اغلبهم عن ممارسة اي نشاط سياسي ، وتضاءلت فرصهم في هذه الانتخابات على الاقل . ولكن السلطة الجديدة وتحت شعار ضرب عملاء مراكز القوى مارست حق الاعتراض والعزل على مئات من العناصر الوطنية خاصة تلك التي صنفت كيسار ناصري او يسار ماركسي .

ولم تجد الاجهزة شجاعة الاعتراض السافر على القيادات الثورية في قرية كمشيش . فهؤلاء استطاعوا بنضالهم الطويل ضد الاقطاع ومن اجل الارض وتحقيق شعارات ثورة ٢٣ يوليو والاصلاح الزراعي ثم بتقديمهم لبطلهم وزعيمهم (صلاح حسين) شهيدا وارتباط مقتله وثورة رفاقه وقريته ، بتكوين اللجنة العليا لتصفية الاقطاع . ومواصلتهم الصراع ضد اي اتجاه للتراجع ، الى حد المواجهة مع شعراوي جمعة وهو وزيرا للداخلية وامينا للتنظيم . استطاعوا التحول الى بؤرة ثورية تهم كل الوطنيين في مصر ، ويتحدث عنها جمال عبد الناصر في اكثر من خطاب عام ، مما جعل المغامرة بالاعتراض عليهم امرا فاضحا وكاشفا لديمقراطية مايو .

اختارت اجهزة الامن اسلوب التآمر ، وفي ليلة مشهودة لا ينساها اهل كمشيش ، حاصرت قوات البوليس القرية يوم ١٤ يونية ١٩٧١ وفتشت بيوتها بيتا بيتا . واعتدت بالضرب على الرجال والنساء والاطفال واعتقلت حوالي ٢٠٠ من اهالي كمشيش ، وتكررت الهجمة في الليلة التالية وهدمت بعض البيوت والنصب التذكاري المقام للشهيد صلاح حسين . وكانت الحجة البحث عن سلاح قيل ان اهل القرية اخفوه استعدادا لاغتيال السادات وهو في طريقه الى قريته (ميت ابو الكوم) التي تبعد عن كمشيش مسافة تقل عن خمسة كيلو مترات . ورغم ان البوليس لم يجد اي اثر لهذا السلاح المزعوم اصدر وزير داخلية ١٣ مايو ممدوح سالم قرارا بابعاد (١٧) من اهالي كمشيش عن القرية ومحافظة المنوفية كلها . منهم شاهندة مقلد زوجة الشهيد صلاح حسين ، وعدد من الفلاحين المصريين ومدرس في معهد شبين الكوم الزراعي نقل بقرار من مباحث أمن الدولة الى جامعة اسيوط وبعد شهر أبعد ٥ اخرين وكان الهدف حرمانهم من المشاركة في الانتخابات ، ولم يعد هؤلاء الى قريتهم الا بعد ٣ سنوات وبحكم قضائي .

ووقعت الحادثة الثانية في ابو كبير عندما قام « محمد علي بشير » محافظ الغربية السابق وأمين سابق للاتحاد الاشتراكي في الشرقية ، بمقابلة الرئيس السادات وقيل انه قدم خلال المقابلة معلومات هامة ضد علي صبري (كان بشير معدودا من المقربين لعلي صبري) وعلي اثرها نشر في الصحف بتوجيه من رئاسة الجمهورية ترشيحه لعضوية لجنة الاتحاد الاشتراكي في قريته بأبو كبير في محافظة الشرقية . ونشر اسمه مع اسماء الوزراء الذين رشحوا انفسهم . وسافر بشير الى ابو كبير وعقد اجتماعا مع المرشحين حيث اعلمهم بأسماء القائمة التي اختارها وطلب من الاخرين الانسحاب . وعندما علمت مجموعة من طلبة ابو كبير في الجامعات والثانويات بهذه الواقعة اجتمعوا في مقر الاتحاد الاشتراكي بمدينتهم وطالبوا بحرية الانتخابات ، وان يكف بشير عن التدخل باسم السلطة . وتوجه بشير ومعه مأمور المركز الى الاتحاد الاشتراكي (لمناقشة) هؤلاء الطلاب . وواجهه الطلاب ببعض تصرفاته وتاريخه المعادي للجماهير في الشرقية ، واختار محمد علي بشير اسلوب التهديد واكد انه لو رشح (حذاءه) لفاز رغم انوفهم . وكانت قمة الاستفزاز . ووقع تشابك بالايدي بينه وبين احد الطلاب فر بشير على اثره من المبنى وحاول مأمور الشرطة طرد الطلبة من مقر الاتحاد الاشتراكي بالقوة . وانفجر السخط الكامن في الجماهير . ووقعت معركة بين الجماهير والشرطة حرق فيها مبنى الاتحاد الاشتراكى وقسم البوليس ومنزل بشير ومصلحة التليفونات ولم تهدأ الحالة الا بعد تدخل القوات المسلحة حيث ان ابو كبير تقع في خط المواجهة الثاني في جبهة قناة السويس .

وتكررت التدخلات والمشاكل في انتخابات النقابات العمالية . ووقعت مواجهات وصدامات بين الشرطة والعمال في بنها وشبين الكوم وحلوان . بسبب لجوء الاتحاد الاشتراكي ومن خلفه اجهزة الامن للاعتراض على القيادات العمالية النقابية المعروفة بنضاليتها لحساب بعض النقابيين (الصفر) المرتبطين بالسلطة وبعزيز صدقي الذي كان يتولى مسئولية الاتحاد الاشتراكي بعد مايو ٧١ ، من امثال صلاح غريب .

وواصلت السلطة سياستها المناقضة للديمقراطية والشرعية ، فلم تشكل اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي وقيل وقتها ان اعضاء اللجنة المركزية لا يعرفون بعضهم البعض ، ولا بد من اعطائهم فرصة من الوقت ، على ان تشكل اللجنة التنفيذية العليا

بعد بضعة اشهر . ولكن مضت السنين ولم تشكل هذه اللجنة ابدا . وهكذا الغيت القيادة الجماعية في اضعف صورها .

ووقع التجاوز الثاني لقانون الاتحاد الاشتراكي عندما قرر السادات تعيين عزيز صدقي رئيسا للوزراء ، وفاجأ اللجنة المركزية بأنه قرر اختيار سيد مرعي لمنصب الامين الاول . ولم يطرح اسمه للتصويت كما ينص القانون . ثم اصدر السادات قرارات بتعيين الامانة العامة ، وكثير من اعضائها ليسوا اعضاء في اللجنة المركزية ، كما ينص القانون وتجمد الاتحاد الاشتراكي عمليا . فهو بلا لجنة عليا ، وامانته العامة من خارج لجنته المركزية . والامين الاول غير موافق او متفاهم مع اعضاء الامانة العامة ، الذين اختارهم رئيس الاتحاد الاشتراكي دون مشاركة الامين الاول .

وبلغت ازمة الاتحاد الاشتراكي ذروتها اثناء انتفاضة الجامعة في يناير ١٩٧٢ ، وظهر عجزه الفاضح حتى لقادته واعترفت القيادة بهذه الازمة . وتشكلت لجنة عمل ولجان استشارية لمعاونة الامانة العامة لوضع دليل للعمل واعادة النظر في قانون الاتحاد الاشتراكي على امل الخروج من هذه الازمة . وانتهت المحاولة الى مزيد من العجز والتجمد ، والى أمين عام جديد ، (حافظ غانم) نموذج للشخصية الباهتة العاجزة عن الفعل لا لون له ولا يزيد عن كونه موظف بكل سمات وعقد الموظف المصري ومعه امانة عامة أشد عجزا منه . وكلها من موظفين بعيدين عن اي تجربة او عمل سياسي .

وعبرت الجماهير عن رأيها بصورة قاتلة اثناء فتح باب الترشيح خلال شهر يونية ٧٣ لاعادة انتخاب اللجان الاساسية للاتحاد الاشتراكي . ورغم مد فترة الترشيح مرتين فلم يتقدم العدد المطلوب حتى لفوز اللجان بالتزكية . كان المطلوب انتخابهم ٦٣٠٠ ولم يزد عدد المتقدمين حتى اليوم الاخير عن ٥٧٠٠ . لقد قاطعت الجماهير دون تنظيم او تخطيط ، حزب السلطة الوحيد .

كانت هذه الحقائق ، سواء ما يتعلق منها بسيطرة الراسمالية الطفيلية واجهزة الشرطة السرية التابعة لها ، او القوانين المقيدة للحريات العامة ، والعجز المستمر والمتصاعد للتنظيم السياسي الوحيد ، كافية لكي تدفع بالقوى الوطنية للتعبير عن نفسها بالتحرك خارج مؤسسات الدولة ومنظماتها السياسية ، سواء اتخذ هذا التحرك ، شكل انفجارات جماهيرية ، كما حدث خلال عامي ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٥ او في صفوف الطبقة العاملة ، والتي عبرت عن نفسها

خلال يناير ومارس ٧٥ ، او اللجوء الى اقامة تنظيمات سياسية سرية (الماركسية خاصة) او الاستفادة من التنظيمات الديمقراطية (النقابية) في التعبير السياسي ، كما حدث في نقابتي المحامين والصحفيين بصفة خاصة ، مما دفع السادات الى استصدار قرارات من لجنة النظام بالاتحاد في فبراير ومارس ١٩٧٣ بفصل ١٠٢ صحفي ومحاولة فصلهم من النقابة ونقل عدد منهم الى مصلحة الاستعلامات ، وكذلك فصل عدد من المحامين من عضوية الاتحاد واستغلال ذلك في اسقاط عضويتهم في مجلس نقابة المحامين والصحفيين .

ومع نهاية ١٩٧٥ وبداية ١٩٧٦ ، طرحت الحكومة قضية تعدد التنظيمات السياسية والاحزاب وقيام المنابر داخل الاتحاد الاشتراكي . وهي فكرة سبق لليسار طرحها عام ٧٢ ولكنها رفضت في ذلك الوقت .

وكما يقول الاعلان السياسي حول مستقبل الديمقراطية في مصر الذي صدر عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في ٣٠ ديسمبر ١٩٧٦ :

« .. ان تعدد التنظيمات السياسية في مصر لم يكن مجرد قرار اداري او منحة هبطت فجأة على الحركة الجماهيرية المصرية .. ولكنه في الحقيقة جزء من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها البلاد منذ عدة سنوات وخاصة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ وان الاعتراف المشروط بتعدد الاحزاب قد جاء نتيجة لثلاث أسباب هي :

١ ــ تطور نضال وتضحيات الحركة الجماهيرية المصرية واتجاهها الى التعبير المستقل عن مطالبها ومحاولتها بناء اشكال تنظيمية مستقلة وخاصة عمال المصانع والمهنيين والمثقفين وطلاب الجامعات والحرفيين والحركة التعاونية وفي بعض مناطق الريف التي شهدت مواجهة حادة بين فقراء الفلاحين وكبار الملاك ورفض الحركة الجماهيرية العمل في اطار تنظيمات الاتحاد الاشتراكي التي خضعت لقيادة وسيطرة البورجوازية .

٢ ــ ازدياد التمايز الاجتماعي واتساع نطاق الفوارق بين الطبقات الكادحة والطبقات المستغلة واستفحال النتائج الاجتماعية السلبية لظاهرة ازدياد الفقراء فقرا وازدياد الاغنياء غنى مما حتم الاعتراف بقدر من التمايز السياسي لضمان استمرار نفوذ الشرائح الراسمالية الكبيرة .

٣ ــ تهيئة المناخ المناسب لتشجيع الاستثمار الاجنبي خاصة وان سياسة الانفتاح الاقتصادي لم تحقق حتى الان ما كان متصورا من تدفق رؤوس الاموال الاجنبية واعتقاد بعض اوساط البورجوازية المصرية ان صبغ المجتمع بمسحة ليبرالية واحكام قبضة البورجوازية على السلطة السياسية سوف يطمئن المستثمرين الاجانب على ان مصالحهم في امان لمدى طويل .

وهكذا يتضح لنا ان تعدد التنظيمات السياسية في مصر .. هو ظاهرة تاريخية ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية تعيش الان مقدماتها وسيتوقف على كيفية فهمنا لها وموقفنا منها نتائج هامة بالنسبة لاتجاه تطورها وتبلورها » ..

ولدت المنابر فالاحزاب الثلاثة ولكن السلطة بطبيعتها غير الديمقراطية ، لم تسلم بحق القوى والتيارات السياسية في اقامة تنظيماتها واحزابها المستقلة ، وقصرت التنظيمات على ثلاثة فقط صنفتهم يمينا ويسارا ووسطا . وقاومت اقامة تنظيم مستقل للناصريين بالاضافة الى استمرار تجريم قيام اي حزب شيوعي .

وسعت لكي تكون هذه الاحزاب الثلاثة مجرد تنويعات على لحن واحد ، او مجرد واجهات مختلفة لحزب واحد ، او ديكورات توفر الشكل المطلوب دون الجوهر . ولكن الامور لم تسر على هوى السلطة تماما .

تشكل اليمين في تشكيلات عديدة متباينة الاسماء ، حتى لا يضع بضاعته في سلة واحدة، فهو في تنظيم الاحرار الاشتراكيين (اليمين) والذي يعد جيبا من جيوب السلطة ، وهو المتحدث الحقيقي باسمها في المسائل الاقتصادية ، وكثيرا ما يلعب دورا رائدا في طرح اتجاهاتها الاقتصادية المستقبلية .

واليمين في المستقلين ، يشكل جزءا هاما منهم .

واليمين يحتل جزءا هاما من قيادة تنظيم مصر العربي الاشتراكي « الوسط » ويقوده في اتجاه يخدم اليمين ويفتح امامه طريق السلطة .. وتنظيم الوسط هو الوريث للاتحاد الاشتراكي تنظيما ، يمتد عمره التنظيمي سنوات طويلة ربما منذ بداية هيئة التحرير والاتحاد القومي فالاتحاد الاشتراكي بمراحله المختلفة . وهذا يعني انه رغم استيلاء اليمين على الوسط فان عضويته تضم القوى التي انضمت للاتحاد الاشتراكي والتي ترتبط مصالح قطاعات

منها في النهاية باليسار من موظفين ومنتجين وفلاحين صغار . لقد انضم هؤلاء الى الوسط بحكم استمرار ميراث العمل في التنظيم السياسي الواحد ، وتعود العمل في كنف الدولة وحمايتها ، ولعدم اتضاح الهوية الاجتماعية لقيادة الوسط بصورة واضحة .

اما اليسار الذي تجمعت طلائعه في « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » فقد ظل جزء منه محتفظا باستقلاله عن التنظيمات ، اما لرفضه لفكرة التنظيمات في حد ذاتها ، او لخلافات في المنهج مع المؤسسين الاول للتجمع او للاصرار على التمايز بين فصائل اليسار او للاحساس المبالغ فيه بالذات وتصور ان فردا يتمتع بحرية الحركة يستطيع ان يكون اكثر فعالية وتاثيرا من التنظيم ! كذلك فما زال جزء أساسي من قواعد الوسط (كما سبق القول) ترتبط مصالحها في النهاية بما يدعو اليه اليسار وتعد رصيدا مستقبليا له .

* وقد القت السلطة منذ البداية بثقلها الى جانب اليمين بتشكيلاته المختلفة . اغمضت قيادات الوسط عينيها عن اليمين الحقيقي وفتحت عينيها على اليسار بكل قوة ، وشنت عليه حربا ضروسا مستخدمة كافة الوسائل وفي مقدمتها :

١ ــ احتكار القوى اليمينية للصحافة وأجهزة الاعلام ، عبر سلسلة من الاجراءات والقرارات تناولت بالتغيير ، خلال العامين السابقين على قيام الاحزاب ، قيادات العمل الصحفي والعاملين في الصحافة ، وتسخير هذه الصحف (اليومية خاصة) منذ قيام التنظيمات للهجوم على تنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، واليسار بصفة عامة . واستخدمت الصحافة في هذا السبيل اساليب الكذب والخداع ونسبة اخبار غير صحيحة للتنظيم وتصريحات ملفقة للمسئولين فيه . وتزييف الحقائق عن نشاط التنظيم ، وشن حملات تأخذ الطابع الفكري ، وتنطلق من افتراضات غير صحيحة ، مثل القول بسيطرة تيار معين على التنظيم والاتهام بالالحاد والعمالة.

وحرم التجمع من حق التعبير او الرد ، وقد قوطعت كل بياناته او دراساته . وكان هناك اصرار من جانب الصحافة المصرية على ان يقوم الاخرون ، ولا يقوم التجمع نفسه برسم صورته امام الرأي العام ، وتطوع عدد من الصحفيين ذوي التاريخ المعروف برسم المعالم والحدود والمبادىء لتصور ما يريده التجمع ولم ينطلق واحد منهم مما اذاعه التجمع في برنامجه او بياناته .

وقد ساند هذه الحملة الصحفية حملات هجوم من بعض المسئولين مثل المهندس سيد مرعي رئيس مجلس الشعب ، والسيد ممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء ومقرر الوسط والامين العام للاتحاد الاشتراكي .. بل وتعرض التنظيم لحملة من رئيس الجمهورية في خطابه في ذكرى رحيل الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر الماضي ، اي قبل الانتخابات بشهر واحد .

ب ـ ساند هذه الحملة الاعلامية ، ضغوط من قيادات الحكومة والادارة المحلية والقطاع العام ، ومن وزارة الاوقاف والاتحاد الاشتراكي ، وضباط مباحث امن الدولة الذين شاركوا جميعهم في تخويف وارهاب المنضمين الى التجمع او الذين فكروا في الانضمام اليه .

فالغي تفرغ بعض الاعضاء الذين انضموا الى التجمع من الاتحاد الاشتراكي ، ومنظمة الشباب .

ونقل بعض الموظفين والعمال من مواقع عملهم او من البلاد التي يعملون بها عقابا على انضمامهم للتجمع .

واضير آخرون ماديا نتيجة لاجراءات ادارية متعددة .

والقيت خطب في المساجد ضد التجمع وقادته واعضائه ، وصلت الى حد الاتهام بالكفر والالحاد .

وتعرض الاعضاء لملاحقات مستمرة من اجهزة الامن ، والى تلفيق اتهامات كاذبة اثبت القضاء تلفيقها ، كما حدث بعد اضراب شركة النصر للسيارات والشركة الاهلية للغزل والنسيج بالاسكندرية .

جـ ـ سخرت كل امكانيات الاتحاد الاشتراكي لخدمة تنظيم مصر العربي الاشتراكي .

د ـ استخدمت اجهزة الدولة والقطاع العام لتوفير كل احتياجات تنظيم مصر العربي الاشتراكي . وكان على « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » ان يخوض المعركة الانتخابية ، وهو حديث النشأة لم يمض على بداية بنائه اكثر من ٦ اشهر ولم يتح له ابدا فرصة طرح برنامجه واجراء نقاش حوله بين الجماهير ، او حتى الرد على الحملات التي شنت عليه والدفاع عن أفكاره .. وفي وقت يعاني فيه من نقص شديد في الامكانات المادية لطبيعة عضويته المكونة من العمال والفلاحين اساسا .

وكان عليه ان يواجه هذا الوضع السياسي الذي يبرز فيه استعادة الرجعية لنفوذها وسيطرتها على مراكز قوة جديدة وتحالفها مع الرجعية العربية والرجعية العالمية ، وتسرب المخابرات المركزية الامريكية داخل مصر ، ونشاط الاجنحة المتخلفة من الاخوان المسلمين التي استعادت وجودها .

وشهدت المعركة الانتخابية تكثيفا للضغوط والتدخلات ضد التجمع الوطني التقدمي الوحدوي وقوى اليسار بصفة عامة ولحساب حزب السلطة .

— ضاعفت الصحافة من حملتها ضد التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، ووصلت الى درجة هددت بهدم قيم المجتمع والعودة بمصر عشرات السنين للوراء واحياء نعرات قديمة ماتت منذ زمن طويل ، واستجلاب نعرات جديدة متخلفة .. لقد تهددت القيم والتراث الثقافي والفكري الديمقراطي الذي ترسخ في مصر على يد محمد عبده وسعد زغلول وقاسم أمين .

ولم يكن اليسار وحده هو الهدف ، ولكن المجتمع المصري ككل : وحدته الوطنية بطوائفه المختلفة التي تأكدت وتعمقت عبر التاريخ. لقد قامت الصحافة التي احتكرها اليمين خلال المعركة الانتخابية بعملية غسيل مخ . وسممت الرأي العام بأفكار معادية للاشتراكية والتقدم . وكما أشار مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية في الاهرام فقد خص التجمع وحده من النقد الذي نشر في الصحافة حول الانتخابات ، نسبة ٨٤ بالمئة (٥ر٣٧ بالمئة يحمل اتهاما بالتآمر والتضليل وتوزيع المنشورات العلنية وتسلط الماركسيين ، ٥ر٣٧ بالمئة المجتمع يرفض الاتجاه اليساري من الاساس ، ٨ر٢١ بالمئة اليسار ينافي الدين ، ١ر٣ بالمئة اليسار يستخدم اسلوبا رجعيا في الدعاية) . وفي المقابل تمت عملية دعاية سافرة لكل مرشحي القوى اليمينية . خاصة اعضاء تنظيم الوسط وبعض المستقلين .

ولجأت الصحافة الى الكذب المفضوح ، كما حدث بالنسبة للمرحوم المناضل كمال الدين رفعت حيث نشرت « الاخبار » خبرا كاذبا صبيحة يوم الانتخابات عن التحقيق معه في قضايا تعذيب الاخوان المسلمون .

— لم تكن الصحافة وأجهزة الاعلام وحدها في هذه المذبحة التي نصبت للتجمع الوطني التقدمي الوحدوي .

وأباح رئيس الوزراء ومقرر الوسط استغلال منصبه ليهاجم التجمع في مؤتمرات انتخابية وبنشر هذا الهجوم في الصفحات الاولى من الجرائد اليومية متهما التنظيم بالعمالة والكفر والالحاد ، وتطوع بشرح برنامجه فأضاف اليه ما يتناقض تماما معه ، في محاولة لاثارة قطاعات من الشعب المصري ضده واستغل سلطاته لمنع الحزب من نشر اي رد عليه في الصحف .

وعمل في نفس الخط خطباء بعض المساجد التابعة لوزارة الاوقاف ، فهاجموا التنظيم ومرشحيه بالاسم من فوق منابر بيوت الله واستخدموا بيان شيخ الازهر ضد الشيوعية والالحاد ، فنسبوا هذه الصفات الى التجمع ووزعوه في كل مكان واذاعته الاذاعة مرات عديدة .

وزيفت الاجهزة بيانات منسوبة الى جمعيات دينية ومشايخ الازهر (الفيوم) ، والاتحادات الطلابية (الاسكندرية) ووزعت في الدوائر ضد مرشحي التجمع .

ـ استخدم مرشحو الوسط كل امكانيات الدولة في دعايتهم الانتخابية ، خاصة في الدوائر التي رشح فيها الوزراء والشخصيات الاساسية بدءا من السيارات الحكومية الى العاملين في الوزارات وشركات القطاع العام ، الى أموال هذه الوزارات الى الاعلانات التي نشرت في الصحف دعاية للوزراء . وقد اثبت كل ذلك في محاضر رسمية مسجلة في اقسام الشرطة ، وفي تقارير للرقابة الادارية .

ـ نشطت اجهزة مباحث أمن الدولة في الضغط على المرشحين واعضاء التجمع خاصة في الريف واعتقال الاعضاء اثناء توزيعهم لبرنامج التنظيم وبيانات المرشحين وملصقاته وكذلك في تعطيل طبع بيانات المرشحين، حيث كانت تقوم بدور الرقيب على المطبوعات وتقطيع الملصقات ولافتات المرشحين ... الى غير ذلك .

ـ استخدم مرشحو الوسط العنف المسلح في كثير من الدوائر ضد مرشحي اليسار او المستقلين المعارضين للوسط لفرض فوزهم معتمدين على مجموعات من « البلطجية » المسلحين ومحترفي الاجرام منعوا المندوبين من دخول اللجان وأحيانا منعوا التصويت تماما ورفض البوليس التدخل او تقديم الحماية للمعتدى عليهم ، كما حدث في الدرب الاحمر وكرموز وقصر النيل وكفر صقر وعددا اخر من الدوائر . وعندما تصدت الجماهير في بعض الدوائر للعنف المسلح ومحاولات التزوير ، ظهر دور الامن المركزي الذي اعتدى بوحشية

على الاهالي وسارعت اجهزة الامن لتلفيق التهم لاعضاء التنظيم « دكرنس ، دسوق ، كرموز » ...

ـ الانفاق الواسع في المعركة الانتخابية والذي يشير الى وجود قوى مشبوهة وقفت وراء المرشحين .

ـ لعبت اجهزة الحكم المحلي الدور الرئيسي في تزييف ارادة الجماهير ، فلجان الانتخابات والفرز في كثير من الدوائر اختيرت لحساب مرشحي السلطة وتلاعبت بأوراق التصويت وفي الفرز .. وقد تم ضبط الاف من بطاقات التصويت الرسمية في عديد من الدوائر ملقاة خارج الصناديق ممزقة ومحروقة وكلها لصالح المرشحين المنافسين لمرشحي الوسط . وهذا يفسر اصرار بعض اللجان على عدم حضور المرشحين ومندوبيهم الفرز ، او السماح بحضور مندوب واحد ، بينما الفرز يتم في أكثر من سبعين لجنة في وقت واحد .

ولا شك ان هذه التدخلات اثرت على نتائج الانتخابات . ولكنها لم تكن وحدها العنصر المؤثر في نتائج المعركة من الناحية الانتخابية البحتة . فهناك عوامل اخرى لعبت دورها وفي مقدمتها :

١ ـ لم تكن المعركة في حقيقتها معركة بين تنظيمات سياسية . فالتنظيمات قامت قبل الانتخابات بستة اشهر فقط . ولم تتح لها اي فرصة لعرض برامجها وافكارها على الجماهير قبل الانتخابات واثنائها . وكان طبيعيا ان تدور المعركة على اساس فردي . وبناء مرشح لانتخابات مجلس الشعب على الاسس التقليدية يحتاج الى سنوات طويلة .

وقد تغلب تنظيم الوسط على هذا الواقع بأن رشح في غالبية الدوائر الشخصيات التقليدية الموجودة فيه ، وتقدم بأكثر من مرشح في عدد كبير من الدوائر*، واستفاد من استيلائه على جهاز الدولة والصحافة والاتحاد الاشتراكي واستند اليهم في معركته الانتخابية ومع ذلك فقد عجز تنظيم الوسط عن انهاء المعركة من الدور الاول ، ودارت المعركة الاساسية في الاعادة .

٢ ـ انخفاض نسبة التصويت خاصة في المدن وبين المثقفين ، وهو أمر يعكس شعورهم بعدم الثقة في نزاهة وحيدة الانتخابات ، وعدم جدوى صوتهم الانتخابي ، نتيجة تجاربهم القريبة والبعيدة في الاستفتاء والانتخابات (عدد الاصوات المقيدة ٩٫٥٦٤٫٠٠٠ وعدد الذين ادلوا بأصواتهم ٣٫٨٠٣٫٩٧٣) .

ويرتبط بهذه الظاهرة احجام ملايين من الشباب عن القيد في جداول الانتخابات .

٣ ـ تكاتف الظروف المعيشية الصعبة وانتشار الامية والانفاق الهائل لبعض الجهات والمرشحين في استمرار ظاهرة شراء الاصوات .. وبالاضافة لاستمرار بقايا التراث التقليدي في الانتخابات ، خاصة في الريف ، من عصبيات وتحديات قبلية واسرية لعبت عليها القوى اليمينية .

اثرت هذه الممارسة غير الديمقراطية في نتائج انتخابات مجلس الشعب ففاز حزب مصر بـ ٢٧٩ مقعداً ، اليمين ١٤ مقعدا اليسار ٤ المستقلون ٤٧ مقعدا .

هكذا جاء مجلس الشعب تعبيرا (غير ديمقراطي) عن الواقع السياسي في مصر وهو امر زاد من أزمة الديمقراطية في مصر ومن عزلة النظام عن الجماهير ...

الازمة الوطنية

في ٥ يونيو ١٩٦٧ شنت اسرائيل حربا عدوانية بمساندة امريكية ضد الدول العربية المجاورة لها ، (باستثناء لبنان) وهي مصر وسوريا والاردن . وانتهت خلال أيام قلائل باحتلال اسرائيل لسيناء المصرية والمرتفعات السورية (الجولان) وغزة والضفة الغربيه (فلسطين) . واستهدف العدوان الاسرائيلي الامريكي بالنسبة لمصر ، اربعة أهداف متكاملة :

١ ـ ضرب مصر وعزلها عن المنطقة العربية وعن قيادة حركة التحرر العربي ، بعد ان هددت مصر ، بوصولها الى اليمن ، الاحتكارات الامريكية في السعودية . وذلك بتصفية قوة مصر العسكرية والاقتصادية والسياسية .

٢ ـ وقف التطور الاجتماعي الذي اثار سلسلة من التطورات المماثلة في المنطقة وطرح الاشتراكية كهدف للثورة الوطنية العربية ، وهدد بتصفية الطبقات والقوى الاجتماعية التي يستند اليها الاستعمار في المنطقة .

٣ ـ اعادة مصر بعد هزيمتها العسكرية الى السوق الراسمالي العالمي وتصفية استقلالها الاقتصادي الذي تحقق في ظل

عبد الناصر بصورة نموذجية في العالم الثالث .. وذلك بعد فشل الضغوط الاقتصادية والسياسية في دفعها لقبول خطة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير والتي ربطت المعونات الاقتصادية الامريكية والدولية بثلاثة شروط ، رفضتها مصر وهي :

أ ــ تخفيف تدخل الدولة في الاقتصاد والعودة الى نظام الاقتصاد الحر (الراسمالية) .

ب ــ ابطاء معدلات النمو والمشاريع الصناعية لعدم فعاليتها (مجتمع زراعي) .

جـ ــ ازالة القيود المفروضة على الواردات من الغرب ورفع اثمان السلع الاستهلاكية (انفتاح استهلاكي) .

٤ ــ فرض زعامة اسرائيل على المنطقة واقامة سلام امريكي تلتزم به كل دول المنطقة .

وتلخصت الاستراتيجية الاسرائيلية لتحقيق هذه الاهداف في خطوط رئيسية هي :

ــ الحرص على الاحتفاظ بالارض الجديدة التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، تنفيذا لتطلعها الدائم للتوسع واستيعاب مهاجرين جدد وتحقيقا لما تصورته حدودا جديدة آمنة .

ــ استغلال التفوق العسكري الاسرائيلي (الجوي خاصة) والذي كان متحققا بعد عدوان ١٩٦٧ لانزال ضربات قاصمة بالدول العربية والعمل بصفة خاصة على تحطيم البناء العسكري والاقتصادي والنفسي لشعب مصر .

ــ السعي لوقف اي تقدم عسكري في الجبهات العربيه ، عن طريق عدد من الحروب الصغيرة الخاطفة ، تجنبا لخوض غمار حرب شاملة مع العرب . فاسرائيل تقدر ان الموقف في صالحها على شرط ان لا تنفجر الحرب .

ــ العمل المستمر لتحويل المشكلة الفلسطينية الى صراع بين دول مستقلة أي بين اسرائيل والدول العربية وانكار وجود الشعب الفلسطيني وبالتالي انكار وجود حركة تحرير وطني فلسطيني ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية .

في مواجهة هذه الاهداف العدوانية واستراتيجية العدو ، طرحت في الساحة المصرية في اعقاب عدوان ٦٧ ثلاثة مناهج مختلفة لمواجهة العدوان .

ـ فهناك من دعى الى تجاوز الهزيمة عن طريق تبني خطا استراتيجيا ثوريا جديدا يقوم على حرب التحرير الشعبية وعسكرة المجتمع المصري (والعربي) على نسق المجتمع الفيتنامي وخوض حرب شاملة ضد اسرائيل والامبريالية الامريكية على امتداد الوطن العربي لا تتوقف الا بتصفية الوجود الاستعماري من المنطقة العربية وكل أرض فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ .

ـ وهناك من راى الامر على صورة نقيضة تماما . ودعى الى الواقعية والاعتراف بأنه لا امل في تحرير الارض العربية ، والمصرية خاصة الا بتغيير جوهري في المباديء والسياسات المتبعة في مصر ، بصورة تقنع الولايات المتحدة الامريكية ، بأن مصالحها في المنطقة يمكن تحقيقها وحمايتها بطرق اخرى غير طريق اسرائيل . وبالتالي دفعها الى الضغط على اسرائيل للانسحاب من سيناء والارض المحتلة .

وطرح هؤلاء ضرورة التخلي عن العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين مصر والاتحاد السوفياتي (والعالم الاشتراكي) واخراجه من المنطقة لطمأنة الولايات المتحدة الامريكية .. وطالبوا بتراجع مصر عن سياستها العربية ودورها التحرري من المنطقة والذي هدد الاحتكارات الاستعمارية الامريكية والغربية والطبقات والانظمة المرتبطة بها .. ودعوا الى احداث تغييرات في السياسة الاقتصادية والاجتماعية بما يسمح بنمو دور القطاع الخاص المحلي والاجنبي وانهاء دور القيادة للقطاع العام .

ـ وهناك تيار ثالث راى المخرج في استخدام كافة الوسائل والامكانيات السياسية والاقتصادية والعسكرية المتاحة لممارسة الضغط على اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية ، وذلك لدفع امريكا للضغط على اسرائيل لتقبل بالانسحاب من الاراضي العربية .. وذلك عن طريق اعادة بناء القوات المسلحة المصرية وتصعيد عملها العسكري على جبهة القناة ضد الاحتلال الاسرائيلي ومحاولة تقوية الجبهة الشرقية ، وتسخينها ودعم العمل الفلسطيني المسلح وتنشيطه .. وفي نفس الوقت تعميق دور الاتحاد السوفياتي المساند للعرب عسكريا واقتصاديا وسياسيا .. مع خلق جسور سياسية مع الولايات المتحدة الامريكية .

وقد اختار عبد الناصر المنهج الاخير ومارسه بنجاح واضح بدءا من ٩ و١٠ يونية ١٩٦٧ حتى اغسطس ١٩٧٠ .

من الناحية العسكرية بدات المواجهة متواضعة ولكنها ذات دلالة واضحة بمعركة راس العش ، فمعارك المدافع ، فحرب الاستنزاف الاولى ، فحرب الاستنزاف الثانية ، وصولا الى تركيب صواريخ سام ٣ في ابريل ١٩٧٠ . ومن الناحية السياسية ، حقق عبد الناصر نجاحا دبلوماسيا مدويا عندما اقنع الاتحاد السوفياتي بتحمل مسؤوليات مباشرة في التصدي لامريكا واسرائيل ، تلك المسئوليات التي بلغت قمتها عندما وافق الاتحاد السوفيتي على تزويد مصر ببطاريات صواريخ سام ٣ بأطقم من المقاتلين السوفييت . وكانت هذه اول مرة منذ الحرب العالمية الثانية ، يقاتل جنود وضباط سوفييت خارج اوروبا الاشتراكية .

وكان للنجاح العسكري السياسي لعبد الناصر ، تأثيرا بالغا على اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية . وقال دايان في ذلك الوقت .. « ان اسرائيل مستعدة للالتزام بوقف اطلاق النار بلا شروط وبلا حدود ، حتى ولو أدى هذا الى اتاحة الفرصة للمصريين لتركيب صواريخ سام ٣ في الجبهة » .

وشرح مراسل التايمز البريطانية الاسباب التي حدت بدايان الى قبول هذا الموقف قائلا : « في بلد صغير مثل اسرائيل حيث يوجد لكل شخص اخ او ابن في الجبهة كان كل اصابة تعتبر مأساة شخصية وقومية . وقد ارتفعت الخسائر خلال شهر يوليو ١٩٦٩ على جبهة القناة الى ٣٠ قتيلا و٨٠ جريحا ، حسب البيانات الاسرائيلية . وكانت هذه اسوأ فترة عاشتها اسرائيل بعد حرب الايام الستة .

وقد عاشت اسرائيل اياما أكثر سوءا عام ١٩٧٠ بعد تركيب صواريخ سام ٣ ، حتى انقذتها مبادرة روجرز التي ادت الى ايقاف اطلاق النار لمدة ٣ اشهر اعتبارا من ٧ اغسطس ١٩٧٠ .

وكان قبول مصر لهذه المبادرة مثار مناقشات وخلافات واسعة. وقد وصف معلق امريكي آثار هذه المبادرة الامريكية قائلا :
« ان السياسة الامريكية حققت نجاحا كبيرا في الشرق الاوسط. قبل مبادرة روجرز كانت هناك حرب استنزاف على ضفتي القناة ، تتصاعد كل يوم حاملة معها مخاطر محلية ودولية .. وكان الوضع في الاردن مهددا . وكان العمل الفدائي واحدا من اكبر القوى

المهددة للسلام في الشرق الاوسط ، وكانت روح التطرف هي الغالبة على العلاقات الامريكية العربية ، ودعوة الوحدة العربية المعادية لاسرائيل هي السائدة . وقد توقف كل ذلك » .

كان الممكن ان تكون مبادرة روجرز وقبول مصر (عبد الناصر) وقف اطلاق النار لمدة ٣ أشهر ، فترة اعداد عسكري واختبار للنوايا الامريكية . ورغم الخسائر التي لحقت بالجانب العربي في ظـــل وقف اطلاق النار ، وفي مقدمتها مذبحة ايلول في الاردن ضد المقاومة الفلسطينية وانشاء خط بارليف على الضفة الشرقية للقناة فان استئناف القتال في نوفمبر (بعد ٣ أشهر) كان كفيلا بتصحيـــح الاوضـــاع .

ولكن رحيل عبد الناصر المفاجيء في ٢٨ سبتمبـــر ١٩٧٠ والصراع الذي انفجر بين خلفائه في قمة السلطة وحسم في ١٣ مايو لحساب سلطة جديدة وسياسات جديدة ، انهى مرحلة كاملة في التصدي لحل القضية الوطنية والقومية ، وفتح الباب لمنهج جديد وسياسة جديدة تماما ، تقوم على أساس وفاق مصري (عربي) امريكي والعمل على تحقيق الجلاء عن الاراضي المصرية المحتلة ، عن طريق اجراء تغييرات ضرورية في الاختيارات المصرية ترضـــي المصالح الامريكية . وقد اتخذت هذه السياسة قبل حرب اكتوبر مظاهر عديدة :

— تجميد الموقف العسكري الذي بدأ في ٧ اغسطس ١٩٧٠ بقبول مبادرة روجرز وكان مقررا استمراره لمدة ٣ اشهر فقط تحت حجج ودعاوى مختلفـــة .

وكانت وفاة عبد الناصر واعادة تنظيم البيت هي الحجة المنطقية التي قدمت لتمديد وقف اطلاق النار ثلاثة أشهر جديدة . ولكن ما ان انتهت هذه الفترة حتى بدأت سياسة تجميد الموقف العسكري ، وطرح تراجعات واضحة في الموقف المصري ، انطلاقا من مبـــادرة ٤ فبراير ١٩٧١ التي اعلنها رئيس الجمهورية رغم معارضة كل شركائه في السلطة . ودعى رئيس الجمهورية في تلك المبادرة الى انسحاب اسرائيلي جزئي وفتح القناة للملاحة الدولية .

وبحجة ضعف التسليح وتقاعس الاتحـــاد السوفيتي عن استكمال تسليح الجيش المصري ، ثم ما قيل عن الانفراج الدولي (الوفاق) واتفاق موسكو وواشنطن على الاسترخاء العسكـــري استمر التجميد العسكري على الجبهة المصرية اكثر من ٣ سنوات .

ـ تحت شعار تحقيق تضامن عربي حقيقي وشامل والقاء جزء من مسئولية ما حدث في عام ١٩٦٧ على السياسة العربية لعبد الناصر التي قسمت العرب الى تقدميين ورجعيين ، ونظم جمهورية ونظم ملكية . . بدأ نظام مايو ٧١ في اقامة تحالف عربي جديد تحتل فيه الدول البترولية الدور القيادي ، اي اعطاء الثروة العربية دورا ومسئولية تفوق ـ ان لم تكن تلغي ـ دور ومسئولية الثورة العربية . وانتهى هذا الحلف الجديد الى تسليم القيادة في المنطقة الى المملكة العربية السعودية وحلفائها ، خاصة بعد اشتداد الخلاف بين ليبيا ونظام السادات لاسباب عديدة في مقدمتها عداء نظام مايو للناصرية التي رفعتها ليبيا علما وشعارا ، والعلاقات الوثيقة التي اخذت في النمو على غير ارادة نظام السادات بين ليبيا والاتحاد السوفيتي وعداء النظام الليبي للنظم الرجعية في السعودية واليمن والمغرب الحلفاء الجدد للنظام المصري .

وبالتدريج اصبحت للسعودية (وهي الحليف الاول لامريكا) الكلمة العليا في شئون المنطقة وقضاياها ومارست نفوذا داخل جهاز الحكم المصري ودورا حاكما في علاقات مصر الخارجية والعربية ، وسياسات الحكم الداخلية ، الاقتصادية والسياسية والثقافية .

ـ عملت السلطة الجديدة منذ استقرارها في مايو ٧١ على توتير العلاقات المصرية (العربية) السوفييتية ، والبحث عن اسباب للصدام . لقد اتخذ الاتحاد السوفياتي بعد رحيل عبد الناصر موقفا حذرا في تعامله مع الحكومة الجديدة في مصر ، وعمق هذا الحذر والتردد الموقف المصري من احداث انقلاب هاشم العطا في السودان ، والمذابح الدموية للشيوعيين التي تلت فشل الانقلاب . وكذلك الاتصالات الامريكية المصرية التي بدأت ، وكانت تفاصيلها تصل الى الاتحاد السوفيتي عبر الولايات المتحدة الامريكية ، بينما الحكومة المصرية تكتم اخبارها عن الاتحاد السوفيتي .

وعلى عكس المنهج الناصري الذي كان حريصا على ازالة اي مشاكل تعترض نمو العلاقات المصرية السوفيتية ، دون اي مساس بالارادة والكرامة المصرية ، انتهزت القيادة الجديدة هذه الموقف الحذر من السوفييت لتسير بسرعة فائقة لتحطيم كافة الجسور مع الاتحاد السوفيتي وتعرض الاتحاد السوفيتي (فكره وقادته وشعبه وسياسته الداخلية ، وموقفه من الصراع العربي الاسرائيلي ، ومواقفه الدولية) الى حملة تشهير من الاعلام المصري الرسمي . واهم من هذا واخطر ، شنت القيادة السياسية والقيادة

العسكرية حملة هجوم ضارية على السلاح السوفيتي وعدم كفاءته او كفايته . ووصل الامر الى الحديث عن وجود جواسيس لاسرائيل بين الخبراء السوفييت . واستكملت الحملة بالهجوم على التعاون الاقتصادي المصري السوفيتـي والخسائر التي تحملتـها مصر نتيجة لها .

ونجحت السلطة المصرية في تحطيم كثير من الجسور التي بذل عبد الناصر جهدا خارقا في اقامتها بين مصر والاتحاد السوفيتي . ثم وجهت الضربة القاصمة للعلاقات المصرية السوفيتية بطرد الخبراء العسكريين السوفيت من مصر وسط حملة اعلامية عن الاحتلال السوفيتي لمصر وتحرير الارادة المصرية ..

كانت السياسة المصرية تحقق ما طالب به كيسنجر منذ عام ١٩٦٩ ، وكان وقتها مستشارا للرئيس الامريكي للامن القومي ، ودعى الى (طرد) الوجود السوفيتي في المنطقة .

ـ صاحب هذا كله بداية انحراف كامل عن السياسة الاقتصادية والاجتماعية المتقدمة التي اتبعت في ظل جمال عبد الناصر واخذت الحكومة تنفذ خطوة خطوة المطالب الامريكية ومطالب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المقدمة منذ الستينات ، وتفسح المجال لسيطرة رأس المال الخاص المحلي والاجنبي على الاقتصاد المصري .

وقد أدت هذه السياسة الى تجمد الموقف لحساب الاحتلال والهيمنة الاسرائيلية وفشلت كل الجهود التي بذلتها السياسة المصرية لارضاء الولايات المتحدة الامريكية واقناعها بالضغط على اسرائيل لاتخاذ موقف اقل تشددا يمكن الحكومة المصرية من تحقيق تسوية تضمن المصالح الامريكية والاسرائيلية واقناع الرأي العام المصري والعربي بها .

وفتح هذا الفشل الباب للعودة الى سياسة عبد الناصر ، واخراج خطة العبور التي كان مقررا لها مايو ١٩٧١ من الادراج ، والعمل على تطويرها في ضوء الظروف العسكرية الجديدة . وكان تعيين (المشير) احمد اسماعيل قائدا عاما في اكتوبر ١٩٧٢ اشارة البدء للاستعداد للمعركة . ونجح في أول زيارة له للاتحاد السوفيتي ـ بعد ان اوقف حملات العداء للسوفيت والاسلحة السوفيتية داخل الجيش في حل اغلب مشاكل التسليح ، وفي وصول شحنات هامة كانت هي الاساس في معركة اكتوبر ١٩٧٣ .

وقد حددت القيادة السياسية الهدف من حرب اكتوبر واعلنه الفريق عبد الغني الجمسي (الذي كان نائب رئيس اركان حرب القوات المسلحة المصرية ومسئولا عن العمليات خلال حرب اكتوبر ثم عين رئيسا للاركان بعد عزل الفريق سعد الدين الشاذلي) الذي قال في محاضرة (منشورة) بقاعة الشهيد عبد المنعم رياض بعد نهاية معارك اكتوبر ان هدف معارك اكتوبر كان .. « تحريك جمود الازمة عن طريق تغيير التوازن العسكري القائم وضرب نظرية الامن الاسرائيلية » .

ولا شك ان الهدف من حرب اكتوبر قد تحقق عسكريا بصورة معقولة . ورغم الاختراق الاسرائيلي ونجاح اسرائيل في نقل قوات لها الى الضفة الغربية للقناة جنوب مدينة الاسماعيلية وحتى مشارف السويس ، والوصول الى الكيلو ١٠١ على طريق السويس القاهرة .. فيما عرف باسم «الثغرة»، فقد تم تحرير جزء من الارض المحتلة واستعادت القوات المسلحة ثقتها بنفسها وبسلاحها واستخدم سلاح البترول لاول مرة في المنطقة .

وكان لحرب اكتوبر نتيجة اخرى هامة اثرت على تغيير طبيعة العلاقة بين اسرائيل وامريكا، تمتعت اسرائيل رغم ارتباطها العضوي بأمريكا بقدر هائل من الاستقلال في حركتها ، خاصة في قرار الحرب والسلام ، معتمدة على قدرتها على حماية المصالح الامريكية في المنطقة ، دون حاجة الى تورط امريكا المباشر في الحرب وتعريضها الى مواجهات محلية او دولية .

ويشير مراسل الايكونومست البريطانية في الشرق الاوسط الى هذه الحقيقة في مقال له بعد حرب ٦٧ وقبل حرب اكتوبر قائلا : « وتعتبر اسرائيل نفسها حلقة هامة في الدفاع الغربي وفي هذا المجال فان اسرائيل على خلاف فيتنام الجنوبية لا تحتاج مساعدة على شكل تدخل غربي مباشر ، طالما لديها اكتفاء ذاتي في النواحي العسكرية . وهذا الاكتفاء الذاتي منعكس في كل ما تقوله جولدا مائير ويقوم بدوره في منع مواجهة أمريكية روسية في الشرق الاوسط بجعله التدخل الامريكي امرا ليس ضروريا وعلى هذا الاساس فان اسرائيل تعتقد انه ليس من مصلحة الدول الكبرى ان تتدخل . كما ان التزامات امريكا بالنسبة للمواقف الاساسية لاسرائيل لن تتغير .. » .

وجاءت حرب اكتوبر واضطرار الولايات المتحدة الامريكية للتدخل المباشر ، عن طريق الجسر الجوي ونقل السلاح من امريكا

الى القوات الاسرائيلية المقاتلة في سيناء مباشرة ، والمواجهة التي كادت تقع بين الاتحاد السوفيتي وامريكا واعلان البلدين لحالة التأهب الذري واستخدام العرب لسلاح البترول .. لتفقد اسرائيل هذه الميزة وتجبر مخططي السياسة الامريكية على التدخل المباشر في توجيه السياسة الاسرائيلية ، وتطرح عليهم ضرورة الاعتماد على اكثر من حصان في المنطقة يعملون جميعا في ظل المخطط الامريكي ، بدلا من الاعتماد الكامل تقريبا على اسرائيل وحدها وحركتها الطليقة .

كان منطقيا ان تستفيد السياسة المصرية من هذه النتائج الايجابية لحرب اكتوبر ، او من الجسور التي قامت بين القاهرة وموسكو خلال هذه الحرب للعمل على تحقيق الاهداف المعلنة .. تحرير الارض المحتلة بعد عام ٦٧ ، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في اقامة دولته المستقلة ، فوق ما يتم تحريره من أرضه ... الخ .

ولكن السلطات المصرية ، سرعان ما عادت الى اختيارها الاصيل والذي يكشف عن طبيعتها الطبقية . وجدت في نتائج حرب اكتوبر العسكرية والسياسية وفي التغيير التكتيكي في السياسة الامريكية فرصة ذهبية للمجاهرة بسياستها القائمة على تصفية انجازات ثورة يوليو الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، والمسارعة بربط مصر بالتبعية للمعسكر الراسمالي خاصة الولايات المتحدة الامريكية والقبول بالحل الامريكي لقضية احتلال الارض .

كان اول انجازاتها في هذا الموضوع هو الحرص على تأزيم العلاقات المصرية السوفيتية والوصول بها الى حافة العداء . شعرت الحكومة المصرية ان كل ما انجزته في مجال تازيم العلاقات المصرية السوفيتية يكاد ينهار امام الدور الهام الذي لعبه السوفيت في مساندة مصر وسوريا اثناء حرب اكتوبر ولم يفت حكام مصر الشعبية التي اصبحت للسوفييت بين الجماهير المصرية وهو امر لم يكن ليتسامحوا فيه .

لقد كشفت حرب اكتوبر الستار عن جدية وصدق السوفييت في تحالفهم مع مصر والعرب ، وفي تقرير اللجنة الامريكية التي زارت كل من مصر واسرائيل خلال شهر نوفمبر ١٩٧٣ برئاسة السناتور صمويل شتراتون قالت :

« ترى اللجنة أن الاسلحة التي اعطاها السوفييت للعرب ذات طبيعة مثمرة وكثيفة للغاية ويمكن القول بأن الكمية الضخمة من الاسلحة الممنوحة للعرب ، وليست الطبيعة الخاصة ، هي التي كانت موضع ملاحظة اللجنة ، ويرى الاسرائيليون ان المصريين والسوريين حصلوا على دبابات متقدمة وبعض الطائرات التي لم يعطها الاتحاد السوفيتي حتى لبعض دول أوروبا الشرقية . كما حصل المصريون على الصاروخ بعيد المدى الذي يمكنه بلوغ تل ابيب من مصر » .

« واشار قائد القوات الجوية الاسرائيلية الى ان السوفييت زودوا العرب بالطائرات ذات الجناح المتحرك (سوخوي — ٢٠) وهي من احدث ما وصل اليه السوفييت في انتاج الطائرات الحربية. كما أشار القائد الاسرائيلي الى تزويد السوفييت العرب بالطائرات (ت . يو ١٦) المزودة بصواريخ «كلت». واعتقد الاسرائيليون في بادي الامر ان هذا النوع من الطائرات منح للعرب لافزاع الاسطول السادس الامريكي . ولكنهم في النهاية اكتشفوا أن استنتاجهم لم يكن صحيحا . فقد اكدوا للجنة أن صاروخا من نوع «كلت» وهو الذي يصل مداه الى تل ابيب أطلق على اسرائيل في الحرب ... »

وتشير كافة التقارير الغربية الى أن هذه الاسلحة كانت في يد القوات المصرية والسورية قبل حرب اكتوبر . وقد اكد السادات هذه الحقيقة في حديث له مع بورشيجريف بمجلة نيوزويك الامريكية في أبريل ١٩٧٣ (بعد زيارة المشير أحمد اسماعيل لموسكو) قال فيه ....

« ان الروس يمدوننا بكل شيء يستطيعونه » .

ونشرت « الصنداي تايمز » البريطانية بعد الحرب أن مكتب المخابرات والبحوث التابع لوزارة الخارجية الامريكية توقع قيام حرب في الخريف ، وايدت المخابرات المركزية الامريكية تصور المكتب وعاد فأكد في الصيف أن الحرب وشيكة ، مستندين الى تزايد حجم الاسلحة السوفيتية المشحونة لمصر وسوريا .

ويذكر مؤلفون اسرائيليون في كتاب التقصير (المحدال) انه في مساء ١٣ سبتمبر بدات حركة مستمرة في البحر والجو لنقل الاسلحة السوفيتية الثقيلة للجيش السوري وكانت دورية طائرات سلاح الجو الاسرائيلي في ١٣ سبتمبر ، كما يبدو مكلفة بأن تتعقب عن كثب

تحركات سفن النقل السوفيتية التي افرغت العتاد والدبابات والمدفعية والصواريخ في مينائي اللاذقية وطرطوس العسكريين .

ويذكر الكتاب ذاته « عكف السوفييت ابتداء من شهر يناير ١٩٧٣ على اقامة شبكة صواريخ هائلة في هضبة الجولان وحتى مشارف دمشق قائمة على صواريخ سام ٢ وسام ٣ وبصورة أساسية سام ٦ . وكانت هذه الشبكة التي اكتملت في شهري اغسطس / سبتمبر تقريبا ، مساوية في قوتها لشبكة الصواريخ التي أقامها السوفييت في غربي القناة في يوليو ١٩٧٠ وتتماثل مع الشبكة المستخدمة في حماية المنشآت الاكثر اهمية داخل الاتحاد السوفيتي .

وفي خلال الحرب بدأ جسر جوي سوفيتي الى مصر وسوريا كان ينقل الى مصر وحدها جوا نحو ٦٠٠ طن من المعدات يوميا طبقا للتقديرات الغربية (الامريكية خاصة) .

وبالاضافة للكم الهائل من السلاح السوفيتي والذي سلح به مليون ومائة الف جندي عربي فان نوعية السلاح ايضا كانت متفوقة .

ويذكر الخبراء الاسرائيليون « بمرور الايام اتضح أن سلاح الجو الاسرائيلي الذي حقق انتصار الجيش الخاطف في حرب الايام الستة خلال الساعتين الاول من يوم ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ عندما دمر معظم سلاح الطيران المصري وهو جاثم على الارض في قواعده ، لم يكن قادرا في اكتوبر ١٩٧٣ على صد الهجوم المصري بصورة حاسمة بسبب تراص الصواريخ المصرية .. »

ويصف جندي اسرائيلي تجربته مع صواريخ ساجر السوفيتية المضادة للدبابات قائلا ..

« نظرت حولي شاهدت قذائف نارية مشتعلة ترقص في الجو وهي في طريقها الى دباباتنا القريبة مني ، لم افهم بعد ما حدث ، ولكني فهمت في وقت لاحق ان هذه صواريخ وان سلاح المشاة الواقف أمامنا لا يقل خطورة عن الدبابات .

كنت افكر طوال الوقت بهذا الصاروخ الغامض . لم اكن اعرف بعد ماذا يسمونه ولا انه عندما يخترق الدبابة يولد موجة من الحرارة تزيد عن ١٠٠٠ درجة مئوية وانه يدمر اجهزة الدبابة ، ومن شأنه احراق كل من يجلس فيها » .

ويستخلص ايان سمارت نائب مدير المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية الدرس الاساسي من الناحية العسكرية لحرب اكتوبر قائلا : « لقد انهت التكنولوجيا السوفيتية في أيد عربية عصرا سيطرت فيه الدبابة والطائرة على ميدان القتال. ان ظهور صواريخ جديدة مضادة للطائرات والدبابات ذات قدرة عالية على الحركة وتعمل ببساطة تسجل تحولا مهما يذكرنا بالاسهم الطويلة التي اعانت جندي المشاة البريطاني في القرن الرابع عشر على هزيمة الفارس المسلح . ان الجندي العربي بصاروخه السوفيتي المضاد للدبابات وقدرته على تدمير دبابة تزن ٥٠ طنا كان يحارب من جديد وللمرة الاولى منذ العام ١٩١٦ حينما بدات الدبابات عملها في الحرب يواجهها رجل المشاة وحيدا الا من سلاحه المضاد للدبابات ويقف على قدم المساواة معها » .

• فاذا أضفنا الى قضية السلاح ، الكمي والكيفي ، الموقف السوفيتي يومي ١٩ ، ٢٤ أكتوبر ١٩٧٣ ووصول الاتحاد السوفيتي في تأييده الى حد اعلان التأهب بين قواته العسكرية وارسال طلائعها لمساندة مصر ومن ثم الوصول الى حافة المواجهة مع الولايات المتحدة الامريكية التي أعلنت بدورها حالة التأهب الذري لادركنا مدى التزام السوفييت بمنطق التحالف والصداقة . ولم يعد سرا أن هناك عشرات من العسكريين فقدوا حياتهم فوق الارض العربية خلال حرب أكتوبر ومنهم «ليوتينانتجنرال تيودور بوندرنكو» قائد وحدات الصواريخ المضادة للطائرات في الاتحاد السوفيتي .

كان تسرب هذه الحقائق الى قطاعات هامة من الشعب المصري، من خلال الصحافة الغربية ومن خلال الضباط والجنود في ميادين القتال مصدر انزعاج هائل في الدوائر المصرية الحاكمة التي تخوفت من تأثير ذلك على اختياراتها الداخلية والخارجية مؤكدة بذلك ارتفاع حسها الطبقي . وهكذا وبمجرد انتهاء حرب أكتوبر بل خلال المعارك ذاتها بدات حملة تحطيم العلاقات المصرية السوفيتية.

في الخطاب الذي القاه الرئيس السادات يوم ١٦ أكتوبر١٩٧٣ امام مجلس الشعب لم يذكر الرئيس الاتحاد السوفيتي بالاسم واكتفى بحديث عام عن الاصدقاء . وفي الاسبوع ذاته صدرت تعليمات من جهاز الرقابة للصحفيين والكتاب بعدم الحديث عن السلاح السوفيتي او الاشارة به .

ومع تسرب أنباء الاختراق الاسرائيلي في سيناء والعبور الى الضفة الغربية روجت شائعات عن نقص في السلاح . واستغل قرار قائد الدفاع الجوي بتسكين شبكة الصواريخ لمدة ٢٤ ساعة بهدف تكتيكي عسكري (شرحه الفريق محمد علي فهمي قائد الدفاع الجوي اثناء الحرب في محاضرة بعد حرب اكتوبر) ثم تدمير بعض وحدات الصواريخ بهجوم ارضي في منطقة الاختراق الاسرائيلي (الثغرة) ، لاشاعة وجود نقص متعمد من جانب الاتحاد السوفيتي في الصواريخ .

وبعد وقف اطلاق النار ، تحدث النسادات عن الموقف الامريكي البناء من حل المشكلة وانتقد الموقف السوفيتي .

وصل الامر ذروة جديدة مع بدء (العزيز) كيسنجر جولاته في المنطقة ، والمديح لامريكا والهجوم على الاتحاد السوفيتي في الصحافة المصرية (اخبار اليوم ودار الهلال خاصة) وعلى لسان بعض المسؤولين في مصر واتهامه بأنه كان ضد الحرب

كان واضحا ان هدف حكام مصر من تقليل وانكار الدور السوفيتي ، اعطاء الولايات المتحدة الامريكية دليلا جديدا على استعداد مصر لتنفيذ شروط الحل الامريكي ، وبالتالي عدم الحاجة الى السوفييت كمصدر للسلاح . وفي الوقت ذاته كانت سياسة الحل الامريكي واحلام رؤوس الاموال العربية والاجنبية ، ونمو القطاع الخاص على حساب القطاع العام تنفي دور الاتحاد السوفيتي في التنمية ، وهو أمر مفهوم في ظل الترابط الواضح بين الاختيار الخارجي والاختيار الداخلي ، اي التوجه في القضية الوطنية والقضية الاجتماعية .

وتجسد الاختيار المصري في الانتقال بقضية العمل السياسي (الدبلوماسي) من جنيف الى اتصالات ثنائية مع الولايات المتحدة الامريكية ، بهدف استبعاد الاتحاد السوفيتي من التسوية .

وأثمرت هذه السياسة توقيع اتفاق الفصل الاول ، فاتفاقية سيناء الثانية ، بشروط مجحفة بمصر ومهينة لتضحيات المقاتلين ، وتقارب امريكي مصري على ارضية السياسة والسلام الامريكي ، ومزيد من التباعد والعداء للسوفييت .

وكانت النتيجة المنطقية لهذه السياسة مجموعة من الاثار السلبية :

١ — انفجار الصراع بين حلفاء أكتوبر (سوريا — مصر — فلسطين) .. وتفجر العديد من الصراعات العربية .

٢ — نجاح الولايات المتحدة الامريكية في استغلال تناقضات الوضع اللبناني في اثارة الحرب اللبنانية ، بهدف محاولة الاجهاز على الثورة الفلسطينية المسلحة والضغط على سوريا المتورطة في لبنان ، لقبول التسوية الجزئيــة .

٣ — تحويــل سلاح البترول الى مزيــد من الثروات لصالح الولايات المتحــدة .

٤ — تزايــد نفــوذ الانظمــة التقليدية — البترولية خاصة — في شؤون المنطقة وداخل مصر .

وكان الانجاز الثاني هو القضاء على استقلال مصر الاقتصادي واعادة ربط مصر بالسوق الراسمالي العالمي ، وتصــفية سريعة للركائز الاقتصادية للتقدم الاجتماعي التي حققتها ثورة يوليــو النـاصـريــة .

وهكــذا انتهت السياسة الجديدة التي اتبعــت في معالجة القضــية الوطنية بعد يونيــو الى طريــق مسدود والى ازمــة خطــيرة .

الازمــة الاقتصادية والاجتماعيــة

كان الهدف الاساسي لسلطة مايو ٧١ ، ولكل تحركاتهــا السياسية في الداخــل والخارج هو تغيــير الواقع الاجتماعــي والاقتصادي المصري ، والانقضاض على كل الانجازات التقدميــة لثورة ١٣ يوليو في البناء الاقتصــادي والاجتماعــي .. خاصــة مرحلة ما بعد قرارات يوليو ١٩٦١ .

كانت السلطة تسعى الى واقع جديد ، يحقق مصالح الراسمالية الطفيلية من سماسرة وتجار السوق السوداء والمضاربين ووكــلاء الشركات الاجنبية وملوك العمولات والتهريب ، على حساب العامل والفلاح والتاجر الصغير والموظف الشريف والحرفي والراسمالــي المصري المنتــج ... الخ . وقدمت هذه السياسة الجــديدة ، كالعادة ، تحت شعارات مضللة .. اشتراكية الغنى لا اشتراكية الفقر .. اشتراكية تمليك لا حراسات وتأميم ومصادرة .. انفتاح اقتصادي لا انغــلاق ...

وكالعادة أيضا بدأت هذه السياسات خطوة خطوة مع الايـــام الاولى من قيام السلطة الجديدة ولكنها اكتسبت قوة اندفاعها بعد حرب ٦ اكتوبر ٧٣ ، حيث أصبح الانفتاح « بلا ضوابط او قيود » هو شعار المرحلـــة .

وتحت هذا الشعار صدر في عام ١٩٧٤ وحده ، ١٢٤ قانونا أدت الى تغيير المسار الاقتصادي والاجتماعي لثورة يوليو ١٩٥٢ . ففتح الباب أمام رأس المال الاجنبي للنشاط في كافة مجالات الاقتصاد في الصناعة والتعدين والبنوك واعادة التأمين والاستيراد .. الخ . ومنح رأس المال الاجنبي والعربي امتيازات ســياسية واقتصادية ومالية وجمركية ، من ضمنها عدم التزامه بخطة الدولة ، حمايتــه ضد التأميم ، تحويل القطاع العام الى قطاع خاص ، حين يشارك رأس المال الاجنبي، اعفائه من قوانين مرحلة التحول (٦١ ـــ ١٩٦٤) من حيث الملكية والنشاط والادارة والعمالة والارباح والاســتيراد والنقد الاجنبي. وأطلقت حرية الراسمالية المحلية لتنمو الى راسمالية كبيرة ترتبط برأس المال العربي والاجنبي والراسمالية العالميـــة ، خاصة في مجالات المقاولات والتجارة ، وذلك عن طريق اباحـــة الاستيراد لقطاع الخاص . وسمح للراسمالية الريفية بحرية الحركة عن طريق تعديل العلاقة بين المالك والمستأجر . وصاحب هذه السياسة العدول عن التخطيط وترك السوق نهبا لقانون العـــرض والطلب والتوسع في اقامة المناطق الحرة وباختصار تغيير المقومات الاقتصادية لمجتمع ثورة ٢٣ يوليو والتي سجلها الميثاق الوطني ، ودستور ٧١ في المواد « ٢١ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٣٠ ، ٣٢ » ... بل وضرب كل ما نادى به طلعت حرب في الثلاثينات من هذا القرن .

وادت هذه السياسة عمليـــا الـــى « توقف التنمية وسيطرة الراسمالية الطفيلية على الحياة الاقتصادية ، وهي فئات تحصـــل على دخول سريعة وضخمة ولا تشقى في سبيلها ، وانما تعتمد في تحقيقها على الفساد والافساد والاستفادة من ازمات الاقتصـــاد المصري التي تعمقها في أحوال كثيرة ، وعلى نزعات الاستهلاك غير الصحية التي تخلقها في المجتمع . وهي تثرى ثراء فاحشا دون أن تضيف اي شيء للطاقة الانتاجية للاقتصاد المصري ... وتزيـــد الطين بلة بتبديدها لجزء ضخم من الدخول التي تستأثر بهـــا في استهلاك يتسم بالسفه والتباهي والمظهرية ، بدل أن تستثمرها . ويزداد خطر هذه الفئات بسبب تأثير مسلكها الاستهلاكي علـــى المجتمع كلـــه ، وبصفة خاصة الطبقات الوسطى فهي المس١٠٤ة

عن الولع بكل مستورد ، والاعراض عن كلما هو انتاج وطني ، وهي قد جعلت من مظاهر الاستهلاك مقياس المكانة الاجتماعية ، بدل ان يكون هذا المقياس في بلد فقير يناضل من أجل التنمية ، هو العمل المنتج والخدمة العامة . واخيرا تسبب حمى الاستهلاك الذي تتبعه الفئات الطفيلية تفسخا اخلاقيا في المجتمع . فالسعي المحموم وراء السلع الاستهلاكية باهظة الثمن لا تتحمله الدخول المشروعة. ومن ثم كان تكاثر حالات الانحراف المالي والاخلاقي التي تنال من صميم قيمنا المصرية الاصيلة التي عاش عليها هذا البلد الاف السنين » وذلك كما قال خالد محي الدين في رد نواب حزب التجمع على بيان الحكومة في يناير ١٩٧٧ .

وتشير دراسات الهيئات الدولية مثل الامم المتحدة وغيرها الى ان « المناطق الحرة » تعتبر ثغرة من الثغرات تؤدي في كثير من الاحوال الى تفاقم عناصر الاضطراب في الاقتصاد القومي اكثر مما تؤدي الى استقراره وتنميته . والمعروف ان المنطقة الحرة لا تنتج الا في ظروف تغذيتها لحاجات اقتصاد ذي سوق واسع خلفها ، مثل هونج كونج في علاقتها بالصين الشعبية وسنغافورة في علاقتها بماليزيا واندونيسيا . اما في ظل اقتصاد متعثر كالاقتصاد المصري فالاحتمال الاكبر أن تؤدي المناطق الحرة الى اضعاف النشاط الانتاجي للقطاعين العام والخاص ، والى ازدياد الحمى الاستهلاكية خاصة للسلع المستوردة . وتشير ارقام الحكومة عام ٧٦ الى أن الاستهلاك فاق الناتج المحلي الاجمالي بـ ٥ر٢ ٪ . . .

ولم يكن غريبا في ظل سياسة الانفتاح والمناطق الحرة وتوقف التخطيط القومي حتى في صورته الاولية التي كانت متبعة قبل ذلك، الى بروز عدد من الامراض والازمات الاقتصادية والاجتماعية وتبلورها بصورة واضحة في السنوات التالية لحرب اكتوبر .. وفي مقدمتها :

١ ــ ضرب الصناعة المصرية لحساب البضائع الاجنبية . وقد اصابت هذه الكارثة القطاعين العام والخاص على السواء . لقد اضطرت كلمصانع القطاع العام الى تخفيض انتاجها . وتكدست في مخازنها البضائع . وفي قطاع واحد كقطاع النسيج يقدر المخزون السلعي بـ ٤٠٠ مليون جنيه . ويذكر ممدوح سالم في بيان الحكومة امام مجلس الشعب في ديسمبر ١٩٧٦ . أن انتاج القطاع الخاص يكاد يتوقف . وهو أمر اكده تقرير اتحاد الصناعات في يونيه ١٩٧٦ الذي ذكر أن ٣٠٠ مصنع تعمل بها ١٠٠٠٠ أسرة على وشك

الاغلاق بتقييد التعامل مع الدول الاشتراكية . وكان القطاع الخاص ينتج حتى عام ١٩٧٣ حوالي ٣٥ ٪ من مجموع الانتاج الصناعي .

وتذكر بيانات وزارة الصناعة ان معدل الزيادة في الانتاج الصناعي في مصر انخفض من ١٢ بالمئة و ١٠ بالمئة في المتوسط الى ٧ر٨ بالمئة عام ١٩٧٥ والى ٥ بالمئة عام ١٩٧٦ .

وهو امر مفهوم في ظل اتجاه الاستثمارات الى التجارة وانخفاضها في الصناعة والزراعة . فطبقا لبيانات السجل التجاري عام ٧٦ بلغت رؤوس الاموال في النشاط التجاري ١٠٧٠ مليون جنيه ، مقابل ٩٢٦ مليون في النشاط الصناعي . وبينما كان المتوسط السنوي لاستثمارات الزراعة ١٥ بالمئة من اجمالي الاستثمار القومي في الفترة من ٦٠ الى ١٩٧٣ ولم تهبط النسبة ابدا عن ٤ر١١ بالمئة « ولا يدخل في حسابها استثمارات السد العالي » انخفضت نسبة الاستثمار الزراعي عام ٧٧ الى ٥ر٨ بالمئة .

وبالطبع فان ضرب الصناعة المصرية وانخفاض التنمية يتم لحساب البضائع الاجنبية المستوردة والمهربة ولصالح الفئات الطفيلية العاملة في التوكيلات الاجنبية في السمسرة والمضاربة والسوق السوداء .. الخ . لقد استوردت مصر عام ٧٦ بما قيمته ٣٥ مليون جنيه سيارات خاصة ، وبـ ٨ر١٣ مليون جنيه تلفزيونات بينما الطاقة المعطلة في مصانع التلفزيون تبلغ ٦٠ بالمئة. واستوردت بـ ٢١ مليون جنيه جبن ، وليس من بينها جبنة بيضاء . وبعد ان كنا نصدر احذية ومصنوعات جلدية باكثر من ٢٠ مليون جنيه سنويا استوردنا عام ٧٦ أحذية بـ ٢ مليون جنيه .

٢ ــ الارتفاع الهائل في الاسعار : شهدت مصر بعد حرب أكتوبر سلسلة من الارتفاعات في أسعار المواد الاساسية جعلت الحياة مغامرة صعبة ورغم ان الاحصاءات التي تنشرها أجهزة الدولة حول الانتاج والاسعار مشكوك فيها ويتم اعدادها بما يخفف من حقيقة الغول الذي يجتاح مصر ، فانها في حد ذاتها تكشف عن مدى الارتفاع في الاسعار الذي تعانيه مصر .

لقد ارتفع الرقم العام لتكاليف المعيشة من ٣ر١٢٢ عام ١٩٧٣ الى ٢ر١٧٤ عام ٧٦ باعتبار سنة الاساس هي سنة ٧٠ اي بنسبة ٤٢ بالمئة خلال ٣ سنوات . وفي نفس الفترة ارتفعت أسعار مواد الطعام والشراب من ٨ر١٢٠ الى ٩ر٢٠٩ اي بنسبة ٧٣ بالمئة واللحوم والاسماك والبيض من ١٣٤ الى ٥ر٢٩٧ اي بنسبة ١٢٢

بالمئة والفواكه من ١٢٨ الى ٢١٤ اي بنسبة ٦٥ بالمئة والخضر من ١٢٠ الى ٧ر٢٥٢ أي بنسبة ١١٠ بالمئة والالبانمن ١١٩ الى ٥ر٢٤٩ اي بنسبة ١٠٩ بالمئــة .

وخلال الفترة من فبراير ٧٦ الى فبراير ٧٧ أي في عام واحد زاد الرقم العــام لتكاليف المعيشة بنسبة ٢ر١١ بالمئــة والطعــام والشراب بنسبة ٢ر١٤ بالمئة واللحوم والاسماك والبيض بنســبة ٢ر٢٥ بالمئة والفواكه ٥ر٢٥ بالمئة والخضار ٥ر١٥ بالمئة والالبان ٧ر١٤ بالمئــة .

ويعود هذا الارتفاع الى سياسة الحكومة والتي تعمل لخدمة فئة محدودة من كبار المزارعين والوسطاء وهو ما يبدو سافرا في قطاع اللحوم . فمثلا اللحمة الكندوز ارتفع سعرها من ٦٢ قرشا عام ١٩٧٠ الى ١٣٥ قرشا عام ١٩٧٥ و ١٤٠ عام ١٩٧٦ ، ورغم أن انتاجنا منها يمثل ٨٨ بالمئة من احتياجاتنا ، فالحكومة حاربت مشروع التعاقد لربط توزيع العلف بنسبة اللحوم لمؤسسة اللحوم ، وصرفت تراخيص الكسب لغير المنتجين وتعرضت مؤسسة اللحوم ومزارع القطاع العام لهجوم ضار لحساب كبار الملاك والمرابين .

٣ ـ العجز مع العالم الخارجي وزيادة الديون ... فنتيجة اسياســة الانفتاح على الغرب الراسمالي وتقطيع الاوصال مــع الدول الاشتراكية ، بلغ العجز مع العالم الخارجي عام ٧٥ (٢٥٩٦) مليون جنيه وعام ١٩٧٦ (٢٤٠٨) مليون جنيه ، واصبح هذا العجز يمثل عبئا ضخما على الانتاج القومي فنسبة العجز للانتاج المحلي كانت عام ٧٣ تمثل ٧ر٢ بالمئة وعام ٧٥ تمثل ٧ر٢١ بالمئة وعــام ٧٦ تمثل ٦ر١٨ بالمئــة .

اما الدين الخارجي فقد قفز من ٢٠٠ مليون جنيه عام ٧١/٧٠ الى ١٤٠٠ مليون عام ١٩٧٥ . وقد استدانت مصر عام ٧٧ وحده ٥٧٠٠ مليون دولار . ويعود العجز مع العالم الخارجي الى سياسة الانفتاح والديون مع العالم الراسمالي فاجمالي الديون مع الــدول الاشتراكية ٤٠٠٠ ميون دولار بما فيها الديون العسكرية . وبينما تبلغ الفائدة على الديون السوفيتية ٥ر٢ بالمئة وتوجه لمشروعــات انتاجية ،فالديون الغربية واغلبها قصيرة الاجل وتصل نسبة الفائدة عليها ٥ر١٨ بالمئة . ولا تمثل الديون السوفيتية عبئا في السداد .

ففي عام ٧٥ كان مطلوبا من مصر سداد ديون قيمتها ١٢٣٥ مليون جنيه يخص الاتحاد السوفيتي منهم ٧٠ مليون فقط والباقي للــدول

الغربية والعربية ، أي ان اقساط الديون السوفيتية تشكل ٦ بالمئة فقط من اجمالي الاقساط السنوية وقد قمنا بسداد ٥٠ مليون منها على شكل سلع غير تقليدية ليس لها سوق خارج الدول الاشتراكية.

اخطر من هذا ان الديون الجديدة مع العالم الغربي تتجه كلها الى خدمة اغراض استهلاكية ومشروعات بعيدة عن الصناعة والانتاج . ومنذ اعوام طويلة وميزاننا التجاري يعاني من خلل متزايد لصالح الدول الغربية . وطبقا لاحصاءات عام ١٩٧٤ فالميزان التجاري المصري مع العالم سجل فائضا لصالح مصر مع دول شرق اوروبا ٩٤ر٥ مليون جنيه ومع الاتحاد السوفيتي ١١٤ر٥ مليون جنيه بينما سجل عجزا لصالح غرب أوروبا قدره ٢١١ مليون جنيه وعجزا لصالح الولايات المتحدة الامريكية ١٤٨ مليون جنيه .

٤ — سوء توزيع الدخل وانتشار الفقر .. أدت هذه السياسة الى انضمام جيوش جديدة الى المواطنين الذين يعانون الفقر ويقفون على حافة المجاعة ، والى مزيد من الاختلال في توزيع الدخل القومي لحساب الاغنياء . واصبحت المقولة المشهورة .. الاغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقرا ... حقيقة ملموسة في مصر .

في مجال الزراعة ٥ر٥ بالمئة من الملاك يملكون ٤٠ بالمئة من الاراضي ، بينما ٩٤ر٥ بالمئة من الملاك يملكون ٥٥ بالمئة من الارض.

فاذا نظرنا الى التوزيع الوظيفي للدخل الزراعي فسنجد ان الاجور تمثل ٢٨ بالمئة من الدخل الزراعي في حين أن عائد حقوق التملك تمثل ٧٢ بالمئة من الدخل الزراعي . واذا وزعنا هذا الدخل على الفئات الاجتماعية لوجدنا أن نصيب العمال الاجراء الذين لا يملكون ولا يستأجرون يبلغ ٩ر٧ بالمئة تقريبا من الدخل الزراعي في حين أنهم يمثلون ٣٧ بالمئة من السكان في الريف . ويحصل صغار الحائزين على ٢٨ بالمئة من الدخل الزراعي في حين أنهم يمثلون ٥٣ بالمئة من جملة السكان الزراعيين . وعلى رأس السلم الاجتماعي في الريف فئة تمثل ١ بالمئة من السكان الزراعيين في حين تحصل ١٧ بالمئة من الدخل الزراعي والفئةالباقية التي تمثل ٩ بالمئة من السكان الزراعيين تحصل على ٣٢ بالمئة من الدخل .

ولا يختلف توزيع الدخل في الحضر كثيرا عن الريف . فالفئة المتربعة على قمة السلم الاجتماعي وتمثل ٥ بالمئة من سكان الحضر تحصل على ما يقرب من ٣٠ بالمئة من الدخل القومي حيث يصل متوسط الدخل الفردي الى ما يقرب من ١٢٠٠ جنيه سنويا . في

حين ان ٥٠ بالمئة من سكان الحضر يصل متوسط دخلهم الفردي الى حوالي ٩٧ جنيها .. سنويا للفرد .

وتشير دراسة للبنك الدولي التي قدرت حد الفقر المطلق بـ ١٥٤ جنيها سنويا للاسرة في الريف ، ١٢٠ جنيها في المدينة ، الى أن هناك ١١ بالمئة من سكان مصر في الريف ، ٧ بالمئة من سكان مصر في المدن يعيشون تحت حد الكفاف . بينما تقدر دراسة لهيئة العمل الدولية أن نسبة من يعيشون في الريف المصري دون مستوى الكفاف « تحت حد الفقر » بحوالي ٤٤ بالمئة من سكان الريف .

لقد أدت السياسات الاقتصادية والاجتماعية الى تعقد الازمات الاقتصادية والاجتماعية وتوقف التنمية وازدياد الفقر والجوع وانفجار صراع طبقي ينذر بمواجهات خطيرة بين الذين يملكون والذين لا يملكون .

التحدي ... والقرار :

في هذه الظروف ، والمجتمع يعاني من ازمات متعددة والجوع يمسك بتلابيب الناس ، وفي كل يوم تنضم قطاعات جديدة الى جموع الفقراء ، والوطن يعاني من تعثر في حل قضيته الوطنية ولا يبدو هناك مخرج لتحرير الارض وصيانة الاستقلال الاقتصادي . وشعارات الديمقراطية تتكشف عن اسلوب جديد لضرب الحرية والديمقراطية .. في هذه الظروف أقدمت الحكومة على اصدار قرارات الاصلاح الاقتصادي الشهيرة .

في مساء ١٧ يناير ١٩٧٧ القى الدكتور عبد المنعم القيسوني نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية ورئيس ما سمي بالمجموعة الاقتصادية بيانه أمام مجلس الشعب عن الوضع الاقتصادي للدولة . وتلاه وزير التخطيط ببيان عن مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٧٧ ثم وزير المالية ببيان عن مشروع الموازنة العامة للدولة عن السنة المالية ١٩٧٧ .

تحدثوا طويلا عن المشكلة الاقتصادية وضرورة اتخاذ « اجراءات حاسمة » وسجلت مضابط مجلس الشعب حديث الوزراء الثلاثة في ٨٤ صفحة كاملة .

وسط هذا السيل من الكلمات جاء الحديث عن الاجراءات الحاسمة والضرورية التي تستهدف تقليل عجز الميزانية وخفض

العجز مع العالم الخارجي وامتصاص النقود من ايـدي الافـراد كبحـا لجماح التضخم وارتفاع الاسعار . وكان لهذه الاجـراءات سمات ثلاث رئيسـية :

● الهدف المعلن والحجة هو العجز الداخلي والخارجـي وارتفاع الاسعار .

والوسيلة مجموعة اجراءات هي في ذاتها رفع للاسـعار .. لم تترك المجموعة الاقتصادية وسيلة لزيادة الايرادات الا واتبعتها شملت الاقتراحات ، والتي نفذ جزء منها قبل اعلانها :

ـ زيادة مباشرة في أسعار بعض السلع مثـل السـجائر والبنزين والبوتاجاز والسـكر .

ـ الغاء الدعم بما يوفر للدولة (٢٧٧) مليون جنيه يتحملهـا المستهلك في شكل زيادة في الاسعار أيضا . ابتـداء من أسـعار الدقيق الفاخر والذرة والسمسم والحلاوة الطحينية والفاصوليـا واللحـوم المذبوحـة والشاي والارز وصولا الـى المنسـوجات والملبوسـات .

وكان الجزء الاكبر من أثر الغاء الدعم يتركـز في السـلع التموينية (٢٠٥ر٦) مليون جنيه .

ـ زيادة رسوم الدمغة بما يوفر ١٤ مليون جنيه .

ـ زيادة الرسوم الجمركية ورسوم الانتـاج والاسـتهلاك لمجموع سلع ، يستهلكها الاكثـر قـدرة كالثلاجات والغسالات المستوردة والتلفزيون الملون والنسيج المستورد .

ـ زيادة بعض أنواع الضرائب مثل ضريبة السيارات .

ـ استخدام الاسعار التشجيعية للعملة والتي يزيد منهـا سعر الدولار من ٤٠ قرشا الى ٧٠ قرشا يدفعها المستورد وينتقل عبئها بالتالي على المسـتهلك .

كان مجمل هذه الاجراءات تحمل المواطنين عبئا يقرب من (٥٠٠) مليون جنيه تدفع مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ، ويتم عن طريقها سحب حوالي (١١٠٠) مليون جنيه من الافراد والاسواق أي نحو ٢٠ بالمئة من قيمة الدخل القومي المتوقع عن نفس العام .

واحس الناس بالاثر مباشرة . زاد سعر اسطوانة البوتاجاز من ٦٥ قرشا الى ٩٥ قرشا . ارتفعت اسعار السجائر والسكر والعيش « الفينو » والبنزين وتعريفة التاكسي والارز والمكرونة .

ورغم ان القرارات في بعض جوانبها تمس الطبقات الأكثر قدرة الا انها في جوهرها تحمل الطبقات الشعبية أعباء فورية ضخمة وتكتفي بالوعد باتخاذ الاجراءات لتحميل الطبقات القادرة جزء من الاعباء ، مما يعكس استمرار الانحياز الواضح للطبقات القادرة والغنية وتصاعده وهي حقيقة لم يستطع انكارها احد .

وتحكي جلسة لجنة الصناعة بمجلس الشعب يوم ١٧ يناير والتي اعلن خلالها المهندس عيسى شاهين وزير الصناعة رفع أسعار بعض السلع الادانه الجماعية لهذه القرارات من الاتجاهات المختلفة فالعضوة « رزقة البشي » من حزب الاحرار قاطعت وزير الصناعة واعترضت على قرارات المجموعة الاقتصادية وقالت أن هذا غلاء لا يصح وانا اعترض على رفع الاسعار واسجل اعتراضي في هذه الجلسة بأن هناك غلاء مريعا .

وقال صبحي وهدان : « انا امثل ناس معدمين والبوتاجاز اصبح ضرورة والثلاجة ضرورة عند الفلاح » وقال توفيق زغلول من حزب مصر ... « مبدا أساسي ان نقول بحتمية الحل الاشتراكي ولكن ليس هناك حل اشتراكي وانما التضحية بالنسبة للطبقات الكادحة والفوارق الاجتماعية تزيد بما يتنافى مع الهدف الاجتماعي للحل الاشتراكي .... بصراحة الفوارق الاجتماعية زادت ، وهناك هوة اجتماعية والناس مستعدة للمشاركة وانما عايزين يشوفوا من فوق لتحت » .

● لم تكن قسوة القرارات في اثرها المادي المباشر فحسب ولكن ايضا في مفاجآتها للمواطن الذي كان ينتظر انفراج ازمته الاقتصادية . فمنذ حرب اكتوبر ٧٣ وبدء انتهاج سياسة الانفتاح وخلال معركة انتخابات مجلس الشعب ، دابت حكومة ممدوح سالم وقادة حزبه والصحف الرسمية الخاضعة له ، على تأكيد أن الرخاء قادم بعد اشهر بل وايام ، وترسم له عالما ورديا جميلا ، اصبح على وشك التحقيق .

وتكفي قراءة خاطفة لصحف يناير ١٩٧٧ لنعرف هول المفاجأة التي عاشها الناس صباح يوم ١٨ يناير .

في اول يناير خرجت جريدة الاهرام بعنوان رئيسي « ممدوح سالم . تثبيت أسعار جميع السلع في عام ١٩٧٧ ... تحسين أوضاع العاملين في الدولة » .

وفي حديث خاص لابراهيم نافع المحرر الاقتصادي للاهرام بعنوان « الامال ... الاحتمالات .. والممكن » قال ممدوح سالم بالحرف :

« تتركز آمالي وتوقعاتي في التوفيق في انجاز خطة الحكومة لسنة ٧٧ كجزء من الخطة الخمسية وكمؤشر يؤكد نجاحها وذلك بما تشمله من جوانب اصلاح الهيكل الاقتصادي ورفع المعاناة عن الشعب واجتياز الصعوبات الاقتصادية وتحقيق العدل الاجتماعي ... واتوقع النجاح في زيادة الصادرات والانتاج وضغط النفقات الحكومية وتحقيق مزيد من الانتاج الداخلي في المحاصيل وتوفير اللحوم والدواجن والبيض والخضر وتشجيع استيراد المواد الغذائية والكساء الشعبي وآمل عن طريق كل هذا النجاح في تثبيت الاسعار . وستتم اجراءات في هذا الشأن تتجه للدراسات التي تجري بين جهاز تخطيط الاسعار والوزارات المعنية » .

وفي يوم ٢ يناير كانت عناوين الاهرام « السادات يطالب بالاسراع باصدار قوانين العاملين والاسكان والضرائب . الرئيس يبحث مع القيادات السياسية توفير الغذاء والكساء للجماهير . تثبيت أسعار السلع الحيوية عام ٧٧ خطة عاجلة لدعم شبكة التليفونات » .

وفي ٣ يناير تعلن الجمهورية ... « لن ترتفع أسعار السلع الاساسية » .

وتقول ... « أعلن مصدر اقتصادي مسؤول بأن الحكومة لم تقر حتى الان الغاء الدعم لاي سلعة من السلع الضرورية التي تدعمها الدولة ، بدفع فروق اسعارها حتى تصل الى المستهلك بأسعار مخفضة كما أن الحكومة تدرس تثبيت أسعار عدد آخر من السلع الضرورية والاساسية حتى لا ترتفع أسعارها في عام ٧٧ » .

ونشرت الاخبار يوم ٩ يناير في كلمة اليوم وتحت عنوان « حدوتة رفع الاسعار تقول : .. « رفع الاسعار عندنا حدوتة تتكرر دائما عند بداية السنة المالية . والاشاعات عما تحمله الميزانية المنتظرة من زيادة أسعار السلع . ثم تصدر الميزانية الجديدة ويعلن كل

شيء .. ويظهر أن كل ما قيل واذيع عن رفع الاسعار لا حقيقة له . ومع أن الحكومة تعلن كل يوم عن اتجاهها الى تثبيت الاسعار وتمكين جماهير الشعب من الحصول على السلع والمواد التي يحتاجون اليها في حياتهم اليومية »

وتنشر الاخبار يوم ١٠ يناير عنوانا جديدا .. « السادات يطالب الا يتحمل هذا الجيل كل التضحيات » وتقول تحت هذا العنوان :

« تناقش المجموعة الاقتصادية اليوم برئاسة الدكتور عبد المنعم القيسوني التعديلات التي طلب الرئيس السادات ادخالها على الميزانية والخطة تمهيدا لعرضها على مجلس الوزراء غدا . وعلمت «الاخبار» ان الرئيس السادات طلب الا يتحمل هذا الجيل كل التراكمات الماضية ، كما طلب ضرورة التخفيف عنه لانه قدم الكثير وضحى عن طيب خاطر » .

ويصرح الدكتور جمال العطيفي للاهرام في ١٢ يناير بأن السيد ممدوح سالم عرض على مجلس الوزراء في بداية الاجتماع توجيهات الرئيس انور السادات بشأن تثبيت أسعار السلع الاستهلاكية والعمل على انتاج وجبة شعبية جاهزة ومعلبة تباع بسعر معقول للمواطنين » .

وتعلن الاخبار يوم ١٦ يناير : « اجتماع هام للهيئة البرلمانية لحزب مصر لدراسة تثبيت أسعار عدد من السلع الضرورية » .. وهكذا تمضي حملة الخداع الرسمية الى ان يصدم الشعب المصري بقرارات ١٧ يناير ١٩٧٧ .

● كانت السمة الثالثة لهذه القرارات هي عدم ديمقراطيتها . وتكشف المناقشات التي دارت في مجلس الشعب عن هذه الحقيقة .

في الوقت الذي اعلنت فيه القرارات يوم ١٧ أمام مجلس الشعب كان التنفيذ قد بدأ بالفعل . لذلك لم يكن غريبا عند اجتماع لجنة الخطة والموازنة يوم ١٨ يناير لمناقشة بيانات الخطة والموازنة أن يقول الدكتور محمود القاضي « مستقل » :

« ماذا نناقش ؟! ... هذه اجراءات معظمها نفذ قبل أن يلقي نائب رئيس الوزراء ووزير المالية بياناتهم ورفعت الاسعار فعلا . وسمعنا هذا الكلام في الخارج قبل ان يلقي بيان النائب ووزير المالية . والاسعار ارتفعت على خلاف ماتعهدت به الحكومة.

الحكومة قالت انها لن ترفع الاسعار بينما حدثت اكبر عملية رفع اسعار والحكومة تعهدت في المجلس السابق الا تقترب من الدعم الا بعد مشاورة المجلس . وكان ممدوح سالم نفسه هو رئيس الوزراء » .

وأيده كمال صقر من حزب الحكومة « أنا أختلف مع الحكومة . كان يجب أن يكون هناك اجراء آخر في أسلوب الممارسة » .

وقال رجب السعدي « وسط » .. « يجب عدم رفع الاسعار الا بعد الرجوع لمجلس الشعب » . وأرسل النواب المستقلون برقية لرئيس الجمهورية .. أشاروا فيها الى أن « اتخاذ القرارات البالغة الاهمية بمصير الامة وحياة الجماهير في غيبة المجلس مجتمعا ووضعها موضع التنفيذ الفعلي قبل عرضها عليه تعتبر سابقة خطيرة تعرض البلاد للاضطرابات ، لا بد من شجبها ومراعاة عدم تكرارها في المستقبل ... »

واعلن عدد من الوزراء أن هذه القرارات لم تعرض على المجلس تفصيليا ، وأنهم فوجئوا مثلهم مثل غيرهم بها . حتى الهيئة البرلمانية لحزب الحكومة والتي ناقشت سياسة الحكومة في اجتماع خاص يوم ١٦ يناير وأيدتها ، عادت بعد ذلك لتعلن أن قرارات رفع الاسعار لم تعرض في هذا الاجتماع والذي سبق تنفيذها بأربع وعشرين ساعة .

هكذا صدرت قرارات ١٧ يناير ، بعيداً عن أي ممارسة ديمقراطية ، ومفاجأة للشعب ومحملة الفقراء اعباء جديدة قاسية .

وكان رد الفعل التلقائي هو ١٨ ، ١٩ يناير .

ويبقى السؤال ماذا حدث بالضبط في ١٨ ، ١٩ يناير نتيجة لهذه القرارات ؟ !

الفصل الثاني

المظاهرات السلمية..
تتحول الى العنف

كتب «عبد الرحمن الجبرتي» في كتابه « عجائب الاثار في التراجم والاخبار » يصف ثورة القاهرة الاولى ضد الفرنسيين قائلا:

« وفي يوم السبت عاشر جمادي الاولى ، عملوا الديوان واحضروا قائمة مقررات الاملاك والعقار فجعلوا على الاعلى ثمانية فرانسه والاوسط ستة والادنى ثلاثة .. ولما اشيع ذلك بين الناس كثر لغطهم واستعظموا ذلك .. فتجمع الكثير من الغوغاء من غير رئيس يسوسهم ، ولا قائد يقودهم ، واصبحوا يوم الاحد متحزبين ، وعلى الجهاد عازمين ، وابرزوا ما كانوا اخفوه من السلاح وآلات الحرب والكفاح ، وحضر السيد بدر وصحبته حشرات الحسينية ، وزعر الحارات البرانية ، ولهم صياح عظيم وهول جسيم ، ويقولون بصياح في الكلام : نصر الله دين الاسلام .

فذهبوا الى بيت قاضي العسكر ، وتجمعوا وتبعهم ممن على شاكلتهم نحو الالف والاكثر ، فخاف القاضي العاقبة ، واغلق ابوابه واوقف حجابه ، فرجموه بالحجارة والطوب ، وطلب الهرب فلم يمكنه الهروب . وكذلك اجتمع بالازهر العالم الاكبر . وفي ذلك الوقت حضر (دبوي) بطائفة من فرسانه وعساكره وشجعانه ، فمر بشارع الغورية ، وعطف على خط الصنادقية ، وذهب الى بيت القاضي فوجد ذلك الزحام . وخرج من بين القصرين وباب الزهومة ، وتلك الاخطاط بالخلائق مزحومة، فبادروا اليه وضربوه، واثخنوا جراحاته ، وقتل الكثير من فرسانه ، وابطاله وشجعانه . فعند ذلك اخذ المسلمون حذرهم ، وخرجوا يهرعون ، ومن كل حدب ينسلون ، ومسكوا الاطراف الدائرةبمعظم أخطاط القاهرة .. وهدموا مصاطب الحوانيت ، وجعلوا احجارها متاريس للكرنكة ، لتعوق هجوم العدو في وقت المعركة ، ووقفدون كل متراس ، جمع عظيم من الناس . »

هذه الصورة من ثورة القاهرة الاولى ، نموذج لانتفاضات المصريين عندما يفيض بهم الكيل ويضيق بهم الحال . وهي صورة تكررت كثيرا عبر تاريخ الشعب المصري الصبور .

وفي ١٨ يناير ١٩٧٧ ، كان المسرح مهيئا لاحداث مشابهة . فاجأت الحكومة الناس ومجلس الشعب بقرارات رفع الاسعار . وبدأ تطبيق الزيادة الجديدة يوم ١٧ مساء ، وقبل أن ينتهي الوزراء من القاء بياناتهم أمام مجلس الشعب . نام الناس ليلة ١٨ يناير

واغلبهم ما بين مصدق ومكذب . وجـاءت صحف الصباح بالخبـر اليقين اشعلت حكومة ممدوح سالم النـار في الهشيم . وانطلقت موجات الغضب في كل مصـر .

كانت البداية من حلوان . بين عمال القطاع العام ، قـوة الخلق الجديدة التي ولدت مع ثورة يوليـو (الناصرية) وقرارات التحول الاجتماعـي عام ١٩٦١ ، وطرح الاشتراكية كهـدف للمجتمـع المصـري .

يقول تقرير اللواء احمد رشدي مدير امن القاهرة ، والمرفوع للسيد المستشار ابراهيم القليوبي (النائب العام) بتاريخ اول فبراير ١٩٧٧ .

« بدأت احداث الشغب بمدينة القاهرة صباح يوم الثلاثـاء ١٨ ينايـر ١٩٧٧ في حوالي الساعة ٣٠ر٨ صباحـا ، بخـروج عمال شركة مصر / حلوان للغـزل والنسيج بتحريض العاملـين بالشركة ، في مظاهرات اخذت تطوف بمنطقة حلوان مرددة هتافات عدائية ضـد سياسـة الحكومة وقرارات رفـع الاسعـار والقيادة السياسية . ونجح المتظاهرون في اخراج بعض عمال المصـانع الاخرى الكائنة بالمنطقـة .. »

وتضيف جريدة الاهرام الحكومية « وتصدت لهم قوات الامـن المركزي عند طـره حيث أوقفتها .. وتوقفت وسائل المواصلات بين حلوان والقاهرة ، بسبب قطع الحجارة الضخمة التي تناثرت علـى الطريـق . »

ويواصل مدير أمـن القاهرة وصفه للاحداث في تقريره للنائب العـام فيقـول :

« تم عزل منطقة حلوان عن باقي انحاء المدينة . ولكن امكن لبعض المتظاهرين التسلل الى وسط المدينة . وفي حوالي الساعة ٣٠ر١ بدأت مظاهرة من كليـة الهندسة جامعة عين شمس قوامها حوالي ٣٠٠ طالب من الدارسين بتلك الجامعة . واخذت مسارها من شارع الجيش متجهة الى مجلس الشعب . وانضم اليهم عدد من العمال الذين تمكنوا من التسلل من منطقة حلوان . وبلغ عدد المتظاهرين امام مجلس الشعب في الساعة ٣٠ر٤ مساء ، حوالي ٢٠٠ يرددون الهتافات العدائية السابقة الاشارة اليها .. » .

ويضيف الاهرام « حاولت قوات الامن المركـــزي تفريقهم فرفضوا ، فاستخدمت القنابل المسيلة للدموع ، الا ان المتظاهرين عادوا للتجمع في ميدان التحرير ومنه الى شارع سليمان ، حيث احدثوا تلفيات بواجهات بعض المحلات التجارية .

واتجهت مظاهرة أخرى الى ميدان العتبة .. وجرت محاولة اشعال النار في مبنى قسم الشرطة بالموسكي ، وقسم الســـيدة زينب والدرب الاحمر . ومحاولة اقتحام مبنى مديرية أمن القاهـــرة بباب الخلــق . وقذف قسم الساحل بشبرا بالحجارة وأطلقـــت النـــــار . »

وتقول روز اليوسف « في مجلس الشعب كان الدكتور على السيد وكيل المجلس موجودا عندما وصلت مظاهرة ضخمة مـــن الطلبـــة : طلب مقابلة وفدا منها ومناقشته . اختار الطلبة عشرين ممثلا لهم . سمح بدخولهم وبينما هم في الداخل حدث اشتباك بين المتظاهرين وقوات الامن المركـــزي ..

وفي ميدان عرابي وطلعت حرب رفع المتظاهرون علم مصر . وناقشوا رجال الامن المركزي حول الاسعار ، لكسبهم الى صـــف المظاهـــــرة » .

كانت هتافات المتظاهرين تدور حول سياسة الحكومة المعادية للجماهير الشعبية ويطالبون باستقالتها ..

- مش كفاية لبسنا الخيش
  جايين ياخدوا رغيف العيش
- يا حكومة الويسط وهز الوسط
  كيلو اللحمة بقي بالقسط
- يا حرامية الانفتاح
  الشعب جعان .. مش مرتاح
- يشربوا ويسكي وياكلوا فراخ
  والشعب من الجوع اهو داخ
- الصهيوني فوق ترابـــي
  والمباحث على بابي
- يا امريكا لمي فلوسك
  بكره الشعب العربي يدوسك
- احنا الطلبة مع العمـــال

ضد تحالف راس المال

- احنا الشعب مع العمال
ضد حكومة الاستغلال
- عبد الناصر ياما قال
خلوا بالكو من العمـــال
- بالطول بالعــرض
حنجيب ممدوح الارض
- سيد مرعي . . ده يبقى مين
يبقى حرامي الفلاحين
- لم كلابك يا ممـــدوح
دم اخواننا . . مش حيروح
- يا أهالينا . . يا اهالينا
آدي مطالبنا . . وادي امانينا
اول مطلب يا شباب
حق تعدد الاحزاب
تاني مطلب يا جماهير
حق النشر والتعبير
تالت مطلب يا احرار
ربط الاجر بالاســعار
- يا حاكمنا من عابدين
باسم الحق وباسم الدين
فين الحق وفين الدين ؟
- هو بيلبس اخر موضة
واحنا بنسكن عشرة في اوضه
- يا حاكمنا بالمباحث
كل الشعب بظلمك حاسس
- قولوا للنايم في عابدين
العمال بيباتوا جعانين

ظلت المظاهرات حتى مساء ذلك اليوم (١٨ يناير) سلمية . . ولكن فجأة وفي حوالي السابعة مساء وبعد الصدام المتكـرر مـع قوات الامن المركزي ، اتجهت الحوادث في بعض المواقع الـى العنف والتخريب .

يقول تقرير اللواء احمد رشدي في وصفه لتطور المظاهــرة

المتجمعة امام مجلس الشعب :

« تصدت لهم قوات الامن المركزي وامكن تفريقهم .. الا انهم تفرقوا في مظاهرات فرعية تسللت الى صفوفها شراذم من الغوغاء وضعاف النفوس والمخربين ، اخذت كل منها تجوب منطقة وسط المدينة ، حيث قام بعض المتظاهرين باتلاف العديد من المنشآت العامة والخاصة ووسائل المواصلات العامة والنقل والسيارات الخاصة ، واقسام الشرطة وسياراتها ، وبعض المحلات التجارية الخاصة والعامة والفنادق . كما اشعلوا النيران في بعض المباني والمؤسسات الصحفية .. »

وتقدم روز اليوسف وصف شاهد عيان لما حدث في ميدان العتبة الخضراء :

« كان الطلبة يحيطون مظاهرتهم بنطاق من الحبال حتى لا ينضم اليهم احد من خارجهم . وفجأة اطلق احد امناء الشرطة عيار ناري . وفي الهرج الذي احدثه اطلاق العيار اختفى السياج . واقتحمت مجموعات التخريب التي بدأتتظهر بعد السابعة مسلحة بالاجنات والكيروسين وكرات القطن ، مبنى قسم الموسكي . »

وفي نفس الوقت تقريبا وطبقا لتقرير السيد مدير امن الجيزة « عبرت مجموعات من المواطنين كوبري التحرير قادمة من القاهرة الى ميدان كوبري الجلاء بالجيزة ، وقدر عددها بحوالي ١٥٠ شخصا تقريبا . وتبين انهم كانوا يشتركون في مظاهرة بميدان التحرير بالقاهرة . وقام هؤلاء بقذف الحجارة على فندق شيراتون . وفي حوالي الساعة ٨ر٣٠ مساء خرج بعض الطلبة المقيمين بالمدينة الجامعية بشارع احمد عرابي بامبابة ، وتجمع حولهم بعض المارة والاهالي بالمنطقة بميدان الكيت كات ، واخذوا في قذف السيارات المارة والموجودة بالميدان بالحجارة .. وقذفوا مكتب بريد امبابة بشارع السودان . ووضع بعضهم بعض مواسير المجاري التي كانت موضوعة باستطالة الجزيرة الوسطى بشارع ترعة الساحل بعرض الطريق لاعاقة المرور . وتم تصدي قوات الامن لهذه التجمعات والسيطرة على الحالة حوالي الساعة الواحدة صباح يوم ١٩ يناير . وضبط شخصان من المتظاهرين »

وفي الاسكندرية وطبقا لبيان النائب العام ، وبيان وزارة الداخلية .. اجتاحت مدينة الاسكندرية منذ حوالي التاسعة صباح

يوم ١٨ يناير مظاهرات بدات بعمال شركة الترسانة البحرية . وانضم اليهم عمال الشركات المجاورة . واتخذت هذه المظاهرة طريقها الى داخل المدينة . متجهة للى مقر الاتحاد الاشتراكي بالمنشية ، لمناقشة قرار رفع الاسعار ، ويردد افرادها الهتافات المثيرة ويعتدون على قوات الشرطة والامن بالحجارة . واخذوا يطوفون بشوارع المدينة ، ثم توجهوا الى منطقة الكليات الجامعية، حيث انضم اليهم عدد من الطلبة .

وتقول الاهرام « أصيب خلال هذه المظاهرات بالاسكندرية ١٣٢ بالاعيرة النارية وتم اقتحام نقاط البوليس ، وحرق سينما أوديون ، ومبنى الشركة العربية للشحن والتفريغ ، ومبنى الاتحاد الاشتراكي ، ومجمع الخضر والفاكهة بشارع ابراهيم الشريف . وتحطيم واجهات عدد من المحلات التجارية ، ونهب الامتعة والفضيات والاثاث الخاص باستراحة السيد نائب رئيس الجمهورية .

في صباح يوم ١٩ يناير أكدت وزارة الداخلية ان الامور عادت لطبيعتها وانها وضعت يدها على القوى المحركة لهذه الاحداث .. « وتأكد لاجهزة الامن أن العناصر الشيوعية التي تعمل في اطار شيوعي منظم ،وبعض العناصر من الذين يسمون أنفسهم بالناصريين تصر على تصعيد الموقف واحداث حالة من الفوضى لتنفيذ مخططها » .

سبق هذا البيان محضر حرره العقيد منير محيسن بادارة مباحث أمن الدولة فرع القاهرة في الساعة الواحدة فجر يوم ١٩ ، قال فيه :
« بالنسبة لاحداث الشغب والمظاهرات التي حدثت بالمدينة صباح أمس ١٨ الجاري ثبت من التحريات والمعلومات المتوفرة لدى الفرع أن المتزعمين والمحركين لتلك الاحداث من العناصر الماركسية ومدعي الناصرية » .

واورد قائمة من ٤٤ شخصا ، تضم اسماء عدد من الطلاب الناصريين والماركسيين ، بكليات الهندسة والتربيةوالحقوق بجامعة عين شمس، وبعض الخريجين من هذه الجامعة المعروفين باتجاههم الناصري « أحمد الجمال ، حمدي ياسين » واربعين صحفيين هم «صلاح عيسى وحسين عبد الرازق وفيليب جلاب ويوسف صبري» وعدد من العمال والموظفين .

حصل العقيد منير محيسن في الساعة ٣٫٤٥ على اذن تليفوني (!) بالقبض على اصحاب هذه الاسماء من رئيس نيابة أمن الدولة .

وبدأ زوار الفجر في تنفيذ اذن القبض الشفوي . واثناء التنفيذ قرروا أن يضيفوا من عندهم اسماء أخرى مثل « محمد سلماوي الصحفي بالاهرام ، ومحمد عواد وفاطمة السعدني من قيادات منظمة الشباب بالقاهرة ، وسيد غريب » .

والغريب انه لم يقبض على اي من هؤلاء اثناء الاحداث ، أو يقدم عند طلب القبض عليهم اي دليل على تواجدهم خلالها في أماكن الاحداث .

وتلقت نيابة امن الدولة في الساعة الرابعة فجر نفس اليوم محضر تحريات جديد من العقيد أمين اسماعيل بمباحث امن الدولة، يشمل أسماء (٦٠) شخصا أغلبهم من طلاب الجامعات يتهمهم بالانضمام الى منظمة سرية تحمل اسم حزب العمال الشيوعي . فصدر الاذن بالقبض عليهم وتفتيشهم . وتم القبض بالفعل على ١٨ شخصا منهم .

ومرة اخرى لم يكن اي منهم ضمن الذين قبض عليهم في المظاهرات .

هكذا قبضت مباحث امن الدولة ونيابتها على من اسمتهم بالمتزعمين والمحركين لاحداث ١٨ يناير ، وعلى قيادات ما سمي بحزب العمال الشيوعي .. واستراحت .

اكتفت الدولة بهذا التفسير البوليسي للاحداث . وبالقبض على عدد من المعارضين لسياساتها ، وباغلاق المدارس والجامعات، وتجاهلت السبب الحقيقي والمباشر للاحداث .

وجاء بيان وزارة الداخلية ليستفز المواطنين العاديين الذين عبروا عن رفضهم لقرارات ١٧ يناير . فاذا بالحكومة تصنفهم ما بين شيوعي أو مدعي ناصرية ، وتتجاهل تماما مطالبهم . وتسايرها صحفها الثلاث التي خرجت يوم ١٩ بعناوين مثيرة مثل « الشيوعيون وحزب اليسار وراء عمليات التخريب » وتنشر جريدة الاخبار برقية حزب التجمع الي تشكيلاته في المحافظات على طريقة « لا تقربوا الصلاة .. »

وكان حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، هو القـوه السياسية الوحيدة التي حددت موقفا من هذه القرارات صباح يوم ١٨ يناير . فأرسلت لجنة المتابعة بسكرتارية الحزب العامة برقية عن طريق جهاز التلكس الخاص بالاتحاد الاشتراكي العربي تقول :

« من حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي .. الى مقرري المحافظات ومسؤولي العمل الجماهيري (جميع المحافظات) بمناسبة عرض الميزانية على مجلس الشعب والقرارات الاخـيرة يرجـى تنفيذ الاتـــي :

١ ــ ارسال تقارير سريعة عن رد فعل الجماهير للقرارات الاقتصادية الاخـيرة .

٢ ــ التركيز في شرح وجهة نظر التجمع على ما يلي :

أ ــ ان هذه القرارات والتي اتخذت بحجة علاج الازمـة الأقتصادية وسد العجز لا تحقق أي علاج لهذه المشكلة .

ب ــ ان هذه القرارات من الناحية الاجتماعية تعكس انحيازا واضحا للطبقات الغنية والقادرة . فبينما تحمل الطبقات الشعبية بأعباء فورية ، تكتفي الحكومة بالوعد واتخاذ الاجراءات لتحميل الطبقات القادرة جزءاً من الاعباء .

جـ ــ تحديد مطالبنا الاولية في الاتصال بأعضاء مجلس الشعب من كافة الاحزاب والمستقلين لمطالبتهم برفض هـــذه السياسة ، وبصفة خاصة الغاء رفع اسعار السلع الشعبية ، (وتنظيم حركة الجماهير الشرعية في هذا الاتجاه) .

٣ ــ سيصدر التجمع بيانا تفصيليا يوم الخميس ١٩٧٧/١/٢٠

سكرتير العمل الجماهيري

« وقد حذفت الفقرة التي تقول (تنظيم حركة الجماهير الشرعية في هذا الاتجاه) وهي قصة يأتي تفصيلها في فصل قادم » .

وأصدر الاتحاد العام بيانا قال فيه :

« عقد مجلس ادارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ورؤساء النقابات العامة العمالية اجتماعا طارئا مساء اليوم ١٨ يناير ١٩٧٧ بمقر الاتحاد العام بالقاهرة ، وذلك لمناقشة القرارات الحكوميـة الصادرة بشأن تقرير اسعار جديدة لعدد من السلع وزيادة رسوم الانتاج على عدد آخر منها واخضاع سلع جديدة لرسوم الانتـاج والاســتهلاك

وبعد اجراء المناقشات وتبادل الاراء وتحليل الاثار الخطيرة التي تنجم عن تطبيق قرارات زيادة الاسعار ، وخاصة بالنسبة للطبقة العاملة وجماهير شعبنا الكادحة وما تتحمله من معاناة .. فان الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، يرى ان اصدار هذه القرارات يعتبر تحديا لمشاعر الجماهير ويشكل تجاهلا خطيرا للحركة النقابية المصرية ومصادرة لرايها الذي كفلها لها قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ في المادة السابعة عشر منه والتي تعطي الاتحاد العام باعتباره قيادة الحركة النقابية المصرية الحق في ابداء الرأي في مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بتنظيم شؤون العمل والعمال وفي مناقشة مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة وفي الدفاع عن حقوق عمال مصر ورعاية مصالحهم المشتركة .

ان قرارات زيادة الاسعار تعتبر في حقيقتها نسفا لمطالب النقابات العمالية المصرية التي جسدتها قرارات مؤتمر الاتحاد للاجور والاسعار المنعقد في أواخر ديسمبر ١٩٧٦ الذي وضع منهجا علميا لمشاكل سياسات الأجور والاسعار وفي مقدمتها زيادة الاجور وتجميد اسعار السلع وزيادة حد الاعفاء الضريبي .

ان الاتحاد العام لنقابات عمال مصر يؤكد أن اصدار القرارات والقوانين واللوائح التي تتصل بمصالح جماهيرنا الكادحة من قريب أو بعيد لم يعد مقبولا أن يكون مجرد وحي خاطر أو وليد فكر عابر، بل أن الصالح العام يستلزم بالضرورة أن تصدر هذه القرارات والقوانين بناء على دراسات علمية متعمقة تأخذ في اعتبارها ما يكون لها من آثار ونتائج على حياة جماهيرنا .

ولذلك فان الاتحاد العام يرفض بكل حسم قرارات زيادة الاسعار شكلا وموضوعا ، ويطالب بالغائها .

ويقرر الاتحاد العام الالتقاء فورا بالسيد رئيس الجمهورية ليضع بين يديه الامر كله ، وليأمر بالغاء هذه القرارات التي تعتبرها جماهيرنا الكادحة عبئا فادحا جديدا .

ان الاتحاد العام على يقين كامل وثقة تامة من ان جماهير عمالنا لهم من الادراك الواعي ما يجعلهم يشعرون بخطورة الموقف في هذه المرحلة المصيرية التي يجتازها الوطن الحبيب وهو مايستوجب منهم وبالدرجة الاولي الحفاظ على مصانعنا وشركاتنا ومنشآتنا

والاموال والممتلكات العامة ، وكذلك على الترابط الوطني والوحدة القـــوميـــــة .

وعاش نضال عمال مصر .. وعاشت مصر »

ولكن الصحافة الحكومية المسماة بالقومية لم تنشر البيان الذي وقعه رئيس الاتحاد ووزير العمل في حكومة ممدوح سالم !

وجاء يوم ١٩ يناير فاذا بالمظاهرات تزداد ضراوة وعنفا .

نعود الى التقارير الرسمية والصحفية التي نشرت في صحف الحكـــومـــــة .

يقول اللواء أحمد رشدي مدير امن القاهرة في تقريره الـــى النائب العام « وفي حوالي الساعة ٨ صباح اليوم التالي ٧٧/١/١٩، عاود عمال منطقة حلوان التجمع أمام محطة مترو باب اللـــوق . وامكن تفريقهم بمعرفة قوات الشرطة . واخـــذ المتظاهرون فـــي التفرق الى مظاهرات تجوب وسط المدينة متخذة ايضا أســـلوب التخريب والاتلاف . كما خرجت مظاهرة في وقت معاصر من مصنع سوجات التابع لشركة مصر ــ حلوان والكائن بحدائق القبـــة . وتوالى انتشار المظاهرات بنفس الاسلوب في جميع انحاء المدينة . واستمر المتظاهرون في التعدي على المنشآت ووسائل المواصلات العامـــة والخاصة واقسام الشرطة ..

ونتج عن ذلك وقوع حوادث حريق واتلاف وتعد على رجال الشرطة ، اصيب من جرائها العديد منهم ومن المتظاهرين . كمـــا حدثت تلفيات ببعض المباني ووسائل المواصلات ، الامـــر الـــذي اوجب استخدام طلقات « الجرينر » الـــرش في الهـــواء للارهاب والانذار والتحذير لتفريق المتظاهرين ، ولكنهم لم يمتثلوا ، فاضطر رجال الامن الى اطلاق هذا النوع من الرش في الارجـــل . وازاء اصرار المتظاهرين على اقتحام بعض أقســـام الشرطة واشـــعال النيران فيهـــا والاستيلاء على ما بها من أسلحة ، اضطرت القوات بتلك الاقسام الى اطلاق الاعيرة النارية لاحباط تلك المحـــاولات ، حيث نجحت في السيطرة على الموقـــف » .

وتقول الاهرام : « كانت ظاهرة عامة ، ان اعمار المتظاهرين لا تتجاوز اثني عشر عاما واستعمل المتظاهرون الطوب وخلعـــوا لوحات الاعلانات . واستعملت الشرطة الغازات المســـيلة للدموع وادى خروج الموظفين من اعمالهم الى زيادة حجـــم المظاهرات في

اماكن الشعب رغم أن معظم هذه التكتلات البشرية لم تشترك في التخريب .

واستخدمت قوات الامن المركزي ، الذخيرة الحية في تفريق المتظاهرين .

واشعل المتظاهرون النار في كازينو صفية حلمي ، واعتدوا على مقر حزب (الحكومة) ، في العتبة ، واقسام بوليس السيدة زينب والمطرية وباب الشعرية ، وقذفوا الجامعة الامريكية بالحجارة . ونهبت الجمعيات الاستهلاكية بالمطرية والسيدة والحضري .. » .

وتمضي الاهرام قائلة في تقرير كامل عن الحوادث في القاهرة والمحافظات بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٧٧ :

« في الجيزة شهدت منطقة امبابة احداث هائلة نتيجة تظاهر عمال مصنع الشوربجي وشركة الشرق ، وقذفوا مبنى قسم ومركز امبابة . فأطلق البوليس النار . فازداد سخط المتظاهرين ، ووضعوا العوائق على شريط السكة الحديد في المنطقة واشعلت النيران في احد القطارات وفي ترولي باس » .

« وشهد ميدان الجيزة معارك بين المواطنين والامن المركزي، ثم اتجهت المظاهرات الى شارع الهرم ، وركزت قوات الشرطة دفاعها عن مبنى المحافظة ، فاتجه بعض المتظاهرين الى مهاجمة ملهى الاوبرج والليل والملاهي الاخرى .. » .

« واصيبت أقسام البوليس في امبابة والعجوزة والدقي وبولاق الدكرور والجيزة ، والبدرشين .. »

« وفي المنصورة هاجم المتظاهرون مبنى المحافظة واستراحة المحافظ » وقدرت النيابة التلف الناتج في استراحة السيد المحافظ بما قيمته ٢٨٢٧٣ جنيها .

وشهدت قنا والمنيا واسوان والسويس واغلب مدن الجمهورية احداثا مماثلة .

ولم تتوقف المظاهرات ومعارك الشوارع وعمليات التخريب الا بعد اعلان الحكومة الغاء قرارات رفع الاسعار ، واذاعة القرار الساعة ٢٫٣٠ ونصه .. « بناء على ما تقدم به السيد رئيس مجلس

الوزراء وموافقة السيد رئيس الجمهورية ، أصـــدر السيد ممدوح سالم قرارا بايقاف العمل بالقرارات التي كانت المجموعة الاقتصادية قد انتهت اليها بشأن زيادة اسعار السلع » . واعلان حظر التجول ابتداء من الساعة الرابعة ، ونزول وحدات من المشاة الميكانيكيـــة وقوات الصاعقة والشرطة العسكرية الى الشوارع ، واشتباكها في عدد من المواقع مع المظاهرات التي استمرت الى ساعة متأخرة مـــن الليـــل .

الفصل الثالث

اتهام اليسار لحساب الحزب الحاكم

بعد ان هـــدات العاصفة ، بدات التفســيرات والتحليلات لطبيعة هذه الاحداث واسبابها . وكان هناك اتفاق على انها رد فعل لقرارات رفض الاسعار ، وانها بدات واستمرت سلمية طوال يوم ١٨ يناير وحتى الساعة السابعة من مساء نفس اليوم .

قال بيان حزب الحكومة ان الاحداث كانت انفجارا شعبيا .

وقال بيان لحزب التجمع ان الاحداث كانت رد فعل تلقائـــي من الجماهير التي تعاني من تعقد ظروف المعيشة في محاولة للتعبير عن رفضها لهذه القرارات عن طريق التوجه الى مجلس الشعـــب لمطالبته برفض هذه الزيادات التي امتصت اضعـــاف العلاوات المقررة للعاملين في الحكومة والقطاع العام .

وقالت محكمة امن الدولة العليا برئاسة المستشار محمود رياض الزيدي التي حاكمت المتهمين في حلوان في قضية النيابة رقم ١٦٥١ سنة ١٩٧٧ قسم حلوان ورقم ٥١ سنة ١٩٧٧ كلي جنوب القاهرة والمقيدة برقم ٥٣ سنة ١٩٧٧ امن الدولة العليا .. قالت في حيثيات حكمها ببراءة ٤٣ متهما من ٤٤ متهما قد حوكموا امامها .

« كان لاذاعة بيان الموازنة بم حواه من رفع الاسعار في الوقت الذي كانت تنتظر فيه جماهير الشعب من الحكومة عكـــس ذلك ، رد فعل قوي على مختلف طوائف الشعب ، اثارت اعصابه ، فبدات مجموعات من الطلبة والعمال منذ صباح يوم ١٨ يناير تنتظم في مسيرات تعبر عن اعتراضها على سياسة رفع الاسعار . وكانت تردد بعض الهتافات المعادية للحكومة احتجاجا على سياستها في هذا الصدد .. وكانت هذه الوسيلة للتعبير عن رايهم ، وان كانت غير مشروعة لانها لم تتم خلال القنوات الشرعية وبالطريق القانوني انما دفعهم إليها ما عانوه خلال الفترة الطويلة الماضية وتلك الصدمة التي احدثتها رفع الاسعار .. ولم يكن هدفهم التخريب او التدمير بدليل انهم ، وحلوان هي احدى قلاع الصناعة في مصر وبها العديد من المصانع ، لم يحاولوا المساس بأي من هذه المصانع او الماكينات الموجودة بها وهي تساوي الملايين مر الجنيهت بل كان لهم من وطنيتهم ما جعلهم يحولون بين وصول اي يد مخربة او منحرفـــة الى داخل مصانعهم ، او بلحق اضرار بآلاتهم . أما ما حـــدث في الطرقات من اتلاف لبعض علامات المرور او تقليع الاشجار او تقطيع فروعها او رجم للسيارات بالحجارة او سد للمنافذ والطرقات ،

فانه ظاهر انه كان من فعل بعض الصبية وصغار الاحلام الذين لا يقدرون مغبة افعالهم .

وقالت محكمة جنايات امن الدولة العليا بالمنصورة برئاسة المستشار عبد الغفار متولي البحقيري في حيثياتها في القضية رقم ٤٨ قسمي اول وثان المنصورة ١٩٧٧ امن دولة عليا ، المقيدة برقم ١٩٤ كلي المنصورة ١٩٧٧ ورقم ٧٠ جدول محكمة . استئناف المنصورة ١٩٧٧ امن الدولة .

« بيد ان الوزارة في الفترة السابقة على حوادث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ ، اخذت تبحث بتصريحات كثيرة من المسئولين فيها الامال في جماهير الشعب بأنها سترفع عن كواهلهم تلك المعاناة وانها ستثبت الاسعار . كما ان وسائل الاعلام كانت تبالغ فيما تنتويه الوزارة من اعمال لرفع تلك المعاناة .

في تلك الظروف كانت المجموعة الاقتصادية من الوزراء تجري دراساتها اللازمة لاعداد الموازنة العامة . وانتهت فيما انتهت في محاولتها لتصحيح المسار الاقتصادي للبلاد ان ترفع دعم الدولة المقرر لبعض السلع وفرض بعض الرسوم والضرائب الجديدة على سلع اخرى فأصدرت الحكومة تنفيذا لذلك قرارلتها الاقتصادية مما ادى الى رفع اسعار كثير من السلع الضرورية والتي لا غنى عنها للكثير من جماهير الشعب . واذيع بيان الموازنة العامة في ١٧ يناير ١٩٧٧ متضمنا هذه القرارات ونشرتها في الصحف في صباح من اليوم التالي ١٨ يناير ١٩٧٧ وبصرف النظر عن وجهة الراي في هذه القرارات من الناحية الاقتصادية ، ومدى لزومها وضرورتها ، فقد كان يتعين على الحكومة ان تمهد له وتهيىء جماهير الشعب لتقبله خاصة وان التصريحات العديدة والاخبار الكثيرة ، كانت تترى وتنشر يوما بعد يوم في الصحف وبواسطة اجهزة الاعلام الاخرى ، من المسئولين في الحكومة تبشر الجماهير برفع المعاناة عنهم وتثبيت الاسعار للسلع الضرورية ، وغير ذلك بما عبأ النفوس بالامل والبشر ونتيجة لذلك كله كان لصدور القرارات الاقتصادية المذكورة رد فعل قوي لدى الكثيرين من جماهير الشعب اثار اعصابه » .

ويبقى السؤال الان . .

لماذا تحولت المظاهرات السلمية الى العنف مساء يوم ١٨ يناير وطوال ١٩ يناير ؟ يجيب على هذا السؤال وزير داخلية هذه الفترة

اللواء سيد فهمي ، اثناء مناقشة أحداث بيلا امام مجلس الشعب يوم ١٦ يناير ٧٧ بقوله :

« اتسمت بعض الجرائم في الفترة الاخيرة بظاهرة العنف في ارتكابها . وقد وضحت هذه الظاهرة في العالم كله ، وليس في مصر وحدها ، وهي ظاهرة العصر ... وما حدث من انواع الشغب والتخريب والتكسير يمكن ان يحدث في اماكن اخرى ، ونحن نعرف الظروف الاجتماعية والاقتصادية غير العادية التي تمر بها البلاد .

وقع اعتداء على بعض مواقع الشرطة من قبل اشخاص غير مسئولين . وقمنا بدراسة هذا الامر وتبين لنا ان هناك اشخاصا يندسون وسط الجماهير ، وهناك صبية لا يتحملون اية مسئولية ، وهناك حالة بين الجماهير تشبه حالة الوتر المشدود .. ونحن نعلم ان شعبنا عاطفي جدا في التعبير عن سخطه او غضبه او اي شيء من هذا القبيل .

ان وجود قوات الامن المركزي بشكلها واسلحتها في اي موقع يرفع من حرارة الموقف ، ومما يؤكد صحة هذا التحليل وانطباقه على أحداث يناير ، ان العنف بدأ كرد فعل لظهور الامن المركزي ولجوئه الى استخدام هراواته ثم القنابل المسيلة للدموع واخيرا الرصاص كذلك فالعنف والتخريب في مصر والجيزة والاسكندرية والمنصورة وقنا واسوان والسويس .. الخ اتخذ اتجاهات ثلاثة اساسية :

أ ـــ اقسام الشرطة ومديريات الامن وما يرتبط بهما .

ب ـــ الملاهي الليلية والفنادق الكبرى وبعض استراحات كبار المسئولين . وهو امر يعكس الاحساس الغامر لدى المتظاهرين بالاستغلال الاجتماعي والاقتصادي ، والقهر الطبقي ، ظهر في الهجوم على رموز الثراء الفاحش اللااخلاقي والاماكن التي ينفق فيها الواحد من أصحاب الملايين الجدد الاف الجنيهات في سهرة واحدة .

جـ ـــ المجمعات الاستهلاكية والتي تعرضت للنهب والسرقة من الجوعى والمحرومين سواء كانوا مواطنين عاديين ام لصوص محترفين .

وبالاضافة الى تفسير وزير الداخلية ، فهناك عامل اخر ساعد على انتشار العنف وهو موقف البوليس يوم ١٩ يناير . فهناك دلائل كثيرة على اختفائه من مواقع اساسية بصورة غريبة . فالصورة التي اذاعها التليفزيون العربي لعمليات التخريب ، لم

يظهر فيها جندي بوليس واحد . وطوال الهجمات التي شنت على مبنى روز اليوسف يوم ١٩ يناير ، لم يدافع عن المبنى الا العمال والمحررون ورفض جندي الحراسة الوحيد ان يطلق النار لانه ليست لديه اوامر بذلك . يقول عبد الرحمن الشرقاوي في عدد الاثنين ٢٤ يناير ٧٧ من روز اليوسف :

« ظللنا ساعات محاصرين في دار روز اليوسف وامامنا عدد من زعماء المؤامرة . وسيارات بلا ارقام او عليها علامات جمركية تروح وتجيء وتلقي التعليمات ، ونحن نستغيث ولا احد من رجال الامن ينجدنا ، ولو انهم خفوا الينا لقبضوا على عدد من زعماء المؤامرة وعلى أصحاب هذه السيارات ولعرفوا بحق من هم المخربون . ولكن الذي دافع عن روز اليوسف هم عمالها الشرفاء ، وأغلبهم من قوى اليسار » ويقول محمد عبد النبي ابراهيم صاحب اوبرج الاهرام ...

لم يظهر عسكري بوليس واحد اثناء الشغب . وعربات الحريق لم تصل الا بعد اثنتي عشر ساعة . ويظل تساؤل .. هل كان غياب البوليس مقصودا ليتم اخفاء المجرمون الحقيقيون وتلصق التهمة بآخرين . ام مجرد تقدير خاطيء من المسئولين وجزء من الانهيار العام في المجتمع ؟

ولا تنفي هذه الحقائق احتمال وجود مؤامرة لتحويل المظاهرات السلمية الى العنف والتخريب . ولكن من هم المتآمرون ؟

حتى الان لا توجد الا اجابة واحدة من مراسل جريدة الاهرام في الامم المتحدة ليفون كيشيشيان الذي ارسل برقية لجريدته يوم ٢٤ يناير قال فيها .. اشارت التقارير والانباء التي ترددت هنا ان عملاء اسرائل قاموا بدور هام في احداث الشغب الاخيرة في مصر . ولم تستبعد اجهزة المخابرات الامريكية هذه الانباء .

ولم ينشر الخبر في الجريدة الكبرى .. لان نشره لا يخدم ما كان يخطط له .

اختارت حكومة ممدوح سالم المضي في خطتها ، اتهام الشيوعيين والناصريين وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، بعمليات العنف والتخريب . وتجاهلت ان ايا منهم لم يكن موجودا في مسرح الاحداث (بل لم تتهم أغلبهم بذلك) .

وبدات بالفصل بين قضايا المشتركين في المظاهرات ، وسميت قضايا الشغب ، وبين ما سمي قضية التحرض (١٠١) والتنظيمات السرية (١٠٠) .

وانشغلت اجهزة الامن العادية طوال يومي ١٨ ، ١٩ يناير بالقاء القبض على المئات من المواطنين (والاحداث) والمشاركين في المظاهرات او الذين تواجدوا في المنطقة او الذين فاجأهم حظر التجول وهم ما زالوا خارج بيوتهم .

كان القبض يتم ارتجاليا بلا تمييز . وهناك مئات الامثلة الصارخة تحكي مأساة قضايا الشغب . بعضها للاسف يصلح افلاما ميلودرامية في السينما .

مثلا في باب الشعرية قدم محمد محمود سليمان وهو عامل اخرس اصم متهما بتحريض المتظاهرين على اعمال الشغب والتخريب .

وفي المطرية توجه سامي حسن حسين المحصل بمترو مصر الجديدة للتبليغ عن فقده دفتر تذاكر حدثت مشادة بينه وبين احد ضباط القسم اتهمه الضابط في النهاية بالتحريض على التظاهر والحرق والقى القبض عليه . توجه ابنه ليسأل عنه في عمله . علم بنبأ القبض عليه اصيب الابن بالذهول اثناء عودته داهمه المترو فمات . عندما علم سامي بمصير ابنه اصيب بشلل نصفي ، وهو ما زال في الثلاثين من عمره . انتهزت الشركة الفرصة وقامت بفصله بحجة انقطاعه عن العمل ، ورغم اخطار النيابة للشركة بالقبض عليه . عجزت اسرته عن تسديد ايجار المنزل ، فطردت وشردت واصيبت الام بمرض صدري .

ولم يقبض على اي من المتهمين بالتحريض او الانتماء لتنظيمات سرية ضمن هذه الحملة واخيرا او بعد ازدحام السجون بما يقرب من ٢٠٠٠ متهم بالمشاركة في الشغب . عرضت القضايا على المحاكم خلال شهري يونيه ويوليو وبرأ المتهمون باستثناء عدد قليل ليس من بينهم سياسيين الا ثلاثة فقط .

وكان ذلك منطقيا تماما . فحكومة ممدوح سالم ومباحثها ، لم يكونوا مهتمين بالبحث عن الفعلة الاصليين . كان همهم الوحيد تصفية الحسابات السياسية والزج بخصومهم السياسيين في السجون وتلويثهم .

بعد حملة فجر ١٩ يناير . بدات تتوالى بلاغات مباحث امن الدولة ، القوة الاساسية في الدولة البوليسية التي تحكم مصر ، تطلب القبض على العشرات والمئات بتهمة التحريض او الانتماء الى تنظيم سري « هيأ المناخ » لاحداث ١٨ ، ١٩ يناير . تقدم العقيد علي حسني محمود بمباحث أمن الدولة فرع القاهرة مساء ٢٠ يناير بمحضر تحريات يطلب فيه القبض على ٢٥ من « عمال شركة مصرحلوان للغزل والنسيج» المعروفين بميولهم الماركسية ومن المتزعمين والمحركين لتلك الاحداث التي وقعت يومي ١٨ ، ١٩ الجاري بمنطقة حلوان .. بالصدفة التي تكررت كثيرا في بلاغات مباحث امن الدولة كانوا جميعا باستثناء عدد محدود من اعضاء حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بالشركة ومن القيادات النقابية المعروفة في قطاع النسيج والغريب ان عددا منهم كان غائبا عن العمل قبل الاحداث بأيام في اجازات مرضية .

ورغم ان المحضر لا يتضمن الا هذه العبارة والاسماء وقع رئيس النيابة بمكتب النائب العام (عدلي حسين) والمنتدب الى نيابة امن الدولة الاذن بالقبض عليهم .. حيث تبين ان المتهمين الوارد ذكرهم بهذا المحضر .. حرصوا على التجمهر والاعمال التخريب التي وقعت اخيرا ، وقد قامت دلائل كافية على ارتكابهم هذه الجرائم ، مما ورد بهذا المحضر ولذا فانه يسوغ قانونا الاذن بضبطهم (تفتيش مساكنهم) بعدها بساعة ونصف تقدم الرائد محمد أسامة مازن بمحضر مماثل يطلب القبض على ٦ من القيادات العمالية في فرع شركة مصر حلوان بالجمالية ومصنع سوجات ، من بينهم عبد الصبور عبد المنعم عضو النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج وعضو السكرتارية العامة لحزب التجمع الوطني وغريب نصر الدين عضو السكرتارية العامة لحزب التجمع واصدر عدلي حسين الاذن بالقبض عليهم بنفس الصورة السابقة .

وفي يوم ٢١ يناير استكملت مباحث امن الدولة خطتها . تقدمت بمذكرة تحت عنوان « المخطط الشيوعي السري ومسئوليته عن احداث الشغب الاخيرة » . بدأتها قائلة « أكدت حوادث الشغب الاخيرة التي قادتها العناصر الشيوعية في حملة من التخريب المنظم لتفجير الجبهة الداخلية واحداث ثورة شعبية . ما سبق ان كشفت عنه متابعة النشاط الشيوعي الذي يقوده اربعة تنظيمات سرية :

١ ــ الحزب الشيوعي المصري .

٢ ــ التيــار الثــوري .

٣ ــ حزب العمال الشيوعي

٤ ــ حزب ٨ ينايــر .

التقت جميعها حول هدف استراتيجي محدد ، تركز جهودها من اجل الوصول اليه وهو الأطاحة بالنظام القائم وتغييره جذريا وفرض النظام الشيوعي .

وكشفت المباحث العامة في هذه المذكرة عن رؤيتها للحركــة الجماهيرية وتجريمها لحرية الراي فقالت :

« اتبعت اساليب الاثارة والتحريض عن طريق تجسيـم المشاكل الجماهيرية وتبني المطالب الفئوية والمهنية مستغلة ضغوط المشكلة المعيشية لاستعداء الجماهير ضد النظام وفي نفس الوقت تحريض الجماهير لانتهاج الاساليب الضاغطة لتحقيق هذه المطالب واجبار السلطة على الاستجابة لها .

وتضمنت المذكرة طلبا بالقبض على (١٣٠) شخصا متهمين بالانضمام للحزب الشيوعــي المصري و (١١) شخصا متهمــين بالانضمام الى حزب ٨ ناير و (١٢٠) شخصا متهمين بالانضمــام لحزب العمال الشيوعي . و (٦١) شخصا متهمين بالانضمــام للتيــار الثوري .

واصدر رئيس نيابة امن الدولة الاذن بالقبض عليهم جميعا .

كان من بينهم المحامين « احمد نبيل الهلالي » (عضو مجلس نقابة المحامين) وزكي مراد وسيد المشري ومحمود توفيق وفاروق ثابت والصحفيين رشدي ابو الحسن عضو مجلس نقابة الصحفيين ورفعت السعيد ومحمد رجائي المرغني ، وميشيل كامل وابراهيم عبد الحليم ومحمد يوسف الجندي وزهدي العدوي وعبد القادر شهيب ومحمود امين العالم وعبد المنعم القصاص واستاذ جامعي هو الدكتور عبد المنعم تليمة والشعراء احمد فؤاد نجم وزين العابدين فؤاد وسمير عبد الباقي وحمدي عيد ، ومحمود الشاذلي وعشرات من القيادات العمالية من بينهم محمد عامرالزهار وجودة سعيد الديب نصيف ايوب وحسن ابو الخير وصابر زايد وابراهيم سلام وعطية الصيرفى وعطية السيد عياد وعدد من القيادات الفلاحية والمهنية .

ووقعت مفاجاة غريبة اثناء تنفيذ المباحث لاوامر القبض التي استصدرتها من نيابة امن الدولة تبين انه من بين المطلوب القبض

عليهم في هذه القوائم « المرحوم الدكتور محمود القويسني » الذي توفي قبل الاحداث باسبوع بينما مباحث امن الدولة تهاجم منزله في الفجر وتطلب من زوجته الحزينة ايقاظ زوجها حيث انه مطلوب القبض عليه ؟ وضمت القائمة ايضا ظريف عبد الله المحامي وهو يعمل في باريس منذ ٩ سنوات في الامم المتحدة ، واحمد رفاعي ويعمل باليمن منذ ٣ سنوات .. وعدد اخر من المتهمين مجندين في القوات المسلحة ومنتظمين في المعاهد العسكرية المختلفة ولم يغادروها منذ اشهر طويلة مثل عبد المنعم نصر ومعتز الحفناوي ولم تقدم مباحث امن الدولة اي أدلة على الصلة بين من اتهمتهم بعضوية تنظيمات شيوعية واحداث يناير . اكتفت باختراع تهمة جديدة اسمتها تهمة « تهيئة المناخ » ؟

في ٢٢ فبراير ١٩٧٧ تقدمت مباحث امن الدولة بمذكرة اخرى وقعها العقيد فتحي قته تحت عنوان دور قوى النشاط المضاد في أحداث الشغب الأخيرة حاولت فيها رسم رؤيتها لاحداث يناير ومشاركة القوى السياسية العلنية والسرية فيها . فقالت « شهدت الساحة السياسية خلال الفترة السابقة على احداث الشغب الاخيرة توافقا في حركة القوى الماركسية والشيوعية على اختلاف تنظيماتها وانتماءاتها لاستثمار ظروف المرحلة ومتطلباتها في حسم القضايا المصيرية المطروحة سياسيا واقتصاديا بما يخدم أغراضها واهدافها جميعا وشارك في جانب من هذه التحركات العناصر الناصرية الرافضة سواء بعضها الذي يتحرك من خلال حزب التجمع او البعض الاخر الذي يتحرك خارج اطار هذا الحزب ويعمل على تكوين حزب مستقل للناصريين .

وبالرغم من القنوات الشرعية التي أتاحتها الممارسة الديمقراطية في البلاد لجميع الاتجاهات السياسية للتعبير عن ارائها وافكارها من خلالها . الا ان الحركة الشيوعية المحلية بتنظيماتها السرية المختلفة رفضت الالتزام بمبدأ الشرعية وظلت تنظيمات شيوعية متعددة تمارس نشاطها تحت الارض بصفة سرية مع محاولة استثمار حزب التجمع الوطني على وجه التحديد في جانب من نشاطها مستهدفة من ذلك السعي للاستقطاب الجماهيري لصالح تنظيماتها السرية علاوة على معالجة الكثير من القضايا المطروحة بمنطق ماركسي يخدم اهدافها المرحلية التكتيكية والاستراتيجية للوصول الى نظام حكم شيوعي .

وفي نفس الوقت فان حزب التجمع الوطني بدوره اعتمد في هيكله التنظيمي على كثير من العناصر الشيوعية المنظمة وكان المرجع الرئيسي لذلك ان الحزب وان اعلن التزامه بالمباديء الثلاثة التي تحدد اطار الممارسة الحزبية الا انه كان يسير فكريا وتنظيميا في خط متوازن مع الحركة الشيوعية المحلية بل انه طرح افكارا لمعالجة قضايا المجتمع بما يخدم اغراض الحركة الشيوعية .

وثبت من متابعة التحرك الشيوعي ان اربعة تنظيمات سرية هي التي تقود هذا التحرك وان حزب العمال الشيوعي هو اخطر هذه التنظيمات .

على اثر صدور القرارات الاقتصادية الاخيرة اسرعت عناصر هذا الحزب السري مع غيرها من عناصر حزب التجمع الوطني وتنظيم الحزب الشيوعي المصري والناصريين الى استغلال الموقف وتفجيره استشعارا منها بأن التجاوب الجماهيري مع حركتها سيصل الى مداه ، واضعة في اعتبارها انه من الظواهر الحتمية التي تقترن بجميع المظاهرات التي تتم في مثل هذا المناخ الجماهيري الساخط ، مشاركة الغوغاء فيها بما يحقق لها سرعة الانتشار والاتجاه الى التخريب ويؤدي الى تداعي الموقف وصولا الى اشعال جذوة الثورة الشعبية ضد النظام .

وقد تميز اسلوب حركة هذه العناصر بالتماثل في جميع المواقع من حيث مضمون الهتافات والشعارات التي ترددت في محاولة لاثارة وتحريض الجماهير للتجاوب مع حركتهم ومن بينها :

— يا شباب ثور ثور على قلم الظالمين
— عايزين احزاب للفقرا .. دي العيشة بقت مرة
— عايزين حكومة حرة .. العيشة بقت مرة
— اصل الوالي يا ناس مش داري بهم الفقرا في الحواري
— مجلس الشعب ده قرع وكوسة .. والحرية يا ناس محبوسة
— يا سادات منك لله دي العيشة ما بقتش حياة .
— احنا بنسكن سبعة في اوضه وهو بيلبس آخر موضة .

ويجدر التنويه الى انه تم ضبط هذه الشعارات مدونة في اوراق خطية واجندات ومجلات حائط لدى بعض المتهمين عند تفتيشهم .

كما تماثلت اساليب حركة هذه العناصر في الالتحام بالجماهير والامتداد بحركتها الى الميادين والشوارع الرئيسية والانتشار بها لشل حركة المواصلات وتجميع المواطنين حولهم مع الاصرار على الاستمرار في التظاهر الى ساعة متأخرة من الليل والاتجاه الى تخريب بعض المنشآت العامة وفي مقدمتها منشآت الشرطة ووسائل المواصلات .

وامتدت احداث الشغب مساء يوم ١٨ وطوال يوم١٩ الجاري لتشمل عدة محافظات ولتأخذ طابع الانتشار المنظم وبرز دور عناصر حزب التجمع الوطني التقدمي من الشيوعيين وغيرهم في التصاعد بالاحداث على اثر صدور تعميم صادر من السكرتارية العامة لحزبه التجمع الوطني عقب اعلان القرارات الاقتصادية مباشرة ابلغ لجميع اللجان القيادية بالمحافظات لتقصي ردود الفعل الجماهيري تجاهها ، وتضمن توجيها بأن هذه القرارات في غير صالح الطبقات الشعبية الكادحة مع توجيه القيادات الى مشاركة الجماهير للتحرك ضد هذه القرارات .

وقد قامت لجان حزب التجمع الوطني ببعض المحافظات بالدعوة لعقد مؤتمرات انتهت بالخروج في مظاهرات تصاعدت الى حد تخريب بعض المنشآت وذلك على النحو التالي :

القاهرة : بتاريخ ١٨ الجاري تم ضبط حمزة مصطفى العدوي مقرر حزب التجمع الوطني بالسيدة زينب وهو يقود احد المظاهرات ويحرض المتظاهرين على حرق قسم شرطة السيدة زينب وقد قررت النيابة حبسه حبسا مطلقا (تم تصويره وهو يقود المظاهرة) .

الجيزة : بتاريخ ١٩ الجاري قام حسن حسين مندور هيكل مقرر الحزب الوطني التقدمي بالبدرشين بتحريض عمال الورش المركزية التابعة لشركة السكر للاضراب عن العمل والتظاهر (ضبط وجاري التحقيق معه بمعرفة النيابة) .

السويس : بتاريخ ١٨ الجاري قام ابراهيم مختار عبد الله مقرر حزب التجمع الوطني بالسويس بتوزيع منشور يهاجم النظام القائم ويحمل صورة الرئيس الراحل وتم ضبطه وبتفتيش مسكنه عثر على اعداد كبيرة من نفس المنشور واصدرت النيابة قرارا بحبسه حبسا مطلقا .

كما قام محمود عبد المحسن مقرر مساعد حزب التجمع الوطني بالسويس بتاريخ ١٩ الجاري بتزعم المظاهرات التي قامت بتخريب نقطة شرطة المثلث واتلاف محتوياتها وجاري التحقيق بمعرفة النيابة

الشرقية : قام حمدي البكري سرحان مقرر حزب التجمع الوطني بمدينة فاقوس بتحريض الجماهير على التظاهر والاضراب والاعتصام وقررت النيابة حبسه حبسا مطلقا .

قنا : بتاريخ ١٩ الجاري قام محمد محمد مصطفى بكري مقرر حزب التجمع الوطني بالمحافظة بقيادة مظاهرة طافت بأحياء المدينة فضلا عن تحريض الجماهير بالقيام بأعمال تخريبية وتم ضبطه واعترف بتواجده في المظاهرة وقررت النيابة حبسه حبسا مطلقا .

المنيا : قام بعض اعضاء حزب التجمع الوطني بقيادة فتح الله كامل خفاجة مقرر حزب التجمع بمحافظة المنيا بتزعم المظاهرات وتحريض المواطنين على اعمال التخريب وتم ضبطهم جميعا وقررت النيابة حبسهم حبسا مطلقا .

شبرا الخيمة : بتاريخ ١٨ الجاري قام صابر محمد بركات العامل بشركة الدلتا للصلب وعضو حزب التجمع الوطني بتعليق صورة برقية ارسلها للسيد رئيس الجمهورية بلوحة الاعلانات بالشركة نصها « العاملون الكادحون بشركة الدلتا يشكرون سيادتكم على رفع الاسعار . رافضين اشعار مزيدا من رفع الاسعار من أجل مزيد من الجوع والحرمان » وقام بتحريض عمال الشركة على الاضراب عن العمل والخروج في مظاهرة وتصدت له ادارة الشركة وبعض القيادات العمالية الواعية واخطرت النيابة للتحقيق .

دمياط : بتاريخ ٢٠ الجاري عقدت لجنة التجمع الوطني بدمياط اجتماعا وقررت اعداد بيان لتوزيعه على الجماهير برفض القرارات الاقتصادية الاخيرة ويؤيد التحركات المضادة الا ان قيادة الحزب بالقاهرة ارجأت اصداره .

بورسعيد : بتاريخ ٢٠ الجاري طلب عبد السلام وهبة الالفي عضو حزب التجمع الوطني ، طبع بيان يتضمن مهاجمة سياسة الحكومة ، ولم يوافق السيد امين أول اللجنة المركزية على طبعه ،
ويختم العقيد فتحي قته مذكرته بقوله :

تبرز عدة مؤشرات من خلال استعراض المعالم الرئيسية

للتحرك المضاد وما كشفت عنه نتائج المتابعة والضبط والتفتيش نوجزها فيما يلي :

* ان التحرك بدأ في مدينتي القاهرة والاسكندرية من مواقع عمالية وطلابية ذات كثافة كبيرة وتضم تجمعات شيوعية .

* ان العناصر الشيوعية بدأت بتفجير الموقف في المواقع المشار اليها .

* قيام العناصر الشيوعية التنظيمية وخاصة اعضاء حزب العمال الشيوعي المصري بقيادة المظاهرات وتوزيع المنشورات خلالها والانتشار بها الى أماكن تجمعات جماهيرية .

* استثمار بعض العناصر المضادة خاصة القوى الناصرية الرافضة للموقف لخدمة اهدافها والمشاركة في المظاهرات التي انتهت بأعمال التخريب .

* الدور الرئيسي لبعض العناصر القيادية في حزب التجمع الوطني التقدمي في انتشار المظاهرات على مستوى الجمهورية في اليوم التالي (١٩ الجاري) وقيادتهم للمظاهرات التي انتهت الى اعمال التخريب في بعض المحافظات .

* ويشار في هذا الصدد الى البيان الذي صدر عن حزب التجمع الوطني التقدمي يوم ١٩ الجاري والذي تضمن مهاجمة الحكومة وتأييد التحرك الجماهيري في مواجهتها .

* تواجد الصحفيون الشيوعيون دون غيرهم وسط المظاهرات . ويشار في هذا المجال الى قيام المتظاهرين بحمل الصحفي الشيوعي يوسف ادريس على الاعناق والهتاف له . ويبرز دور الصحفيين الشيوعيين بمجلة روز اليوسف . وبعد فشل الشيوعيين في الوصول الى اهدافهم ، في محاولة نفي اتهام الشيوعيين بهذه الاحداث ونسبتها الى الحكومة واجهزة الامن ، والادعاء بأن حزب العمال الشيوعي تحركه المخابرات المركزية الامريكية وتجدر الاشارة الى ان وثائق هذا الحزب تكشف عن تحركه في اطار المخطط السوفيتي وقد اصدر وثيقة في مارس ١٩٧٦ تهاجم النظام القائم لالغاء معاهدة الصداقة السوفيتية والدعوة الى ضرورة الارتباط بالمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي .

* اتجاه عناصر حزب العمال الشيوعي المصري التي قادت المظاهرات الى توجيهها في اتجاه القيام بأعمال تخريبية .

ان العناصر الشيوعية المنظمة وقيادات حزب التجمع كانت ترصد تطورات الموقف الاقتصادي من وجهة نظر واحده تقف على ارضية سياسية واحـــدة هدفها الانقضاض على الساحـــة الجماهيرية والسيطرة عليها .

ان الفريقين يشاركهما العناصر الناصرية التي اشتركت في المظاهرات، سارعا الى تحديد توقيت التفجير بمجرد اعلان القرارات الاقتصادية التي أصدرتها الحكومة وكان اسلوب التفجير متجهـا منذ البداية الى استثمار مشاعر السخط الجماهيري التي قوبلت بها القرارات الاقتصادية الى الحد الذي يصل بالامور الى اشعال ثورة شعبية على مستوى محافظات الجمهورية بأكملها .

ان اشعال هذه الثورة الشعبية في هذا التوقيت وضع في اعتباره ان رفض الجماهير واحتجاجها على القرارات المشار اليهـا وتحقيق أسلوب العنف والانتشار كفيل بنشر حالة من الفوضى تفقد السلطة الشرعية المقدرة على السيطرة على مقاليد الامور .

ان هذه النتيجة في حد ذاتها كفيلة باسقاط السلطة الشرعية وتمهيد الطريق تماما امام القيادات التي تزعمت وقادت هـــذه الثورة الشعبية الى الوثوب على السلطة وفرض اللون الشيوعـي عليها بعد ذلك .

ان انحسار هذه المحاولة وفشل هذا التدبير لم يكن نتيجة تراجع من القوى التي اعدت نفسها للاستيلاء على السلطة ، وانما تحقق ذلك نتيجة تصدي قوات الامن الحاسم لموجات التخريـب والتظاهر طوال يومي ١٨ ، ١٩ ثم نزول القوات المسلحة لمعاونتها ابتداء من ظهر يوم ١٩ يناير ١٩٩٧٧ » .

وفي مذكرة اخرى لمباحث امن الدولة تحت عنوان « حـــول خروج حزب التجمع الوطني التقدمي عـــلى ضوابط الممارســة الديمقراطية » تحاول اثبات ان التجمع « تجاوز الحد في تحدي الضوابط التي أعلنهـــا السيد الرئيس والتزمت بها الاحـــزاب الاخرى » ويرجع هذا الموقف الى « الكيان التركيبي لحزب التجمع ذاته وحركة الماركسيين داخله التي ادت الى النتيجة التي وصل اليها ، حتى يكاد ان يوصف بأنه حزب شيوعي في حقيقة الامر .

ثم تشرح المذكرة رؤية مباحث أمن الدولة لما قدمه التجمـع للشيوعيين ويركز على موقف التجمع المؤيد لحق الاضراب ، وكذلك ما الذي قدمه الشيوعيين للتجمع .

وتنتهي المذكرة الى القول « باستعراض ما سبق ، يتضح جليا دور الشيوعيين في استغلال التجمع لخدمة اهداف ومخططات الحركة الشيوعية والتي تكشفت واضحة خلال احداث الشغب يومي ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ وسنوجز فيما يلي لبعض الامثلة :

* ضبط بعض عناصر حزب التجمع الوطني التقدمي من الشيوعيين ومن غير الشيوعيين في قيادة المظاهرات والتحريض على التخريب .

* صدور تكليف من قيادة التجمع الى عناصرهم بالمحافظات المختلفة على اثر صدور القرارات الاقتصادية للالتحام بالجماهير ورفض هذه القرارات بما يتضمن هجوما على الحكومة .

* اصدار التجمع لمنشور يتضمن تحميل اجهزة الامن مسئولية حوادث التخريب في محاولة لابعاد اي شبهة عن عناصر التجمع والشيوعيين » .

ومن الملفت للنظر ان قرار الاتهام في احداث يناير ، خلى من اي اتهام لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، وان كل من اشارت اليهم مذكرة مباحث أمن الدولة السابقة واتهمتهم بالاشتراك في أحداث التخريب من اعضاء حزب التجمع في « الجيزة والسويس والشرقية وقنا والمنيا وشبرا الخيمة ودمياط وبور سعيد » لم يدان احد منهم . وتم الافراج عنهم جميعا اما عن طريق النيابة او بعد ان برأتهم محاكم أمن الدولة بالمحافظات المختلفة والتي تولت نظر قضايا الشغب . الوحيد الذي ما زال متهما حتى الان هو حمزة العدوي (القاهرة) الذي قدم ضمن المحرضين في احداث يناير ولم يحاكم حتى الان .

وفي الحقيقة فلم يكن جهاز مباحث أمن الدولة (السيء السمعة) منشغلا برؤية الحقائق ، ولم يشعر امامها بأي حرج فالهدف الحقيقي لها تم تحقيقه وهو الهجوم على اليسار والدفاع عن الحكومة التي يراسها ولاول مرة في تاريخ مصر ، أحد ضباط مباحث أمن الدولة ، منذ عهد الملك فاروق وأيضا الدفاع عن حزب الحكومة ، حكومة البوليس السري السياسي .

وقد كشفت عن هذا الهدف ، دون قصد المذكرة التي قدمها اللواء حسن ابو باشا يوم ٢١ يناير الى النيابة . فقد أوضحت الفقرة الاخيرة من المذكرة ان الهدف من كل ما تم هو حماية الحزب

المسمى « حزب مصر العربي الاشتراكي » من الضياع في مواجهة « حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » الذي يضم في داخله الناصريين والماركسيين والوحدويين الوطنيين الديمقراطيين والتيار الديني المستنير مسلمين ومسيحيين وكذلك في مواجهة القوى الماركسية والناصرية وغيرهما من القوى الوطنية خارج التجمع .

كما أوضحت المذكرة ان مباحث امن الدولة لا تعمل لحماية النظام « الدستور والمؤسسات الشرعية » ، تقول المذكرة .

ان هدف احداث ١٨ ، ١٩ يناير الوصول الى تحقيق نجاح جزئي يتركز في الاتي :

* اسقاط الحكومة الحالية .

* تأكيد مسئولية حزب مصر على المستوى الجماهيري ، عن كل نتائج هذه الاحداث مع كل ما يتضمنه ذلك من نتائج مؤثرة على كيان الحزب شعبيا وتنظيميا .

* امتداد دائرة تأثير تلك النتائج على ميزان الموقف السياسي الحالي الذي يتمتع فيه ، هذا الحزب بالاغلبية البرلمانية ، بحيث يتطور الموقف الى ان يظهر الامر وكأن حزب الأغلبية الذي يحمل مباديء ثورة يوليو وثورة ١٥ مايو قد فقد رصيده الشعبي .

* النتائج المنطقية التي يمكن ان تتحقق بعد ذلك من تدعيم الكيان السياسي للاحزاب واهمها حزب التجمع والتنظيم الناصري الذي يسعى للظهور على المسرح السياسي .

هكذا بدأت الحملة البوليسية ، وتلتها حملة اعلامية لاخفاء المسئولية الحقيقية عن احداث ١٨ و ٩ اينابر .

ضمت السجون مئات من شباب مصر ، متهمين طبقا لتحريات مباحث أمن الدولة بالتحريض ، والتخريب ، وهم يؤكدون ان تهمتهم ممارسة حق الاختلاف في الراي مع حكومة ممدوح سالم وسياسة السادات التي ادت الى هذه الانتفاضة الشعبية .

وكشفت اوراق التحقيق وجلسات سماع الاقوال أمام دوائر محاكم أمن الدولة ، واخيرا قرار الاتهام عن حقائق اخرى جديدة وخطيرة .

الفصل الرابع

مؤامرة الحكومة..
تنهار

اغلقت سجون القلعة وطره والاستئناف و « أبو زعبل » والقناطر ابوابها على ٤٥٠ مصري من الجنسين ، تتهمهم مباحث امن الدولة بالتحريض والاشتراك (وتهيئة المناخ) لاعمال العنف والتخريب في ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ .

وبدات حملة سياسية واعلامية محمومة تحاول اقناع الراي العام بمسئولية قوى اليسار المصري كلها عن أعمال العنف والتخريب ومئات الجرحى وعشرات القتلى الذين سقطوا برصاص قوى الامن المركزي . كان الهدف تبرئة الحكومة وحزبها وسياساتها الخاطئة ، والصاق التهمة بالقوى المعارضة لها .

ولم يتخلف مسئول كبير او صغير عن المشاركة في الحملة . وانضم اليهم جيوش المنافقين والمنتفعين . توالت تصريحات لا تستند الى أي واقع ، وقبل ان يبدأ التحقيق عن توفر الادلة المادية والشهود والاعترافات التي تقطع بمسؤولية اليسار عن هـذه الاحداث ، وعن وجود (اتصال بجهات اجنبية خارجية تقـوم بالتنسيق معها وتوجهها وتدعمها ماديا للاطاحة بالنظام القائم) واصبحت كلمات عملاء موسكو ، الخونة ، الملحدون ، المخربون ، الحرامية ، صفات شائعة تلصق باساتذة جامعيين والمحامـين والصحفيين والاطباء والمهندسين ، والقادة النقابيين والعمـال والطلبة والموظفين ، الملقى بهم في سجون حكومة ممدوح سالم .

وشارك رئيس الجمهورية بنفسه في الحملة ووصل الامر الى حد مطالبته الجماهير بقتل اليساريين المسئولين عن احداث يناير .

وبينما الحكومة تواصل حملتها البوليسية والاعلامية مسخرة كافة المنابر لخدمتها اختفت كافة الاصوات الاخرى خوفا ن تسرب الحقيقـة .

رفضت الاغلبية الحكومية مناقشة ٧ استجوابات تقدمت حول احداث ١٨ ، ١٩ يناير انتظارا لتقرير لجنة الامن القومي الذي لم يقدم حتى الآن ، ويبدو انه لن يقدم ابدا . بينما نظرت فـورا طلبات الاحاطة المقدمة من نواب الحكومة ، ليستخدم السيد ممدوح سالم منبر مجلس الشعب لتكثيف هجومه واتهاماته دون معقب . وعندما عقد خالد محي الدين مؤتمرا صحفيا لشرح وجهة نظـر حزب التجمع في الاحداث ، بعد ان حيل بينه وبين مناقشة رئيس الوزراء في مجلس الشعب ، امتنعت الصحف المصرية عن نشر المؤتمر على

حقيقته وشنت حملة شعواء على خالد محي الدين والحزب .

واغلقت الحكومة مجلة الطليعة عندما تجرات هيئة تحريرها وحاولت تقديم عدد من الحقائق حول احداث يناير وتحليلها لها .

وابعد صلاح حافظ وعبد الرحمن الشرقاوي عن رئاسة تحرير مجلة روز اليوسف ورئاسة مجلس ادارتها ، عقابا على الموقف الذي اتخذته المجلة بكشف جانب من الحقيقة التي حاولت الحكومة اخفائها .

ثم صدر القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ في ٣ فبراير ٧٧ ليجرم الكثير من الحقوق الديمقراطية السياسية ويحاصر العمل السياسي .

النيابة .. لا تعرف التهمة !!

في هذا المناخ الذي اشاع جوا من الارهاب والخوف ، بدأت محاكم أمن الدولة في نظر تظلمات المقبوض عليهم على ذمة محضري التحقيق (١٠٠) الخاص بالانتماء للتنظيمات اليسارية ، و (١٠١) الخاص بالتحريض . عرضت التظلمات من أوامر الحبس على الدائرة السادسة برئاسة المستشار صلاح عبد المجيد والدائرة الرابعة برئاسة المستشار محمود بكر الصيدفي . ووقعت اكثر من مفاجأة ..

كانت المفاجأة الاولى ، ان ممثل النيابة وقف في ساحة المحكمة ليعلن ــ بعد الحديث عن المؤامرة التي دبرها الشيطان الاحمر ــ ان النيابة « لم تصل بعد الى تحديد موقف كل متهم او تحديد التهمة الموجهة اليه » .. « وانه سوف يكون هناك صلة بين التنظيمات الشيوعية والمحرضين .. » .

اي ان النيابة بعد ٣٠ يوما من القبض على المتهمين لم تحدد بعد تهمة كل منهم . وعندما اطلع المحامون على أوراق التحقيق وجدوها لا تزيد عن سؤال وجه لكل متهم يدور حول إن مباحث أمن الدولة تتهمك بالاشتراك او التحريض على أحداث ١٨ ، ١٩ يناير . وعندما ينفي التهمة ، تسأله تفسيرا لهذا الاتهام من المباحث !! كانت المفاجأة الثانية خلو اوراق التحقيق من اي اشارة لما تردده اجهزة السلطة عن مخطط للاستيلاء على السلطة ومؤامرات وقتل وتخريب وحرائق .

وكانت المفاجأة الثالثة ما كشفه المحامون من ان اذن القبض والتفتيش صدر باطلا ومخالفا للقانون وان أوامر الحبس صدرت بدورها باطلـــة .

واصدرت الدائرة السادسة قرارها بالافراج عن ٦٧ من المتهمين بالتحريض ، والمتهمين بعضوية حزب العمال الشيوعي . واصدرت الدائرة الرابعة قرارها بالافراج عن ١٩ من المتهمين بعضوية الحزب الشيوعي المصري . وبدأت رئاسة الجمهورية في ممارسة (حق الاعتراض !) على قرارات المحاكم بالافراج .

استمرت جلسات التظلم من اوامر الحبس وقرارات الافراج واعتراضات رئاسة الجمهورية ، حتى صدر قرار الاتهام في ٣١ مايو ٧٧ شاملا ١٦٧ متها من بين ٤٥٠ صدر الامر بالقبض عليهم خلال حملة يناير والتي استمرت طوال شهر فبراير ٧٧ . كان ما زال منهم ١١٠ رهن الحبس . ورغم ان رئيس الجمهورية مارس حق الاعتراض اكثر من ١٩٠ مرة على قرارات المحاكم بالافراج عن المتهمين حتى بعد صدور قرار الاتهام فلم يبق في السجن الان احد من المتهمين .

الشاهـــد الاول ... ينسف القضية

بصدور قرار الاتهام ، واطلاع المحامين على أوراق التحقيق ، بدأت حقائق جديدة تتضح ، حقائق لم تجد سبيلها الى الراي العام حتى الان . رغم مضي ما يقرب من ٢٠ شهرا على احـــداث يناير ، و١٦ شهرا على اذاعة قرار الاتهام .

تقول أوراق التحقيق ان مباحث امن الدولة ظلت صامتة لا تجيب على طلبات نيابة امن الدولة بتقديـــم ما لديها من ادلـــة وشهود . واخيرا وفي يوم ٥ فبراير ، بدات في تقديم شهودهـــا وأدلة اثباتها . ورغم الفترة الطويلة التي استغرقتها مباحث أمن الدولة في اعداد الشهود والادلة — مع أنها أعلنت فجر يوم ١٩ يناير أنها تعرف المسئولين عن الاحداث وتملك أدلة ادانتهم — فان ما قدمته كان فضيحة حقيقية لها . وربما لهذا السبب ابعد كافة المسئولين الرئيسيين عن مباحث أمن الدولة عن مواقعهم ، بما فيهم مدير المباحث (اللواء حسن ابو باشا) ومفتش القاهـــرة اللواء فؤاد فريد) ، و (اللواء سيد زكي) مساعده ، ومنـــير

محيسن رئيس مكتب مكافحة الشيوعية بفرع القاهرة . لم يشفع لهم حماسهم في الدفاع عن حكومة السيد ممدوح سالم وحزبه واتهام معارضيه . فحماسهم لم يحقق للحكومة ما كانت تريده .

كان الشاهد الاول في القضية هو « العقيد محمد فتحي قته » رئيس مجموعة النشاط المحلي بالادارة العامة لمباحث أمن الدولة . طلبت النيابة سؤال العقيد أمين اسماعيل بوصفه محرر محضر طلب الاذن بضبط عناصر التنظيمات الشيوعية ، فأفاد بأن كافة المعلومات متجمعة لدى العقيد فتحي قته .

كانت شهادته التي أدلى بها يوم ٢٢ فبراير مفاجأة حقيقية . سأله رئيس النيابة المحقق .. « هل لدى جهاز مباحث أمن الدولة معلومات عن انخراط حزب التجمع ككل بصفته الحزبية قبل او اثناء او عقب اضطرابات ١٨ و ١٩ يناير في أية نشاطات تخريبية ومعادية » .

وجاءت اجابته قاطعة ... « عدم وجود معلومات عن تورط هذا الحزب او انخراطه بصفته حزبا علنيا شرعيا في اعمال تخريبية » .

ثم اشار العقيد فتحي قته الى بعض الوقائع التي تلقى من وجهة نظره ضوءا على حركة بعض عناصر حزب التجمع ، ومنها .. « قيام د. رفعت السعيد باصدار مبرقة بالتلكس يوم ١٨ يناير ٧٧ وجهت الى مقرري الحزب بالمحافظات المختلفة يشير فيها الى عدم تجاوب الجماهير مع القرارات الاقتصادية ، وضرورة التحرك لمساندة حركة الجماهير الشعبية في اتجاه رفض هذه القرارات .. ومن الملاحظ انه في اليوم الثاني ١٩ يناير تزعمت بعض عناصرهم هذه المظاهرات في محافظات قنا والمنيا والسويس والشرقية والجيزة والقاهرة . هذا بالاضافة الى أن بعض النشرات التي صدرت عن الحزب في فترة ما قبل الاحداث ، كانت تركز على حق الاضراب والتظاهر السلمي ، تحت دعوى المطالبة بحقوق الطبقات الجماهيرية المختلفة » .

ورغم ان الكلام الاخير لا يحمل اتهاما ، فمن المفيد معرفة ان هذه المبرقة والتي اعتبرت الدليل الاول ضد التجمع في كافة البيانات الرسمية استبعدت من التحقيق وان د. رفعت السعيد المتهم بهذه البرقية افرج عنه ولم يرد اسمه في قرار الاتهام . وان اعضاء التجمع الذين اتهموا في أحداث قنا والسويس والشرقية

والجيزة أما افرجت عنهم النيابة وحفظت التحقيق او برأت محاكم امن الدولة ساحتهم .

ومن المهم هنا قبل ان نمضي مع أوراق التحقيق وشهادة العقيد فتحي فته ان نتوقف أمام موضوع برقية التجمع الشهيرة ويحكي الدكتور رفعت السعيد سكرتير لجنة المتابعة القصة فيقول:
« كانت المعلومات الاولى عن وقوع بعض المظاهرات قد وصلت لنا ونحن نعقد اجتماع لجنة المتابعة صباح الثلاثاء ١٨ يناير ١٩٧٧ .

لكن الانباء الحقيقية جاءت من رجال مباحث أمن الدولة الذين اتصلوا تلفونيا يلحون علي الغاء الاحتفال الحزبي بذكرى شهداء حادث مترو حلوان والذي كان مقررا عقده في السادسة من مساء نفس اليوم .

قالت المكالمات التليفونية « الحالة في البلد خطيرة . المظاهرات لا يمكن السيطرة عليها . نرجوكم الغوا الاجتماع حتى لا يسهم في زيادة تفجير الموقف » .

تابعت اللجنة مناقشتها . استدعت سكرتير الحزب في حي المعادي وبعد مشاورات معه صدر القرار بتأجيل الاحتفال .

ثم بدأت اللجنة في مناقشة الوضع الجديد ... وتحديد موقف الحزب من هذه التطورات . ولم تكن هناك خلافات تذكر حول المواقف الاساسية . نحن جميعا ضد القرارات الاقتصادية الجائرة . ونحن جميعا نرفض الاسلوب والتوقيت التي صدرت فيه . ونحن جميعا نؤمن بحق المواطنين في التعبير السلمي المشروع عن اعتراضهم على أي قرار جائر تصدره الحكومة خاصة واذا كان يمس حياتهم مساسا مباشر .

وتقرر صياغة برقية توجه الى مقرري الحزب في المحافظات تحدد النقاط الاساسية للموقف وواجبات محددة ..
وأعدت البرقية ، تليت الصياغة على اللجنة فوافقت عليها وقررت ارسالها لمقرري المحافظاتوسكرتيري العمل الجماهيري.. ووقعت باسم سكرتير العمل الجماهيري وهو الزميل حسين عبد الرازق .

ولكي يقبلها مكتب المبرقات وفقا لقرار مسبق ممت بالتأشير على اصل المبرقة « يعتمد » . ثم وقعت اسمي في ذيل الصفحة .

وفي المساء كان التليفون بالمنزل لا يعرف الصمت ..

مباحث امن الدولة تتصل من جديد . احتفال المعادي الغي لكن وجيه الشربتلي اصطحب معه مائتي مواطن من مكان الاحتفال الى مقر الاتحاد الاشتراكي . والمطلوب ان ينصرف الجميع .. تم ترتيب الاتصال بمقر الاتحاد الاشتراكي بالمعادي عن طريق اللاسلكي .. واتضح ان وجيه الشربتلي وجد ان المخرج الوحيد لابعاد المحتشدين عن مكان الاحتفال هو اصطحابهم الى مقر الاتحاد الاشتراكي وان الناس بداوا في الانصراف فعلا ..

الساعة السابعة والنصف مساء . التليفون يدق من جديد . المتحدث هذه المرة مكتب السيد الامين الاول للاتحاد الاشتراكي . المبرقة التي سلمناها في الصباح لم تتحرك بعد . هناك اعتراض « سياسي » على فقرة فيها . وهي بالتحديد الفقرة التي تقول « تنظيم حركة الجماهير الشعبية في هذا الاتجاه » وبعد مناقشة طويلة أكد لي المسئول اما ان تحذف هذه الفقرة واما ان المبرقة لن ترسل . وقال ان هذه تعليمات السيد الامين الاول .

وبعد ان سجلت احتجاجي على مبدأ احتجاز المبرقات ومراقبتها مسبقا . وافقت على ارسال المبرقة بعد حذف هذه العبارة ..

وهكذا ارسلت المبرقة بعد ان أجيزت من السيد الامين الاول شخصيا وبعد ان اخضعت (وهذا خطأ) للرقابة والحذف .

لكن التليفون يدق مرة اخرى والمتكلم الان هو السيد الدكتور مصطفى خليل .. ليبلغني انه يرى سحب المبرقة نهائيا .. وان المشاعر ملتهبة وسوف يؤدي ارسالها الى عواقب غير محمودة ..

وجرت مناقشة على اثرها ابلغني الدكتور مصطفى خليل انه اصدر أمره بارسال مبرقة تلغي المبرقة الاولى وكان ردي ان من حق سيادتك ان ترسل اوامرك الى جهاز المبرقات بعدم تسليم مبرقتنا فهو جهاز تابع لكم تماما .. اما ان الغي انا ارسال توجيه حزبي صادر من لجنة المتابعة الى فروع الحزب فهذا ما لا املكه . وانتهت المكالمة .

الساعة الثامنة والنصف يدق التليفون . المتحدث المسئول المناوب في مقر الحزب بمحافظة الجيزة يسأل اية مبرقة تريد الغاءها ؟ وارد لا اريد الغاء شيء . ومن المناقشة اتضح ان مبرقة

الالغاء قد وصلت اليهم دون ان تصل المبرقة الاصلية وانها قد وصلت موقعة مني .. اي انها قد حررت ووقعت باسمي وارسلت دون علمـــي .

الساعة العاشرة يتحدث السيد الامين الاول مرة ثانية ليطلب اصدار بيان باسم التجمع يرسل فورا الى الصحف والاذاعـــة يستنكر فيه التجمع عمليات التخريب ويطالب بوقف المظاهرات . وكانت اجابتي نحن فعلا ضد التخريب ولكن صدور اي بيان باسم التجمع يتطلب اجتماع لجنة المتابعة او صدوره عن مقرر الحزب .. ولست مفوضا بالنيابة عن اي منهما . واكد السيد الامين ان الامر خطير وانه يطلبه من حرصه على التجمع . واكدت مـــرة اخرى انني لست مفوضا باصدار أي بيان .. وانتهت المكالمة .

في اليوم التالي وجهت لجنة المتابعة مبرقة جديدة .. تناشد كل الاعضاء الحفاظ على مواقع العمل والوقوف ضد التخريب وتدين في نفس الوقت العنف الـــذي استخدمته السلطة ضـــد المتظاهرين المسالمين وتطالب بمحاسبة المسئولين عن اتخـــاذ القرارات الاقتصادية الخاطئـــة .
ومرة اخرى تحتجز المبرقه .. ويطلب فقط استنكار التخريب دون أي ضجيج . ونرفض .

الجمعة صباحا تخرج الجمهورية لتذكر اسمي في الصفحـــة الاولى معلنة انني مسئول عن احداث المنصورة .. الاذاعـــات الاجنبية تعلن اسمي بين المقبوض عليهم . وانا لم ازل طليقا . ويبدو ان القوائم كانت معدة سلفا . وانها تسربت قبل ان ياتي موعد التنفيذ . ثم بقية القصة التي تعرفونها .

وفي النيابة دار التحقيق حول المبرقة . وطلبت صورة منها فاذا بها تخضع لعملية تزييف . كلمة «يعتمد» شطبت. اسمي وضع تحت عباره « سكرتير العمل الجماهيري » واكدت تقارير المباحث انني سكرتير العمل الجماهيري .. وانني وقعت البرقية بصفتي هـــذه .
وصححت هذا الخطأ المادي لكنني تمسكت بالمبرقة ودافعت عن كل حرف فيها . ولم تجد النيابة او القضاء أي سبب يدعو الى استخدام المبرقة كأداة اتهام .

واخيرا .. هذه هي قصة أشهر مبرقة في تاريخ العمـــل السياسي المعاصر » .

ويحكي الدكتور مصطفى خليل من جانبه قصة هذه البرقية فيقول في رسالة الى النائب العام :

« اولا : في الساعة السابعة من مساء يوم ١٨ يناير سنة ١٩٧٧ ابلغني النوبتجي المسئول بأمانة التنظيم ان المبرقة رقم ٩١ وردت لغرفة العمليات من حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي موقعه من الدكتور رفعت السعيد سكرتير العمل الجماهيري بحزب التجمع الوطني التقدمي وموجهة الى مقرري الحزب بالمحافظات ومسؤولي العمل الجماهيري بها وقال إنها تحمل عبارات يلزم عرضها علي لتقرير ما يتبع بشأنها فطلبت من المسؤول بأمانة التنظيم قراءة المبرقة في التليفون ، واذ تلى على المبرقة تليفونيا وعند العبارة الواردة في البند ٣ المتضمنة طلب الحزب تنظيم حركة الجماهير الشرعية في هذا الاتجاه ، طلبت ايقاف ارسال المبرقة وابلاغ الدكتور رفعت السعيد عدم موافقتي على هذه الفقرة . اتصل بي الدكتور رفعت السعيد بعد ذلك ليبلغني موافقته على شطب هه الفقرة من المبرقة (مرفق المبرقة رقم ٣) وارسلت بتوقيعه بعد حذف العبارة .

ثانيا : ابلغت هذه المبرقة للمحافظات بعد حذف الفقرة المشار اليها في البند « أولا » وبعد تصاعد الاحداث وما وصل الينا من تفاقم الموقف ، فامرت بارسال مبرقة أخرى لالغاء المبرقة رقم ٩١ ووقف ابلاغها الى مقرري حزب التجمع واعتبارها كأن لم تكن . وتم ذلك الساعة التاسعة وعشر دقائق (المبرقة رقم ١١٥ مرفقة برقم ٤) . ارسلت المبرقة بتوقيع الدكتور رفعت السعيد .

وتبين بعد ذلك من مراجعة الموقف مع المحافظات أن الوقت لم يسمح بتسليم المبرقة ٩١ لمقرري الحزب الا في محافظتين فقط هما (أسوان واسيوط) ومن المعلوم ان المبرقة تصل الى المحافظات في ظرف دقائق معدودة من دقها على جهاز التيكرز . وقد نشرت جريدة الاخبار المبرقة في اليوم التالي .. »

ونعود الى التحقيق مع العقيد فتحي قته .

يسأله رئيس النيابة : « هل هناك .. تصرفات أخرى شبيهة صدرت عن حزب التجمع في غضون اضطرابات ١٨ ، ١٩ يناير » .

ويجيب العقيد فتحي قته « لا خلاف ما ذكرت عن الحزب

كحزب . فليس لدينا حتى الان شيء عن تصرفات ضارة له ، صدرت عنه بهذه الصفة الحزبية العامة » .

ويسأله رئيس النيابة : « هل معنى ذلك انه طبقا لمعلومات مباحث أمن الدولة ، أن حزب التجمع بصفته هذه ككيان حزبي عام انحرف اثناء وعقب الاضطرابات الاخيرة عن العمل بالوسائل المشروعة الى اتخاذ الاساليب غير المشروعة بلوغا لاهدافه » .

ويجيب سيادته .. « لا يمكن الجزم بذلك ونحن نقرر وقائع فقط » ..

وينتقل التحقيق بعد ذلك من حزب التجمع الى ما سمي بالتنظيمات السرية التي قيل انها لعبت دورا في تهيئة المناخ والتحريض ...

« س : هل كان لتنظيم الحزب الشيوعي المصري ــ بصفته الحزبية ــ بصرف النظر عن التصرفات الفردية لبعض عناصره . دور بارز في التحريض على الاضطرابات الاخيرة يومي ١٨ و ١٩ يناير ، أو المشاركة فيها ، وما هدفهم من ذلك في تلك الحالة ؟

جـ : لم ترد الينا معلومات عن دور الحزب في احداث ١٨ و ١٩ يناير ، ورصدنا فقط للان مواقف معينةلبعض عناصر ..

س : الم يصدر هذا الحزب الشيوعي المصري في الفترة السابقة مباشرة على تلك الاضطرابات أو اثنائها أو في اعقابها ما يكشف عن تحريكه او تاييده لها ؟

جـ : لم ترد لمباحث أمن الدولة للان معلومات محددة في هذا الشأن ..

س : الم يصدر عن منظمة « التيار الثوري » قبل الاحداث المذكورة مباشرة ، او اثنائها او في اعقابها ما يدل على تحريضه او تاييده تلك الاضطرابات ؟

جـ : لا .. »

ولا تحتاج هذه الشهادة الى تعليق ..

الشاهد الاول في القضية طبقا لقرار الاتهام .. والمسؤول الاول عن كل بلاغات مباحث أمن الدولة ، الجهاز الذي صنع هذه القضية .. (يبرىء ساحة الجميع وينسف القضية من اساسها !) .

حاتم سكوب يسحب شهادته

اما الشاهد الثالث ، والذي لعب دورا بارزا في الاتهام يكاد يتجاوز دور ضابط مباحث أمن الدولة فهو يحتاج الى وقفة متأنية . فهو شاهد تاريخي بصورة من الصور .

الاسم : محمد حاتم محمود زهران .
المهنة الرسمية : رئيس قسم الحركة بسنترال شبرا .
اسم الشهرة : حاتم سكوب .. أو حاتم تلستار
المهنة الفعلية : مصدر لمباحث امن الدولة .

في يوم ٥ فبراير ارسل اللواء حسن ابو باشا مساعد وزير الداخلية كتابا الى رئيس نيابة أمن الدولة العليا يبلغه فيه أن حاتم زهران « أحد مصادرنا في متابعة النشاط التنظيمي السري والمعادي » .

وأمام وكيل النيابة ولمدة ثلاثة أيام متصلة ، أدلى حاتمزهران بشهادته والتي اعترف في بدايتها انه يعمل لحساب مباحث أمن الدولة مع العميد سيد زكي والعقيد منير محيسن والرائد ماجد الجمال ..

وفي اقواله شهد ضد ٣٥ مواطنا دفعة واحدة : بعضهم أعضاء في حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بالسكرتارية العامة أو سكرتارية القاهرة أو قسم روض الفرج وبعضهم طلاب بجامعة القاهرة من اعضاء نادي الفكر الاشتراكي التقدمي ، واخرون من كلية الهندسة جامعة عين شمس ، وشعراء وصحفيين وموظفين وضباط بالجيش . ووجه لكل منهم تهمة من اثنين أو التهمتين معا .. الانتماء لحزب العمال الشيوعي ، أو التحريض والاشتراك في المظاهرات والنشاط المعادي للنظام .

وامام المحقق أدلي بأسماء (١٦) شاهدهم بنفسه يقودون مظاهرات يوم ١٨ يناير في المناطق التالية .. أمام كلية الهندسة جامعة عين شمس ــ ميدان باب الشعرية العتبة ــ ميدان التحرير ــ أمام مجلس الشعب ــ ميدان باب اللوق ــ الدرب الاحمر وقال أيضا أنه (سمع) أن سكرتير حزب التجمع في القاهرة ، كان يقود المظاهرات عند المعرض .

وختم شهادته قائلا .. « بصراحة كل اللي أعرفهم وذكرت

اسماءهم لم أر أحدا منهم يمسك طوبة أو يخرب أو يحاول التخريب أو يحرض على العنف ، ولكنهم كانوا يتزعمون المظاهرات بالهتاف . »

وكان طبيعيا أن يطلق المحامون على حاتم زهران اسم « حاتم سكوب .. وتلستار » فقدرته الفائقة على رؤية المظاهرات في أماكن مختلفة ومتباعدة في القاهرة خلال ساعات قليلة واكتشاف ضحاياه ، قدرة تتجاوز قدرة البشر .

لم تكد تمضي أيام على هذه الشهادة ، حتى تقدم « حاتم زهران » متطوعا بتكذيبها . قابل عبد العظيم المغربي المحامي عضو السكرتارية العامة لحزب التجمع ومسؤول لجنة الدفاع عن الحريات ، وقدم له اقرارا بخط يده ينكر فيه شهادته أمام النيابة . ثم قابل الدكتور عصمت سيف الدولة المحامي الموكل من نقابة المحامين بالدفاع عن المحامين والصحفيين المتهمين في القضية ، واكد له صحة ما ورد في هذا الاقرار .. الذي جاءفيه :

« في أحد أيام فبراير ۱۹۷۷ وكان يوم جمعة ، قبض على السيد منير محيسن والسيد ماجد الجمال من مباحث أمن الدولة وذلك أمام مقهى ريش الساعة العاشرة مساء واصطحبوني الى المباحث العامة حيث قاموا باستجوابي عن اشتراكي في المظاهرات أيام ۱۸ و ۱۹ يناير . وقد أنكرت ذلك كلية . ولكنهم واجهوني بأقوال للزملاء احمد نصر الدين وفاروق حجاج وسلوى ميلاد ، بأنني قد قمت بتجنيدهم في حزب العمال الشيوعي المصري ، وأنني كنت على علم بالاحداث الاخيرة قبل وقوعها ولكن لم أقم بالتبليغ عنها. ومعنى هذا اشتراكي في مؤامرة لقلب نظام الحكم وحرق القاهرة، والمحافظات الاخرى . وعندما اصررت على الانكار وبأن كل ما أعلمه عن هذه الاحداث أنني كنت اسير في الدرب الاحمر بالصدفة، فوجدت علوي حافظ ومعه أحد الاجانب وشخص اخر اسمه محمد جمعة ، وكان علوي حافظ يعطي أوامره بحرق قسم الدرب الاحمر. وقالوا لي « أنت حتودي البلد في داهية وحتوقع الكبار في بعض » وتركوني .

وثاني يوم السبت الساعة ١٠ صباحا أعاد السيد مصطفى موسى بمباحث أمن الدولة استجوابي وطلب مني الشهادة على حسين عبد الرازق واخرين ، ولكني رفضت وتركوني حتى يوم

الاحـــد الساعة الواحدة صباحا ، فحضر السيد مصطفى موسى والسيد منير محيسن في سيارة من المباحث العامة واوصلني لمنزلي بشبرا حوالي الساعة ٣٠ر٤ صباحا . وهذه شهادة بما حدث . واي اقوال أخرى لا يعتد بها وتعتبر مزورة . وهذا اقرار بذلك ».

ولاهمية الاقرار وخطورة ما جاء فيه ، وتحسبا لاي تدبـــير تآمري من مباحث أمن الدولة ، قرر خالد محي الدين التوجه الى النائب العام وبصحبته الدكتور يحيى الجمل رئيس اللجنة السياسية بالحزب ، لتقديم بلاغ بالواقعة وطلب التحقيق فيها .

وبعد استماع النيابة العامة لاقوال خالد محي الدين وعبـــد العظيم المغربي استدعت حاتم زهران لسؤاله . واعتـــرف حاتم أمام وكيـــل النيابة بصحة توقيعه على الاقرار ، ولكنه قال انـــه كتبه لان أعضاء التجمع هددوه بالتصفية الجسدية .. « ارهبوني وعيشوني في جو ارهابي ووعدوني بترشيحي عضوا في مجلس الشـــعب » .

وعندما استدعى الدكتور عصمت سيف الدولة لسؤاله حول واقعة التهديد قال « أعتقد ان مباحث أمن الدولة بعد أن سخرت زهران ليكون شاهدا كاذبا على كثير من المتهمين ، ارادت ان تجعل منه طعما لاستدراج السيد خالد محي الدين الى موقف يمكـــن مساءلته عنه . فالقصة كانت تقديم هذا البلاغ . ولكن الـــذي لم تفطن اليـــه مباحث أمن الدولة أننا كنا نعرف من البدايـــــة المحاولة التي يقوم بها زهران » .

فسأله وكيل النيابة عن ادعـــــاء زهران تعرضه للاغراء والتهديد فقال « ان الدخول مع مباحث امن الدولة في مباراة الاغراء والتهديد لشخص نعرف أنه من رجالها ليس محاولة غبية فقط بل تصل الى حد الجنون . اذ كيف يمكن أن تغري او تهدد مباحـــث أمن الدولة ممثلة في احد رجالهـــا » .

المهم ان شهادة حاتم زهران انتهت بهذه الفضيحة . شهادة من عميل لمباحث أمن الدولة ، ثم انكار بتوقيعه لا ينكره ، ثم اتهام بأن هذا الانكار تم أمام التهديد والوعيد !

ويبدو أن مباحث أمن الدولة لا تجدد في أساليبها ، وتهوى اعادة تمثيل مشاهد قديمة من التاريخ . نفس المشهد حدث بصورة تكاد تكون متطابقة منذ ٢٥ عاما ، بعد حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢ .

فقد جند البوليس السياسي (وهو الاسم القديم لمباحث امن الدولة). بسيم السعيد احد اعضاء الحزب الاشتراكي ليعمل مرشدا لـــه . وبعد حرق القاهرة استخدمه كشاهد اثبات ضد الحزب ، وضـــد (٢٥) من أعضائه كمحرضين ومدبرين . وجلس الشاهد امـــام المحقق (عبد الحميد ابو شنيف) يدلي بأقواله ضد الحزب،واعضائه ويتهمهم بحرائق ريفولي ومترو وميامي والترف كلب . واستخدمـــه البكباشي محمد الجزار كطعم لاصطياد أعضاء الحزب الهاربين من البوليس. وقدم بسيم السعيد تقريرا عن المؤامرة الكبرى التي اعدها الحزب الاشتراكي قبل يناير ٥٢ وتدبيره لانقلاب عسكري مسلح تشترك فيه قوى الجيش مع كتائب الحزب الاشتراكي ..

الفرق الوحيد بين واقعة اليوم وواقعة الامس ، ان بسيـــم السعيد استيقظ ضميره فجأة ، واستبشع فعلته ، فهرب مـــن البوليس السياسي ، وارسل من مخبئه خطابا الى احد اعضاء الحزب الاشتراكي فضح فيه كل شيء ، وحكى القصة كلها . وظل مختبئا حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

المتهمون .. ليس لهم صلة باحداث ينايـــــر

وتتوالى الاحداث التي تكشف لعبة مباحث امن الدولـــة ..

● الشاهد الرابع محمد عز الدين عنتر شلبي ، الذي ادلى بأقواله ضد ٤ من طلاب الهندسة ، وصحفيان وشاعر وباحث بالجامعة ، ارسل برقية للنائب العام ينفي فيها أقواله التي ادلى بها بعد القبض عليه في منتصف ليلة ٢ فبراير ٧٧ بمعرفة الرائد عزت بمباحث أمن الدولة ، ومساومته للادلاء امام النيابة بأقوال طلبوها منه مقابـــل الافراج عنـــه . ويقول عنتر في اقرار موقع منه « ان التحقيق أمام النيابة تم بحضور العقيد منير محيسن والرائـــد مصطفى موسى ، مما جعلني اواجه الموقف في حالة انهيار نفسي تام وتدمير داخلي . وكنت وقتها في حالة غير طبيعية مسلوب الارادة تماما ، حتـــى أن وكيل النيابة كان يعترض احيانا على اسلوب ضابط المباحث اثناء التحقيق ، حيث كانوا يملون علي اسماء معينة لا أعرف عنها شيئا ويراد دسها في التحقيق » .

● وامام محكمة امن الدولة العليا برئاسة المستشار مصطفى عبد الوهاب ، يقـــف المتهم « احمد مصطفى اسماعيل » والتي تشـــكل اعترافاته ركنا اساسيا في اقامة الاتهام ضد المتهمين الثمانين الاول

.. ليعلن انكاره لكل ما نسب اليه من اعترافات . ويتهم مباحث أمن الدولة في طنطا (حيث قبض عليه) بتعذيبه وتهديده بالاغتصاب لاجباره على الادلاء باعترافات كاذبة . وامام المحكمة يحكي صور التعذيب التي تعرض لها في سجن القلعة الرهيب من العقيد حاتم (وهو اسم حركي لاحد ضباط الامن القومي) واخر اسمه «أيمن» ويخلع ملابسه في قاعة المحكمة ليشهد المحكمة على اثار التعذيب . ويسلم للمستشار مصطفى عبد الوهاب مذكرة من ٨ صفحات تحكي مأساته مع مباحث أمن الدولة وانكاره لكل الاقوال التي اجبر على قولها في التحقيق . ويطلب حمايته من المباحث . وقد طالبت لجنة العفو الدولية بالتحقيق في هذا الموضوع وتوفير الحماية له .

● ولا تجد النيابة ما تقدمه ضد المتهمين من الخامس والثمانين حتى السادس والتسعين فتعتمد على تحقيقات في قضية سابقة وقعت في يناير ٧٥ وافرج عن كافة المتهمين فيها ولم يصدر لها قرار اتهام . استخرجت النيابة هذا التحقيق بعد عامين ، لتقدمه كدليل على الانضمام الى الحزب الشيوعي المصري والمسؤولية عن احداث ١٩٧٧ !.

● وتقدم المراجعة السريعة لقرار الاتهام المزيد من الحقائق الغريبة.

فمن بين ١٧٦ متهما، لم تقدم النيابة وقائع تتعلق بأحداث يناير الا بالنسبة لـ ٥٧ متهما فقط . ومن بين ٨٤ متهما بعضوية حزب العمال الشيوعي ، لم تنسب النيابة تهما تتعلق بأحداث يناير الا لـ ١٩ فقط .

ومن بين ٣٨ متهما بعضويه الحزب الشيوعي المصري ، لم تنسب الا لثلاثة فقط وقائع تتعلق باحداث يناير .

ومن بين ٥٣ متهما بالتحريض على الاحداث ، هناك ١٨ متهما لم تنسب اليهم النيابة ، اية وقائع تتعلق بتلك الاحداث .

● ويخلو قرار الاتهام من اي شيء عن التهمة التي رددتها اجهزة الاعلام والحكومة والمباحث .. بتهمة الاتصال بالدول الاجنبية والتمويل الاجنبي ... الخ .

وبعد فرغم كل هذه الحقائق .. ما زالت الحكومة وحزبها يتحدثان عن مؤامرة ١٨ و ١٩ يناير .. المؤامرة التي دبرها حزب التجمع الوطني والتنظيمات السرية ، والعمالة لموسكو والخيانة.. ومن كثرة ترديد الاكاذيب صدقوا انفسهم .. ونسوا أن في مصر قضاء .. وأن اخفاء الحقيقة لا يدوم الى الابد .

القسم الثانى
الوثائق

وثيقة رقم (١)
اجابة السيد رئيس مجلس الوزراء على طلبات الاحاطة المقدمة من بعض السادة اعضاء المجلس بشان احداث ١٨و١٩ يناير سنة ١٩٧٧

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس الشعب :
الاخوة والاخوات أعضاء المجلس الموقر :

لا أستطيع أن أبدا في الرد على طلبات الاحاطة ، التي تقدم بها بعض الاخوة الاعضاء من حزب مصر العربي الاشتراكي ، حول الاحداث الاخيرة ، دون ان اتناول كل الظروف ، التي احاطت بما استهدفت له بلادنا وشعبنا ، من أحداث مؤسفة ، وتآمر مبيت خبيث واتوجه من تحت هذه القبة ، بالشكر لله العلي القدير ، الذي شاءت ارادته انقاذ هذا البلد الامن العظيم ، وهذا الشعب العريق الكريم من شر المصير الذي اراده له المخربون الخارجون عن كل تقاليد امتنا لعظيمة ، وقيمها الروحية والانسانية والحضارية ، التي ارستها على مدى تاريخها النضالي الطويل ، في سبيل الحرية والامن والرخاء والسلام .

اشكره واحمده تعالى ، وقد ظلت رعايته دائما ، الى جانب هذا الشعب المؤمن في كل المواقف الصعبة ، التي تعرض لها من أعدائه في الخارج والداخل ، وفي مساره النضالي الشريف ازاء أعداء الحق ولخير ولحرية ، وفي كفاحه من أجل تحرير الوطن وتحرير المواطن من كل أنواع التعصب والتسلط .

والواقع أيها الاخوة والاخوات انه لا يمكن أن نحيط بأبعاد ما جرى من أحداث ، وما تعرضت له بلادنا وشعبنا من اخطار ، من

غير ان نضعها في موضعها الصحيح ، في اطار مسارنا النضالـــي ، لتحقيق اهدافنا القومية ، واستخلاص حقوقنا المشروعة ، وفي اطار المحاولات التي لا تتوقف لاعداء هذه الامة ، في الخارج والداخل ، لايقاف هذا المسار الثوري واجهاض انجازاته القومية التي بـــذل شعبنا من أجلها الشهداء ودماء اعز ابنائه ، وضحى في سبيلها من قوت وعرق كل عامل وفلاح ومواطن شريف .

ومن غير معالجة ما نحن بصدده مما وقع من أحداث ، في اطـــار الاهداف الثورية لثورة ٢٣ يوليـــو ، وفي اطار الانجازات الاصلاحية لمسار ثورة ١٥ مايـــو ، وفي اطـــار التصدي لهجمـــات الاعـــداء المتوالية من الخارج والداخل ــ لايقاف هذه المسارات ، من غـــير معالجة هذه الاحداث في هذه الاطارات الثلاثة ، فان اكبر ما تتعرض له بلادنا من اخطار هو ان تتوه منا الرؤية القومية الشاملة لمسار نضالنا ، ولابعاد ما نحن ازاءه من مخططات معادية ، ولا نعرف أين نحن الان ، أو الى اين نتجه ، وماذا نواجه .

من غير ذلك كله ، ننزلق وبأيدينا الـــى استهلاك انفسنا في المعارك الجانبية ، التي يريد اعداؤنا ان تصرفنا عن المسار الثوري الذي بدأناه ، ولاجهاض الانجازات القومية العظيمة التي حققناها في ثورتي ٢٣ يوليو وفي ١٥ مايو ، وبالنسبة لانتصارات ٦ أكتوبر العظيم وحرمان شعبنا من جني ثمار ما حققناه من نصر .

ان اخطر ما نتعرض له الان ، هو ان يتوه عن وعينا القومي، الصلة العضوية الوثيقة بين هذا التآمر التخريبي ، وصلته بالتيارات السياسية العالمية والداخلية ، التي لا تريد لقضيتنا القوميـــــــة الرئيسية حلا ، سواء في مجالاتهـــا العسكرية او السياســـية او الاقتصادية او الاجتماعية والتي عملت على أن نظل في حالة مـــن اللاسلم واللاحرب ، وتعمل على ادخالنا في حالة النصر واللانصر ، ومن اللاجوع واللا شبع،ومن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والهدف اولا واخيرا لهؤلاء الاعداء ولهـــذه التيارات الخبيثة ، هو أن نتمزق وننفجر من داخلنا .

ان أخطر ما نتعرض له الان ،هو ان تتوه عنا رؤيتنا القومية، في امتداد مخططات الاعداء في الاحداث الاخيرة ، لمحاولاتهم السابقة الفاشلة ، التي حاولوا فيها تفجير جبهتنا الوطنية من داخلها، وعلينا ان لا يغيب عنا للحظة واحدة محاولاتهم السابقة في تفجير الفتنـــة الطائفية ، واثارة المطالب الفئوية ، وتمزيق وحدة الامة تمزيقاطبقيا.

ان اخطر ما نتعرض له الان ، هو أن تتوه عن رؤيتنا القومية الاهداف النهائية لهذا المخطط التآمري ، والذي يمتد الى كل قضايانا المصيرية ، يمتد هذا المخطط الاجرامي المشبوه الى افشال جهودنا في استثمار نصرنا ، لحل قضيتنا في مؤتمر السلام ، من مركز القوة الذي حققناه بهذا النصر ومحاولة ادخالنا في موقف اضعف ، يتشدد فيه اعداؤنا ــ متسنحين بالغطرسة الاستعمارية التي انهاها شعبنا وقواتنا المسلحة الباسلة فيما انهى من دعاوى الجيش الاسرائيلي الذي لا يقهر ، والحدود الآمنــة التي لا يمكن اجتيازها ، والضعف العربي الذي لا يمكن أن ينتهي .

يمتـد هذا المخطط الاجرامي الى القضاء على ما حققناه من تحرير ارادتنــا ، في محاولة اعادتنا الى مناطق النفوذ العسكري والسياسي والاقتصادي ، وذلك بالقضاء على مسارنا ، في تحقيق عدم الانحياز الحقيقي ، وفي اكتساب كل المعسكرات الدولية الى جانبنا ، وفي الانفتاح على العالم كله ، لا نراعي الا مصلحة مصر والعـــرب .

يمتد هذا المخطط الاجرامي المشبوه ، الى اعادة القطيعة بيننا وبين اخوتنا واشقائنا في الامة العربية ، والاوضاع ما قبل ١٥ مايو و ٦ اكتوبر ولفصل مصر ، قلعة المواجهة العربية الاولى عن جبهة المساندة العربية في دول البترول ، التي اثبتت تكاملها النضالي مع مصر وجبهة المواجهة في ٦ اكتوبر العظيم بكل ما اثبته هذا التضامن من فاعليـــة ، وبكل ما حققه من تحولات عالمية لصالح القضيـة العربية المصيرية ، وبكل ما نقـل به الامة العربية الى المركـــز السادس في القوى العالميـــة .

يمتد هذا المخطط الاجرامي المشبوه ، الى القضـــاء علـى انجازات ثورة ١٥ مايو ، فيما حققته من حريات ، وما أرسته مـــن ديمقراطية سليمة ، ومن دولة المؤسسات ، ومجتمع سيادة القانون ، واحترام القضاء ، مجتمع كل المنتجين ، حيث يسهم كل ابناء هــذه الامة في اعادة بناء الوطن في اطار العــدل والسلام الاجتماعي ، مجتمع يتحقق فيه امــن المواطن ، على نفسه واسرته ، على يومه وغده ، على حريته وعلى كسبه المشروع .

وبالتالي ، فان هذا المخطط الاجرامي المشبوه يهدف الــى ارجاع عجلة التاريخ الى الوراء ، الى مجتمع ما قبل ١٥ مايــو ، في انحرافه بمسار الثورة ، الى مجتمع غياب الحريات ، والاجراءات

الاستثنائية ، مجتمع المعتقلات والاعتقالات ، وتعذيب المواطنين الشرفاء ، في غياب القانون ، مجتمع مراكز القوى والراي الواحد.

اقولها صريحة ، انها اكبر من كل ذلك ، وبتحديد قاطع ، هي مؤامرة سافرة ، استهدفت وثوب المتآمرين الى الحكم عن طريق العنف ، وانهاء ثورة ١٥ مايو المجيدة .

واود هنا ايها الاخوة والاخوات ، وبصرف النظر عما اثبتته التحقيقات الجارية ، من ادلة واعترافات المتآمرين ، طبقا لما صدر في بيانات النائب العام ، ان اعرض للذين يريدون ان يحصروا أبعاد ما نحن فيه ، في مجال القرارات الاقتصادية في حدود نظرة قاصرة في اطار معالجة حزبية ضيقة ، ان هذه الأهداف الكبيرة والبعيدة لهذا التآمر ، قد تنبه اليها العالم اجمع في اجماع أتى من كل الانحاء .

وليس ادل على الاهداف والاثار الاوسع لاي احداث تقع في أي أمة من استطلاع واستعراض ردود الفعل لدى اصدقاء هذه الامة واعدائها على السواء ، فعلى ضوء هذا الانعكاس تتبين الاهداف الحقيقية لما وقع من احداث .

ما ان وقعت هذه الاحداث ، حتى بدات اثارها في اسرائيل ، وانبعث منها مرة اخرى صوت موشى ديان يعبر عما وقع في مصر بأنها انباء سعيدة جدا بالنسبة لاسرائيل ، هذا الصوت الذي قضى عليه انتصار ٦ اكتوبر ، والذي كان يمثل أسطورة المجد العسكري الاسرائيلي الموهوم ، هذا الصوت الذي يتجاهل التمزق الذي تعانيه اسرائيل ، نتيجة هزيمتها في ٦ اكتوبر ، ويتجاهل الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها اسرائيل ، برغم كل الاعانات والمساعدات المالية الضخمة من دوائر الصهيونية العالمية ، وعجز ميزان مدفوعاتها بمليارات الدولارات ، ورغم الاضرابات المتوالية التي تمزق المجتمع الاسرائيلي .

ومن ناحية اشقائنا العرب ، فما أن وقعت هذه الاحداث ، حتى استشعرت كل الاوساط القيادية والشعبية والاعلامية العربية الاثار البعيدة التي يستهدفها المتآمرون بالنسبة لقلعة العرب الاولى مصر ، واتصال هذه المؤامرة وتكاملها مع المؤامرات التي تستهدف تمزيق الامة العربية ، كما جرت في السودان ولبنان ، واتصل الملوك والرؤساء العرب بالرئيس القائد محمد انور السادات ، يطمئنون على القضاء على هذا التآمر ، ويعرضون كل امكاناتهم لتجاوزه .

وكل ذلك في اطار تدارك عربي متزايد بأن مصر قلعتهم الاولى يتعرض شعبها لمؤامرة تتاجر بالمعاناة الشعبية ، والموقف الاقتصادي الصعب ، الذي نتج عن تصدي مصر وشعبها العظيم — من مركز المسؤولية القومية — للدفاع عن امتها العربية ، في اربع حروب ، ازاء اشرس غزوة معاصرة ، تعرضت لها هذه الامة ، مضحية بالاف الشهداء مقتطعة من قوت كل مواطن مصري عربي شريف .

وعلى اختلاف معالجة هذه الدوائر العالمية والعربية — من وجهة نظرها وحسب مصالحها — فالامر المشترك بينها ، وهو ما يهمني ان اعرضه امام شعبنا كله ، وامامكم باعتباركم الممثلين الشرعيين له ، وان اضعه — على الاخص — امام اولئك الذين يريدون أن يحصروه في النطاق الصغير من صلته بقرارات الاصلاح الاقتصادي ، وفي نطاق المناورات الحزبية الضيقة .

الامر المشترك الذي اجمع عليه العالم كله ، هو امتداد أهداف هذه المؤامرة ، واثارها وصلاتها بالابعاد القومية الكبرى ، بالنسبة للصراع العربي الاسرائيلي ، وبالنسبة لمستقبل قضية السلام في المنطقة ، وبالنسبة لعلاقات مصر الدولية في اطار ارادتها الحرة ، وشكل وموازنة علاقاتها مع كل المعسكرات الدولية ، وموضعها كقلعة العرب الاولى .

وبالتالي ، فان كل من يهدف عن عمد أو غير عمد الى حصر هذه الاحداث ، وهذا التآمر في نطاق القرارات الاقتصادية لن يحقق الا عزلته عن الفكر العالمي الاجماعي في صلة هذه الاحداث وهذا التآمر بهذه الابعاد القومية ، وعن الفكر العربي المشترك حول طبيعتها واهدافها ، وهو سيحقق ايضا عزلته عن الفكر الشعبي الغالب لكل قطاعات شعبنا الرئيسية ، التي أدركت حجم ونوع هذا التآمر لاول وهلة ، وبغريزتها القومية المصرية الاصيلة، وبوعيها الذي انضجته تجارب الصراع المصري ضد أعداء الامة على مسار النضال المصري ، ان هناك مؤامرة تخريبية واسعة تستهدف مكاسب وانجازات امتنا ، وتحاول الوثوب على انقاض هذه الامة مستهدفة ثورة ١٥ مايو ، وما انجزته لها من حريات وامن ديمقراطية سليمة ، وما حققته لها من ازالة ذل هزيمة ١٩٦٧ ، وانقاذ شرف مصر ، وشرف الامة العربية كلها .

من هنا أيها الاخوة والاخوات ، فاننا لا نقف تحت قبة هذا المجلس ، في بيت الشعب هذا الا موقف ثوار ١٥ مايو، نتصدي في

اطار الشرعيه الدستورية ، وبتمثيل واسع للشعب ، كما تصدينا دائما تحت قيادة الزعيم المؤمن محمد انور السادات لكل القوى المتآمرة التي تريد الانحراف بالثورة ، التي تريد ارجاع عجلة التاريخ للوراء .

نتصدى دفاعا عن الحرية ، وعن حق الشعب في ان تكون القنوات الشرعية ، والراي الديمقراطي الحر ، وسيادة القانون ، هو الوسيلة الاولى والاخيرة للوصول الى الراي الذي يرتضيه الشعب ، وللتعبير عن آرائه . واثقين ان الضربة التي اراد ان يوجهها المتآمرون ، وجهت فيما وجهت ، الى ان يكون هذا المجلس الممثل للشعب في انتخابات حرة نزيهة هو المكان الوحيد المعبر بالطريق الديمقراطي عن مصالح هذا الشعب وارائه .
السيد رئيس مجلس الشعب :

الاخوة والاخوات اعضاء المجلس :

اذا كنا نحرص على الا نخوض في تفصيلات او دقائق ما حدث، طالما كان محل تحقيق النيابة الا ان ما تكشف مما تم ضبطه من النشرات الصادرة عن بعض التنظيمات السرية الشيوعية ، يشير الى ان عناصر التآمر ، قد رتبت نفسها سلفا لتنفيذ مخططها في اية فرصة مناسبة ، ولم تكن قرارات الاصلاح الاقتصادي الا نقطة الصفر التي حددوها موعدا لاتمامه ، في محاولة تستهدف الاستيلاء على الثورة ، ولكي ندرك عمق ابعاد هذا المخطط ، فان علينا وضعه في وضعه الصحيح ، في اطار موقف هذه العناصر المتطرفة من ثورتي الشعب في ٢٣ يوليو و ١٥ مايو ، باعتبارها امتدادا ثوريا مصريا واحدا .

فمنذ ان قامت الثورة في ٢٣ يوليو ، حددوا بالنسبة لها هدفا واحدا ، وموقفا واحدا ، وان تعددت اساليبهم حسب الظروف .

الهدف الواحد هو الاستيلاء على ثورة الشعب المصري ، وتحويلها لصالحهم ، بادعاء العمل لصالح طبقة واحدة ضد كل الطبقات وفئات الشعب المتحالفة التي قامت بهذه الثورة ولصالح كل الشعب .

والموقف الموحد هو اعتبار ان الثورة المصرية ، والنظام المصري ، هي مواقف مرحلية ، يجب ان يستغلوها للانحراف بها وبمختلف الاساليب .

غير ان مرحلة جديدة ومختلفة تماما بالنسبة لهم بدات بتولي الرئيس محمد انور السادات مسؤولياته ، وقاد شعبنا في تأييد ساحق ، ضد مراكز القوى ، مستهدفا تحرير ارادة البلاد واخراجها من دوائر النفوذ ، ومصححا مسار الثورة ، واعاد مصر ملكا لكل المصريين .

وكلنا يعرف التركة الثقيلة التي تسلمها الزعيم القائد محمد انور السادات (تصفيق) والتي كانت تتطلب اصلاح مسار الثورة واوضاع البلاد باجراءات ثورية في مجالات ثلاثة :

المجال السياسي الخارجي والداخلي ، والمجال العسكري؛ ومجال الاوضاع الاقتصادية ، دون مراعاة لترتيب الزمني للاصلاح في هذه المجالات الثلاث ، وبادراك لتداخلاتها وتأثيرات كل مجال على الاخر فقد كانت هذه التركة الثقيلة ــ التي ما زلنا نعالج آثارها حتى اليوم ــ تتركز واضحة فيما يأتى :

في الناحية العسكرية : احتلال اسرائيلي لجزء من بلادنا ، وهزيمة عسكرية لقواتنا المسلحة ، لم يكن لها يد فيها ، وفقد للثقة ــ عربيا ودوليا ــ في قدرة مصر على هزيمة الاسرائيليين، أو عبور قناة السويس ، بعد ان رسخت ذلك كل وسائل الاعلام العالمية الخاضع اغلبها لنفوذ الصهيوني ، بالاضافة الى تعذر تسليح مصر من المعسكر الوحيد الذي تستند اليه .

وفي الناحية السياسية الخارجية قطيعة تامة مع كل المعسكر تقريبا ، الذي أدت سياستنا السابقة الى ترك مجالاته مغلقة تماما اماما ، وامام العرب ، متروكة مباحة لاسرائيل ، ترسخ فيها مراكزها ، وتوهم الغرب إنها القوة الوحيدة التي تحافظ على مصالحها بالمنطقة واصبحت مصر بذلك ــ ومن الوجهة السياسية الخارجية الفعلية ــ داخلة تماما في دائرة نفوذ اجنبية ، قرارات الحرب والسلام تتخذ من خارجها ، واتصالاتها السياسية حول قضيتها لا تتم عن طريقها ، ودارت في دائرة مفرغة من اللا حرب واللاسلم تستنفذ نفسها وقدراتها وتمزقها ــ تحت وطأة الذل والهزيمة ــ حتى ترضى بالامر الواقع ، وبالسلام الاسرائيلي .

وفي الموقف العربي : قطيعة مع اغلب الاشقاء العرب كادت تعزل مصر انعزالا تاما عن شقيقاتها .

وفي الناحية الداخلية : اوضاع تتفق مع نظام الرأي الواحد ،

واختفاء للارادة الشعبية ، واتخاذ للقرارات المصيرية دون مشاركة الشعب ، وتسلط لمراكز القوى علـى مقدراته لصالحها وتبـع شهواتها ، ومعتقلات تزخر بالابرياء في ظل الاجراءات الاستثنائية ، وفي ظـل مناخ ، افتقد فيه المواطنون امنهم على انفسهم واسرهم، وعلى كسبهم وقوت اولادهم ، لا يعرف فيه كل مواطن ما يحمله له الغد ، ازاء شهوات مراكز القوى ، وافتقار للديمقراطية السليمة في غياب تمثيل كل التيارات الشعبية .

وفي المجال الاقتصادي : تدهور تام ، وصل بالاقتصاد المصري لنقطة الصفر ، واختفاء تام لحقيقة الاوضاع الاقتصادية للبلاد عن جماهير الشعب ، واسلوب خاطىء في معالجة الاوضاع الاقتصادية بالمسكنات . ولنا في هذا المجال حديث آخر .

وفي اطار المسار النضالي الثوري الذي اتخذه السيد الرئيس السادات ، ومن ورائه الشعب ، لاصلاح الاوضاع في هذه المجالات الثلاثة ، كان دائما — وفي كل مجال — يتخذ القرارات والمواقف الثورية الملائمة لحجم هذه الاوضاع ، والقرار الثوري دائما هـو قرار جذري ، يتحمل فيه صانعه كل المخاطر في سبيل امته ، وفي سبيل شعبه ، دون نظر الى مصلحة شخصية ، بل معرضا مصلحته الشخصية ونفسه لكلفة الاحتمالات هدفه وجه الله والوطن .

ودون ترتيب زمني في المجال السياسي، اتخذ اخطر القرارات، قرار المواجهة الجريئة لتصفية مراكز القوى ، التي كانت تمثـل اعصاب أجهزة الدولة في كل جهاز تنفيذي وغير تنفيذي ، واتخـذ خطة نحـو تحقيق الحريات والديمقراطية السليمة ، وارساء دولة المؤسسات وسيادة القانون ، واعادة هيبة القضاء ، والتحول من تنظيم الرأي الواحد الى نظام حزبي ديمقراطي سليم ، تظهر فيـه آراء كل الاتجاهات الشعبية ، ممثلة حجمها الحقيقي في القاعـدة الشعبية دون أي غطاء موهوم أو غير موهوم .

وفي اطار السياسة الخارجية واشتباكاتها مـع الموقـف العسكري ، اتخذت أخطر القرارات وأكثرها ثورية .

كان أساس هذه القرارات تحقيق الانفتاح على كل المعسكرات العالمية ، ومواجهة اسرائيل مواجهة شجاعة في مناطـق احتكارها لدوائر النفوذ والرأي العام في أمريكا والدول الغربية .

— وارساء علاقات دولية متزنة ، مع كل الكتل الدولية على أساس من احترام المصالح المتبادلة واحترام مصالح مصر .

ـ واعادة العلاقات العربية الى اوضاعها الطبيعية ، بما ادى الى وجود جبهة عربية موحدة ، دخلت الحرب صفا واحدا ، وفرضت احترام العرب على العالم .

كل ذلك في اطار تحرير الارادة المصرية وجدية ووطنية القرار .

وفي المجال العسكري ـ كان أخطر القرارات الثورية جميعا، قرار العبور في اكتوبر ذلك القرار الوطني القومي الشجاع الذي أذهل الاعداء والاصدقاء على السواء ، واثبت تحرير الارادة المصرية ، وخروجها عن المخطط .. الذي اراد فرض الاسترخاء العسكري على المنطقة ، لصالح الامر الواقع الاسرائيلي في احتلال اجزاء عزيزة من البلاد ، ذلك القرار الذي أعاد العزة والكرامة لقواتنا المسلحة ، واظهر قدراتها القتالية الحقيقية ، بما اذهل كل الدوائر العسكرية التي رأت فيه انجازا مصريا جديدا على اي مستوى عسكري ، ذلك القرار الذي أعاد للشعب المصري والامة العربية كرامتها ، وأعاد لها ثرواتها ، وفتح لها الطريق لتحقيق سلام عادل أساسه استرجاع كل الاراضي العربية المغتصبة ، والحصول على الحقوق المشروعة لشعب فلسطين .

ثم كانت القرارات الجريئة في ضرورة استثمار نتائج النصر ، وبسقوط حساسيات هزيمة ٦٧ تمكنا بالعامل السياسي من تحقيق انسحابين متتاليين لاسرائيل عن ارضنا العزيزة في سيناء استرجعنا بهما مناطق البترول التي كانت تصب في الاقتصاد الاسرائيلي، بينما كانت مصر محرومة منها .

وكان ايضا القرار الحاسم في اعادة فتح قناة السويس ، اثباتا للغرب وللعالم اجمع أن القناة مصرية وستظل مصرية ، وان قرار فتحها هو قرار مصري خالص ، كما كان في نفس الوقت حرمانا لاسرائيل من اغلاق القناة ومنع وصول عائداتها الى الاقتصاد المصري ، كما كان وسيلة لاعادة العلاقات الاقتصادية المتبادلة مع الغرب ، وشجبا لادعاء اسرائيل انها المؤثرة في المصالح الغربية في المنطقة .

السيد رئيس مجلس الشعب :
الاخوة والاخوات اعضاء المجلس الموقر :
كان هذا صورة القرارات الثورية الجذرية في مجالات اصلاح الوضع العسكري ، والوضع السياسي الداخلي والخارجي وكان

على ثورة ١٥ مايو ان تخذ قرارات جذرية ، لانتشال الاوضاع الاقتصادية المتدهورة للبلاد ، باصلاح الهيكل الاقتصادي ولهذا حديث خاص فيما أعرضه عليكم في هذا المجلس الموقر .

وبظهور هذه التحولات الجذرية فيما بعد ١٥ مايو اصبح خط التآمر منصبا على اسقاط الثورة ، بعد أن كان خطها فيما قبل ١٥ مايو ، هو احتواؤها ، وفي سبيل ذلك اتخذت كافة الاساليب الملائمة لهذا المخطط .

عندما اتخذت قرارات اسقاط مراكز القوى ، واعادة الحياة الديمقراطية السليمة ، وايجاد الصيغة الحقيقية لتحالف قوى الشعب المصري العامل ، حيث لا تسلط طبقيا ، ولا استعداء لفئة على اخرى اتخذ التآمر اسلوب التشكيك في كل شيء ووصفوا كل ما جرى في هذا المجال بأنه ردة يمينية عن مسار الثورة ، واتخذوا أسلوب التشكيك في القيادة ، وفي كل اصحاب المراكز المسؤولة ، بكافة الاتهامات والاشاعات ، واتخذوا من مناخ الحريات ستارا لكي يبثوا تخريبهم المعنوي عن طريق وسائل الاعلام ، وعن طريق صحف الحائط ، متخذين كل الوسائل اللاأخلاقية وفي مخالفة واضحة للقانون .

وكان خط الثورة ازاءهم مزيدا من الانجازات ، وتجاوزا عن اخطائهم لترك فرصة للحرية الوليدة ، تمارس فيها حظها في الخطأ ، الى ان يصلب عودها ، معتمدين على وعي كامل للشعب الناضج الذي تعرض وتمرس بتجارب تاريخية طويلة وتمسك بكل قيمه الروحية والحضارية الاصيلة ، وانكشف مخططهم تماما .

وقبيل قرار العبور العسكري ــ عاصرنا جميعا نشاطهم للتشكيك في عزم البلاد وقادتها ــ على دخول المعركة ، في الوقت الذي كان ابناء هذه الامة الابطال ، يتحملون اقسى الاهوال ، في تدريب حازم صارم ، ويستوعبون اسرار التكنولوجيا لاعقد الاسلحة الحديثة ، استعدادا ليوم قتال لا ريب فيه ، وكانت هذه هي الصورة المشرفة ، لحقيقة شباب شعب مصر ، وقد ركبت هذه الفئة موجة التمزق الجماهيري الناتج عن جو هزيمة ٦٧ وطول انتظار يوم المعركة ، ولم يتوقفوا عن الاسراف في اتهام القيادة الوطنية ورجالها بالاستسلامية ، وبتخدير الشعب لصرفه عن المعركة وبالتمسك بكراسي الحكم ، الى غير ذلك من مختلف الاتهامات والاشاعات التي سقطت بالطبيعة وفورا ، بمجرد صدور قرار

العبور العظيم ، وانكشفت كل ادعاءاتهم — ومع ذلك لم يخجلوا — ونقلوا نشاطاتهم المخربة الى مجالات اخرى ، فالهدف هو التشويش والتخـريب المعنوي — ايا كــان المجال — نقلـوا نشاطاتهم التخريبيـــة الى قـرارات فـض الاشتبـــاك ، وصفوهـــا بالحلول الاستسلامية ، والارتماء في أحضان الامبريالية ، وغيرها من الاتهامات متجاهلين الحقائق القاطعة بأن كل أرض مصرية تعود الى مصر من براثن الاحتلال الاسرائيلي هو نصر لمصر ، وهزيمـــة لاسرائيل ، التي لم يسبق أن تنازلت عـــن أرض عربية بمحـــض ارادتها ، ومتجاهلين الحقيقة القائمة في اعلاننا القاطع انه لا سلام في هذه المنطقة من العالم الا برجوع كل شبر من الارض العربيـــة المحتلة ، واسترجاع الحقوق المشروعة لشعب فلسطين ، وما كادت هذه النغمة المفتعلة تهبط بفعل الاتفاق العربي الشامل ، الـــذي عملت لـــه مصر ، لكي يدخل العرب معركة السلام صفا واحدا — بما فيهم الفلسطينيون — حتى أخذوا تدريجيا في تركيز نشاطهـــم التخريبي على ما كانوا قد بداوه لاستثمار معاناة الشعب المصري، والاتجار بها ، واتخذوا مخططا لركوب كل موجة شعبية فئويـــة وغير فئوية ، في مطالباتها لاصلاح أوضاعها الاقتصادية، وشجعهم على ذلك موقف لم يتفهموه ، ولم يحسنوا تقديره ، وهو اننا تركنا الفرصة للتعبير الحر ، في ظـــل مجتمع الحريات والديمقراطيات السليمة ، واثقين ان كل مطلب شعبي — مهما كانت تجاوزات التعبير عنه — مساره الاخير الى ممثلي الامة في هذا المجلس الموقر ، ولهم القرار الاخير لصالح الشعب .

ولعلهم — وهـــذا من أكبر أخطائهـــم واساءاتهم للتقدير — انهم تصوروا ان تجاوزنا عن بعض هذه المظاهرة صورة من صـــور الضعف ، وليست صورة من صور اتاحـــة الفرصة للحريـــة والديمقراطية الوليدة ، كذلك فقد ظنوا انهـــم يستطيعون تحريـــك الجموع الكبيرة مـــن الجماهير ،وهوشرف لا يقدرون عليـــه — ولا يستحقونه ، هو شرف لا يقدرون عليه — لانهم بعيدون تماما عن ان يمثلوا بحكم اتجاهاتهم — القيم الراسخة لهذا الشعب ، واهدافه في الحرية الحقيقية وفي السلام الاجتماعي ، وهو شرف لا يستحقونه — لانهم لا يمثلون الا انفسهم — بعد ان اثبتت كـــل الاحداث — ان الطبقات الكادحة التي يدعون تمثيل مصالحها قد اسقطتهم في كـــل الانتخابات الشعبيه ، بالنسبه لمجلس الشعب ، وفي النقـــابات ، وفي الاتحادات العمالية ، وبين الفلاحين في القرى ، وبين المفكرين في الاتحادات والنقابات المهنية ، ولم يستطيعوا في كل ذلك ان يدركوا

الفارق الكبير بين ركوب الموجات الجماهيرية وبين حقيقة تمثيلهم لمصالح قطاعات الشعب .

وكان من أكبر أخطائهم ، واساءة تقديرهم ، أنهم لم يدركوا التلاحم الشعبي والعضوي بين قطاعات المواطنين الشرفاء . وأبنائهم في القوات المسلحة والشرطة ، ازاء الاعداء الخارجيين والداخليين ، وفي هذا المجال لم يستوعبوا درس هذا التلاحم في معركة السويس ، بين هذه الاجنحة الشقيقة الثلاثة دفاعا ضد العدو الخارجي ، الذي يستهدف تخريب البلاد ، وان هذا هو موقفها الدائم ازاء أي عدوان في الخارج وفي الداخل .

ولقد وجدت هذه الفئات المتآمرة فرصتها في التخريب المعنوي اثناء الانتخابات الاخيرة لمجلس الشعب ، وتحت ستار الدعاية الانتخابية ، وفي ظل الحرية والحياد التام والنزيه من الاجهزة التنفيذية ومن الحكومة ، وارتكبوا في هذه المعركة الانتخابية كثيرا مما يقع تحت طائلة القانون في الطعن في كل المسؤولين ، وانتهزوا الفرصة لمواصلة التخريب المعنوي في صفوف الشعب ، وتجاوزنا عن كل ذلك ، حتى لا تلصق أي تهمة بحياد الانتخابات ونزاهتها ، واثقين أن الشعب سوف يقول فيهم كلمته ، وهي الكلمة الفصل ، وسيضعهم في وضعهم الطبيعي بالنسبة لحجم تمثيلهم لقطاعات الامة ، وكانت هذه النتيجة الهزيلة ، التي أكدت تمسك شعبنا بخطه الثوري ، ممثلا في حزب مصر العربي الاشتراكي وأكدت تمسك شعبنا بكل قيمه العريقة المصرية الاصيلة ازاء كل المذاهب المستوردة .

ولقد استمرت بعض هذه العناصر في سلوك هذا السبيل ، وكثفت نشاطها في مراكز تجمع فئات الشعب، كالجامعات ،ووحدات الانتاج واتجه البعض الى عقد الندوات والمؤتمرات ، التي كانت مسرحا للاثارة والتشكيك في كل ما تحقق ويتحقق من انجازات ، غير عابئة بأثر ذلك على سلامة الجبهة الداخلية ، ولقد اشرنا لهذا الامر أمام مجلسكم الموقر ، كما أثاره بعض الأخوة الاعضاء في نفس الوقت .

وعندما فشلت العناصر المتطرفة في الوثوب عن الطريق الديمقراطي — وعن طريق ارادة جموع الشعب في اختيار ممثليه وحكامه — وضعوا في مخططهم استغلال أيه فرصة لاثارة جماهير الشعب .

وكانوا في ذلك ، وفي مخطط خبيث يقدرون ان اي اصـــلاح جذري في المجال الاقتصادي يقتضي بطبيعته اعباء اخرى اذا مـــا قررت البلاد ان تعتمد على نفسها لاجتياز ازمتها ، وان هذه هـــي فرصتهم لركوب موجة اي رد فعل طبيعي — في حـــدود الحريـــة والديمقراطية — وتوجيهه وجهة تخريبية ، والتصاعد به لتحقيـــق اهـــدافهـــم .

وهنا لا بد ان اوضح شيئا من مسار مخططهم ، هو انهم — في كل الاحوال ، وفي اطار هذا المخطط التآمري — يهدفون الى ايجاد صدام مع قوات الامن ، لا بد ان يســـفر بحكم المسؤوليه القومية في الدفاع عن ارواح واملاك الشعب العاملة والخاصة عن ضرورة القبض على المخربين ، وعن سقوط ضحايا لا يهمهم سقوطهـــم ، بقدر ما يهمهم خلق منطلق جديد ومادة للاثارة الجماهيرية مخادعين في ان هذه الضحايا هي ضحايا الارهاب والعنف والتآمر ، الذي شهدته بلادنا لاول مرة في تاريخها خلال هذه الاحداث .
السيد رئيس مجلس الشعب :
الاخوة والاخوات أعضاء المجلس الموقر :

بعـــد ان تبينا سير الاحداث ، وهذا التآمر ، في اطار اتصاله بتخريب اهدافنا القومية المتصلة بقضايانا المصيرية ، وفي اطـــار المسار النضالي لثورتي ٢٣ يوليو و ١٥ مايو، وتصديهما لاعدائهما في الخارج وفي الداخل ، لا بد من وقفة لنا حول حقيقة الظـــروف التي تحيط بالاصلاح الاقتصادي .

لقد تبين ومنذ سنين طويلة ، منذ الستينات ، وعلى الاخص بعد نكسة ٦٧ ، ان الاقتصاد المصري دخل مرحلة ازمة شديـــدة ، لا حـــل لها الا باصلاح الهيكل الاقتصادي لمصر اصلاحا جذريا ، وكان هذا واضحا لكل السياسيين والاقتصاديين بالداخل ، وعلى مستوى الهيئات الاقتصادية العالمية ، وكانت اغلب الاسباب ترجع الى ما تحملته بلادنا في اربع حروب ، في سبيل الدفاع عن امتنـــا العربية ، ازاء الغزوة الصهيونية ، غير ان التركيب السياســـي للبلاد قبل ثورة ١٥ مايو لم يكن ليتيح مصارحة الشعب بحقائـــق الموقف ، وكانت الحكومات تحاول العلاج بالحلول الوقتية والمسكنة التي لم تؤد الا الى ترحيل الحل الجذري لكي يتحمله مـــن يأتـــي بعدهم ، تجنبا لاي مواجهه حقيقية لحل المشكلة وبعدا عن المشاكل، الامر الذي زاد من تفاقم المشكلة ، وزاد من مرارة العلاج باي حل شامل ، وعندما تولى الرئيس محمد انور السادات المسؤوليـــة ،

وواجه هذا الميراث الثقيل ، اتخذ بشأنه الخط الرئيسي الـــذي تتمسك به ثورة ١٥ مايو في ان يكون الشعب هو مصدر السلطات ، وانه لا بد من مصارحته بالحقائق ، باعتباره صاحب الحق الرئيسي في أن يعرف أحواله ، وان يتحمل مسؤوليته — عن بصيرة وتفهـــم وبارادة شعبية ، وكان في الوقت نفسه — ولكي يتهيأ شعبنا لهذه المواجهة لاصلاح الوضع الاقتصادي للبلاد — لا بد اولا من ازالة اثار النكسة العسكرية وما تخلف عنها من تمزقات ، وأن ينتقــل الشعب الى أوضاع الديمقراطية السليمة ، التي تتولى فيها الحكم حكومة معبرة عن الغالبية من شعبها لتتخذ في اطار تمثيل شـــعبي لصالح الشعب القرار اللازم لاصلاح المسار الاقتصادي ، في حــل شامل يتناول الهيكل الاقتصادي نفسه ، وكان على حزب مصـــر العربي الاشتراكي — صاحب الاغلبية وحكومته — أن تتحمل القرار التاريخي معلية المصالح القومية على كل اعتبار اخر ، لانقاذ البلاد ، وتصدى حزب مصر العربي الاشتراكي وحكومته الى تحمـــــل المسئولية في خطوات متتاليـــة .

الخطوه الاولى ، ان حزب مصر العربي الاشتراكي صارح الشعب في برنامجه بابعاد الازمة الاقتصادية ، ونواحي الخلل في الهيكل الاقتصادي ، وعلى الاخص الخلل في الموازنة العامـــــة وميزان المدفوعات ، وزيادة معدل الاستهلاك عن معدل الانتاج ، وزيادة معدل الواردات عن معدل الصادرات في ظل تزايد سكاني رهيب ، وفي ظل استنزاف دماء اقتصاد مصر ، وحاجته بالانفتـــاح الى دمـــاء جديدة ، واوضح حزب مصر أنه مهما كانت المساعدات والقروض والاستثمارات الخارجية فاننا لا بد ان نعتمد على انفسنا لاصلاح هيكلنا الاقتصادي بما يترتب عليه من أعباء وتبعـــات ، واوضح خطته بالارقام لهذا الاصلاح ، واكد على ان الاصلاح الضريبي واعادة توزيع الاعباء بما يتفق مع العدالة الاجتماعيـــة امـــر حتمـــي ، في اطـــار هـــذا الاصلاح ، وقد نزل حزب مصر ومرشحوه بهذا البرنامج معروضا على الشعب — ونال به الاغلبية البرلمانيـــة .

والخطوه الثانية أن حكومة الحزب وقيادتها وحتى من قبـــل التركيب الحزبي والتطورات الديمقراطية الاخيرة اتخذت مســـارا جديدا لاول مره ، منذ قيام الثورة في ٢٣ يوليو بمصارحة الشعب بحقائق الموقف الاقتصادي ، اقرارا لحـــق الشعب في الاحاطـــة بأموره ، ولكي يكون في الاوضاع التي يتحمل فيها مسؤولياتـــه ، وباعتبار اننا ازاء موقف قومي لا بد أن يشارك فيه الجميع .

والواقع أن المصارحة الشعبية لا بد أن تصل تبعاتهاونتائجها سواء من الحكومة أو من الشعب ــ أولا باعتبارها أول خطوة في الاصلاح ، وثانيا ، لما ترتبه من مسؤوليات ، والا فقدت أهدافها ، والحكمة منها .

وبدات الحكومة منذ هذه المصارحة بضغط الانفاق في سنتي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ وامكنها النزول بالعجز في الموازنة .

ولقد أجمعت العقول الاقتصادية المصرية الكبيرة التي تولت مسؤولية وضع الخطه التسامله للاصلاح ، على أمور ضروريه

الامــر الاول :

أن اصلاح الهيكل الاقتصادي لا بد من البدء به فورا ، والا انتقلنا من أوضاع يصعب اصلاحها الى أوضاع يستحيل اصلاحها .

الامــر الثاني :

ان نقطة البدء الضرورية هي اصلاح العجز في الموازنة العامة كنقطة انطلاق ، لباقي الاجراءات وبأولوية أولى لسد عجز الموازنة في سنة ١٩٧٧ والا نقصت فاعلية الاجراءات الاخرى المكملة واستحال وضع اي خطة خمسية للتنمية .

الامــر الثالــث :

ان الاصلاح الضريبي ، لاعادة تحميل القادرين مسؤوليتهم نحو بلادهم ، هو أمر ضروري وواجب ، ولكن نتائجه المترتبة على التحصيل لا تاتي سريعة لانقاذ الموازنة العامة في سنة ١٩٧٧ ، وانه لا بد من الحصول عن طريق اعادة النظر في الدعم وعلاقته بالاسعار بحيث لا يصل هذا الدعم الا للشعب الكادح ، وللطبقات غير القادرة ، وبالنسبة للمواد الشعبية الضرورية .

وان سير البلاد بالوضع الحالي المتصاعد للدعم سينتهي بها الي وقوف التنمية تماما والعجز عن اصلاح المرافق ، ثم الشلل التام ، وتوقف أصلاح الهيكل الاقتصادي في جوانب ميزان المدفوعات ، وفي زيادة الانتاج ، وفي ضغط الاستهلاك .

الامــر الرابــع :

انه باستعراض اي بدائل اخرى للموارد لاصلاح الموازنة يتضح ما ياتي :

ان خفض الانفاق بالنسبة لتعزيز قواتنا المسلحة امر لا يمكن

قبوله ، وما زالت ارضنا محتلة ، وما زالت كل الاحتمالات قائمة في قضية التحرير ، الى ان نصل الى الحل العادل للقضية .

ـ ان تجميد الاجور ـ وهو امر تلجأ اليه بعض الدول لمعالجة مثل هذا الموقف ـ أمر لا نفكر في الالتجاء اليه، في ظل معاناة الشعب الحالية ، وفي اطار الاوضاع الخاصة بمصر .

ـ ان خفض الاستثمار في المرافق ، لا تحتمله أوضاع هذه المرافق التي وصلت حالتها الى ما هي عليه ، بل هي تحتاج الى استثمارات جديدة ، للنهوض بحالتها ، سواء فيما يتعلق برفع المعاناة عن الشعب ، أو في علاقتها كأساس للاستثمارات وزيادة الانتاج .

ـ ان خفض الموارد المخصصة للتنمية والاستثمار يزيد من تفاقم خلل الهيكل الاقتصادي ، ويعتبر ضربة كبيرة لامال البلاد .

الامر الخامس :

انه ما لم نقم باصلاح الهيكل الاقتصادي ، والبدء باصلاح الموازنة العامة ، فلن يتهيأ الوضع الاقتصادي الداخلي، الذي يجذب الاستثمارات العربية والاجنبية ، بثقة في سلامة الاوضاع الاقتصادية للبلاد .

ويهمنا هنا أن نقول : أن اصلاح الموازنة العامة ، واعادة النظر في أسلوب الدعم ، نبع من افكار كبار الاقتصاديين الدوليين ، وسبق ان طرح هذا الموضوع في مجلسكم الموقر ولجانه المختصة مرارا .

الامر السادس :

ان دوافع الاخوة ، تدعونا الى التحدث مع اشقائنا العرب، لاستثمار بعض أموالهم في مصر ، والوقوف معنا في اطار الامن العربي المشترك ، المستند الى الرخاء العربي المشترك ، وهو مسار نسير فيه بكل الجهد والامل .

الامر السابع :

انه وان كانت موازنة الميزانية ، هي الخطوة الأولى ، في طريق الاصلاح الاقتصادي الشامل ، الا انها خطوة أولى من سلسلة خطوات اخرى متكاملة لاصلاح الميزانية النقدية بجوانبها وفي اصلاح الميزان التجاري بالعمل على زيادة معدل الصادرات ، وترشيد الواردات واصلاح الميزان غير المنظور بتطوير دخوله ، والذي

ـ باستثناء دخول قناة السويس والسياحة ـ يمثل عجزا في كل نواحيها ، الى غير ذلك من الجوانب التي عرضها السيد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية في بيانه على اللجنة الاقتصادية بمجلسكم الموقر .

ولعلنا كلنا نقدر ايها الاخوة والاخوات أنه لا توجد حكومة تعتمد في وصولها لمسئولية الحكم عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة لا تود ولا تعمل على نيل الرضاء الشعبي واذن فانه من الواضح أن اللجوء الى قرارات اقتصادية لها أعباؤها لا تحتمه الا ضرورة وطنية ، تعلو فيها المصلحة القومية على المصلحة الحزبية ، وتعلو فيها مصالح البلاد العليا ومستقبلها على المصلحة الفردية .

ومن ناحية أخرى فقد عملت الحكومة دائما الى اعطاء عناية خاصة لرعاية الطبقات الكادحة ومن أمثلتها :

(أولا) بالنسبة للاجور والمرتبات :

في الجهاز الاداري والهيئات العامة :

زادت الاجور من ٣ر٦٣٤ مليون سنة ٧٥ الى ٣ر٩٣٧ مليون سنة ١٩٧٧ .

وزادت الرواتب والبدلات من ٤ر٤٢ مليون سنة ٧٥ الى ٨ر٨١ مليون سنة ١٩٧٧ .

زادت العلاوات الدورية من ٥ر٢٦ مليون سنة ٧٥ الى ٣ر٣٤ مليون سنة ١٩٧٧ .

زادت اعباء معالجة الرسوب الوظيفي من ٥ر١ مليون سنة ١٩٧٥ الى ٢ر٤ مليون سنة ١٩٧٧ .

وزادت اعباء تصحيح أوضاع العاملين من ١٦ مليون سنة ١٩٧٥ الى ٣ر٤٠ مليون سنة ١٩٧٧ .

وصرف للعاملين غلاء معيشة في حدود ١٦ مليون جنيه لكل من عامي ٧٦ و ١٩٧٧ .

وزادت تكاليف الخريجين من ٩ر١٣ مليون سنة ١٩٧٥ الى ٢ر٢٥ مليون سنة ١٩٧٧ .

وكانت زيادة الاجور والمرتبات في الشركات :

من ٤٨٢ مليون سنة ٧٥ الى ٦٢٠ مليونا سنة ٧٧ بخلاف الاعتماد الخاص بالكادر الجديد .

(ثانيا) وبالنسبة لتأمينات :

زادت من ١٣٦ر٦ مليونا سنة ١٩٧٥ الى ١٩٨ مليونا سنة ١٩٧٧ بخلاف الـ ١٠ بالمئة التي تقررت كاعانات اضافية اعتبارا من ١٩٧٧/١/١ .

(ثالثا) بالنسبة لقوى العاملة على المستوى القومي :

زاد عدد المشتغلين من ٩ر٣٣٧ مليون سنة ٧٥ الى ٩ر٨١٤ سنة ١٩٧٧ .

هذا بخلاف رفع الحد الادنى للاجور في كلا القطاعين العام والخاص ، وبخلاف الملايين التي زادت في التعليم والعلاج المجاني لطبقات الشعب اذ ان الاسرة الواحدة تتكلف على الدولة في السنة ٥٠٠ جنيه .

ومن ناحية أخرى ، فقد راعت الحكومة التخفيف عن ابناء مصر من الفلاحين ، ومن خلال زيادة اسعار المحاصيل الزراعية الرئيسية وتثبيت اعباء المقاومة تخفيفا عليهم .

هذا ، هو الاتجاه الشعبي ايها الأخوة ، التي تدعمه الارقام والذي يتبين منه لشعبنا أين تذهب موارده ، وفي اي المجالات .

السيد رئيس مجلس الشعب :

الاخوة والاخوات أعضاء المجلس الموقر :

اما وقد عرضنا على حضراتكم الاطار العام والاكبر لاهداف وخطة المؤامرة التي استغلت صدور قرارات الاصلاح الاقتصادي لتنفيذ أهداف تآمرية أبعد واوسع ، نرى أن هذا العرض يغطي توضيح الموقف وردا على طلبات الاحاطة التي تقدمت ، الا أنني ارى من واجبي أن اضيف على ذلك بعض الايضاحات التي تتصل بهذه الاحداث ، والتي يحاول البعض استغلالها في اثارة جماهير الشعب ، واثارة الضباب حول الرؤية التي نحرص على أن تكون واضحة ، لدى جماهير شعبنا ، صاحبة المصلحة الحقيقية ، في كل ما نصل اليه من قرارات او انجازات لتتبين هذه الجماهير طريقها الصحيح وتثق في أن حكومتها حكومة الاغلبية تحرص على

الالتزام في كل خطواتها بما يؤكد الممارسة الديمقراطية والشرعية ويحقق صالح القاعدة العريضة من جماهير الشعب ، وذلك على الوجـــه التالـــي :

اولا : ان القرارات الاقتصادية لا تعتبـــر ضرائب ، وان تعديل الاسعار ، كان المقصود بــه التخفيف من الخسائر الكبيرة التي تتحملها الدولة في المتاجرة في هذه السلع ، وهي بهذا المعنى لا تعتبر ضريبة ، وانما خفضا من الخسائر وتقريبا بها ولو بسيطا من التكلفـــة الحقيقيـــة .

واذا كان اي تاجر بسيط يستطيع ان يقبل ذلك بحرية فمن باب أولي أن يكون للحكومة وهي تعمل في حدود مال الشـــعب — حق تغطية جانب من تكاليف السلع التي تسوقها .

وكل أعضاء المجلس الموقر يعلمون — أنه سبق للحكومات المختلفـــة — التي تعاقبت على الحكم — منذ أن تقرر مبدأ دعـــم بعض السلع أن قامت برفع بعض أسعارها بدون موافقات مسبقة من مجلس الشعـــب .

والاجراءات التي اتخذتها الحكومة وترتب عليها زيادة اسعار بعـــض الســـلع هـــي :

(أ) زيادة الضريبة الجمركية على بعض الواردات .

(ب) زيادة رسوم الانتاج على بعض المنتجات المحلية ، وكذلـــك زيادة رسوم الاستهلاك على مثيلات هذه المنتجات مـــن الخـــارج .

(ج) رفع الدعم أو تخفيضه عن بعض السلع .

وقد تمت هذه الاجراءات ، وفقا للسلطة المخولة للحكومـــة بمقتضى الدستور والقوانين السارية على النحو التالي :
بالنسبة لزيادة الضريبة الجمركية على بعض الواردات :

ينص قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على أن يكون تجديد التعريفة وتعديلها بقرار من رئيس الجمهورية، وتكون هذه القرارات في قوة القانون ويجب عرضها على الهيئة التشريعية في دورتها القائمة فور نفاذها ، فاذا لم تقرها هـــذه الهيئة زال ما كان لها من قوة القانون وبقيت نافذة بالنسبة للمـــدة الماضيـــة .

والحكمة من النص على ان يكون تحديد التعريفة الجمركية وتعديلها بقرار من رئيس الجمهورية — هو تحقيق سرعة اصدار هذه القرارات دون الاخلال بعرضها على الهيئة التشريعية ، يستمد دواعيه من طبيعة الضرائب الجمركية ، وتجنب اختفاء بعض السلع ، او ايجاد اختناقات او مضاربة او خلق سوق سوداء اذا ما أحس المتعاملون بالسلع موضوع التعديل باتجاه الهيئة التشريعية الى رفع التعريفة الجمركية عليها .

ولقد استصدرت الحكومة قرارات جمهورية بتعديل التعريفة الجمركية بزيادتها على السلع الكمالية المستوردة ، واعفاء السلع الراسمالية ومواد البناء من الضريبة الجمركية وقد تم هذا الاجراء صحيحا ومتفقا مع احكام القانون .

وبالنسبة لزيادة رسوم الانتاج على بعض المنتجات المحلية : فان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ ، يفرض رسم انتاج على حاصلات الاراضي او منتجات الصناعة المحلية على انه يجوز ان يقرر بمراسيم جميع القوانين والمراسيم المعمول بها الان ، والخاصة برسم الانتاج .

وكل مرسوم يصدر بناء على ذلك ، تبقى له قوة القانون ، الى ان يصدر في شأنه قانون ساري المفعول ، ويجب عرضه على البرلمان اثناء الدورة البرلمانية .

وظاهر من هذا النص ان تقرير رسوم الانتاج على منتجات الصناعة المحلية ، يكون بمرسوم به قوة القانون ، على ان يعرض على السلطة التشريعية ، لتقرير ما تراه بشأنه ، ولما كانت سلطة اصدار المراسيم قد آلت الى السيد رئيس الجمهورية ، فقد استصدرت الحكومة قرارات جمهورية بزيادة رسوم الانتاج على بعض المنتجات المحلية ، وستعرض هذه القرارات على مجلسكم الموقر لتقرير ما يراه بشانها .

أما بالنسبة للاعتمادات المخصصة في الموازنة العامة للدولة لتخفيض او تثبيت اسعار بعض السلع الاستهلاكية والخدمات ، فان الصرف من هذه الاعتمادات مرتبط بعوامل عدة ، منها الاسعار العالمية للواردات من هذه السلع الاستهلاكية ، او تكاليف انتاجها محليا ، وكذلك تكاليف اداء الخدمات ، واسعار بيع ، هذه السلع وما تحصل عليه الدولة ثمنا لاداء هذه الخدمات .

ووجود الاعتمادات المخصصة لتخفيض او تثبيت اسعار بعض السلع الاستهلاكية والخدمات في جداول استخدامات الموازنة العامة ، لا يرتب في حد ذاته التزاما على الحكومة بتحديد اسعار بيع هذه السلع ، او اثمان اداء هذه الخدمات على نحو معين ، ولا يضع قيدا على سلطة الحكومة في تعديل هذه السلع الاستهلاكية او اثمان اداء هذه الخدمات اذ ان تحديد هذه الاسعار والاثمان لا يعد عملا تشريعيا ، مما يجب على الحكومة الرجوع فيه الى مجلس الشعب قبل اجرائه . وانما يعتبر عملا تنفيذيا محضا ، ينعقد فيه الاختصاص للحكومة ، وفقا لاحكام الدستور ، والقواعد القانونية المنظمة لسلطة الحكومة ، في تحديد هذه الاسعار ، فلها ان تباشر سلطتها في هذا الشأن ، حسبما تراه محققا للمصلحة العامة ، ولا يرد عليها اي قيد في هذا المجال ، سوى عدم مجاوزتها الاعتمادات المخصصة لذلك ، اما ادراج هذه الاعتمادات في الموازنة العامة للدولة فلا ينصرف الى وجوب استنفاذها بالكامل .

واذا كان هذا هو حكم القانون والدستور بالنسبة للصرف من الاعتمادات المخصصة للدعم خلال السنة المالية فان هذا الحكم يصدق ايضا على الصرف من تلك الاعتمادات خلال فترة العمل بميزانية السنة المالية السابقة .

ومن هذا يتضح ان ما قامت به الحكومة — فضلا عما كانت تهدف اليه من تصحيح المسار الاقتصادي للبلاد — باعتباره الوسيلة الحاسمة والسريعة في هذا الشأن — حسبما انتهت اليه الدراسات الاقتصادية ، فانه يتفق واحكام الدستور والقانون ، ولا مخالفة فيه لاي منها .

كما ان الحكومة ، قد تقدمت الى المجلس الموقر بمشروع الميزانية في الموعد المحدد في الدستور ثم اعيدت دراستها بعد التشكيل الوزاري الاخير ، واعدت للعرض على مجلس الشعب — في صيغتها المعدلة مع المشروعات السابق الاشارة اليها ، ولم يعمل بالموازنة الجديدة حتى الان ، هذا فضلا عن ان كثيرا من الاجراءات الاقتصادية التي كانت قد تقررت اخيرا لا يرتبط ميعاد اتخاذها — بالضرورة — بموعد التقدم بمشروع الموازنة العامة للدولة والموافقة عليه اذ يجوز للحكومة في اي وقت خلال السنة المالية ، اتخاذ ما تقتضيه الاوضاع الاقتصادية من اجراءات .

الاخوة والاخـــوات :

ان التآمر كما أوضحنا يؤكد انه كان معدا ومبيتا لانتهاز اية فرصة ولعل خط سير الاحداث يؤكد ذلك ، فبالرغم من القنـــوات الشرعية التي أتاحتها الممارســـة الديمقراطية في البلاد لجميـــع الاتجاهات السياسية للتعبير عن ارائها وأفكارها من خلالها الا ان الحركة الشيوعية المحلية بتنظيماتها السرية المختلفة رفضـــت الالتزام بمبدأ الشرعية وظلت تنظيمات شيوعية متعددة ، تمارس نشاطها تحت الارض ، مع محاولة استثمار حزب التجمع الوطني على وجه التحديد ، في جانب من نشاطها ــ مستهدفة من ذلك السعي للاستقطاب الجماهيري لصالح تنظيماتها السرية ، علاوة على معالجة كثير من القضايا المطروحة ، بمنطق يخدم اهدافهـــا المرحلية التكتيكية والاستراتيجية للوصول ، الى نظام حكم شيوعي.

وفي نفس الوقت ، فان حزب التجمع الوطني بدوره ، اعتمد في هيكله التنظيمي ، على كثير من العناصر الشيوعية المنظمة ، وكان المرجع الرئيسي لذلك ان الحزب وان أعلن التزامه بالمباديء الثلاثة التي تحدد اطار الممارسة الحزبية ، الا انه كان يسير فكريا وتنظيميا في خط متواز مع الحركة الشيوعية المحلية ، بل انه طرح افكارا لمعالجة قضايا المجتمع بما يخدم اغراض الحركة الشيوعية .

ولقد تكشف ان التحرك الاخير تقوده بعض تنظيمات سرية ، وان حزب العمال الشيوعي المصري هو أخطر هذه التنظيمات ، واسرعها حركة ، وأكثرها تطرفا ، وان الغالبية العظمـــى من اعضائه من غير العمـــال .

وان الهدف الاساسي هـوالاطاحة بالنظام القائم ويرتكز هذا الحزب في حركتـــه على الاساليب الاثارية وتحـــريض الجماهير مستغلا الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد .

ولقد بدا ذلك واضحا ، من خلال متابعة النشرات التنظيمية السرية ، التي يصدرها هذا التنظيم ويعممها على كوادره بعنوان (الانتفاضٍ) و (شيوعي مصري) والتي ترفع شعار اسقـــاط نظام الحكـــم .

(ولقد أودعت مجموعة كبيرة من هذه المنشورات لدى أمانة المجلس لاطلاع الاعضاء عليها) .

وكما قلت من قبل فان عملية تعبئة الجماهير قد بدأت منذ فترة ، فقد استغلت أساليب مختلفة في فترة الدعاية الانتخابية الاخيرة في كل مكان من السب والتهجم على القيادات وملء الجو بالاشاعات ولوي الحقائق لكي يهيىء المناخ للتحرك . وحتى بعد الانتخابات ، فقد كان يحدث اثناء اللقاءات العديدة التي كانت تعقد في الجامعة ان يقال امام الشباب كلام مثير يجعل الشباب يرى الصورة قاتمة خالية من الايجابيات ، وذلك كله في محاولة للتخريب الفكري للشباب والجماهير الشعبية حتى تكون جاهزة للاستجابة في أي وقت . وقد برزت هذه المحاولة في اثناء المسيرة التي اشرت اليها والتي تحركت يوم ٢٥ــ١١ــ٧٦ والاشاعات التي ترددت والهتافات ، واتجاهها بعد مجلس الشعب الى ميدان التحرير في محاولة لاثـــارة عمال النقل العـــام . ولكن الجماهير السليمة ، وأؤكد على كلمة « السليمة » لم تستجب لهذه المحاولة ، وكانت بمنأى عن التخريب .

وقد برز مدى حرص عناصر هذا التنظيم ، على الاسراع في استغلال الظروف الحالية ، وفي مقدمتها المشكلة المعيشية لتهيئة مناخ جماهيري رافض ، لكي تصل الامور بالقطاعات الجماهيرية ــ الى درجة من السخط والقلق ، الذي يتيح فرصة استثمـــار الموقف في اللحظة المناسبة ــ لتفجيره .

ولقد بدا تكثيف عناصره في القطاع الطلابي ، لحركتهم عن طريق عقد الندوات ، واقامة المؤتمرات ، وتعليق مجلات الحائط ، لاثارة القاعدة الطلابية ، ودفعها الى الخروج فيمسيرات ومظاهرات كان من أبرزها المسيرة التي خرجت من جامعة القاهرة يوم ٢٥ــ١١ــ٧٦ ، بقيادة عناصر هذا الحزب السري ، وتوجهت الى مجلس الشعب ، وحاولت خلال مسيرتها اثارة الجماهير خاصة عمـــال قطاع النقل ، وتحريضهم على تعطيل المواصلات ــ الا انهم عجزوا عن الالتحام بالجماهير التي لم تستجب لهم ، وكان ذلك سببا في فشل مخططهم في تلك الفترة لتصعيد الاحداث .

ولقد وضح من تقارير جهات الامن المختصة على ضوء ميول واتجاهات بعض الاشخاص الذين تم ضبطهم في الاحداث الاخيرة وما تم ضبطه من نشرات ووثائق ان العناصر المتآمرة اسرعت على اثر صدور القرارات الاقتصادية مع غيرها من عناصر حزب التجمع الوطني ، وتنظيم حزب العمال الشيوعي المصري وبعض الرافضين

من مدعي الناصرية الى استغلال الموقف وتفجيره ، استشعارا منها بأن التجاوب الجماهيري مع حركتها ، سيصل الى مداه واضعة في اعتبارها انه من الظواهر الحتمية التي تقترن بجميع المظاهرات التي تتم في مثل هذا المناخ الجماهيري مشاركة الغوغاء فيها بما يحقق لها سرعة الانتشار ، والاتجاه الى التخريب ويؤدي الى تداعي الموقف وصولا الى اشعال الموقف ضد النظام .

ولقد بدات الانطلاقة الاولى للتحرك المضاد داخل الترسانة البحرية بالاسكندرية ، وتزعمتها عناصر من حزب العمال الشيوعي المصري من العاملين بها .

واتجهت هذه المظاهرة بعد ذلك الى بعض كليات جامعة الاسكندرية ، ولكنها جميعا رفضت الاستجابة لهذا التحرك المشبوه — ولم تستجب له سوى قلة من طلبة كلية الهندسة — المعروفين باتجاهاتهم الشيوعية ، وبعضهم اعضاء في حزب العمال الشيوعي المصري .

وفي القاهرة بدأ التحرك المضاد ، من داخل شركة مصر حلوان للغزل والنسيج ، وتزعمته عناصر الحزب الشيوعي المصري ، واحدهم سكرتير حزب التجمع الوطني بالشركة .

كما تزعمت عناصر حزب العمال الشيوعي المصري المظاهرات التي بدات من جامعة عين شمس .

وقد تميز اسلوب حركة هذه العناصر بالتماثل في جميع المواقع ، من حيث مضمون الهتافات والشعارات التي ترددت في محاولة لاثارة وتحريض الجماهير للتجاوب مع حركتهم .

ويجدر التنويه الى انه تم ضبط بعض هذه الشعارات — مدونة في أوراق خطية في أيديهم واجندات ومجلات حائط — لدى بعض المتهمين .

كما تماثلت اساليب حركة هذه العناصر — في الالتحام بالجماهير — والامتداد بحركتها — الى الميادين والشوارع الرئيسية — والانتشار بها لشل حركة المواصلات ، وتجميع المواطنين حولهم ، مع الاصرار على الاستمرار في التظاهر ، الى ساعات متأخرة من الليل ، والاتجاه الى تخريب بعض المنشآت العامة ، وفي مقدمتها منشآت الشرطة ووسائل النقل والمواصلات والمرافق ودور الصحف .

وتبين ان قادة هذه المظاهرات اعضاء قياديون في التنظيمات الشيوعية المصرية وبعض قيادات حزب التجمع وتأكد ذلك من خلال التقاط صور فوتوغرافية لهم اثناء قيادة هذه المظاهرات .

ولقد امتدت احداث الشغب مساء يوم ١٨ — وطوال يوم ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ — لتشمل عدة محافظات ولتأخذ طابع الانتشار المنظم ، وبرز دور عناصر حزب التجمع الوطني التقدمي من الشيوعيين وغيرهم في التصاعد بالاحداث ، على اثر صدور تعميم صادر من السكرتارية العامة لحزب التجمع الوطني ، عقب اعلان القرارات الاقتصادية مباشرة ، ابلغ لجميع اللجان القيادية بالمحافظات ، لتقصي ردود الفعل الجماهيرية تجاهها ، وتضمينه توجيها بأن هذه القرارات في غير صالح الطبقات الشعبية الكادحة مع توجيه القيادات الى مشاركة الجماهير للتحرك ضد هذه القرارات ، بالاضافة الى بيان اخر صدر عن الحزب يوم ١٩ يناير تضمن هجوما على الحكومة وتأييدا للتحرك الجماهيري في مواجهتها.

ولقد قامت لجان حزب التجمع الوطني ببعض المحافظات بالدعوة الى عقد مؤتمرات انتهت بالخروج في مظاهرات تصاعدت الى حد تخريب بعض المنشآت وذلك على الوجه الاتي :

في القاهرة : ضبط احد الاعضاء القياديين في حزب التجمع الوطني بالسيدة زينب وهو يقود احد المظاهرات ويحرض المتظاهرين لحرق قسم شرطة السيدة زينب — وذلك يوم ١٨ يناير — وقد قررت النيابة حبسه حبسا مطلقا .

في الجيزة : ضبط عضو قيادي في التجمع الوطني بالبدرشين لتحريضه عمال الورش المركزية التابعة لشركة السكر للاضراب عن العمل والتظاهر وذلك يوم ١٨ يناير .

في السويس : قام عضو التجمع الوطني بالسويس يوم ١٨ الجاري بتوزيع منشور يهاجم النظام القائم وبتفتيش سكنه عثر على أعداد كبيرة من نفس المنشور ، وأصدرت النيابة قرارا بحبسه حبسا مطلقا . كما قام مساعد حزب التجمع الوطني بالسويس بتاريخ ١٩ الجاري بتزعم المظاهرات التي قامت بتخريب نقطة شرطة المثلث واتلاف محتوياتها .

في الشرقية : قام عضو التجمع بمدينة فاقوس — بتحريض الجماهير على التظاهر والاضراب والاعتصام — وقررت النيابة حبسه حبسا مطلقا .

في قنا : قام عضو حزب التجمع الوطني بالمحافظة يوم ١٩ يناير بقيادة مظاهرة طافت بأحياء المدينة فضلا عن تحريض الجماهير بالقيام بأعمال تخريبية وتم ضبطه واعترف بتواجده في المظاهرة ، وقررت النيابة حبسه حبسا مطلقا .

في المنيا : قام بعض اعضاء حزب التجمع الوطني ــ بقيادة احد القيادات المحلية بمحافظة المنيا بتزعم المظاهرات وتحريض المواطنين على اعمال التخريب ونم ضبطهم جميعا ــ وقررت النيابة حبسهم حبسا مطلقا .

في شبرا الخيمة : حاول عضو حزب التجمع الوطني يوم ١٨ يناير تحريض عمال الشركة على الاضراب عن العمل والخروج في مظاهرة ــ وتصدت لادارة الشركة وبعض القيادات العمالية الواعية .

ويشار في هذا الصدد الى انه قد ضبط لدى بعض هؤلاء القيادات في حزب التجمع مسودة البيان الذي وزع على قيادة حزب التجمع يوم ١٩ الجاري ويهاجم الحكومة ويتهمها باحداث الشغب .

كما تأكد لسلطات الامن ان (عضوا قياديا بالحزب الشيوعي المصري وعضو حزب التجمع) سافر الى المنصورة يوم ١٧ الجاري ــ واجتمع باللجنة القيادية لحزب التجمع بالدقهلية وقرر في حديثه ان الحكومة في سبيلها الى اصدار قرارات اقتصادية جديدة سوف تؤدي الى اثارة المواطنين وطالبهم بضرورة الالتحام بالجماهير ، في رفض هذه القرارات وتجري النيابة التحقيق في هذه الواقعة .

ولقد اسفر ضبط وتفتيش بعض العناصر التي ساهمت في الاحداث الاخيرة بناء على الاذن الصادر من نيابة أمن الدولة عن كشف اربعة مخازن لحفظ الوثائق والنشرات السرية الخاصة بتنظيم حزب العمال الشيوعي المصري في طنطا وهي تحوي تحريضا على التحضير الثوري للاطاحة بنظام الحكم .

كما تم في اسيوط ضبط مخزن يحوي مجلات حائط تتضمن تحريض الطلبة ضد النظام ومنشورا محررا بخط اليد من عدة نسخ بالكربون اعد للتوزيع عقب أحداث يوم ١٨ الجاري مصدر بعبارة « يا جماهير شعبنا الكادحة . وينتهي بطلب اسقاط الحكم » .

وفي القاهرة ضبط مخزن نشرات تتضمن هجوما على مواقف النظام .

وفي قنا ضبط مخزن به نشرات تنظيمية بعنوان (الانتفاض) و (شيوعي مصري) من اعداد مختلفة تضمنت ما سبق الاشارة اليـــه .

كما ضبط منشور خطي ، مكون من ست صفحات يتضمن هجوما على نظام الحكم .

كما تم ضبط بعض الوثائق الخطية ــ التي تشير الى مخطط الحزب في الحركة الجماهيرية ، وخلال المظاهرات والمسيرات ــ وصولا الى تفجير الموقف ، لتحقيق اهداف هذا التنظيم ، في اسقاط النظام القائم ، وذلك في منازل بعض قيادات واعضاء التنظيم .

ولعل خط سير الاحداث يكشف عن ان العناصر الشيوعية المنظمة ، وبعض قيادات حزب التجمع ، كانت ترصد تطـــورات الموقف الاقتصادي ومن وجهة نظر واحدة ، تقف على ارضيـــة سياسية واحدة ، هدفها الانقضاض على الساحة الجماهيريـــة والسيطرة عليها .

وان الفريقين تشاركهما بعض العناصر من مدعي الناصرية التي اشتركت في المظاهرات ، سارعوا الى تحديد توقيت التفجير بمجرد اعلان القرارات الاقتصادية التي اصدرتها الحكومة وكـــان اسلوب التفجير متجها منذ البدايـــة الى اثارة مشاعر السخـــط الجماهيري الى الحد الذي يصل بالامور الى اثارة الاضطراب على مستوى محافظات الجمهورية بأكملها .

ولعله من الواضح ايضا ان انحسار هذه المحاولة وفشل هذا التدبير لم يكن نتيجة تراجع عن القوي التي اعدت نفسهـــا لاحداث هذه الاضطرابات وانما تحقق نتيجة تصدي قوات الشرطة لموجات التخريب والتظاهر يومي ١٨ و١٩ يناير بالاضافة الى نزول القوات المسلحة لمعاونتها مساء يوم ١٨ الجاري وهو موقف وطني يتطلب منا جميعا كل تقـــدير واعزاز امتدادا للمواقف البطوليـــة والوطنية التي تأكدت على مر مراحل النضال المصري من اجـــل الحرية والحق والامن .

من ذلك كله وبكل الوضوح يبدو لنا ان ما وقع من خسائر في الارواح والممتلكات اذا كان ضحية العنف التخريبي والتآمـــر المبيت ، وبماذا اذن يرد العنف . واذا كان البعض يزايد علـــى مواجهة المظاهرات بالقوة فهل نشل يد الحكومة في ان تتحمـــل

مسئوليتها في دفع الاعتداء على أرواح الشعب وممتلكاته وحماية البلاد وايقاف موجة اشعال الحرائق بها .

(تصفيق حاد)

السيد رئيس مجلس الشعب :

الاخوة والاخوات اعضاء المجلس الموقر :

بعد ان تبينا الظروف المحلية بأوضاعنا الاقتصادية وبالاجراءات وبالاجراءات المتعلقة بالاصلاح الجذري في ضوء كل الاعتبارات وبعد ان اوضحنا وجهة نظرنا بالنسبة للاحداث الاخيرة فانني اود ان أشير الى انه لامر مؤسف حقا ، ليس امام الشعب المصري فقط — ولكن أمام العالم كله ، ان يتبين للجميع داخليا وخارجيا حجم المؤامرة التخريبية التي استهدفت ثورة ١٥ مايو ونظام الحكم بالبلاد .

وان يتبين ابعاد أهداف المؤامرة التي تمس كل قضايانا المصيرية ، في محاولة القضاء على الحرية بل محاولة القضاء على كل منجزات ثورة ١٥ مايو واجهاض كل اثار نصر ٦ اكتوبر العظيم، واتجاهها الى التخريب واشعال الحرائق في الممتلكات العامة والخاصة وتغيير النظام الاساسي الذي ارتضاه الشعب في تحالفه كل طبقاته واذكاء لخطر غرائز الحقد وتعريض أرواح المواطنين للخطر .

الامر الذي يشكل ضرورة التصدي له موقفا قوميا كان يجب ان يرتفع فيه الجميع فوق كل المصالح الضيقة ، لنقف جميعا مدافعين عن حقوق الشعب وحرياته وقضاياه الكبرى وارواحه وممتلكاته ازاء هذا العنف التخريبي الذي لم تعرفه بلادنا من قبل .

بدلا من تجميع ونقل المسئولية من على عاتق المتآمرين المخربين وتعليقها بقرارات اقتصادية استهدفت انتشال البلاد من ازمتها الخانقة وهذه القرارات التي لم تكن — على أي حال من الاحوال — الا المفجر الذي كشف عن ابعاد التآمر المبيت ، والذي كان يستهدف انتهاز اي فرصة ، سواء كانت القرارات او غيرها لتنفيذ الاهداف المبيتة للتآمر ، لاسقاط نظام ١٥ مايو — الذين يدعون الانتماء اليه ، والذي هيأ كل أسباب الديمقراطية — لكي نتواجد جميعا في حرية ونزاهة للانتخابات للتواجد في هذا المجلس الموقر ممثلين لمصالح هذا الشعب .

هل نحمي جميعا مبدأ الشرعية وسيادة القانون ودولة المؤسسات والتعبير عن مصالح الشعب من داخل هذا المجلس ام نحمي اسلوب الوسائل اللاديمقراطية واللادستورية ووسائل العنف والتخريب .

هل نلجأ الى تمييع المسئولية عن هذه الفئة المتآمرة استباقا للتحقيقات التي تقوم بها السلطة القضائية لكي تطرح كل حقائق التآمر وابعاده وأدلته امام شعبنا جميعا .

اليس من الواجب الوطني ان نقف امام هذه الموجة الهمجية لصالح شعبنا والدفاع عنه ازاء المتآمرين بمصائره في موقف قومي واحد .

اليس واجبا ان نعمل جميعا على توحيد صف الشعب وبلادنا يتربص بها عدونا وما زال يحتل جزءا عزيزا من اراضيها تقف في مواجهة قواتنا المسلحة الباسلة ألتي يجب علينا جميعا ان نحمي ظهورها ، في جبهة داخلية صلبة .

حمدا لله ان الخارجين عن الخط لا يمثلون الا اقلية ضئيلة وان الاغلبية الساحقة لابناء هذا الوطن يقفون اليوم جميعا — شاجبين هذا الاتجاه التخريبي بل ومضحين ومتبرعين من أقواتهم لاصلاح آثار هذا التخريب في روح مصرية خالصة .

انه لا ينطلي على جماهير شعبنا ما يعمد اليه البعض سترا لموقفهم الشاذ المنعزل امام جماهير شعبنا من ان يصدروا بضع كلمات متخاذلة تشجب التخريب ثم ينصرفون محاولين صرف نظر الشعب عن مسئولية التخريب والعنف وحجم المؤامرة واهدافها في ضرب ثورة ١٥ مايو وانجازات ٦ اكتوبر .

ان موقف هذه القلة ليس وليد اليوم ويمكن فهمه كامتداد لما ساهموا به في الاثارة الجماهيرية والتخريب المعنوي من خلال الاجتماعات العامة والندوات والذهاب للجامعة لمحاولة اثارة الطلبة ولكسب بطولات زائفة وموهومة وكأنه لم تتح لهم الفرصة ليمارسوا مسئوليتهم من خلال المؤسسات الشرعية بالدولة وبحجة مكشوفة بأنهم ينزلون الى الشارع المصري مستغلين اسوأ استغلال ذلك المناخ الديموقراطي المفتوح الذي تحقق لوطننا بعد قيام ثورة ١٥ مايو ١٩٧١ .

ولعل موقفهم هذا يتفق مع الموقف الضالع للمتآمرين والمخربين ومن بعض اعضاء حزب التجمع وبعض قياداته . في ركوب الموجة الجماهيرية في الاحداث الاخيرة لزيادة موجة التخريب الموجه الى املاك الشعب وارواحه مما استدعى القبض عليهم في حالة تلبس .

(تصفيق)

ومع كل ذلك — فلن نسمح لانفسنا — بأن يصرفنا ذلك عن واجب التصدي لحماية ثورة الشعب في ١٥ مايو ، ولن نسمح لانفسنا ان ندخل الى معارك جانبية حتى لا يحكم التاريخ على هذه المرحلة من نضال شعبنا وامتنا بأننا انصرفنا عن الاخطار المحيطة بأمتنا وتركنا قضية تحرير الوطن ، وانشغلنا بالمناورات عن العدو الواقف على بابنا والمحتل لجزء عزيز من اراضينا .

السيد رئيس مجلس الشعب :
الاخوة والاخوات اعضاء المجلس الموقر :

لقد كان أملنا وأنا واثق انه امل كل الشعب ، بعد ان اتضحت ابعاد هذه المؤامرة التخريبية لمحاولة اسقاط انجازات ومكاسب ثورتي ٢٣ يوليو و١٥ مايو والتسلط على كل مقدرات الشعب المصري ، واعادته الى اسار النفوذ الاجنبي ومجتمع الحزب والراي الواحد ، وبعد ان بدت الاخطار المحيطة باستكمال مسيرتنا لحل قضيتنا القومية واسترجاع حقوقنا المشروعة واضحة، لقد كان أملنا وامل كل الشعب ان تقف جميع الاحزاب موقفا قوميا مصريا واحدا خالصا لوجه الله والوطن .

ولكني اشعر بالاسف الشديد لهذا التورط الشائن لحزب التجمع التقدمي في هذه الجريمة القومية البشعة الموجهة الى شعبنا وقضاياه المصرية ومن هنا لا مناص من ان نقف جميعا كما وقفنا منذ ١٥ مايو ثوارا قبل ان نكون حكاما ومصريين قبل ان نكون حزبيين (تصفيق حاد) فالواضح اننا ندخل تحت قيادة الرئيس المؤمن المناضل محمد انور السادات (تصفيق حاد وهتاف بحياة الرئيس : الله اكبر ثوارا وللحكم بكتاب الله وسنة نبيه) ثورة ١٥ مايو اختيار آخر ، ازاء الذين لا يريدون لهذا الشعب الحرية والامن والرخاء ، والذين لا يريدون الاستقرار لهذه المنطقة من العالم التي لن يملأها ويحمي أمنها الا اصحابها العرب لصالح الرخاء والاستقرار والسلام العالمي .

واذا كنا من واقع ما سردته عليكم من الاهداف التي اتجه اليها المخربون قد تأكدنا ان المتآمرين قد كشفوا عن أهدافهم ضد الحرية عندما هاجموا دور الصحف ونحو زيادة معاناة الشعب عندما حرقوا وسائل المواصلات ، وخربوا أسلاك التليفونات ، وافرغوا المجمعات الاستهلاكية من سلع الشعب وحملوا اقتصاد اعباء جديدة وهم الذين يدعون انهم يخادعون بذعاوى الدفاع عن القوى الكادحة التي سوف تتحمل كل اثار تخريبهم .

اذا كنا قد تبينا كل هذه الاهداف فان الزعيم القائد محمد أنور السادات الذي يقودنا في اللحظات الحاسمة من تاريخ هذه الامة قد اكد على انه لا رجوع عن الحرية والديموقراطية ولا رجوع عن سيادة القانون الكفيل بردع المخربين ردعا حاسما في اطار احكام قضائنا العادل الذي عادت له مكانته الخالدة في تاريخ امتنا.

وانه لا رجوع عن مسيرتنا في تحرير ارادتنا وانه لا عودة اطلاقا الى دوائر النفوذ الاجنبي ، ولا وقوف لحظة في سبيل استرداد اراضينا السليبة . واستعادة حقوقنا المشروعة والسير بثورة ١٥ مايو في اطار الشرعية الدستورية نحو غاياتها القومية : وسنقف ـــ كلنا كما هدتنا دوما قيمنا الروحية ، صفا واحدا كالبنيان المرصوص ، للدفاع ضد كل عدو خارجي او داخلي لهذه الامة تحت قيادة زعيمنا المؤمن محمد انور السادات (تصفيق حاد) ولن توقفنا هذه الفتنة عن استكمال مسيرتنا ، وشعبنا الذي واجه بكل الشجاعة اعتى القوى الفكرية ، وخاض المخاطر في ٦ اكتوبر ، لن ترهبه هذه الفئة الباغية .

ايها الاخوة والاخـــوات :

اسمحوا لي في هذه المناسبة ان نتوجه جميعا بتحية الشكر والتقدير والاعزاز لجماهير هذا الشعب العظيم على اختلاف فئاتهم ، تلك الجماهير التي لم تستجب لهذه الفتنة او لعوامل الاثارة والتحريض بل شجبت وأدانت هذا المخطط التخريبي ادراكا لظروف الوطن وأعباءه واكثر من ذلك فقد بادرت بعض الهيئات والاتحادات والنقابات ، وبعض ابناء هذا الوطن المقيمين في الداخل والخارج الى المساهمة في تكاليف اصلاح اثار التخريب .

وتحية تقدير واعزاز الى اخوتنا وابنائنا بالقوات المسلحة وبهيئة الشرطة (تصفيق) الذين وقفوا الى جانب جماهير الشعب

يتحملون مسؤولياتهم في وطنية وشرف وتفان لصد عوامل الهـــدم والتخريب والدمـــار .

والله يرعى بلادنا العظيمة ويبارك شعبنا العريق ، ويوفق زعيمنا لتحقيق كل امالنا في التنمية والتقدم والرخاء .

والسلام عليكم ورحمة الله

(تصفيق حاد)

(مضبطة مجلس الشعب ــ الجلسة السابعة عشرة (٢٩ يناير ١٩٧٧)
من ص ٢٠ الى ص ٢٣)

وثيقـــة رقم (٢)
رسالة من السيد العضو خالد محي الدين يصحح فيها بعض الوقائع التي وردت في اجابة السيد رئيـــس مجلس الوزراء التي القاها امام المجلس بجلسة الامس ٢٩ يناير ردا على طلبـــات الاحاطـــة حول الاحـــداث الاخيرة .

رئيس المجلـــس :

وردت الي رسالة من السيد العضو خالد محي الدين يصحح فيها بعض الوقائع التي وردت في اجابة السيـــد رئيس مجلس الوزراء التي القاها امام المجلس بجلسة امس ردا على طلبـــات الاحاطة حول الاحداث الاخيرة ، فهل توافقون حضراتكم علـــى تلاوتهـــا ؟ **(موافقة) .**

تليت الرسالة الاتية :

« السيد رئيس المجلس ، السادة الاعضاء :

لقد استمعنا بالامس لبيان رئيس مجلس الوزراء ردا على طلبات الاحاطة حول الاحداث الاخيرة ويهمني ان اسجل انـــه تضمن معلومات جانبها الصواب وامورا لا يصح السكوت عليها . (اولا) : قال رئيس مجلس الوزراء انه يدين عددا من المواطنين ممن ينتمون الى حزب التجمع الوطني والى ادانة حزب التجمـــع الوطني نفسه — ذلك الحزب السياسي الشرعي — بتهم خطيـــرة اعتمادا على تحريات المباحث العامة واجهزة الامن دون أي مناقشة سياسية ودون انتظار تحقيقات النيابة وكلمة القضاء الاخيرة مما يشكل موقفا ضد سيادة القانون وانتهاكا للمبدأ القانوني الشهير (لكل متهم قاضيه وان المتهم بريء حتى تثبت ادانته) .

ومما يزيد اسفنا ان الحملة التي شنها السيد رئيس مجلس الوزراء على حزبنا تقوم على معلومات غير صحيحة ابرزها ما اشار

اليه للتوجيه الصادر من السكرتارية العامة بخصوص رفع أسعار السلع حيث اورد كلاما لم يتضمنه هذا التوجيه اطلاقا ، واخفى اننا طلبنا في التوجيه من لجان المحافظات ان تتصل بالسادة اعضاء مجلس الشعب من كافة الاحزاب والمستقلين لرفض رفع اسعار السلع الشعبية .

وسأودع نص هذا التوجيه مكتب المجلس الموقر كما ان هناك وقائع اخرى غير صحيحة سأعطي مثالا واحدا لها وهو القول بأن مقرر التجمع الوطني بالمنيا قد قاد المظاهرات في المنيا في تلك الايام مع ان هذا الشخص الذي ذكرت جريدة الاخبار اسمه اليوم ليس مقررا للتجمع بل هو احد السكرتيريين وكان متواجدا في القاهرة أيام ١٨ و١٩ و٢٠ يناير وقد اثبت تواجده بالاتحاد الاشتراكي يومي ١٩ و٢٠ في سجلات الحضور والانصراف ، وقد اعطى شهادة بذلك وفي ١٨ يناير كان لديه امتحان بأحد المعاهد العليا .

(ثانيا) : ان حزب التجمع يعمل في اطار الشرعية وهناك خلاف في الراي وفي المنهج وفي الاسلوب لعلاج القضايا المختلفة مع الحكومة ، اذ ان الحكومة تعبر عن سياسة هي مسئولة عنها امام مجلس الشعب حسب نص الدستور ولا يعني معارضة الحكومة في سياستها معارضة للنظام او الخروج عنه . اذ ان الراي الاخر هو أساس التجربة الديموقراطية والعدوان عليه هو عدوان على التجربة نفسها .

واننا كنا نتصور ـــ نحن في حزب التجمع ـــ ان القضية هي قضية سياسية بالدرجة الاولى واعني بذلك السياسات الخاطئة التي اتبعتها الحكومة في مواجهة الازمة الاقتصادية وما أحاط بها من سياسات اخرى ادت بها الى هذا الوضع .

واخيرا فاننا نثق في نزاهة قضائنا العادل وانه سيضع الامور في نصابها ، وان حزبنا بعيد عن شبهة اي تآمر او تخريب وكل من يثبت ادانته بالتخريب الذي ندينه سوف يفصل من حزبنا وفق لائحة الحزب .

وادعو الله ان نرتفع في هذه الاونة الى مستوى المسئولية لبناء مصر المستقبل » .

(مضبطة مجلس الشعب ـــ الجلسة الثامنة عشر (٣٠ يناير ١٩٧٧) من ص ٢٠ الى ص ٢١)

وثيقة رقم (٣)
برقية يوم ١٨ يناير من حزب التجمع التقدمي الوحدوي الى مقرري المحافظات ومسؤولي العمل الجماهيري .

مبرقة : ١٨ يناير ١٩٧٧

من حزب التجمع الوطني التقدمي الى مقرري المحافظات ومسؤولي العمل الجماهيري (جميع المحافظات) .

بمناسبة عرض الميزانية على مجلس الشعب والقرارات الاخيرة يرجى تنفيذ الاتي :

١ — ارسال تقارير سريعة عن رد فعل الجماهير للقرارات الاقتصادية الاخيرة .

٢ — التركيز في شرح وجهة نظر التجمع على ما يلي :

١) ان هذه القرارات والتي اتخذت بحجة علاج الازمة الاقتصادية وسد العجز لا تحقق أي علاج لهذه المشكلة .

٢) ان هذه القرارات من الناحية الاجتماعية تعكس انحيازا واضحا للطبقات الغنية والقادرة . فبينما تحمل الطبقات الشعبية بأعباء فورية ، تكتفي الحكومة بالوعد باتخاذ الاجراءات لتحمبل الطبقات القادرة جزءا من الاعباء .

٣) تحديد مطالبنا الاولية في الاتصال بأعضاء مجلس الشعب من كافة الاحزاب والمستقلين لمطالبتهم برفض هذه السياسة وبصفة خاصة الغاء رفع اسعار السلع الشعبية .

٣ ــ سيصدر التجمع بيانا تفصيليا يوم الخميس ١٩٧٧/١/٣٠ .

سكرتير العمل الجماهيري

(النشرة التنظيمية لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ــ العدد الاول ٥ مارس ١٩٧٧)

وثيقة رقم (٤)
برقية يوم ٢٠ يناير من حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي الى مقرري المحافظات .

مبرقة : ٢٠ يناير ١٩٧٧

من حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي الى جميع مقرر المحافظات

تأكيدا على احساس حزبنا بمسؤولياته تجاه الوطن والمواطنين وتعاونا مع كل القوى الوطنية يرجى تكليف كل أعضاء الحزب في كافة المواقع للعمل على حماية المنشآت والاموال من اعمال التخريب وتهدئة الخواطر خاصة وان الحكومة قد قررت سحب القرارات الاقتصادية واجراء نقاش حولها في مجلس الشعب. هذا وقد أصدر حزبنا البيان التالي الذي نأمل أن تقوموا بتعميمه على مختلف الوحدات .

لجنة المتابعة
(المصدر السابق)

وثيقة رقم (٥)

بيـــان
من حزب التجمع الوطنـــي
التقدمي الوحدوي الـــى
جماهير الشعب المصري .

هذا هو النص الكامل لبيان ١٩ يناير ١٩٧٧ الذي وزع على جميع الصحف وبالطبع لـــم تشر اليـــه مطلقـــا كعادتها .

في الوقت الذي كانت الجماهير المصرية تنتظر كما بشرتهـــا الصحافة وبيان الحكومة وتصريحات المسؤولين تحقيق خطـــوات فعالة على طريق تصحيح المسار الاقتصادي ، وتحسين أحـــوال الجماهير الكادحة . فوجئت بقرارات من مجلس الوزراء برفـــع أسعار عدد من السلع الاساسية الذي يؤدي الى المزيد من الارتفاع في الاسعار العامة ، والتي تتحمل اعباءهـــا في النهاية الطبقـــات الشعبية ، والغريب أن تتم هذه الخطوة دون الرجوع الى مجلس الشعب والتنظيمات الجماهيريـــة .

وكان رد الفعل التلقائي من الجماهير التي تعاني من تعقـــد ظروف المعيشة ، هو محاولة التعبير عن رفضها لهذه القرارات عن طريق التوجه الى مجلس الشعب لمطالبته برفض هذه الزيـــادات التي امتصت اضعاف العلاوات المقررة للعاملين في الحكومةوالقطاع العام رغم ما وعدت به الحكومة في بيانهـــا بتحقيق التوازن بـــين الاســـعار والاجـــور .

ولقد ادى تدخل قوات الامن المركزي ومحاولاتها وقف حركة الجماهير بالقوة ، الى وقوع صدامات دامية واعمال عنف وتخريب في بعض المواقع . وكالعادة ، فوجئت الجماهير المصرية ببيان للسيد وزير الداخلية يسارع فيه بالقاء تبعة ما حدث على بعض التيارات السياسية ، كما فوجئت ببعض الصحف تتهم حزبنا بأنه وراء عمليات التخريب والمظاهرات وتزور توجيهاتنا لفروع الحزب بالمحافظات .

ويهم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ان يضع بعض الحقائق امام جماهير الشعب :

١ — أن موقفنا من الازمة الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد ، ورفضنا للسياسة التي تمارسها حكومة حزب مصر العربي حرصا على مصالح البلاد والجماهير الكادحة أمره معلن ومعروف . وقد حذرنا دائما من العواقب الوخيمة لهذه السياسة من قبل وطرحنا سياسة بديلة متكاملة .

٢ — وفي برنامجنا الإنتخابي طالبنا بتوزيع السلع التموينية والضرورية بالبطاقات وتطبيق التسعيرة الجبرية على كل السلع الغذائية والاستهلاكية الاساسية ، واستمرار نظام دعم السلع الاساسية الشعبية وربط الاجر بالاسعار ووضع سياسة شاملة للاجور والدخول والانتاج والتجارة الداخلية والخارجية والسياسة الضريبية وتثبيت الاسعار والعودة لاسلوب التخطيط الشامل بدلا من المواجهات الجزئية الموسمية القاصرة .

وقد حذرنا في ردنا على بيان الحكومة من التصريحات غير المسؤولة واكدنا أن اغلبية الفئات الشعبية تعيش على حد الكفاف او دونه . ولكن ثمة فئات طفيلية في المجتمع تحصل على دخول سريعة وضخمة لا تشقى في سبيلها ، وانما تعتمد في تحقيقها على الفساد والافساد والاستفادة من ازمات الاقتصاد المصري التي تعمقها في احوال كثيرة ، ومن نزعات الاستهلاك غير الصحية التي تخلقها في المجتمع .

واكدنا ان شعبنا لم يرفض في تاريخه اية تضحية . ولكن من حقه أن يقول اذا كان البلد فقيرا فلتختفي مظاهر الترف . واذا كان اقتصادنا يسمح بهذه المظاهر فلماذا ينكر عليه البعض ان يطالب بالقليل من الضروريات .

وطرح التجمع سياسة اقتصادية جديدة تحمي مصالح الطبقات الشعبية ، وتقدم خلاصا حقيقيا من الازمات الحالية ، وتقوم على تصفية النشاط الطفيلي تصفية كاملة لانه يمتص عرق الفئات العاملة والمستهلكة ويبدد موارد البلاد المالية ، واعادة النظر في كل القوانين والقرارات التي استخدمت بخبث شعار الانفتاح ولم تؤدي الى أي زيادة في الانتاج ، واعادة واعادة النظر في نمط توزيع الدخل القومي ، ونقل القوة الشرائية من الفئات المسرفة الى الفئات المحرومة . فبدون ذلك تتعذر التنمية ويصبح السلام الاجتماعي في خطر وتضطرب الاوضاع الاقتصادية .

وعندما وقعت احداث الامس ومن واقع الاحساس الكامل بالمسؤولية قررت لجنة المتابعة ارسال برقية الى فروعنا بالمحافظات نوضح فيها رفضا لهذه القرارات من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية التي تحمل جماهير شعبنا عبئا ثقيلا . وطالبت برقيتنا من مسؤولي التجمع في المحافظات تحديد مطالبنا الاولية بالاتصال بأعضاء مجلس الشعب من كافة الاحزاب والمستقلين للمطالبة برفض هذه السياسة وبصفة خاصة المطالبة بالغاء رفع أسعار السلع الشعبية .

وان حزبنا اذ يؤكد على حق الجماهير الشعبية في التظاهر السلمي تعبيرا عن مطالبنا ومشاكلها يؤكد أن حماية المنشآت واجب وطني على كل مواطن ويحذر تجمعنا كافة القوى الوطنية والديمقراطية من أن أعداءها سيحاولون تشويه وجهتها بأن يسندوا اليها أعمال التخريب التي نعلم أن جماهيرنا لا يمكن أن ترتكبها . كما أننا نرفض في نفس الوقت تصريحات بعض المسؤولين وما جاء في بعض الصحف من القاء الاتهامات جزافا على القوى والتيارات السياسية الوطنية قبل ظهور الحقائق كاملة بالطرق القانونية والشرعية وقد يحسن أن نذكر الجميع بأنه في مناسبات سابقة القيت جزافا مثل هذه التهم على نفس الذين تلقى عليهم الان ثم ثبت قضائيا الا علاقة لهم بها .

وان التجمع الوطني التقدمي الوحدوي حرصا منه على مصالح الشعب ووحدته الوطنية ليطالب بوقف حملة الاعتقالات التي تتم ضد بعض المواطنين والقيادات السياسية ويطالب بالافراج عنهم ، كما يطالب بوقف تنفيذ القرارات الاقتصادية الاخيرة حتى تتم مناقشتها في مجلس الشعب مع الميزانية وادارة أوسع حوار ممكن حولها فالقضية تمس حياة كل مواطن .

تحريرا في : ١٩٧٧/١/١٩ **التجمع الوطني التقدمي الوحدوي**

(المصدر السابق)

وثيقة رقم (٦)

بيان الى الشعب حول حركة الجماهير يومي ١٨ و ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ وموقف التجمع الوطني التقدمي في المرحلة القادمة .

واصل الحزب عمله فاجتمعت السكرتارية العامة الموسعة يوم ٢٤ يناير ١٩٧٧ وصدر عن اجتماعها هذه الوثيقة التاريخية .

— حرص حزبنا منذ قيامه على ان تكون سياساته ومواقفه في غاية الوضوح لاننا نعلم ان كثيراً من القوى تتربص بنا ولهذا فاننا نؤمن بضرورة تجنب الخطأ، ولاننا كنا نعلم ان جماهير الشعب في حاجة ماسة الى من يشاركها في اجتياز هذه المرحلة الصعبة من تطور البلاد التي تعاني من ازمة امتدت الى كثير من المجالات ابرزها استمرار الاحتلال الاسرائيلي لجزء عزيز من ارضنا وشعبنا منذ عشر سنوات ، وتفاقم المشكلة الاقتصادية وازدياد أعباء المعيشة واتساع نطاق الفوارق الاجتماعية بين الفقراء والاغنياء مع وجود كثير من مظاهر النشاط الطفيلي وحياة الترف التي تستفز مشاعر الغالبية العظمى من المواطنين ، وبطء تطور الممارسة الديمقراطية مما أدى الى اضعاف الحركة السياسية لكثير من القوى الوطنية ومنعها من التعبير عن رؤيتها السياسية للحاضر والمستقبل .

— وفي ظل هذه الظروف وبينما اجهزة الاعلام منهمكة ليل نهار في تبشير المواطنين بقرب تحسين الاحوال الاقتصادية وتثبيت

الاسعار وتخفيف اعباء الحياة عن الكادحين ، اصدرت حكومة مصر قرارها الشهير برفع الاسعار وتنفيذه فورا دون انتظار نتائج مناقشات مجلس الشعب ودون التعرف على موقف الناس منها .

وحدث رد الفعل التلقائي للجماهير في تحركهم السلمي الذي شمل كل انحاء البلاد وشاركت فيه كل القوى الاجتماعية ابتداء من العمال حتى الطبقة المتوسطة حيث رفض الجميع قرار رفع الاسعار كما رفضوا كافة الاوضاع السلبية الناجمة عن الازمة الوطنية والديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية وهو أمر ينبغي ان يكون موضع دراسة كل القوى السياسية في مصر لانه يجسد الموقف من السياسات الخاطئة لحكومة حزب مصر ويتطلب تضافر كل الجهود من أجل ايجاد حلول جذرية لمشاكل المجتمع .

- ان شعبنا يعرف الحقيقة الكاملة فقد عبر عن نفسه وشارك في حركة يومي ١٨ و ١٩ يناير وفاجأته قسوة قوات الامن المركزي ولجوئها الى العنف في مواجهة الحركة الجماهيرية السليمة بلا مبرر لهذا العنف مما أدى الى بعض أعمال العنف المضادة والاعتداء على بعض الممتلكات العامة والخاصة وهيأ الجو الى عمليات تخريب قامت بها عناصر مختلفة من قوات الامن المركزي ، وعملاء المخابرات الامريكية المركزية والرأسمالية الطفيلية طبقا لمخطط يستهدف الصاق هذه العملية بالقوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية لاتخاذها ذريعة للقيام بعملية تصفية شاملة لهذه القوى وايقاف تطور الممارسة الديمقراطية التي بدأت في مصر حديثا بتعدد الاحزاب واجهاد حزبنا الى الحد الذي يشل ارادته وقدرته على الاستمرار دفاعا عن مصالح الشعب والوطن .

- ان حزبنا يتحمل مسئوليته كاملة في استمرار تعبيره عن مصالح الشعب المصري بكل فئاته وعن المصالح العليا للوطن ويحدد موقف في الفترة القادمة - بناء على دروس هذه التجربة - على أساس الاهداف والمطالب والخطوات التالية وستصدر خلال الايام القادمة دراسة تفصيلية برأينا حول هذا الموضوع .

١) أن التجمع الوطني التقدمي الوحدوي يعتبر ان قضية تحرير الارض المصريةوالعربية واستعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه فياقامة دولة وطنية مستقلة هيالمسئولية الاولى التي يجب ان تركز عليها كافة الجهود ونؤيد توحيد

الجهود الوطنية في مصر والوطن العربي في مواجهة العدو واعادة التضامن العربي على المستوى الشعبي والحكومي لمواجهة المخطط الامريكي الاسرائيلي الرامي لاضعاف الموقف العربي الموحد الذي ظهر في مؤتمر الجزائر والرباط واحترام قراراتهم ورفض السياسة الاسرائيلية والامريكية واطالة امد الجهود السلمية في جنيف وذلك بتحديد حد أقصى لانهاء هذه الجهود لاشعار العدو بأننا مستعدون لخوض المعركة من أجل تحرير الارض المحتلة باتخاذ الاجراءات العملية لتعبئة البلاد لاحتمالات المعركة .

٢) ان التجمع الوطني بناء لا هدم ، قوة تجديد لا تدمير ، ولهذا فانه لم يكتفي بنقد السياسات المطبقة ولكنه حرص منذ بداية قيامه على تقديم البديل وفيما يتعلق بالازمة الإقتصادية فاننا نملك بالفعل سياسة بديلة لانقاذ الاقتصاد المصري وتخفيف أعباءالمعيشة عن المواطنين في برنامجنا الإنتخابي كما قدمها نوابنا فيمجلس الشعب اثناء مناقشة بيان الحكومة وسنعرضها مرة أخرى بالتفصيل أثناء مناقشة الميزانية في مجلس الشعب وتقوم هذه السياسة على :

ـ العودة لإسلوب التخطيط الشامل بدلا من مواجهات جزئية قاصرة واقرار خطة تنمية ثلاثية لانقاذ الاقتصاد المصري ، والاعتماد في تنفيذ هذه الخطة على مواردنا الذاتية أولا ثم التعاون العربي والدولي غير المشروط واعادة النظر في قوانين الإنفتاح التي لاتؤدي الى زيادة في الانتاج .

ـ دعم القطاع العام والخاص في الصناعة والزراعة والتجارة لتوفير السلع الضرورية بأسعار مناسبة .

ـ تصفية النشاط الطفيلي تصفية كاملة لانه نشاط ضار بطبيعته لا يضيف أي شيء الى قدراتنا الانتاجية ويمتص عرق الفئات العاملة والمستهلكة ويبدد موارد البلاد المالية .

ـ استمرار نظام دعم السلع الشعبية الاساسية وتوزيع السلع الضرورية والنادرة بالبطاقات وتطبيق التسعيرة الجبرية والتوسع في التعاون الاستهلاكي ليكون اساس الخدمة في الريف والمدينة .

ـ تنفيذ توصيات مؤتمر الاجور والاسعار الذي أقامه الاتحاد العام لعمال مصر بما يكفل اعادة النظر في توزيع الدخول في اطار تحقيق عدالة التوزيع ونقل القوى الشرائية من الفئات المترفة الى الفئات المحرومة .

٣) اننا ندعو كل القوى السياسية في مصر وجميع الاطراف الي التمسك بالشرعية واحترام القانـــون وبرفض اي اجـــراءات استثنائية ونقدر ما ورد في البيان الصادر عن اجتماعات الســـيد الرئيس محمد أنور السادات بالقيادات السياسية والتنفيذية مـــن انه لا عودة للراي الواحد ، ولا رجوع عـــن مكتسبات الشـــعب وحقوقه في الحريات الديمقراطية السليمة ، ولا عودة الى الحلول الجزئية والوقتية وضرورة الحل الجذري الشامل بمعالجة الهيكـــل الاقتصادي للبلاد كنقطة انطلاق لا بد منها لتحقيق مجتمع التنمية ومجتمع الرخاء وعدم الاتجاه الى ما يسمى غذاء الشعب أو كسائه.

ونرى ان التوسع في الحقوق الديمقراطية للمواطنين والاسراع بتطوير الممارسة الديمقراطية والنشاط الديمقراطي للمنظمـــــات الجماهيرية واباحة حق كل القوى السياسية في اقامة احزابهـــــا المستقلة والغاء كافة القوانين المقيدة للحريات هي افضل ســـبيل لدعم استقرار المجتمع المصري وتعميق وحدته الوطنية على اسس راسخة تكفل مشاركة الجميع في صياغة مستقبل البلاد .

٤) اننا ندين بشدة اي اعتداء على الممتلكات العامـــة او الخاصة فانه يتعارض معمبادىء وافكار القوى الوطنيةوالديمقراطية والتقدمية التي تحرص بشدة على حماية أو صيانة ثـــروة البـــلاد القومية : ولهذا فاننا نرفض تحميل اي تيار سياسي وطني او تقدمي مسئولية ما حدث من عنف أو تحريض على المظاهرات وسيثبـــت ذاك القضاء ، ونناشد كل الاطراف الواعية ، الوعي بخطورة هـــذا الاتجاه على مستقبل الديمقراطية في مصر والحرص على وحدة قوى الشعب المصري خاصة وان تحميل القوى التقدمية مسئولية اعمال العنف كان دائما اسلوبا باليا وعقيما على امتداد تاريخنا الحديث في مواجهة الازمات الحقيقية للبلاد اضر كثيرا ولم يفد شيئا .

٥) يتحمل حزبنا المسئولية في الدفاع عن اعضائه المقبوض عليهم واتخاذ الاجراءات القانونية الكفيلة بتوفير الضمانات الكاملة لكافة المقبوض عليهم والمطالبة بالافراج عنهم . وكلنا ثقـــة في ان النيابة العامة والقضاء سيوفران للجميع حقوقهم القانونية كاملة ، كذلك فاننا نطالب بسرعة الاعلان عن نتائج التحقيقات التي تجريها النيابـــة العامـــــة .

٦) اننا نطالب بتشكيل لجنة برلمانية لتقصي الحقائق مـــن الناحية السياسية يشترك فيها ممثلون لكل الاحزاب والمستقلين على

ان تقوم اللجنة بدراسة طبيعة التحرك الجماهيري يومي ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ وأسبابه واسلوب وزارة الداخلية في مواجهته واعمال التخريب والمشتركين فيها والمحركين لهـم ونطالب باعلان نتائـج اعمال اللجنة على الشعب لانها سوف تظهر الحقيقة كاملة وفـي مقدمتها براءة القوى الوطنية من اي مشاركة في التخريب .

٧) كذلك فاننا نطالب بوقفة موضوعية مع حزب مصر بشرط ان تكون علنية وامام الشعب من خلال أجهزة الاذاعة والتلفـزيون والصحافة ليعرف الجميع الى اي حد اخطأت حكومته في معالجتها للازمة الاقتصادية ومسئوليتها عن مفاجأة الجماهير بقرارات رفـع الاسعار ومسئولية الحزب عن تطورات الاحداث الاخيرة نتيجـة انفصاله الكامل عن الجماهير بدليل موافقة هيئته البرلمانية علـى قرارات رفـع الاسعار قبل تنفيذها ثم العدول عنها بعد رفـض الشـعب لهـا .

٨) اننا نحيي النقابات والهيئات التي اتخذت موقفا سليما من الاحداث وعبرت عن فهم ناضج لمغزى الاحداث واسبابها الحقيقية وفي مقدمتها الاتحاد العام لعمال مصر والاتحاد العـام لطـلاب الجمهورية ونقابة المحامين وكذلك الصحفيين والكتـاب الشرفاء الذين حرصوا على توضيح الحقائق بعيدا عن محاولات التلفيق .

٩) ان التجمع الوطني التقدمي الوحدوي سيواصل نشاطه السياسي والجماهيري بما يكفل استمرار دورنا البناء في المجتمع وبما يفوت الفرصة على أعداء الحرية والديمقراطية وبما يؤكـد لجماهير الشعب اننا لـن نتخلى عن شرف المسئولية في العمل من أجل مصر حرة مستقلة عادلة .

والله ولـي التوفيـق

١٩٧٧/١/٢٤

الاجتماع الموسع للسكرتارية العامة
(المصدر السابق)

وثيقة رقم (٧)

برقيـــة ...
الى السيد رئيس الجمهورية

. فيما يلي النص الكامل لبرقية السيد خالد محي الدين مقرر الحزب التي بعث بهـــا الى السيد رئيس الجمهورية استنكـــارا للاسلوب الخاطىء الذي يتبعه السيد رئيس الوزراء واتهاماتـــه للحزب في بيانه يوم ٣٠ يناير أمام مجلس الشعب .

السيد الرئيس محمد انور السادات ..

ان بيان السيد رئيس الوزراء أمام مجلس الشعب .. محاولة أكيدة للعودة لسيطرة الراي الواحد وضرب تجربة الديمقراطية في اساسها فان الصاق حوادث التخريب التي تمت في احداث ١٨ و ١٩ يناير بالتجمع الوطني التقدمي الوحدوي قبل أن يقول القضاء كلمته هو تذف على العدالة وتأثير عليها ومنافسة حزبية رخيصة كما انها اهدار لابسط الحقوق الديمقراطية للمواطنين وخرق واضح لشرعية التنظيمات السياسية ..

وان استمرار اسلوب السياسات الخاطئة التي تواجـــه بها الحكومة المرحلة العصيبـــة التي يمرها بها مجتمعنا يؤدي الـــى

عرقلة التجربة الديمقراطية وابعاد مشاركة الشعب الفعلية في حل أزمة المجتمع المتفاقمة .. اننا نطالب بمناقشة صريحة وديمقراطية للبحث عن حلول موضوعية وجذرية لعلاج مشاكل الوطن بعيدا عن سياسة تلفيق الاتهامات فان الازمة التي تواجه شعبنا هي ازمـــة

قومية يجب ان تواجه بمستوى عال من تحمل المسئولية ونحن نرى في بيان رئيس الحكومة ما يتناقض وقراراتكم بعد اجتماع القيادة السياسية والتنفيذية يومي ٢٢ و ٢٣ يناير والتي رضيت بها قيادات التجمع في اجتماع السكرتارية الموسع يوم ١٩٧٧/١/٢٤ .

ارجو ان يتسع وقتكم للقائكم لطرح وجهة نظر التجمع في الاحداث الاخيرة ،

خالد محي الدين
(المصدر السابق)

وثيقة رقم (٨)
هذا هو نص الكلمة التي بعث بها مقرر الحزب خالد محي الدين ونشرت بمجلة روز اليوسف

الشغب بالطوب
والشغب بالتصريحات
بيان من لجنة المتابعة بالسكرتارية العامة للتجمع الوطني .

فوجىء التجمع الوطني الوحدوي بالتصريحات التي اذاعها السيد وزير الدولة لشئون مجلس الشعب وسكرتير حزب مصر . وكان موطن المفاجآت أن تجيء تصريحات غير صحيحة وغير مسئولة عن رجل تعددت لديه المسئوليات ، وتعددت بالتالي لديه مصادر المعلومات ..

لقد اتهم الدكتور فؤاد محي الدين التجمع بأن « ولاءه لغير مصر ولا يعمل لحساب مصر » ورغم اننا لا نحتاج الى شهادة بالوطنية من حزب مصر وسكرتيره أو من أي مسؤول اخر ... ورغم أن كرامة المواطن وشرفه ووطنيته قد أصبحوا جميعا في مهب الريح بالسياسة التي يتبعها حزب مصر والصحف الواقعة تحت سيطرة حزب مصر والتي تقوم على القاء الاتهامات دون دليل .. رغم ذلك ولان هذه التصريحات قد جاءت في سياق حملة مدبرة .. فاننا نود أن نضع أمام الرأي العام الملاحظات والحقائق الآتية :

اولا : ينظر التجمع للاحداث الاخيرة من زاويتين .. زاوية القرارات الاقتصادية وما نتج عنها من رد فعل شعبي تلقائي .. وزاوية التخريب والشغب الذي صاحب ذلك . وقد شرح التجمع وجهة نظره في السياسة الاقتصادية عندما اعترض على سياسة الحكومة منذ اسابيع .. وعرض التجمع عناصر خطة انقاذ للاقتصاد المصري ووعد بتقديم خطة كاملة وبديلة اذا رغبت الحكومة في حوار حقيقي حول الامر . وعندما اتخذت الحكومة قراراتها برفع الاسعار اعترض التجمع ، كما اعترض بعد ذلك حزب مصر .

ثانيا : يدين التجمع اعمال الشغب والتخريب ، فالتخريب ليس الا وسيلة منحطة وغير متحضرة للتعبير كما انه يمكن ان يكون أداة للسطو والارهاب والافساد .. وفي جميع الاحوال فانه ليس من صالح الديمقراطية في مصر ان يتم مثل هذه التخريب . وقد عبر التجمع عن ذلك عدة مرات ، حيث أصدر التجمع وسكرتارياته بالمحافظات توجيهات وبيانات بالوقوف ضد التخريب ، وساهم أعضاء التجمع في بعض المحافظات في الحفاظ على سلمية المظاهرات وكان ذلك بترتيب مع الاجهزة المسئولة التي رحبت بذلك .

كذلك فقد اصدرت السكرتارية العامة بيانا يوم ٢٤ يناير يدين فيه التخريب ، ويطالب بتشكيل لجنة برلمانية تمثل الاحزاب الثلاثة وتتقصى الحقائق في أحداث ١٨ و ١٩ يناير ابتداء بالاسباب والحقائق وامتدادا لاعمال التخريب والشغب والسياسة التي اتبعتها الحكومة ازاء ذلك .

ثالثا : ادان التجمع موقف حزب مصر الذي وافق على القرارات الاقتصادية ، ثم عاد ونقض ذلك .. ولم يعتذر عنه ، بل بادر بتوزيع الاتهامات وربط بين نشاط شيوعي — يصدق الاتهام فيه أو لا يصدق — والاتهامات والمعلومات التي ثبت لنا عدم صحتها وهو ما دعا السيد خالد محي الدين مقرر التجمع وعضو مجلس الشعب الى تقديم رسالة للمجلس يوضح فيها اعتراضه على ما أبدى من معلومات .. بعد ان رفض نواب حزب مصر ان يأخذ الكلمة والرد على اخطر اتهامات يمكن ان توجه لحزب أو فرد ..

وفي محاولة لتوضيح الموقف كله عقد مقرر التجمع مؤتمرا صحفيا حضره ١٤ صحفيا مصريا و ٢٧ مراسلا أجنبيا وقد حضر الصحفيون المصريون بناء على دعوة من التجمع على خلاف ما نشروا ، في محاولة أخرى للتشويش . وكان التجمع يعلم أن الصحف

المصرية لن تأخذ الموقف المحايد في نقل وقائع المؤتمر ذلك فقد طلب التجمع من امانــة الاتحاد الاشتراكي ان تقوم بتسجيل المؤتمر حتى يمكن اذاعته كوثيقة فيما بعد ، ورغم ذلك كان ملخص موقف الصحف الثلاثة : الاكتفاء بادعاء حزب مصر دون الاستماع لاي كلمة مخالفة، وهو امر يثير الدهشة ، ويخالف ابسط آداب مهنة الصحافة كما يخالف قواعد الشرف السياسي بين الاحزاب ..

رابعا : بلغ عدد المحتجزين من التجمع الوطني مائة واربعون محتجزا من بين محتجزين يزيد عددهم عن ١٥٠٠ شخصا ، واتخذ التجمع اجراءات المعارضة في احتجاز اعضائه بعد أن ثبت أن غالبية ما أذيع ضدهم غير صحيح .

خامسا : اوضح المقرر في المؤتمر الصحفي موقف التجمع ممن قد يثبت ادانتهم ، وذلك طبقا للائحة التجمع التي تحظر اشتراك العضو في اي تنظيم سياسي اخر سري او علني كما تحـــدد عقوبات لاي مخالفة سياسية .. كما اوضح المقرر طبيعة العضوية في التجمع حيث يضم ناصريين ويسار ديني وقوميين واشتراكيين وديمقراطيين واشتراكيين ماركسيين، ويربط كل هؤلاء الولاء لمصر وبرنامج يواجه مشاكل الواقع المصري ولا يربط بينهم اية نظرية ، فطبيعة حزبنا انه تجمع .. ولا نظن أن الاحزاب تملك أية نظرية .. ولا نظن أن الشيء العاجـــل في العمـــل السياسي الان وجود نظرية من عدمه ..

سادسا : وخلال كل ذلك استنفرت الحملة ضدنا حتى وصلت الى حـــد الاتهام بالعمالة من جانب وزير بالحكومة .. ورغم اننا لا نريد تبادل الاتهامات ولا نريـــد الدخول في لغو غير مسئول فاننا نسأل الوزير سكرتير حزب مصر : ماذا لديه من معلومات ؟ وماذا يقول بالنسبة لاعضاء حزب مصر الذين تم القبض عليهم ؟ وكيف استبق حكم من النيابة والقضاء وسارع بتحديد الاتهامات ؟ واخيرا لمصلحة من يستعدي المواطنين ضد حزب سياسي يضم اشرف المناضـــلين واكثرهم صلابة هؤلاء الذين لا ينتظرون جزاء ولا شكورا . بـــل ينتظرون أن يواجهوا مشقة المعارضة وزر الاعتراض في وجه حزب لم يتعلم بعد تقاليد العمل السياسي ولم يعرف مسئولية الكلمـــة السياسية ونسأل السيد الوزير كيف يكون ولاء حزبنا لغير مصر ؟ هل طلب قاعدة لدولة اجنبية ، أم طلب التفريط في شبر من الارض ؟ ... أم دافع عن سياسة تهـــز الاستقلال الاقتصادي ، أو تمكن الاجنبي من أي موقع سياسي او اقتصادي مؤثر ؟..

سابعا : واخيرا يرحب التجمع بالتصريحات الصادرة عن السيد الرئيس محمد انور السادات في مؤتمراته المتعددة والتي ابدى فيها تمسكه بالديمقراطية فذلك وحده هو الضمان للتقدم كما انه صمام الامان الذي يحول دون مفاجآت ليست في صالح الوطن .

وان التجمع الوطني وهو يطالب بوقفة موضوعية مع حزب مصر ، وهو يدين حوادث الشغب فانه يريد أن يحتكم للرأي العام ويحتكم للقضاء ، والاكيد ان عدالة القضاء لن تتأثر بأي تشويش يحدث ، والاكيد أن القضاء المصري كعادته سوف يكون الحارس الامين لسيادة القانون ، بما يحفظ للمواطن كرامته وحقه في المشاركة وابداء الرأي دون ارهاب . فالتصريحات غير المسئولة ارهاب .. وشغب سياسي أيضا .

خالد محي الدين
(المصدر السابق)

وثيقة رقم (٩)
بيان من التجمع الوطني التقدمي الوحدوي
السكرتارية العامة
عن .. القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧

يتعرض حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في هذه الفترة لحملة عنيفة تستهدف تشويه صورته أمام المجتمع وتصفيته كقوة سياسية حرصت على الدفاع عن المصالح العليا للوطن والمواطنين ، وقد عبر السيد الرئيس محمد انور السادات رئيس الجمهورية في خطابه الاخير للشعب عن امله في ان تثبت تحقيقات النيابة واحكام القضاء براءة حزب التجمع الوطني التقدمي مما تنسبه اليه هذه الحملة ، ونحن واثقون تماما من أن حزبنا في مجموعه تحرك دائما في اطار الشرعية ومن موقع الحرص على مصالح الوطن ..

وانطلاقا من وعينا الشديد بمسئوليتنا تجاه مصرنا العزيزة وما يحيط بها من اخطار وما تتطلع اليه من اهداف في مقدمتها تحرير الارض المحتلة فان التجمع الوطني التقدمي الوحدوي يؤكد ان كل عضو من أعضائه حريص على كل ذرة من تراب هذا الوطن وعلى كل مسمار من الات مصانعه ، كما يؤكد أن التخريب او الاضرار بالمنشآت مدان في جميع الاحوال ولم يكن يوما اسلوبا مشرفا ولا مسئولا لممارسة العمل السياسي .

ويوضح التجمع الوطني أن موقفه من حق الاضراب والتظاهر السلمي الذي يتضمنه برنامجه السياسي قد شوه مرارا لاننا في الحقيقة وكما تثبت ذلك وثائقنا ندعو المؤسسات الشرعية وخاصة السلطة التشريعية الى تقنين حق الاضراب والتظاهر السلمي باعتبارها من الحقوق الاساسية للانسان التي نص عليها ميثاق حقوق الانسان والاتفاقيات الدولية التي وقعتها مصر . ونحن

نؤمن بان تقنين مظاهر التعبير عن الراي هو افضل ضمان لسلمية هذا التعبير وانضباطه .. وللحقيقة والتاريخ نسجل أن حزبنا منذ قيامه لم يدعو لاضراب ولم ينظم مظاهرة ..

كذلك فان التجمع الوطني كان يدرك منذ البداية انه تنظيم علني شرعي لكل القوى الوطنية والتقدمية والوحدوية وانه حريص على استقلاليته الكاملة الكاملة ازاء كل التنظيمات السياسية الاخرى علنية كانت أم سرية كما تنص على ذلك لائحته الداخلية نصا قاطعا لا يحتمل اللبس .. وأعمالا لهذه اللائحة فان كل من يعترف أو يثبت عليه القضاء نسبته لتنظيم اخر تسقط عنه عضويته بالتجمع .

ان حرصنا على الشرعية ينبع من ايماننا بأنها الاطار السليم للممارسة السياسية كما نؤمن أن حزب التجمع ينمو ويقوى في مناخ الشرعية والتوسع في ممارسة الحقوق الديمقراطية وقد اثبتت تجربة الشهور القليلة الماضية صحة هذا الرأي مما يدفعنا الى التمسك بالتطور الديمقراطي في مصر وتهيئة أفضل السبل لنجاح تجربة تعدد الاحزاب السياسية ..

ومن هذا الفهم الواضح لحقائق الوضع وتطوراته في مصر فان التجمع الوطني التقدمي الوحدوي يرى أن واجب الامانة تجاه جماهير الشعب المصري وتجاه النظام القائم يفرض عليه أن يعلن موقفه واضحا من الاستفتاء على القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ والذي سيجري يوم الخميس القادم ١٠ فبراير ويتلخص موقفنا المحدد في الحقائق التالية :

اولا : أن أعمال المادة ٧٤ من الدستور الدائم يقتضي قيام حالة خطر جسيم يهدد مؤسسات الدولة الدستورية ويعوقها عن اداء عملها وهو أمر لم يكن قائما يوم ٣ فبراير ١٩٧٧ عندما وقع السيد رئيس الجمهورية القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ وأن المادة المشار اليها تشترط لاعمالها أن يكون الخطر جسيما وحالا وهو مالم يكن قائما يوم ٣ فبراير ١٩٧٧ عندما وقع السيد رئيس الجمهورية القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ وأن المادة المشار اليها تشترط لاعمالها أن يكون الخطر جسيما وهو ما لم يكن واقعا يوم ٣ فبراير خصوصا بعد أن أعلنت الحكومة سيطرتها على الموقف تماما ، وحيث كانت وما تزال كل مؤسسات الدولة تعمل بشكل طبيعي ومنتظم مما لا يجعل مبررا لاعمال المادة ٧٤ من الدستور خاصة وانه يمكن الرجوع لمجلس الشعب لينظر هذه القوانين على وجه

السرعة وفي ذلك تأكيد حقيقي لدولة المؤسسات وسنصدر مذكرة تنظيمية برأينا في دستورية هذا الموضوع .

ثانيا : ان الاصل في الاستفتاء ان يطرح سؤال محدد في موضوع واحد معين تكون الاجابة عنه بنعم او لا .. ولا يتصور ان يستفتي الناس على عدة موضوعات لا تجانس بينها من خلال سؤال واحد فلا مكان الجمع بين تشريعات منظمة للحقوق السياسية وتشريعات ضرائبية وتشريعات جنائية لان ذلك يجعل المواطن العادي في حيرة شديدة بين الموافقة على بعض جوانب هذا الاستفتاء ورفض بعض جوانبه .

اننا في حزب التجمع الوطني نؤيد سرعة قيام الاحزاب لكل القوى الوطنية كما نؤيد اعفاء صغار الفلاحين ومحدودي الدخل من الضرائب ونؤيد ايضا احكام السيطرة الضرائبية للدولة علي ذوي الدخول العالية وفي نفس الوقت فنحن نستعمل حقنا الشرعي كمواطنين ونعارض هذا التضييق الشديد على ممارسة الحقوق الديمقراطية المواطنين كما جاء في المواد ٦ و ٧ و ٨ من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ونرى ان ذلك سوف يجعل العمل السياسي الشرعي نوعا من المخاطرة حيث لا يوجد معيار موضوعي لتفسير بعض ما ورد في القانون من صياغات عامة تحتمل في التطبيق شمول كل أشكال التعبير عن الراي ، وسيصرف تطبيق هذا القانون كثيرا من المواطنين عن المشاركة الجادة والايجابية في الحياة السياسية وسيشجع المواجهات الحادة والاعمال غير المسئولة التي يتأثر بشرها من شارك فيها ومن لم يشارك .

ثالثا : ولما كانت المسائل التي نوافق عليها قد تقرر بعضها بالفعل ويمكن أن يصدر بالبعض الاخر قوانين خاصة من خلال مجلس الشعب .. ولما كانت المسائل التي نعارضها سوف تضر بالعمل السياسي الشرعي وبالتطور الديمقراطي السلمي في مصر فاننا لا نوافق على القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ الذي اعلنه السيد رئيس الجمهورية يوم ٣ فبراير سنة ١٩٧٧ — والمحدد لاستفتاء الشعب عليه يوم ١٠ فبراير ١٩٧٧ — ونناشد كل القوى السياسية في مصر ان تحرص على التوسع في الحريات السياسية وتطوير الممارسة الديمقراطية واعتبارها السبيل الوحيد لضمان استقرار المجتمع وحمايته من اي عدوان على الشرعية .. ونأمل ان يمارس الجميع حقهم الدستوري في عدم الموافقة على هذا القرار بقانون .

رابعا : وفي حالة الموافقة على القرار بقانون في استفتاء فاننا نعلن احترامنا للأوضاع القانونية المقررة وندعو كافة المواطنين والاعضاء الى احترام القانون والالتزام بأحكامه حماية لهم وللمجتمع من المخاطر التي يمكن ان يتعرضوا لها سواء كان ذلك بفعل الاعمال غير المسئولة أو ما يمكن ان يدبرها الاستعمار . .

واخيرا فاننا ننطلق في كل مواقفنا من ايماننا الشديد بحق هذا البلد في حياة آمنة مطمئنة وحق هذا الشعب في حياة رغدة مستقرة .. كذلك فاننا نحرص على أن تكون ممارسة الديمقراطية والتوسع فيها سمة ثابتة لمجتمعنا لها أثرها الايجابي على تأييد العالم لقضايانا الوطنية . .

وسوف تثبت الايام القادمة صحة موقفنا الدائم والمبدئي وصدقنا السياسي واخلاصنا الوطني وستكون كلمة القضاء المصري العادل خير برهان على أيماننا بالتجربة الديمقراطية وحرصنا على نجاحها والله ولي التوفيق . .

١٩٧٧/٢/٧

السكرتارية العامة
(المصدر السابق)

وثيقة رقم (١٠)
بيـــان للمستقلين عـــن الاجراءات الاقتصاديةبتاريخ ١٨ يناير (نشر في ١٩ يناير ١٩٧٧)

. ارسل النواب المستقلون البرقية التالية للرئيس انورالسادات حول الاجراءات الاقتصادية الاخيرة :

« الجبهة البرلمانية المستقلة المجتمعة اليوم للنظر في اجراءات رفع الاسعار التي تضمنها البيان المالي للحكومة الذي اقره تنظيم مصر العربي الاشتراكي تبرق لسيادتكم بما انتهت اليه :

(١) ان اتخاذ القرارات البالغة الاهمية الماسة بمصير الامة وحياة الجماهير في غيبة المجلس مجتمعا ووضعها موضع التنفيذ الفعلي قبل عرضها عليه ومناقشتها داخله والحصول على موافقته عليها ولو في جلسة سرية تعتبر سابقة خطيرة تعرض البلاد للاضطرابات .. لا بد من شجبها ومراعاة عدم تكرارها مستقبلا .

(٢) ان القرارات المؤدية لزيادة الاسعار تحمل المواطنين وخاصة محدودي الدخل أعباء اضافية لا قبل لهم بتحملها تعتبر مرفوضة رفضا باتا.. ولا تعد السبيل القويم لاصلاح الاوضاع الاقتصادية المختلة في الوقت الذي لم يتخذ فيه اي اجراء لوقف الانفاق الحكومي على مظاهر الحكم ولوضع حد لصور الضياع المالي والاقتصادي ولفرض الضرائب على الدخول الانتهازية والطفيليـــة .

وان الجبهة لتناشدكم ان تمارسوا مسئولياتكم الدستورية اعمالا للمادتين ١٣٧ و ١٣٨ من الدستور لانقاذ الشعب .

واللــه الموفــق

عنهـم :
كمال الدين حسين ــ محمد حلمي مراد ــ ممتاز نصار ــ محمـود زينهـم ــ فاروق متولي ــ احمـد ناصـر ــ حسن عماد ــ زكي ادريس ــ علي عبد الخالق صالح ــ كرم عيسى ــ احمـد طـه محمـد . »

(الصحف المصرية ١٩ يناير ٧٧)

وثيقة رقم (١١)
رسالة مصطفى خليـل ..
الى النائب العام .

السيد الإستاذ رئيس نيابة أمن الدولة العليا
تحية طيبـــة وبعـــد ..

ردا على خطاب النيابة رقـم ٨٦ سري المحــرر في ٢٤/ ١٩٧٧/٢ والذي طلبتم فيه الرد بكتاب مفصـــل متضمنا بعــض التوجيهات والنشرات الصادرة عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في خلال أحداث ١٨ و ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ بمناسبـــة التحقيق الذي تجريه النيابة في القضية رقم ١٩٧٧/١٠٠ حصر أمن دولـــة عليـــا .

وايضاحا للمطلوب فان مقـــدمة بسـيطة اراها لازمـــة في هـــذا الصــــدد ،

هي انه بصدور قرار اللجنة المركزية في ٢٦ مارس سنة ١٩٧٦ ، بانشاء تنظيمات سياسيه ثلاث تعبر عن اليمين والوسط واليسار (تحولت الى احزاب بعد ذلك) مارست هذه التنظيمات حركتهـــا السياسية داخـــل الاتحاد الاشتراكي العربي في حرية واستقلال مكتسبة الشرعية من كون الاتحاد الاشتراكي العربي وعاء لها يقدم لهـــا التسهيلات ولا يتدخل في حركتها السياسية انما يلاحظ مـــن بعيد مدى خروجها على المبادىء الاساسية الثلاث لعملنا الوطني (الوحدة الوطنية . السلام الآجتماعي . حتمية الحل الاشتراكي).

واذ يضع الاتحاد الاشتراكي العربي كافة آمكانياته تحت تصرف الاحزاب فانها تستخدم شبكة الاتصالات الســـلكية واللاسلكية

للامانـة العامـة للاتحـاد للاتصـال بفروعها في المحافظـات (التيكرز ـ التليفونات ـ التلغراف ـ التلكس) ويكفي ان تـرد لمشرف المبرقات اي مبرقة موقعة من المسئول بالحزب لكي يتولـى المشرف تبليغها لفروع الحزب بالمحافظات .

ولقد حدث منذ بدء التجربة حادث عارض ارى ضرورة الاشارة اليه . ارسل حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في ١٧ يوليو سنة ١٩٧٦ المبرقة رقم (١٢٣١) الموقعه من الاستاذ خالد محي الدين مقرر الحزب (مرفق ١) وابلغت الى جميع المحافظـات وتضمنت بنودها دعوة اعضاء التنظيم والجماهير للتطوع في صفوف القوات المسلحة للثورة الفلسطينية والقـوى التقدمية اللبنانيـة واستخدام مقار التنظيم كمكاتب للتطوع .

واذ استفسر امناء المحافظات عن هذه المبرقة لخطورة ما جاء بها وخروجها على الضوابط التي حددتها اللجنة المركزية في قرارها الصادر في ٢٩ـ٣ـ١٩٧٦ فضلا عما يترتب عليها من اثار خطيرة تتعارض مع الخط السياسي العام ، فأصدرت تعليماتي بايقـاف العمل بهذه المبرقة للاسباب التي أوضحها البيان الذي أصـدره (مرفق رقم ٢) وكان ذلك سببا في أن اصدر تعليماتي بان اخطر بجميع المبرقات التي ترسل من جميع الاحزاب ضمانا لعدم المساس بالمصلحة العليا للبـلاد .

كل ذلك من منطلق الحرص العام على الممارسة الديمقراطية الصحيحة من خلال الاحزاب والتزامها بالمبادىء الثلاث لعملنـا الوطني حددها الرئيس السادات أساسا لعملها .

واستعراضا للمطلوب في البند ١ و ٢ و ٣ من الخطاب أسرد لسيادتكم الحقائق التاليـة :

أولا : في الساعة السابعة من مساء يـوم ١٨ ينايـر سنة ١٩٧٧ ابلغني النوبتجي المسئول بأمانة التنظيم ان المبرقة رقم ٩١ وردت لغرفة العمليات من حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي موقعة من الدكتور رفعت السعيد سكرتير العمل الجماهيري بحزب التجمع الوطني وموجهة الى مقرري الحزب بالمحافظات ومسئولي العمـل الجماهيري بها وقال انها تحمل عبارات يلزم عرضها علي لتقرير ما يتبع بشأنها فطلبت من المسئول بأمانة التنظيم قراءة هذه المبرقة في التليفون ، واذ تلى على المبرقة وعند العبارة الواردة في البند ٣ المتضمنة طلب الحزب تنظيم حركة الجماهير الشرعية في هـذا

الاتجاه . طلبت ايقاف ارسال المبرقة وابلاغ الدكتور رفعت السعيد عدم موافقتي على هذه الفقرة .. اتصل بي الدكتور رفعت السعيد بعد ذلك ليبلغني موافقته على شطب هذه الفقرة من المبرقة وارسلت بتوقيعه بعد حذف العبارة .

ثانيا : ابلغت هذه المبرقة للمحافظات بعد حذف الفقرة المشار اليها في البند «أولا» وبعد تصاعد الاحداث وما وصل الينا من تفاقم الموقف، أمرت بارسال مبرقة اخرى لالغاء المبرقة ٩١ ووقف ابلاغها الى مقرري حزب التجمع واعتبارها كأن لم تكن . وتم ذلك الساعة التاسعة وعشر دقاق (المبرقة رقم ١١٥ مرفقة برقم ٤) ارسلت المبرقة بتوقيع الدكتور رفعت السعيد .

وتبين بعد ذلك من مراجعة الموقف مع المحافظات ان الوقت لم يسمح بتسليم المبرقة ٩١ لمقرري الحزب الا في محافظتين فقط هما (اسوان واسيوط) ومن المعلوم ان المبرقة تصل الى المحافظات في ظروف دقائق معدودة من دقها على جهاز التيكرز وقد نشرت جريدة الاخبار المبرقة في اليوم التالي .

ثالثا : اتصلت بالدكتور رفعت السعيد بمنزله تليفونيا وطلبت منه بأن يقوم الحزب باصدار بيان يشجب فيه اعمال الشغب والتخريب وذلك تهدئة للموقف ولكنه اعتذر عن عدم امكانه شخصيا اصدار مثل هذا البيان وان ذلك يتطلب دعوة اللجنة السياسية للحزب والانتظار حتى وصول الاستاذ خالد محي الدين مقرر الحزب من الخارج والذي كان ينتظر وصوله فجر يوم ١٩–١–١٩٧٧ الى مطار القاهرة وقال د. رفعت السعيد انه سيستقبله في المطار ويعرض عليه طلبي ..

رابعا : في يوم ١٩–١–١٩٧٧ عرض علي بيان صادر من حزب التجمع مطلوب ابلاغه الى مقرري المحافظات وموقع من د. رفعت السعيد تحت عنوان بيان من حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي الى جماهير الشعب المصري (مرفق رقم ٥) وقمت بمراجعة البيان وأمرت بألا يرسل من البيان الا فقرته الاولى . ولم يرد لنا بعد ذلك ما يفيد ارسال هذا الجزء من البيان .

خامسا : تعطلت ماكينة الطباعة الخاصة بالحزب ، فطلب الحزب أن يطبع له بسكرتارية اللجنة المركزية وذلك في يوم ٢٤–١–١٩٧٧ بيان صادر عن الاجتماع الموسع للسكرتارية العامة للحزب بعنوان (بيان الى الشعب حول حركة الجماهير يومي ١٨ و ١٩ يناير سنة

١٩٧٧) وموقف التجمع الوطني التقدمي الوحدوي (مرفق رقم ٦)
واذ راجعت البيان أمرت بعدم طبعه وارساله فلم يطبع او يرسل بوسائل الطبع والارسال في الاتحاد الاشتراكي العربي .

سادسا : ارسل الحزب المبرقة رقم ١٩ـ١ـ١٩٧٧ بتوقيع الاستاذ خالد محي الدين (مرفق رقم ٧) الى مقرري الحزب بالمحافظات يطلب منهم للاسباب المبينة بالمبرقة في حالة الرغبة في الاتصال بقيادة التجمع بعد الظهر الاتصال بالسادة خالد محي الدين أو حسين فهمي او الدكتور رفعت السعيد في التليفونات المبينة بالمبرقة.

مما سبق نكون في هذا السرد للوقائع قد تولينا الرد على البنود ١ و ٢ و ٣ من الخطاب .

اما بالنسبة للبند رابعا من الخطاب ، فانه لم يرد للاتحاد الاشتراكي العربي ما يمكننا من الاجابة على هذا الشق .
وختاما تفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،

تحريرا في : ١٩٧٧/٣/٢١

الامين الاول
دكتور مصطفى خليل
(ملف القضية رقم ١٠٠ لسنة ٧٧ مصر امن دولة عليا)

وثيقة رقم (١٢)
خالد محي الدين يتحدث الى روز اليوسف ـ العدد ٢٥٤٣ / الاثنين ٧ مارس ١٩٧٧

ـ اوافق على حل حزب اليسار بشرط أن تحل الحكومة مشكلة الفقر والتحرير .

ـ اطالب بلجنة تحقيق برلمانية في حوادث يناير .

ـ اتهام حزب اليسار ملفق والاستقالات منه تتم بضغط رجال الامن .

أجرى الحوار
سعاد زهير

تحدث خالد محي الدين الى روزاليوسف وفجر اكثر من قنبلة مثيرة !

طالب بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية في حوادث يناير الماضي لكشف المخربين الحقيقيين الذين اشعلوا الحرائق .

قال ان اتهام حزبه بالتخريب اتهام ملفق ، لجأت اليه الحكومة لان سياستها كانت السبب فيما جرى ، ولانها لا تملك شجاعة العدول عن هذه السياسة .

وقال أن ٦٠٠ عضو جديد قد انضموا الى الحزب في الايام الاخيرة . وأن الاستقالات التي تتم تحت ضغط رجال الامن ورؤساء العمل لم تتجاوز واحد ونصف في المائة من الاعضاء .

ثم أعلن انه مع ذلك موافق على حل حزب اليسار ، ولكن بشرط : أن تضمن الحكومة في المقابل حل مشكلة الفقر ، ومشكلة التحرير ، ومشكلة التنمية !

قال لي خالد محي الدين : انت اول صحفية في مصر تسألني دون أن تكون لديها ادانة مسبقة للحزب الذي أمثله ، وقرار اتهام جاهز.
قلت : مجلتي كلفتني أن أسأل ، لا أن أستجوب .
قال : اسألي .

المظاهرات :

قلت : ما هو تفسيرك بصراحة للحوادث التي وقعت في القاهرة يومي ١٨ و ١٩ يناير الماضي ؟

قال : يجب أن تحددي ما هي « الحوادث » التي تقصدينها . ان هناك مظاهرات سلمية خرجت تحتج على رفع الاسعار وهناك جرائم تخريب ركبت الموجة وانتهزت الفرصة .. وتفسير هذه غير تفسير تلك .

تفسير المظاهرات السلمية كان قرار رفع الاسعار والظروف التي سبقته والظروف التي صاحبت اعلانه .

جاء القرار بعد فترة شاعت فيها قصص فساد وانحراف يطالعها الناس في الصحف كل يوم وجاءت في وقت أعلنت فيه نفس الصحف أن في الطريق اجراءات ترفع المعاناة عن فقراء الناس وتعالج مظاهر التفاوت الفادح بين فقر الفقراء وبذخ الاغنياء وبين حياة الذين يأكلون خبزهم بالعرق والذين يربحون الملايين بالنشاط الطفيلي على حساب هذا العرق . هذا تفسير المظاهرات السلمية .

أما تفسير جرائم التخريب ، فلا صلة له بشيء من ذلك ..
قلت : لحظة من فضلك . لا يزال تفسير « المظاهرات السلمية » في حاجة الى أكثر من سؤال ومنها مثلا : أين كانت الاحزاب السياسية وهذه العوامل تختمر وتتفاقم ؟ ألم تكن مسئوليتها أن تنبه اليها ، وتحذر منها ؟

قال : هذا بالضبط مافعل حزبنا ومنذ قيام التنظيمات السياسية في ابريل من العام الماضي ونحن نحذر ونطالب بتغيير السياسة الاقتصادية التي تزيد من تعقيد الازمة . طالبنا بالغاء الاستيراد بدون تحويل عملة . طالبنا بالحد من الشراء ، طالبنا باعادة تخطيط الاقتصاد القومي ، ولكن ماذا كانت النتيجة ؟ عندما وقع ما حذرنا منه اتهمنا بأننا الذين صنعناه وحرضنا عليه ؟ لقد وجد كلامنا صدى لدى الجماهير . نعم .. ولكن لانه كان يعبر عن واقع اقتصادي قائم ، وليس لاننا نملك سحرا نسخط به عقول الجماهير وننفذ الى أعماقها .

ثم أن القضية تخص اليمين واليسار والوسط أيضا . فالجميع تلذعهم الاسعار . والجميع يدفعون لياكلوا . حتى نواب حزب الوسط انضموا الى المنادين برفض قرارات رفع الاسعار لانهم لم يجدوا في مصر أحدا يوافق عليها .

التخريب :

قلت : ننتقل اذن من تفسير المظاهرات الى تفسير التخريب .

قال : ان عفوية المظاهرات لا تنفي بالطبع امكان استغلالها لغير ما قصدته . ولكن السؤال هو : من الذي استغلها ؟ ..

ونحن قد طالبنا منذ أول يوم بالكشف عن الجناة . ولكن رد الحكومة كان التستر عليهم ، واتهامنا نحن !

ونحن نثق بالقضاء ولكننا طالبنا ولا نزال نطالب بلجنة تحقيق برلمانية .. تتولى التحقيق السياسي جنبا الى جنب مع التحقيق القضائي .

وقد سبق أن تشكلت لجان تحقيق برلمانية للبحث في وقائع اقل خطرا بكثير من حوادث يناير الماضي . ولا ندري ولماذا لا يستجيب أحد لهذا الطلب حتى الان .

ثم اننا طالبنا ، ولا نزال نطالب بمؤتمر قومي يضم جميع القوى السياسية في البلاد ، ويدرس الاسباب العميقة لما جرى بعيدا عن الدعاية الحزبية والتقارير المباحثية السطحية .. يدرس حجم التخريب الذي وقع ، والمنشآت التي تعرضت له وانتماءات الاشخاص الذين ضبطوا متلبسين بارتكابه وانتماءات الذين قتلوا

اثناءه .. لا لاثبات براءة حزبنا ولكن لمصلحة الوطن والنظام نفسه ولمصلحـــة الحقيقـــة .

الحـــــزب :

قلت لخالد محي الدين : هل انت واثق من انه لم يشترك احد من اعضاء الحزب في حوادث ١٨ و ١٩ ينايـــر ؟

قال : هذا الاحتمال قائم بالطبع : فعناصر حزبنا ليسوا مـــن المريخ . وليس غريبا أن ينفعلوا بما جرى . ولكن السؤال هو : ماذا كان توجيـــه الحـــزب ؟

اذكر اني يوم الاربعاء (١٩ يناير) قرأت خبرا عن مســـيرة شعبية تدعو اليها احدى لجاننا في المحافظات : فأرسلنا اليها اوامر صريحة بمنع قيام هذه المسيرة حتى لا يستغلها المتربصون . ونفـــذ الامـــر بالفعـــل .

قلت : كيف تفسر اذن كثرة المقبوض عليهم من اعضاء الحزب؟

قال : اية كثرة ؟ ان المقبوض عليهم حوالي ١٤٠ من حوالي ١٤٠٠ محتجز اي أن نسبة اعضائنا بين المتهمين واحد الى عشرة .

ونحن نوفر لهؤلاء المتهمين الان مساعدات طبية وغذائيةومادية فيحدود امكانياتنا ولكننا ـــ بعد أن يقول القضاء كلمته ـــ سنحاسبهم طبق اللائحة . ولن نغفر لاحد يثبت يقينا انه شارك في اي تخريب لانه بذلك يكون قد اعتدى على مبادئنا .

قلت : لكن الحزب متهم بأنه تورط بصفة عامة في الحوادث وبأن تنظيمات سرية تسللت اليه واستولت عليه .

قال : هذه اتهامات صحفية لا اكثر . والواضح من تحقيقات النيابة حتى الان انه لم تثبت اية علاقة بين حزبنا وبين حوادث التخـــريـــب .

وفيما يتعلق بالتنظيمات السرية ايضا . تقدمت النيابة بقضية خاصة بها ، منفصلة عن قضية التخريب .

أما ان هذه التنظيمات قد تسللت الى حزبنا فهذه مسالةتمنعها لائحتنا ، ، وأي عضو يثبت انتماءه الى تنظيم غير حزبنا يفصل بأمر اللائحـــة .

وليس مطلوبا ان نفعل غير ذلك . ولن نكون المسئولين عن « تسلله » الينا . .

قلت : ماذا تعني ؟
قال : اعني قيام تنظيمات سرية ليس مسئوليتنا وانمامسئولية النظام فلو انه اطلق حرية تشكيل الاحزاب لماقامت تنظيمات سرية. ونحن لا نملك الوسائل التي تكشف لنا عن اي انتماء سري لاي عضو يتقدم الينا . . نحن لا نملك جهاز المباحث وليس مفروضا ان نعرض عليه اسماء المتقدمين الينا ، ونطلب رايه فيهم . . اليس كذلك ؟

قلت : لم يطلب أحد ذلك . ولكن الذين يتهمون الحزب يقولون أن تحليلاته وآراءه تتفق مع الشيوعيين .

قال : هذا الكلام يحتاج الى وقفة . فالماركسيون كالناصريين وكاليسار الديني والديمقراطيين الاشتراكيين . موجودون داخل حزبنا وهم يلتقون في اطاره حول بعض القضايا والاسس العامة . فأية غرابة في ذلك ؟ وأي تآمر ؟

إن الامم المتحدة تلتقي فيها أصوات الدول النامية ودول عدم الانحياز مع أصوات الدول الشيوعية في كثير من القضايا . فهل هذا يعني أن دول عدم الانحياز دول شيوعية .

الحكومة :

قلت لخالد محي الدين : بماذا تفسر اذن حملة الحكومة وحزبها عليكم ؟

قال : بالتفسير الواضح جدا ، حتى لابسط الناس في بلادنا . ان الظروف الاقتصادية تؤكد يوما بعد يوم حاجتنا الى تغيير جذري في السياسة الاقتصادية المتبعة والحكومة ليست لديها الشجاعة السياسية الكافية لذلك . . وهي لذلك تلجأ الى البديل الاسهل : وهو القاء تبعة الفشل على شماعة تتحمل الوزر كله . . وهي قد اختارت اليسار كشماعة ملائمة لاكثر من سبب . وكأنما هذا اليسار هو المسئول عن الفقر واحتلال الارض والازمة الاقتصادية .
قلت : بعض الكتاب يؤكد فعلا ان مصدر كل هذه المتاعب هو اليسار . وانه هو الذي كان يحكم في الفترة الماضية .

قال : بعض الكتاب لا يستحون . والذي لا يستحي من حقه ان يقول مـــا يشـــاء !

ومع ذلك فأنا اول من يبارك الغاء حزب اليسار ، والغـــاء اليسار كله في مصر اذا كان ذلك يحل مشكلة الفقر ومشكلة التحرير ومشكلة التنمية فلتضمن لنا الحكومة ذلك ونحن مستعدون أن نعود جميعــــا الـــى بيوتنــــا .

لكننامع الاسف نعرف أن هذا لن يكون . وموقف الحكومـــة من حزبنا الان يعني ــ مع الاسف ايضا ــ انها غير مؤمنة بدعوتها الديمقراطية . ويكفي أنها تتخذ من كل ندوة اقمناها وكل راي قلناه وكل قرار أعلناه من خلال الاتحاد الاشتراكي دليل اتهام لنا بالاثارة والتحريض والواقع اني لا ادري ومن حقي ان اسأل : لماذا سمح لنا باعلان حزبنا اذا كان حزب الوسط يتصور اننايجب الا نقـــول الا ما يرضي حكومته ويؤيد سياستها ؟ وتصرفاتها ؟

الاســـتقـــالات :

قلت لخالد محي الدين : لن اناقش رايك في موقف الحكومة من حزب اليسار .. ولكن ما رايك في موقف الشعب نفســـه ؟ في موقف الاعضاء الذين يستقيلون بالجملة .

فارتسمت على وجه خالد محي الدين ابتسامة واسعة قبـــل أن يقـــــول :

تقصدين الاستقالات التي أصبحت بابا ثابتا في احدى صحفنا اليوميـــــة ؟
اننا نحصي ما ينشر من هذه الاستقالات وقد بلغ مجموعها حتى الان ٢٠٥٦ مستقيلا . من ١٥٠ الف عضو اي انها أقل من واحد ونصف فـــي المائــــة ؟
وملاحظتنا على هذه الاستقالات أن معظمها استقالات جماعية ومن مواقع العمل حيث ضغوط الرؤساء واجهزة الامن .. ولهذا فانـــي اعتبرها غير ذات دلالة .
اما الذي له دلالة فهو اننا في نفس هذا الوقت وفي وجه الحملـــة الشرسة علينا قد انضم الينا ٦٠٠ عضو جديد .

قلت : هذا خبر مثـــــير .

قال : وصحيح ايضا ويمكنك نشره على لساني .

البديـــل :

قلت لخالد محي الدين : سؤال اخير . اذا كانت نقطة الخلاف بينكم وبين الحكومة هي السياسة الاقتصادية ، فهل لديكم سياسة بديلة ؟

قال : هذا السؤال الاخير هو جوهر القضية . وهو اجدر بالاهتمام من كل ما سبق أن تحدثنا فيه . نعم يا سيدتي لدينا سياسة بديلة !

لدينا سياسة تقدمنا بها فعلا الى الحكومة وملخصها ان المشكلة في مصر هي انخفاض مستوى المعيشة وعجز التنمية عن الارتفاع بهذا المستوى، واستحالة الارتفاع به عن طريق الاعتماد على المساعدات الخارجية .. التي تهدد بفقدان استقلالنا اذا تزايد الاعتماد عليها . والسياسة التي نقترحها لمواجهة ذلك تتلخص في كلمتين : الاولى أن نعيش في حدود ما يسمح دخلنا والثانية أن نقسم هذا الدخل قسمة عادلة بين الاستهلاك والادخار ولكن كيف ؟
هنا مرة اخرى نختلف مع الحكومة .

فنحن نرى الحد من الاستهلاك عن طريق الحد من الثراء الفاحش وسلع الترف لا عن طريق رفع الاسعار ليقل استهلاك الطعام والكساء اللازمين لفقراء الناس .

وخطأ الحكومة ايضا انها تتطلع – في حل الازمة – الى الخارج والى المساعدات التي يمكن أن تأتي منه . وهي مساعدات تشبه الحقن الصناعية واصحابها يشترطون شروطا تقلل الفائدة منها .

وليس معنى هذا اننا ضد العون الخارجي أو الاقتراض المعقول أو الاستثمار الاجنبي الضروري والمفيد . ولكننا نرى أن يكون هذا العون ثانويا وبالشروط التي تفيدنا وبحيث لا نغرق في ديون تلتهم ثمار جهدنا الذاتي .

قلت : هل يمكن ان تترجم هذا الكلام الى اجراءات عملية ؟

قال : بكل سرور . اول الاجراءات هو تصفية النشـــاط الطفيلي لان الربح السريع والحرام والفاحش يذهب كله للاستهلاك الترفي ويخلق انماطا وقيما اجتماعية فاسدة . والاجراء الثاني هو اعادة النظر في مجموع قوانين الانفتاح ، بحيث تخدم الانتــاج لا الاستهلاك والاجراء الثالث هو اعادة توزيع الدخل القومي بصورة اكثـــر عدالـــة ..

وقبل كل هذا نحن نقترح خطة انقاذ عاجلة لمدة ثلاث سنوات تعيد ترتيب الاولويات بطريقة يقبلها العقل .

قلت : يعنـــي ايــــه ؟

قال : يعني مثلا .. المياه والمجاري قبل التلفزيون الملون . توفير الاتوبيس قبل توفير السيارة الخاصة .. مشكلة التليفـــون قبل القمر الصـــناعي .

ثم ابتسم وقال : للعلم .. هذا الحـــل ليـــس من اختـــراع الاشتراكيين . وانما هو راي اجمع عليه اهم رجال الاقتصاد فـــي مصر من مختلـــف المـــدارس ..

قلت : اعرف ذلك يا سيدي واشكرك .

وثيقة رقم (١٣)
مذكـــرة بشـــان تسلسل الاحداث وتطوراتها يومـــي ١٨ و ١٩ بدائرة محافظـــة الجيزة :

« بسم اللـــه الرحمن الرحيم »

مديرية امـــن الجيـــزة
مكتـــب المـــدير

مذكـــرة

بشان تسلسل الاحداث وتطوراتها يومـــي ١٨ و ١٩ ينايـــر ١٩٧٧
بدائرة محافظـــة الجيزة

ـ في حوالي الساعة ٧ مساء يوم ١٨ــ١ــ١٩٧٧ عبـــرت مجموعات من المواطنين كوبري التحرير قادمة من القاهرة الى ميدان كوبري الجلاء بالجيزة وقدر عددها بحوالي ١٥٠ شخص تقريبـــا وتبين انهم كانوا يشتركون في مظاهرة كانت بميدان التحرير بالقاهرة وقام هؤلاء بقذف بعض الحجارة على فندق شيراتون مما نتج عنـــه تلفيات بالواجهة الزجاجية لمكاتب شركـــة مصر للطيران الكائنـــة بالدور الارضي للفندق وعندما تصدت لهم قوات الامن تفرق بعضهم في اتجاه شارع النيل دائرة قسم العجوزة وقله منهم الى شـــارع التحرير حيث قام الاخيرون بقذف الحجارة على محطة بنزين مصر للبترول ميدان الجلاء بينما تجمع من اتجهوا الـــى شارع النيـــل بالقرب من مستشفى هيئة الشرطة وكانوا في طريقهم الـــى هذا المكان يقومون بالتعدي على السيارات العامة والخاصة التي يتصادف

مرورها او وقوفها بالمنطقة وكانت قوات الامن تتابعهم وتمكنت من تفريقهم بمنطقة مستشفى هيئة الشرطة بعد ان تم ضبط اثني عشر شخصا من المتظاهرين .

— في حوالي الساعة الثامنة والنصف مساء خرج بعض الطلبة المقيمين بالمدينة الجامعية بشارع احمد عرابي بأمبابة وتجمع حولهم بعض المارة والاهالي بالمنطقة بميدان الكيت كات واخذوا في قذف السيارات المارة والموجودة بالميدان بالحجارة كما قذفوا مكتب بريد امبابة بشارع السودان ووضع بعضهم مواسير المجاري التي كانت موضوعة باستطالة الجيزة الوسطى بشارع ترعة السواحل بعرض الطريق لاعاقة حركة المرور — وتم تصدي قوات الامن لهذه التجمعات وتم السيطرة على الحالة حوالي الساعة الواحدة صباحا يوم ١٩ — ١ — ١٩٧٧ — وضبط شخصان من المتظاهرين — واعيدت مواسير المجاري الى وضعها الاول .

— في حوالي الساعة ٧ ص يوم ١٩ — ١ — ١٩٧٧ تلكأ عمال الوردية الليلية بمصنع الشوربجي للغزل والنسيج بامبابة في الخروج وتقابلوا مع افراد الوردية الصباحية وتوجه بعضهم ليتجمعوا امام مصنع شركة الشرق للصوف الموجود بنفس المنطقة وقد خرج من المصنع الاخير عمال قسم النسيج وتوجه هؤلاء العمال الى مقر هيئة المطابع الاميرية القريبة من هذه المصانع حيث رفض عمالها الخروج وواجهوا هذه التجمعات بخراطيم المياه وقام المتظاهرون بقذف واجهة مبنى المطابع بالحجارة وترتب على ذلك حدوث تلفيات بزجاج نوافذها وقد تصدت قوات الامن لهذه المظاهره وحالت دون استمرارها في التعدي على مبنى المطابع الاميرية .

— تجمع هؤلاء المتظاهرون بشارع النيل بامبابة امام مبنى قسم ومركز امبابة حيث قاموا بقذف المبنيين بالحجارة وتم تفريق المتظاهرين ومنعهم من استمرار التعدي .

— عاد المتظاهرون للتجمع بمنطقة تاج الدول والمنيرة الغربية بامبابة على طريق الشوارع الفرعية وقام بعضهم بوضع اجسام صلبة على خطوط السكك الحديدية وتعرضت القوات التي حاولت التصدي لهم الى القذف بالحجارة وكانة كثافه المتظاهرين قد ازدادت بشكل كبير .

— عاود المتظاهرون حوالي الساعة ١٢ ظهرا من ذلك اليوم

محاولة مهاجمة مبنى قسم امبابة وقذفوه بالحجارة مما تسبب في اتلاف نوافذه الزجاجية كما اشعلوا النيران باحدى سيارات الشرطه واتلفوا البعض الاخر ومنها سيارة اطفاء كانت قد حضرت لاخماد الحريق وكان المتظاهرون يصرون على اقتحام مبنى القسم الذي يوجد به مخازن سلاح وذخيرة مديرية الامن والدفاع الشعبي واطلق بعض المتظاهرين الاعيرة النارية تجاه مبنى القسم وتمكنت قوات الشرطة من السيطرة على الموقف والحيلولة دون اقتحام المتظاهرين للقسم وتم تفريقهم — واصيب نتيجة لذلك بعض ضباط الشرطة والجنود باصابات مختلفة كانت اشدها اصابة عريف سري بطلق ناري بصدره ونقل للمستشفى حيث توفي بعد ذلك متاثرا باصابته كما نتج عن ذلك ايضا اصابة مواطن من المتظاهرين ادت الى وفاته وتم ضبط عدد ٢٢ شخصا من المتظاهرين خلال هذه العمليات .

— في خوالي الساعة الواحدة والنصف مساء يوم ١٩ — ١ — ١٩٧٧ تمكن بعض المتظاهرين بمنطقة المنيرة بامبابة من اشعال النيران في احد قطارات الركاب الذي كان قد توقف بسبب ما وضع من عوائق على شريط السكة الحديد بالمنطقة بعد ان قاموا بنهب محتويات القطار وتطاير بعض الشرر والاجزاء المحترقة من القطار الى شونة الاقطان لشركة الشوربجي المجاورة لشركة السكة الحديد فاشتعلت بعض بالات القطن بها وقد تصدت قوات الشرطة للمتظاهرين وتوجهت سيارات الاطفاء لاخماد هذه الحرائق الا ان جموع المتظاهرين تصدت للقوات ولسيارات الاطفاء ووضعت العوائق بالطريق للحيلولة دون وصولها الا انه تم السيطرة على الحالة بعد ذلك ، واتضح ان المتظاهرين كانوا قد اشعلوا النار ايضا بمحطة سكة حديد امبابة — وتولت سيارات اطفاء هيئة السكة الحديد اخمادها وتمكن عمال شركة الشوربجي للنسيج بالتعاون مع نقطة مطافيء المصنع من السيطرة على الحريق الذى امتد الى شونة الشركة واخماده — ونتج عن كل ما تقدم اصابات لبعض رجال الشرطة والمواطنين وتلفيات لبعض السيارات الخاصة والعامة منها احدى سيارات الاسعاف واكشاك مجمعات استهلاكية بمنطقة تاج الدول وشارع السودان وسرقة محتوياتها ومقر وحدة الاتحاد الاشتراكي بجزيرة امبابة .

— توالت تجمعات المتظاهرين وتحركاتهم بمنطقة امبابة وكانت تلك التجمعات تعاود محاولة التعدي على القوات عند التصدي لها ثم تركزت هذه التجمعات بميدان الكيت كات والمنيرة وخلال ذلك

وحوالي الساعة ٥ مساء ذلك اليوم قام المتظاهرون باشعال النيران لعدد ٢ ترولي باس واتلاف مكتب ناظر المحطة بميدان الكيت كات واستمرت التجمعات وتصدى القوات لها حتى حوالي الساعة ٢ صباحا اليوم التالي ٢٠-١-١٩٧٧ .

- كانت بعض المظاهرات تتحرك بمنطقة وسط المدينة في انحاء متفرقة بدائرة قسم الدقي والعجوزة وتعدى بعضها على السيارات الخاصة والعامة وبعض مباني المصالح الحكومية والمحال الخاصة وخلال هذه التحركات قذف بعض المتظاهرين مبنى المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية بالحجارة فأتلفوا بعض الواح زجاج المبنى ، كما كان مبنى وزارة الزراعة والسيارات المحيطه به سواء الخاصة او العامة هدفا للمتظاهرين الذين قاموا بعمليات اتلاف للمبنى ولهذه السيارات وحوالي الساعة الرابعة والنصف مساء ١٩ - ١ - ١٩٧٧ وكانت قوات الامن تقوم بتفريق تلك المظاهرات والتصدي لها وحالت دون استمرارها في التعدي على المصالح الحكومية والمنشآت الخاصة وتم ضبط عدد ١٣ شخصا من الذين اشتركوا في تلك المظاهرات وتوفي اثنان واصيب آخرون من المتظاهرين .

- وفي منطقة قسمي الجيزة وبولاق الدكرور بدا تجمع حوالي (٢٠٠) شخص بميدان الجيزة في الساعة ٩ ص يوم ١٩-١-١٩٧٧ وبداوا في التعدي على وسائل المواصلات العامة والخاصة بعد ان زا دعددهم وبدات قوات الامن في التصدي لهم لمحاوله تفريقهم ومنع تعدياتهم الا انهم كانوا يعاودون التجمع بأعداد متزايده بمنطقة شارع الربيع الجيزي وشارع المحطة وميدان المحطة بالجيزة ومنطقة نفق الاهرام وميدان الجيزة حتى كوبري الجيزة وقاموا خلال ذلك بالاعتداء على مبنى مجمع المصالح الحكومية والمباني الحكومية الاخرى ومنها مبنى بنك التسليف ومديرية التموين واشعلوا النيران ببعض سيارات الشرطة والسيارات الحكومية امام تلك المصالح وبعض سيارات الترولي باس والامينوبوس وبعض سيارات قوات الاطفاء التي حاولت مكافحة تلك الحرائق - وكانت تلك الاحداث في الفترة من بدء المظاهرات حتي حوالي الساعة الثانية عشر والنصف مساء ذلك اليوم - وحوالي الساعة الواحدة بدا وصول افراد من القوات المسلحة بسيارتهم الى ميدان الجيزة وحيث شرعوا في تفريق المتظاهرين الذين كانوا مستمرين في التجمع في جميع الشوارع المحيطه بالميدان ومنطقة نفق الاهرام وكانوا مستمرين ايضا في عمليات اشعال

الحرائق بسيارات النقل العام ولافتات الاعلانات ومحطات البنزين ووضع المعوقات بشارع الاهرام.

ـ تحركت جموع من المتظاهرين من منطقة الجيزة الى شارع الاهرام حيث انضم اليهم بعض اهالي المنطقة المحيطة وحاول بعضهم قذف مبنى محافظة الجيزة بالحجارة الا ان قوات الشرطه قد تصدت لهم وحالت دون استمرارهم في التعدي على مبنى المحافظة ـ وهاجم البعض الاخر مبنى ملهى الاوبرج بشارع الاهرام وتوالت بعد ذلك مهاجمة باقي الملاهي الليلية بالشارع ونهب محتوياتها ومحاولة احراق البعض منها وتمكنت قوات الشرطة من مطاردتهم ومنع استمرار تعدياتهم بالمنطقة.

ـ استمرت التجمعات واعمال الشغب بميدان الجيزة والشوارع المحيطة به وتصدى رجال القوات المسلحة والشرطة لها لساعة متأخرة من الليل ـ وامكن في هذه الاثناء ضبط عدد ٢٤ من المتظاهرين كما نتج عن هذه العمليات وفاة ١٠ مواطنين واصابة ٨٨ مواطنا بدائرة قسمي الجيزة وبولاق الدكرور ـ كما اصيب بعض ضباط وافراد الشرطة والقوات المسلحة باصابات مختلفة.

ـ برجاء الاحاطة

لواء / ـ (امضاء) ـ
مدير امن الجيزة
(عصمت الرخاوي)

تحريرا في ١ـ٢ـ١٩٧٧

وثيقة رقم (١٤)
تقرير السيد اللواء مدير امن القاهرة :

ـ بدات احداث الشغب بمدينة القاهرة صباح يوم الثلاثاء ١٨ يناير ١٩٧٧ في حوالي الساعة ٨ر٣٠ ص بخروج عمال شركة مصر \ حلوان للغزل والنسيج بتحريض العاملين بالشركة في مظاهرات اخذت تطوف بمنطقة حلوان مرددة هتافات عدائية ضد سياسة الحكومة وقرارات رفع الاسعار والقيادة السياسية ، ونجح المتظاهرون في اخراج بعض عمال المصانع الاخرى الكائنة بالمنطقة وأثناء تجولهم كانوا يتلفون ما يصادفهم من منشآت عامة وسيارات عامة وخاصة ثم قاموا بتعطيل المواصلات العامة وذلك بوضع الاحجار وفروع الشجر على امتداد شارع كورنيش النيل وقذف الحجارة على السيارات والمارة بهذا الشارع .

ـ تم عزل منطقة حلوان عن باقي انحاء المدينة ولكن امكن لبعض المظاهرين التسلل الى وسط المدينة .

ـ في حوالي الساعة ١ر٣٠ نفس اليوم بدات مظاهرة في كلية الهندسة جامعة عين شمس قوامها حوالي ٣٠٠ طالبا من الدارسين بتلك الجامعة واخذت مسارها حتى شارع الجيش متجهة الى مجلس الشعب ـ وكان بعض المشتركين فيها يرددون هتافات معادية للنظام القائم والقيادة السياسية والحكومة وقرارات رفع الاسعار .

ـ حاول المتظاهرون الالتحام برجال الشارع وانضم الى هذه المظاهرة مظاهرات اخرى خرجت من كليات الفنون الجميلة والتربية بالزمالك والمعهد العالي التجاري بالزمالك وبعض طلبة الثانوي وقد

تمكن بعض المتزعمين لتلك المظاهرات من توجيهها الى مجلس الشعب وانضم اليهم عدد من العمال الذين تمكنوا من التسلل من منطقة حلوان وبلغ عدد المتظاهرين أمام مجلس الشعب في الساعة ٤٫٣٠ حوالي ٢٠٠٠ شخص يرددون نفس الهتافات العدائية السابق الاشارة اليها واخذوا يقذفون رجال الامن بالحجارة فأسدى اليهم النصح بالانصراف ولكنهم لم يمتثلوا فأنذروا بالتفرق ولكنهم استمروا على موقفهم وحاولوا اقتحام مبنى مجلس الشعب فتصدت لهم قوات الامن المركزي وأمكن تفريقهم الا انهم تفرقوا الى مظاهرات فرعية تسللت الى صفوفها شراذم من الغوغاء وضعاف النفوس والمخربين واخذت كل منها تجوب منطقة وسط المدينة حيث قام بعض المتظاهرين باتلاف العديد من المنشآت العامة والخاصة ووسائل المواصلات العامة والنقل والسيارات الخاصة واقسام الشرطة وسيارتها وبعض المحلات التجارية الخاصة والعامة والفنادق — كما أشعلوا النيران في بعض المباني والمؤسسات الصحفية .

— هذا وقد أصر المتظاهرون على الاستمرار في التظاهر حتى فجر اليوم التالي واستمروا في اعمال العنف والشغب والاتجاه الى تخريب بعض المنشآت العامة وفي مقدمتها مباني بعض اقسام الشرطة ووسائل المواصلات وبعض المرافق العامة .

— وفي حوالي الساعة ٨ صباحاليوم التالي ١٩\١\١٩٧٧ عاود عمال منطقة حلوان التجمع امام محطه مترو باب اللوق ولكن امكن تفريقهم بمعرفة قوات الشرطة واخذ المتظاهرون في التفرق الى مظاهرات تجوب وسط المدينة متخذة ايضا اسلوب التخريب والاتلاف كما خرجت مظاهرة في وقت معاصر من مصنع سوجات التابع لشركة مصر\حلوان والكائن بحدائق القبة وتوالى انتشار المظاهرات بنفس الاسلوب في جميع انحاء المدينة واستمر المتظاهرون في التعدي على المنشآت ووسائل المواصلات العامة والخاصة واقسام الشرطة رغم الاعلان بوسائل الاعلام المختلفة عن ايقاف العمل بالقرارات الاقتصادية الاخيرة الخاصة برفع الاسعار ونتج عن ذلك وقوع حوادث حريق واتلاف وتعد على رجال الشرطه اصيب من جرائها العديد منهم ومن المتظاهرين — كما حدثت تلفيات ببعض المباني ووسائل المواصلات — الامر الذي أوجب استخدام طلقات الجرينر « الرش » في الهواء للارهاب والانذار والتحذير لتفريق المتظاهرين ولكنهم لم يمتثلوا فاضطر رجال الامن الى اطلاق هذا النوع من الرش في الارجل وازاء اصرار المتظاهرين على اقتحام بعض أقسام

الشرطة واشعال النيران فيها والاستيلاء على ما بها من اسلحة أخطرت القوات بتلك الاقسام الى اطلاق الاعيرة النارية لاحباط تلك المحاولات حيث نجحت في السيطرة على الموقف والحد من خطورة اعمال العنف ومنع كثير من عمليات الاعتداء والتخريب وتم القبض على عدد كبير من المتظاهرين والمخربين وتحرر عن كل واقعة محضر بمعرفة اقسام الشرطة قدم بالمتهمين فيه للنيابات المختصة ـ كما تم اتخاذ الاجراءات المناسبة لتأمين جميع المنشآت والمؤسسات بالمدينة .

ـ وقد صدر قرار الحاكم العسكري بفرض حظر التجول اعتبارا من الساعة ٤ من هذا اليوم واشتركت بعض وحدات القوات المسلحة مع الشرطة في تنفيذه وعاد الهدوء يعم المدينة .

ـ هذا ومن الملاحظ ان اسلوب حركة هذه العناصر تميز بالتماثل في جميع المناطق من حيث مضمون الهتافات والشعارات التي ترددت في محاولة لاثارة رجل الشارع التجارب مع حركتهم ـ كما تماثلت أساليب حركتهم في الالتحام بالجماهير والامتداد بالحركة الى الميادين والشوارع الرئيسية والانتشار بها لشل حركة المواصلات وتجميع المواطنين حولهم مع الاصرار على الاستمرار في التظاهر حتى ساعات متأخرة من الليل والاتجاه الى تخريب بعض المنشآت العامة وفي مقدمتها اقسام الشرطة .

(المصدر السابق من صفحة ٢٥ الى صفحة ٢٨)

وثيقة رقم (١٥)
مذكرة مباحث امن الدولة عن المخطط الشيوعي السري ومسؤوليته عن احداث الشغب الاخيرة

• اكدت حوادث الشغب الاخيرة والتي قادتها العناصر الشيوعية في حملة من التخريب المنظم تستهدف تفجير الجبهة الداخلية واحداث ثورة شعبية ما سبق ان كشفت عنه متابعة النشاط الشيوعي والذي يقوده اربعة تنظيمات سرية (الحزب الشيوعي المصري ــ التيار الثوري ــ حزب العمال الشيوعي ــ الحزب الشيوعي ٨ يناير) تلتقي جميعا حول هدف استراتيجي محدد تركز جهودها من اجل الوصول اليه وهو الاطاحة بالنظام القائم ، وتغيير المجتمع تغييرا جذريا وفرض النظام الشيوعي .

ــ ولجأت هذه التنظيمات الى اسلوب تكتيكي مرحلي خاصة في الفترة الاخيرة عن طريق التحرك الدؤوب والمتصاعد لنشاطها لتحقيق نوع من التواجد المؤثر لها ، والانتشار داخل القطاعات الجماهيرية المؤثرة ــ خاصة قطاعي الطلبة والعمال لايجاد ركائز داخلها من منطلق قناعتها بأن اي نجاح لها في تحريكها سيمثل بالضرورة ــ فرصتها المنشودة لاستغلاله في تفجير الجبهة الداخلية .

ــ وفي هذا المجال اتبعت اساليب الاثارة والتحريض عن طريق تجسيم المشاكل الجماهيرية وتبني المطالب الفئوية والمهنية مستغلة ضغوط المشكلة المعيشية لاستعداء الجماهير ضد النظام وطرحت حلولا لا يمكن الاخذ بها في ظل الظروف الاقتصادية الدقيقة التي تمر بها البلاد بهدف الظهور بمظهر الحرص على مصلحتها ولتأكيد عجز النظام عن الوفاء بالمطالب الاساسية للجماهير لافتقادها الثقة فيه وصولا بها الى مرحلة من السخط والغليان الشعبي ،

وفي نفس الوقت تحريض الجماهير لانتهاج الاساليب الضاغطة لتحقيق هذه المطالب واجبار السلطة على الاستجابة لها ولذا لجأت الى رفع شعار المطالبة بحق الاضراب والتظاهر والإعتصام ، لتستغل أي موقف طارىء في خدمة اهدافها وتفجير الثورة الشعبية لتفرض الواقع السياسي الذي تنشده .

— وقد ساعد هذه التنظيمات على الاسراع بتنفيذ مخططاتها المناخ الديمقراطي السائد وما أتاحه لها التجمع الوطني التقدمي ولاول مرة في تاريخ الحركة الشيوعية المحلية تتكون حركة علنية على الساحة السياسية بصفتها الماركسية في شكل تكتل سياسي داخل التجمع مما ادى الى فتح منطلقات جديدة لحركتها ضد النظام من خلال منبر علني وشرعي بالاضافة الى استمرارها في تحركها السري ، وقد نجحت في السيطرة على معظم تشكيلات التجمع وتحويل النشرات الصادرة عنه لخدمة اهدافها .

— وقد كشفت المتابعة عن اتصال بعض هذه التنظيمات بجهات اجنبية خارجية تقوم بالتنسيق معها وتوجيهها وتدعيمها ماديا للاطاحة بالنظام القائم .

— وقد تمثلت مظاهر التحرك الشيوعي في القطاعات الجماهيرية المختلفة والتي مهدت لما وصلت اليه أحداث الشغب والتخريب الاخيرة بما يلي :

اولا : القطاع الطلابي :

— تعمد بعض قيادات هذه التنظيمات حضور الندوات التي تعقد بالكليات المختلفة بجامعات القاهرة والاسكندرية وعين شمس وبعض الجامعات الاقليمية تحت دعوى مناقشة القضايا الوطنية وأسلوب الممارسة الديمقراطية ويركزون في احاديثهم على ما يلي :

* زعزعة الثقة في القيادة السياسية والتشكيك في فاعلية القرارات التي اتخذتها على الصعيدين الداخلي والخارجي .
* التشكيك في الوضع الاقتصادي والعسكري والادعاء بأن القيادة تتبع اساليب استسلامية على صعيد حل القضية الوطنية .
* الادعاء بأن الديمقراطيه المطروحة ديمقراطية زائفة وعلى الجماهير أن تهب لتنتزع حقها في تكوين احزابها المستقلة .

ـ ويشار في هذا الصدد الى الندوات التي عقدت بجامعة القاهرة ودعا اليها نادي الفكر الاشتراكي بجامعة القاهرة والذي تسيطر عليه عناصر هذه التنظيمات الشيوعية في الفترة من ١٢ــ١٥ \ ٧ \ ١٩٧٦ وشارك فيها من قيادات التنظيمات الشيوعية كل من :

(١) محمد حسن المنشاوي « تيار ثوري »
(٢) محمد خالد الصواء « تيار ثوري »
(٣) عيداروس القصير « تيار ثوري »
(٤) صدقي القصير « تيار ثوري »

كذا الندوة التي عقدت بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية يوم ٢٧\١٢\١٩٧٦ والتي شارك فيها الصحفي الشيوعي صلاح عيسى وركز فيها على تشابه المناخ السياسي الحالي بعهد الخديوي اسماعيل ومروره بأزمة اقتصادية مماثلة يتشابه فيها دور صندوق الدين مع البنك الدولي حاليا . وان النظام القائم يسعى الى الصاق التهم بالوطنيين لتبرير سياسته في عدم عدالة توزيع الاجور ، وان الصحف يتم تمويلها من الخارج وتملي عليها سياسات معينة ـ وتحريض القطاع الطلابي للتحرك للمطالبة بحق الاضراب والتظاهر لمقاومة ما اسماه بالفاشية المصرية والتصدي لها .

وقد شارك المذكور في قيادة المظاهرات التي انتهت باحداث التخريب يوم ١٨ الجاري .

ـ كما يشار الى الندوات التي عقدتها العناصر الماركسية بجامعة القاهرة في الفترة من ٢٠ الى ٢٥\١١\١٩٧٦ والتي انتهت بتزعم العناصر الماركسية لمسيرة توجهت الى مجلس الشعب وحاولت خلال سيرها اثارة الجماهير العادية وخصوصا عمال قطاع النقل العام وتحريضهم على تعطيل المواصلات ومشاركتهم في تحركهم المضاد الا انهم عجزوا على الالتحام بالجماهير وكان ذلك سببا في فشل مخططهم في ذلك اليوم لتصعيد الاحداث .

ويشار في هذا الصدد الى أن عناصرهذه التنظيمات الشيوعية كانت تستهدف من وراء ذلك التحرك قياس قدرتها وفاعليتها على تحريك قواعدها داخل القطاع الطلابي ومحاولة ربط حركتها بالقطاع العمالي باعتباره القطاع الانتاجي المؤثر .

وتجدر الاشارة الى ان احد متزعمي نشاط نادي الفكر الاشتراكي وهو الطالب محمد محمد فتيح عضو حزب العمال

الشيوعي ـ بكلية الهندسة عين شمس قاد احدى المظاهرات يوم ١٨ الجاري وكان يحرض الجماهير على تخريب المنشآت العامة وتعطيل الانتاج لاسقاط النظام . وقد أمكن تصويره مرفوعا على الاكتاف اثناء قيادته هذه المظاهرات .

كما قاد الطالب الماركسي طلعت رميح ـ عضو حزب العمال الشيوعي احدى المظاهرات والتي كانت تستهدف تخريب بعض المنشآت الهامة بوسط المدنية يوم ١٨ الجاري وامكن تصويره وهو يقود المظاهرة محمولا على الاكتاف .

ـ واستمرارا للمخطط الشيوعي لتفجير ثورة شعبية قام الطالب المذكور يوم ١٩ الجاري بتوزيع منشورات على الجماهير يحرضها على الاطاحة بالحكم القائم وقد امكن ضبطه في حالة تلبس وهو يحمل عدد ١٢٠٠ منشور وبتفتيشه ضبط معه مبلغ ١٢٥ جنيه . ولقد يشار الى أن الامكانيات المادية للمذكور وعائلته لا تتيح له تملك مثل هذا المبلغ .

ـ ويشار في هذا المجال الى أن عناصر هذه التنظيمات قد تعمدت دعوة كل من الشيوعيين احمد فؤاد نجم وامام محمد عيسى لحضور هذه الندوات واستغلال ما يرددونه من اشعار واناشيد مضادة في الهاب حماس القاعدة الطلابية واستعدائها على النظام القائم .

ـ وقد لجأت هذه التنظيمات الى تكوين أشكال تنظيمية داخل الجامعات المختلفة تحت مسميات اسر او جمعيات أو نوادي دأبت على اصدار العديد من النشرات والبيانات .. وتوزيعها على القاعدة الطلابية وخارجها وتتضمن الاتي :

* مهاجمة النظام الاقتصادي وسياسة الانفتاح .
* مهاجمة اسلوب الممارسة الديمقراطية من خلال الاحزاب القائمة .
* اثارة الجماهير من خلال الادعاء بعدم وجود حرية التعبير وفرض الرقابة على الصحف .
* تعميق حدة التناقض الطبقي من خلال الادعاء بتفاوت الدخول واستئثار الطبقة الحاكمة بكافة المزايا دون الجماهير الكادحة .

* التحريض على الاضراب والتظاهر بدعوى الضغط على النظام لتلبية مطالب الجماهير .
* التشكيك في جميع القرارات التي تصدر عن القيادة السياسية داخليا وخارجيا .

وامكن الحصول على عدد ٣٠ بيان ونشرة صادرة عن هذه التكوينات التنظيمية .

– هذا ويشار الى قيام العناصر الماركسية في هذا القطاع باعداد وتعليق العديد من مجلات الحائط بقصد جذب الطلاب لقراءتها وادارة حوار معها في شكل حلقات نقاش واستقطاب العناصر الصالحة للحركة الماركسية من خلالها .

وتجدر الاشارة في هذا المجال الى اتباع هذه العناصر لنفس الاسلوب في تجميع المواطنين اثناء أحداث الشغب الاخيرة في حلقات نقاش للتأثير على أفكار الجماهير وتحريضها على مشاركتهم في اعمال الشغب والتخريب .

ثانيا : في القطاع العمالي :

ركزت قيادة التنظيمات الشيوعية في حركتها على القطاع العمالي باعتباره من أهم القطاعات المؤثرة على استقرار الجبهة الداخلية ، والعماد الرئيسي لقوى الانتاج ولاقتناعها بأن ثورتها الشعبية للاطاحة بالنظام القائم لن تتأتى الا من خلال مشاركة فعالة لهذا القطاع . وقد تمثل اسلوب حركتهم وصولا الى هذا الهدف فيما يلي :

– استغلال كوادرهم داخل المواقع الانتاجية المختلفة لتهيئة القطاع العمالي للانفجار في اللحظة المناسبة وقد لجأت لتحقيق ذلك الى اتباع الاساليب التالية :

* توزيع المنشورات السرية على العمال والتي تجسم مشاكلهم وتظهر النظام القائم بالعجز التام عن تلبية مطالبهم ودعوتهم التحرك لانتزاع حقوقهم .
* تحريض العمال على انتهاج أسلوب الاضراب والاعتصام والتظاهر كأساليب ضاغطة يمكن من خلالها قياس مدى استجابة القاعدة العمالية وردود الفعل لدى القيادة السياسية .

ويشار في هذا المجال الى التحركات التالية :

* تزعمت بعض قيادات الحركة الشيوعية بالاسكندرية ومن بينهم كل من :

1) عطية عبد الواحد قبيع — كان يعمل بشركة الغزل والنسيج بكرموز وحاليا بمجمع الالومنيوم بنجع حمادي (حزب عمال شيوعي) .

2) خليفة عمران خليفة — عامل بشركة الغزل الاهلية بالاسكندرية (حزب شيوعي مصري) .

3) عطية السيد عياد — كان يعمل بشركة الغزل والنسيج بكرموز وحاليا بشركةكيما باسوان (حزب عمال شيوعي) .

4) عطية محمد سالم — كان يعمل بشركة الغزل والنسيج بكرموز وحاليا يعمل بشركة السكر بادفو (حزب عمال شيوعي) .

5) ابراهيم محمد سلام — عامل بشركة الغزل والنسيج بالاسكندرية (حزب شيوعي مصري) .

6) محمد السيد خليعي — كاتب بالشركة الشرقية للكتان (تيار ثوري) .

7) احمد الشاذلي ابو الحسن — كان يعمل بشركة الغزل والنسيج بكرموز وحاليا يعمل بمصنع السكر بارمنت (حزب عمال شيوعي) .

— لحوادث الاعتصام والاضراب بقطاع الغزل والنسيج بالاسكندرية ومحاولة الامتداد بحركتهم لتشمل القطاع بأكمله (موضوع تحقيقات نيابة امن الدولة بالاسكندرية في القضية رقم ٧٦\٧ حصر تحقيق شرق الاسكندرية — ولم يتم التصرف فيها بعد) .

* تزعم بعض عناصر تنظيم التيار الثوري ومن بينهم بدر عقل شعبان في تحريض عمال شركة مصر بشبين الكوم للغزل والنسيج عن طريق مجلات حائط وتوزيع منشورات تدعو العمال الي الاضراب والتظاهر (موضوع تحقيقات نيابة أمن الدولة في القضية رقم ٧٦\٧٣٠٢) .

* استثمار مطالب عمال هيئة النقل العام بالقاهرة وتحريضهم

على الامتناع عن العمل مما ينعكس باثاره على القاعدة الجماهيرية العريضة لاستثارتها واستعدائها .

* محاولة السيطرة على التشكيلات النقابية بالقطاع عن طريق ترشيح عناصرهم او المتعاطفين معهم واستغلال الفائزين منهم ودفعهم الى التحرك في الاتجاه الذي يخدم مخططهم في تحريض واثارة العمال ودفعهم الى الاضراب والاعتصام والتظاهر ، ومن بينهم كل من :

١) البدري فرغلي محمد ــ رئيس نقابة شركة القناة للشحن ببور سعيد .

٢) حسن علي ابو الخير ــ رئيس نقابة مصنع ٤٥ بحلوان .

٣) عبد الهادي المهدي علي عبده ــ رئيس نقابة مصنع جوت بلبيس .

٤) السيد مصطفى فرج ــ عضو نقابة شركة الترسانة البحرية بالاسكندرية .

وتجدر الاشارة الى ان الاخير وكل من محمد سالم المهدي وثناء الله محمود فؤاد العاملين بالترسانة البحرية بالاسكندرية (اعضاء حزب العمال الشيوعي المصري) كانوا على رأس المحرضين لعمال شركة الترسانة البحرية بالاسكندرية والتي اندلعت منها شرارة التخريب بمدينة الاسكندرية .

ثالثا حزب التجمع الوطني التقدمي :

اسفرت المتابعة عن ان بعض التنظيمات الشيوعية السرية دفعت بعناصرها القيادية الى استغلال شرعية التحرك من خلال حزب التجمع الوطني في السيطرة على لجانه الرئيسية بهدف توجيه نشاط الحزب لخدمة اهدافها ومخططاتها في اثارة القاعدة الجماهيرية وتهيئة المناخ الملائم لحركتها في تفجير الموقف في الوقت المناسب ــ وقد اتبعت في ذلك عدة اساليب منها :

ــ استغلال عناصرهم في اعداد البيانات والنشرات الخاصة بالتجمع وتضمينها معالجة ماركسية للقضايا المطروحة وتجسيم اوجه المعاناة الجماهيرية والتشكيك في سياسات النظام ــ وذلك بهدف تهيئة الراي العام الجماهيري للتجاوب في مراحل مقبلة مع اي تحرك تقوده العناصر الماركسية .

ــ استغلال الندوات والمؤتمرات التي يعقدها التجمع في المناسبات المختلفة للترويج لافكارهم ومهاجمة النظام والقيادة السياسية .

ــ استغلال شرعية التجمع في اضفاء صفة الشرعية على اي تحرك مناهض يجرمه القانون بهدف تشجيع الكوادر الشيوعية على التحرك في مواجهة النظام ويشار في ذلك الى :

ــ اصدار التجمع عدة بيانات تؤيد امتناع عمال النقل العام عن العمل ، واضراب عمال الغزل بالاسكندرية .

ــ استغلال المعركة الانتخابية لمجلس الشعب الاخيرة في التحرك جماهيريا على مستوى الدوائر الانتخابية المختلفة من خلال بعض الاشكال التنظيمية (لجان الوعي الانتخابي) .

وتجدر الاشارة في هذا المجال الى ان حركة هذه اللجان كانت تتم لتحقيق هدف مرحلي محدد وهو افقاد الجماهير الثقة في النظام وزيادة سخطها وتهيئتها لتقبل التغيير . وقد تمثل نشاط هذه اللجان في (اصدار المنشورات) وعقد الندوات وتعليق الملصقات والكتابة على الجدران وجميعها تتضمن اثارة صريحة وتحريضا مباشرا للجماهير (موضع تحقيقات نيابة امن الدولة) .

ــ وتأسيسا على ذلك اغفال حركة بعض عناصر التجمع خلال الاحداث الاخيرة وذلك على النحو التالي :

ــ صدور تعميم عقب اعلان القرارات الاقتصادية مباشرة من قيادة التجمع لجميع اللجان القيادية بالمحافظة لتقصي ردود الفعل الجماهيرية تجاهها وتضمينه توجيها بأن هذه القرارات تخدم طبقة المستغلين وعلى حساب الطبقات الشعبية الكادحة وتوجيه الجماهير للتحرك ضد هذه القرارات .

ــ ويشار في هذا المجال ايضا الى قيام لجان التجمع ببعض المحافظات ومنها الشرقية والمنيا وقنا بتزعم الدعوة الى عقد مؤتمرات لمناقشة هذه القرارات انتهت بالخروج في مظاهرات مضادة تصاعدت الى حد تخريب بعض المنشآت .

ــ تزعم بعض قيادات التجمع لحوادث التخريب ويشار في هذا الصدد الى ضبط حمزة مصطفى العدوي مقرر حزب التجمع الوطني بالسيدة زينب اثناء محاولته واخرين اشعال النار بقسم شرطة السيدة زينب .

كذا اشتراك بعض قيادات التجمع من بينهم كل من الشيوعيين حسين عبد الرازق ويوسف عبده صبري في قيادة المظاهرات (تم ضبطهما ويتم التحقيق معهما بمعرفة النيابة) .

الحركة الشيوعية التنظيمية :

وسنعرض فيما يلي ايضاحا للحركة الشيوعية التنظيمية التي اعدت وهيأت المناخ الجماهيري العام طبقا لما سبقت الاشارة اليه للاستجابة لتحريضها ودعوتها لتفجير الموقف الداخلي لاحداث ثورة شعبية تطيح بالنظام القائم . وذلك على النحو التالي :

اولا : الحزب الشيوعي المصري :

الهيكل التنظيمي لهذا الحزب يتكون من المستويات التالية :

أ) اللجنة المركزية : ومقرها القاهرة وتضم قادة التنظيم ويتبعها مسؤولو الجهاز الفني والمكتب السياسي ومكتب الاتصالات الخارجية ومدرسة الكادر وتضم كلا من :

١ — زكي مراد ابراهم — محام
٢ — محمود محمد توفيق — محام
٣ — مبارك عبده فضل — موظف بدار الثقافة (قطاع خاص)
٤ — سيف الدين محمد صادق — محترف شيوعي
٥ — احمد نبيل الهلالي — محام
٦ — رفعت السعيد بيومي — مدير مكتب السيد خالد محي الدين
٧ — عبد المنعم الغزالي الجبيلي — صحفي بمؤسسة الأهرام
٨ — ابراهيم عبد الحليم — صحفي بدار الهلال
٩ — محمد علي عامر الزهار — موظف بوكالة نوفستي
١٠ — محمد يوسف الجندي — صاحب دار نشر (قطاع خاص)

ب) مكتب الاتصالات الخارجية ويضم كلا من :

١ — ميشيل كامل ميخائيل — صحفي — يقيم ببيروت — مسؤول الاتصال بالاحزاب الشيوعية العربية .

٢ — محمود امين العالم — يقيم بفرنسا مسؤول الاتصال بالاحزاب الشيوعية الغربية .

٣ — احمد رفاعي السيد عبدالله — خبير بالامم المتحدة ومسؤول المؤتمرات العلمية ومنظمات الشيوعية الدولية .

٤ ـ حليم احمد طوســـون خبير الاتحاد العالمي للنقابات ببراغ ـ مسؤول المؤتمرات والمؤسسات الاشتراكيـــة .

ـ هذا بالاضافة الى الهيئات الحزبية التي تتكون من لجـان القطاعات والمناطق والاقسام والخلايا ويضم الهيكل التنظيمـــي
ـ ويصدر الحزب نشرات دورية محررة على الالة الكاتبـــة

للحزب عدد ١٣٠ عضوا (مرفق كشف باسمائهم) .
ومطبوعة بالرونيو وذلك على النحو التالي :

ـ نشرة جماهيرية بعنوان « الآنتصار » تصدر بصفة دوريـــة امكن الحصول على ١٧ عدد منها .

ـ نشرتان جماهيريتان الاولى بعنوان « كفاح شعب » والثانية بعنـــوان « الارض والفلاح » امكن الحصول على عدد من كل منهما.

ـ نشرة تنظيمية بعنوان « الوعي » صدر منها سبعة اعداد امكن الحصول على صورة من كل منها .

ـ مجموعة من التحليلات السياسية امكن الحصول علـــى ١٧ عدد منها .

ثانيا : التيار الثـــوري :

يتكون الهيكل التنظيمـــي على النحـــو التالي :
أ) قيادة مركزية وتضـــم كلا من :

١ ـ محمد عباس فهمي موظف بالتربية والتعليم
٢ ـ محمد طاهر البـدري موظف بالتربية والتعليم
٣ ـ محمد حسن المنشاوي عامل نسيج
٤ ـ محمد خالـــد العـــوا اخصائي اجتماعي بمديريـــة شباب القاهرة

٥ ـ عيداروس احمد السيد القصير موظـــف بشركـــة مصر للتجارة الخارجية

ب) لجـــان قياديـــة :
وتضم كوادر التنظيم التي تقود العمل في المحافظات المختلفة .
ـ ويضم الهيكل التنظيمي عدد ٦١ عضوا (مرفق كشـــف باسمائهم) .

ــ وامكن الحصول على عدد ١٦ وثيقة صـــادرة عنـــه .

ثالثا ــ الحزب الشيوعي ٨ ينايــر :

هذا التنظيم يضم بعض القيادات الماركسية المتطرفة والتـــي كانت تتخذ مواقف رافضة للتنظيمات الاخرى التي اعلنت انهـــاء وجودها المستقل عام ١٩٦٥ وتحاول من خلال حركتها جـــذب عناصر من التنظيمات الاخرى وتجنيد عناصر جديدة ــ ويشار الـــى ان احد قيادات هذا التنظيم هو الشيوعي توفيق فانوس جرجـــس ويعمل بالمركز الثقافي السوفيتي بالاسكندرية .

امكن الحصول على عدد ٨ وثيقة صادرة من هذا التنظيم وتم كشف ١١ عضوا (مرفق كشف باسمائهم) .

رابعا ــ حزب العمـــال الشيوعـــي المصري :

يتكون الهيكل التنظيمي لهذا الحزب من :

ا) لجنة مركزية وتضم كـــل من :

ا ــ محمود حسن التساذلي	اخصائي اجتماعي
١ ــ محمد عزت ابراهيم عامر	مهندس بوزاره التخطيط
٣ ــ طلعـــت معـــاد رميـــح	طالب باداب القاهره
٤ ــ محمد فريد سعد زهران	طالب بزراعة القاهره
٥ ــ كمال خليـــل خليـــل	خريج هندسة القاهرة
٦ ــ ابراهيم عبد العزيز عزام	طالب بهندسة القاهرة
٧ ــ سمير حسن حسني	خريج اداب القاهرة
٨ ــ امير حمدي سالم	طالب بحقوق عين شمس
٩ ــ احمد بهاء الدين شعبان	طالب بهندسة القاهرة

ب) بـــؤر ثوريـــــة :

وتضم عناصر التنظيم خلال المواقع الانتاجية والاحياء السكنية والتجمعات الطلابية ويضم هذا التنظيم ١١٦ عضوا (مرفـــق كشف باسمائهم) .

يصدر هذا التنظيم المطبوعات التالية :

ــ نشرة جماهيرية بعنوان (الانتفاض) امكن الحصول علـــى ٢٦ عدد منهـــا .

ــ نشرة جماهيرية بعنوان (طريق الكادحين) امكن الحصول على العدد الوحيد الذي صدر منها .

— نشرة تنظيمية بعنوان (شيوعي مصري) امكن الحصول على خمسة اعداد منها .

الدور القيادي للشيوعيين في تفجير الموقف خلال يومي ١٨ و ١٩ يناير الجاري :

— في ضوء ماتقدم يتكشف ويتأكد الدور القيادي للعناصر الشيوعية في تهيئة المناخ الجماهيري للانفجار واستثمار المعاناة الجماهيرية لتتحول من مرحلة الانفعال والقلق والترقب التي كانت تسود الجماهير الى مرحلة من مراحل الغليان الشعبي في اللحظة الحرجة التي كانت تتربص لها — وقد وجدت هذه العناصر فرصتها المواتية على اثر صدور القرارات الاقتصادية الاخيرة فاسرعت مباشرة الى استغلالها وتفجير الموقف استشعارا منها بأن التجاوب الجماهيري مع حركتها المضادة — يصل الى مداه واضعة في اعتبارها ان من الظواهر الحتمية التي تقترن بجميع المظاهرات مشاركة الغوغاء فيها بما يحقق لها سرعة الانتشار والاتجاه الى التخريب — بما يضمن تداعي الموقف وصولا الى اشعال جذوة الثورة الشعبية ضد النظام .

— وقد تبدو احداث يومي ١٨ و ١٩ يناير الجاري بالنظرة العفوية انها انعكاس جماهيري عفوي نتيجة رفض شعبي للقرارات الاقتصادية ولكنه في حقيقة الأمر استثمار فعلي لعناصر الحركة الشيوعية المحلية لنجاح حركتها السابقة في الاصرارعلى تفجير الموقف والتصاعد به ويمكن تحديد الملامح الرئيسية التي تؤكد ذلك فيما يلي :

— ان الانطلاقة الاولى للتحرك المضاد بدات داخل المواقع العمالية بشركة مصر / حلوان للغزل والنسيج بالقاهرة والترسانة البحرية بالاسكندرية ويتميز كلا الموقعين بكثافة عمالية عالية وتجمع شيوعى داخل كل منهما تزعم التحريض على التظاهر والخروج الى المواقع الجماهيرية والعمالية الآخرى في محاولة لدفعها للمشاركة في هذا التحرك وهم :

شركة مصر حلوان للغزل والنسيج :

١) السيد محمد محمد فايد
٢) محمد سيد علي سعد
٣) احمد فهيم ابراهيم
٤) الفونس مليك ميخائيل

٥) حامد السيد رمضان
٦) نصيف حنا ايوب
٧) طلعت بيومي عيسوي
٨) غريب نصر الدين
٩) محمد محمد على القط

وتجدر الاشارة الى ان الخامس سكرتير حزب التجمع الوطني التقدمي بالشركة والسادس والسابع والثامن اعضاء بالحزب الشيوعي المصري .

الترسانة البحرية بالاسكندرية :

١) السيد مصطفى فرج
٢) محمد سالم المهدي
٣) محمد حفني السمان
٤) ثناء الله محمود فؤاد
٥) عبد الرحمن سعد سليمان
٦) عباس عبد النبي المرسي .

وتجدر الاشارة الى ان الاربعة الاول اعضاء بحزب العمال الشيوعي المصري .

ـ كما تزعمت العناصر الماركسية التحرك في القطاع الطلابي بنفس الاسلوب والتصاعد بنشاطها من خلال المظاهرات والالتحام بالجماهير لاحداث حالة من الفوضى وتخريب المنشآت ـ ومن بينها كل من :

جامعة عين شمس :

١) محمد محمد فتيح
٢) فاروق ابراهيم حجاج
٣) امير حمدي سالم
٤) اسامة خليل خليل
٥) محمد حسن خليل
٦) محمد بهائي الميرغني
٧) منصور عطية رمضان .

جامعة الاسكندرية :

١ ـ عبد الحكيم تيمور الملواني
٢ ـ حسني محمد عبدالرحيم
٣ ـ ابراهيم عطية الباز
٤ ـ سعيد محمد ابو شنب

٥ ــ منصور توفيق محمود لطفي ٦ ــ عصام البرعي
٧ ــ محمود محمد رجال
وجميعهم اعضاء بحزب العمال الشيوعي المصري .

ــ ان اسلوب التحرك كان متماثلا في جميع المواقع من حيث ترديد الهتافات ورفع الشعارات والمطالبة بسقوط النظام والحكومة اذ كان التماثل واضحا في وسائل التخريب التي استهدفت مرافق الخدمات الحيوية (وسائل النقل العام) ــ مكاتب البريد ــ محطات السكة الحديد ــ الجمعيات الاستهلاكية ــ اقسام الشرطه ــ وحدات المطافيء) .

ــ وقد بدا واضحا ان العناصر الماركسية قد استهدفت الامتداد بنشاطها الى مختلف محافظات الجمهورية ويشار في هذا الصدد الى التعميم الذي صدرعن حزب التجمع الوطني لجميع قياداته في المحانظات لتوجيه الجماهير للتحرك في مواجهة الحكومة .

ــ ونستعرض فيما يلي بعض الوقائع التي تؤكد دورالشيوعيين في هذه التحركات وذلك على النحو التالي :

● ضبط الشيوعي طلعت معاز رميح عضو حزب العمال الشيوعي متلبسا بتوزيع منشورات تستعدي الجماهير ضد الحكومة ــ وقد ظهر في بعض الصور التي التقطت للمظاهرات في بعض مناطق القاهرة وتزعمه لها ومحمولا على الاكتاف.

● قام الشيوعي / محمد محمد فتيح عضو حزب العمال الشيوعي بقيادة احدى المظاهرات والتي قامت بتخريب المنشات بمدينة القاهرة يوم ١٨ الجاري ــ وتم تصويره وهو محمولا على الاكتاف .

● قام الشيوعي / محمد عبد الفتاح مطاوع عضو الحزب الشيوعي المصري بتزعم احدى المظاهرات بالاسكندرية لتخريب بعض المنشات العامة واصيب عند تصدي قوات الامن لها باصابة ادت الى وفاته.

● قام الشيوعي / فاروق احمد رضوان عضو الحزب الشيوعي المصري بتزعم احدى المظاهرات بمدينة القاهرة والتي كانت تقوم بأعمال تخريبية وتعاملت معها قوات الامن مما ادى الى اصابته ونقل الى مستشفى المنيل الجامعي للعلاج .

وقد يشار في النهاية الى انه على الرغم من السيطرة علـــي الموقف والتي حالت دون تحقيق الشيوعيين لهدفهم الاستراتيجي في الاطاحة بالنظام وبالرغم مما اعلنته وسائل الاعلام من اعادة النظر في القرارات الاقتصادية ــ الا انه لوحظ ان ثمة اتجاه يتزعمـــه الشيوعيون والناصريون يسعي الى استثمار كل ما حدث وتصوير على انه مجرد انتفاضة شعبية ضد القرارات الاقتصادية الاخيـرة ويرمي هذا الاتجاه الي تجاهل ابعاد المخطط الشيوعي الذي قـاد احداث الشغب الاخيرة وحرص عليها ، وصولا الى تحقيق نجـاح جزئي **يتركز في الاتي :**

● اسقاط الحكومة الحالية .

● تأكيد مسؤولية حزب مصر على المستوى الجماهيري عـــن كل نتائج هذه الاحداث ــ مع كل ما يتضمنه ذلك من نتائج مؤثرة على كيان الحزب شعبيا وتنظيميا .

● امتداد دائرة تأثير تلك النتائج على ميزان الموقف السياســي الحالى الذي يتمتع فيه هذا الحزب بالاغلبية البرلمانية ــ بحيث يتطور الموقف الى ان يظهر الامر وكان حزب الاغلبية الذي يحمـل مبادىء ثورة يوليو وثورة ١٥ مايو قد فقد رصيده الشعبي .

● النتائج المنطقية التي يمكن ان تتحقق بعد ذلك من تدعيم الكيـان السياسي للاحزاب الاخرى واهمها حزب التجمع بقواعده الماركسية والتنظيم الناصري الذي يسعى الي الظهور على المسرح السياسي كحزب سياسي يحمل مبادىء ثورة يوليو.

٢١ ــ ١ ــ ١٩٧٧

لواء مساعد وزير الداخلية
مباحث امـن الدولة

وثيقة رقم (١٦)
شهادة محمد حاتـــم زهران

مباحث امـــن الدولـــة

٨ ــ ٢٣ ــ /١/١٩٧٧
السيد رئيس نيابة امن الدولة اللعيا
تحية طيبة وبعـــد ،

بالنسبة لكتاب سيادتكم رقم ٧٧/٤٢٣ في ١٩٧٧/١/٣١ و ٧٧/٤٢٤ في ١٩٧٧/١/٣١ بشأن حاتم زهران نفيد بالاتي :

ــ المذكور يدعى محمد حاتم محمود زهران رئيس قسم الحركـــة بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية .

ــ المذكور أحد مصادرنا في متابعة النشـــاط التنظيمي الســـري والمعـــادي .

رجاء النظـــر
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،
١٩٧٧/٢/٥

لواء/امضاء
مساعد وزير الداخلية
مباحث امـــن الدولـــة

نيابة امن الدولة العليا

محضـــر تحقيـــق
فتح المحضر يوم الاحد ١٩٧٧/٢/٦ الساعة ٣٠ر٢ م بمقر النيابة

نحن محمد عمـــر ـ وكيل النيابـــة

ومصطفى رزق ـ أمين الســـر

حيث عهد الينا السيد الاستاذ رئيس النيابة بسؤال محمـــد حاتـــم محمود زهران وسلمنا سيادته خطاب السيد اللواء / مساعد وزير الداخلية لمباحث أمن الدولة مؤرخ ١٩٧٧/٢/٥ جاء به انه بالنسبة لكتابي النيابة في ١٩٧٧/١/٣١ بشأن حاتم زهران فقد تبين أنه يدعى محمد حاتم محمود زهران رئيس قسم الحركة بهيئـــة المواصـــلات السلكية واللاسلكية وقد افاد الخطاب انه أحدمصادر مباحث أمـــن الدولة في متابعة النشــاط التنظيمي السري المعادي .

وحيث حضر المذكور فدعوناه داخل غرفة التحقيق وسألناه بالاتي قـــال :

. اسمي : محمد حاتم محمود زهران ســـن ٣١ رئيس قســـم الحركة بسنترال شبرا هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ومقيم ١٥ ش مدرسة المعلمين خلف مدرسة التوفيقية بروض الفرج .

« حلف اليمـــين »

س : ما معوماتك بشأن ما جاء بكتاب مباحث امن الدولة من انك احد مصادرهم لمتابعة النشاط التنظيمي السري المعادي .

ج : في شهر ابريل من العام الماضي ١٩٧٦ انضممت لمنبـــر اليســار اللي هو التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بناء على اقناع السيد / احمد طه عضو مجلس الشعب بدائرة الساحل وزميلي في العمل بالتليفونات بالانضمام الى هذا المنبر باعتبار ان هذا التنظيم تنظيما رسميا وكل اهدافه صالح البلاد وضمني السيد ـ حسين عبد الرازق سكرتير القاهرة الى جماعة روض الفرج بمنبر اليســار . وبعد تعرفي على الجماعة وحضوري اجتماعاتها الاسبوعية كل يوم سبت بمقر المكتب التنفيذي للاتحاد الاشتراكي بروض الفرج طلـــب مني احمد نصر عضو التنظيم بروض الفرج وكان في بداية انتخابات مجلس الشعب الاخيرة أن نلتقي بشقة يستأجرها رقم ١٣ شارع الامير شيخو خلف قسم روض الفرج هو وزميله حمدي عيد . وكان دائما احمد نصر ومحمد عبد الظاهر امبابي وشوقي الكردي شاهين ورفيق الكردي شاهين ومحمد عواد يحضرون ومعهم أحمد فتيـــح ومحمد فتيح الى هذه الشقة للتكتيك لمعركة الانتخابات . وكانـــوا يقومون بعمل ملصقات معارضة للنظام وبها تهجم على نظام الدولة

وبعد اكتشاف حقيقتهم واعتراف شوقي الكردي لي هو واحمد نصر بأن التجمع الوطني التقدمي ستار شرعي يعملون من خلاله على القيام بأعمال من شأنها زيادة الصراع الطبقي ومحاولة هدم النظام الاجتماعي ككل لسيادة طبقة الكادحين وبعد أن تهجموا على الدين الاسلامي مرات كثيرة امامي اتصلت بنفسي بمباحث أمن الدولة لاحساسي بخطورة هذه الجماعة وكان اتصالي بالسيد العميد سيد زكي ووجهني سيادته الى السيد العقيد / منير محيسن بمكتب مكافحة الشيوعية الذي عرفني بالسيد / ماجد الجمال الضابط بالفرع وطلبوا مني ان أوافيهم أولا بأول بكل المخططات التي تقوم بها الجماعة وقال لي السيد / منير محيسن بالحرف الواحد نحن نريد ألا نظلم أحدولكننا جميعا نعمل من أجل الله ومن أجل مصر ولذلك أرجو ان يكون نقلك للاخبار بأمانة والا تظلم أحدا وتعهدنا على ذلك فعلا . وبعد حوالي أسبوع من لقائي بسيادته وكان ذلك في فترة الانتخابات الاخيرة بمجلس الشعب حدث اجتماع بمنزل أحمد نصر لعمل لافتات وملصقات ضد النظام وبها تهجم على السيد /رئيس الجمهورية وحضر هذا الاجتماع أحمد ومحمد فتيح وحمدي عيد وشوقي الكردي ورفيق الكردي ومحمد عبد الظاهر وتم كتابة مجموعة من الملصقات وخرجت انا واحمد نصر وحمدي عيد ومحمد عبد الظاهر امبابي وشخص اسمه محمد عرفات للصق هذه الاعلانات وقبض علينا بمعرفة مباحث روض الفرج وذلك بعد اتصالي بالسيد / ماجد الجمال الضابط بمباحث أمن الدولة وحولنا الى النيابة في حينه وكان ذلك في ٢٠/١١/١٩٧٦ وبعد خروجنا من النيابة وجدت أحمد محمد فتيح وشوقي الكردي قد أعدا بيانا على هيئة منشور واخبرني أحمد فتيح انه قد طبعه بواسطة كمال خليل الطالب بجامعة القاهرة وكان هذا المنشور يحمل عنوان « وكشف الوسط عن وجهه القبيح » ، وكانوا قد وزعوه فعلا قبل خروجنا من النيابة واستطعت الحصول على نسخة منه وقدمتها لمباحث أمن الدولة وبعد ذلك تعرفت عن طريق احد زملائي في التجمع الوطني التقدمي وهو محمد عرفات بفاروق ابراهيم حجاج الطالب بكلية هندسة عين شمس وكان الاخير يلازمني دائما اثناء المعركةالانتخابية ويقوم بتوجيهي ويعطيني هتافات مكتوبة لكي نرددها في المسيرات الانتخابية ولكني كنت أرفض ان اقود اية مظاهرة وذلك لمعرفتي باسلوبهم في الاثارة فكان يعطيها لاحمد فتيح ومحمد عبد الظاهر امبابي . وكذلك كان حمدي عيد وهو شاعر واسمه الحقيقي محمد احمد عيد كان يؤلف الشعارات لترديدها اثناء المظاهرات وبعد

انتهاء المعركة الانتخابية أخذني فاروق حجاج معه لمنزله وعـــرض على مجلة تسمى الانتفاض لسان حـــال حزب العمال الشـــيوعي المصري واخبرني انه مكلف من الحزب لتجنيد الشباب الثوري للعمل بهذا الحزب وأن هدف الحزب النهائي هو سيادة الشرعية وانهـــم يعملون بسياسة النفس الطويل وانهم علميون في تفكيرهم وأن حركتهم هذه معترف بها من الاحزاب الشيوعية العالمية وهددني بانـــه اي افشاء لسر هذه الجماعة سيكون معناه التصفية الجسدية بالنســـبة لي وقد اتصلت بالسيد/منير محيسن رئيس مكتب مكافحة الشيوعية وطلب مني أن اجاريه لكي أعرف المخطط ولكن يجب الا اشترك في اي عمل من الاعمال معهم نهائيا . وفي اليوم التالي وهـــو يـــوم ظهور نتيجـــة انتخابات المرحلة الاولى لمجلس الشعب أحضر هـــو الى المنزل عندي شخص يدعى علي ابراهيم بوكالة انبـــاء الشرق الاوسط وقاموا بمناقشتي في الاشتراكية وقال لي علي ابراهيم انت يابني مش ماركسي وده كويس عشان ما يتعبناش لما نخلقك مـــن أول وجديد واعطاني كتاب اسمه « البيان الشيوعي » لكارل ماركس وفردريك انجلز ، وكتاب « أصول الفلسفة الماركسية » لبوليتـــزر و « أصول الفلسفة الماركسية » لافانسييف وطلب فاروق مني أن اقرأ بالترتيب تبدأ بالبيان ثم افانسييف وبعده بوليتزر واخبرني بأنه سيتم مناقشتي في قراءاتي لهذه الكتب . وبعد أسبوع طلب منـــي فاروق حجاج التوجه الى منطقة الهرم معه وتوجهنا الى منزل ملازم أول بالجيش يدعى محمد نديـــم دراج وتمت مناقشتي في هذا المنزل في البيان الشيوعي . وبعد المناقشة طلب مني نديم التركيز في القراءة واعداد نفسي لعمل عظيم ولم يفصح لي في ذلك الوقت عن كنـــه هذا العمل . وبعد حوالي ساعتين من المناقشـــة حضر شخص يدعى محمود سيف النصر بصحبة أحمد حسام وهو خريج معهـــد فنادق ويقطن منطقة الهرم وبعد هذا الاجتماع حدد لي فاروق حجاج مواعيد ثابتة وهي الثلاثاء الساعة ١٨٫٣٠م اي الساعـــة ٦٫٣٠ مساء للمقابلة بالمنزل الخاص بنديم للمناقشة في قراءاتي واخذ اي تكليفات في نفس هذه الفترة التي تعرفت فيهـــا بفـــاروق حجـــاج فوجئت أنه على صلة بجماعة روض الفرج التي تتكون من أحمـــد نصر الدين وشوقي الكردي شاهين ورفيق الكردي شاهين وشوقية الكردي شاهين ومحمد عبد الظاهر امبابي وأحمد محمـــد فتيـــح وسلوى ميلاد ومحمد عواد . وكانت جماعة روض الفرج تعقـــد اجتماعات دائمة بمنزل احمد نصر وشوقي الكردي لتقرير ما يجب عمله داخل الجامعة وكانوا ينسقون العمل للندوات السياسية مثل

ندوة الاسر التقدمية بهندسة عين شمس واسبوع الجامعة والمجتمع بجامعة القاهرة والامسيات الشعرية والسياسية بمختلف الكليات وكانوا يستدعون عدلي فخري وحمدي عيد وامام عيسى واحمد فؤاد نجم وبعض الصحفيين مثل صلاح عيسى وحسين عبد الرازق لحضور هذه الاجتماعات وكانوا يرغبون في ان تسير الاحداث حتى يستطيعون تعويد كل الشباب بالجامعة على الخروج بمظاهرات واتفق شوقي الكردي مع شخص لا اعرف اسمه طالب بمعهد التعاون ولكني مكنني اذا رايته او عرض علي ان اتعرف عليه، على خروج الطلبة من معهد التعاون بمظاهرات سياسية ولكن الطالب اخبره بأنه لا يوجد مناخ سياسي بمعهد التعاون فقال له شوقي الكردي طيب نعملها مطالب نقابية اللي يهمني انهميخرجوا ويتعودوا على الشارع وكذلك كان لهم دور واقصد جماعة روض الفرج في خروج مظاهرة نادي الفكر الاشتراكي التقدمي لجامعة القاهرة من الجامعة بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٥ وعرفوني بأحمد بهاء وكمال خليل وشهرت العالم واكرام . بعد مظاهرة ١١/٢٥ حصل لقاء في دار الثقافة الجديدة وكنت ذاهب لاشتري كتب وجلست بعض الوقت مع حمدي عيد الذي يعمل بالدار وحضر احمد بهاء شعبان وقال ان احنا عاوزين نعمل مجلة وننزلها باسم التقدميين وعموما الجندي — مدير دار الثقافة الجديدة — موافق وعايز منكم تساعدونا في روض الفرج يا حمدي بأي مساعدات ممكنة لان المجلة دي حتبقى صوت كل الشرفاء في مصر . ويقصد بكلمة الشرفاء الشيوعيين وستكون بعيدة عن اي خلافات مذهبية وفعلا حمدي عيد قال لاحمد نصر الذي يشاركه نفس المسكن على هذا الموضوع وحضر حمدي عيد اجتماع بمنزل شوقي الكردي وشرح فيه لقاءه مع احمد بهاء وأحب أن اذكر أنه كان يحضر كمان جانبا من اجتماعات جماعة روض الفرج فاروق علي ثابت ويسرى بيومي وكان فاروق يردد دائما يا جماعة لو كان فيه اي خلافات بين قيادات الاحزاب ويقصد الاحزاب السرية المفروض مايكونش فيه خلاف بين الناس اللي بتشتغل في الشارع وكلنا بنتعاون من أجل تحقيق الوطن الاشتراكي .

وارجع ثانية الى مجموعة فاروق حجاج الذي كان يواليني بالتثقيف وامدادي بالكتب هو ومحمد نديم دراج وكان يطلعني فاروق حجاج على اعداد مختلفة من مجلة الانتفاضة وفي هذه الفترة كان هناك قرارات للسيد /رئيس الوزراء برفع مرتبات العاملين بالدولة وصرح لي نديمبأن هذه القرارات ستؤدي الى رفع الاسعار بالتبعية

وذلك لسوء سعر صرف الجنيه المصري ولهذا يمكن استغلال ذلك في القيام بانتفاضة شعبية خلال شهر يناير ٧٧ وحدد لها من ١٥ ــ ٢٠ يناير ١٩٧٧ بالذات وقد قمت باخطار مباحث أمن الدولة في حينه وأفهمني فاروق حجاج المخطط ، بأن حزب العمال الشيوعي المصري يريد عمل انتفاضة شعبية بغرض تغيير الحكومة الحالية وتشويه صورة النظام الحاكم وانه اذا لم تصدر قرارات رفع الاجور فيمكن استغلال عدم صدورها في قيام المظاهرات واظهار الحكومة للشعب انها كاذبة اما اذا صدرت قرارات رفع الأجور فانه كما افهمني نديم ستزيد الاسعار بالتبعية وفي تلك الحالتين ستقوم المظاهرات ولذا فان دورنا متركز في المرحلة التالية على التعرف على اكبر عدد ممكن من الطلاب في الجامعات المختلفة والنزول الي المصانع ووسائل المواصلات وعمل حوار مع المواطنين نركز فيه على أزمة الاسكان والمواصلات والازمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد لكي يكون الشعب جاهزا لتقبل الانتفاضة وكان الخط يسير متوازيا . جماعة روض الفرج تتوجه للجامعة يوميا وفاروق حجاج ونديم يسألونني عن تطور الاحداث داخل الجامعة من خلال عملي مع جماعة روض الفرج وكانوا يمدونني ببعض منشورات نادي الفكر الاشتراكي التقدمي واذكر انه في يوم ١٧ يناير ١٩٧٧ مساء حوالي الساعة ١٠ حدث اجتماع في منزل احمد نصر بروض الفرج وحضره شوقي الكردي وحمدي عيد وكان يصحب احمد نصر مجموعة من عمال حلوان حوالي ستة أفراد كانوا بالمنزل ولم يسبق لي رؤيتهم ولا اعرف اسماءهم واتفقوا على الخروج في مظاهرة مساء يوم ١٨/١/ ١٩٧٧ من السرادق الذي يقيمه التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بالمعادي بمناسبة مرور ١٥ يوما على ضحايا القطار ثم انتقلوا بعد ذلك الى منزل شوقي الكردي ما عدا عمال حلوان الذين انصرفوا من منزل أحمد نصر وفي منزل شوقي الكردي وجدت فاروق حجاج الذي طلب مني النزول معه وقال لي في الشارع بكره الساعة ١٢ الظهر تعال مدرج فلسطين في هندسة عين شمس وعاوزك ضروري ولو شفت اي أحداث في الشارع او مظاهرات مالكش دعوة بيها علشان احنا حنضرب الضربة الكبيرة . ويوم ١٨ــ١ــ٩٧٧ ولظروف خاصة ذهبت حوالي الساعة ١١٫٣٠ مساء الى كلية الهندسة جامعة عين شمس وفوجئت بأحمد ومحمد فتيح وطالب اسمه مجدي عبد الحميد كان صديقا لاحمد فتيح وهم يقودون مظاهرة بها حوالي ٣٥٠ طالب تخرج من الجامعة بكلية الهندسة وكان معهم فاروق حجاج الذي سار بجانبي ولم يهتف أو يتزعم المظاهره وكان عمله

محاولة ضم الجماهير الموجودة بالشارع للمظاهرة وقرب ميدان باب الشعرية خرج احد الشعراء واسمه زين العابدين فؤاد من احد محلات بيع الكبدة وقام بقيادة المظاهرة مع فتيح ومجدي واخرين اعرفهم شكلا ويمكن التعرف عليهم لو عرضوا علي ووصلت المظاهرة الى ميدان العتبة وكان بالميدان شوقي الكردي شاهين وشوقية الكردي ورفيق الكردي وكانوا يقفون بجوار محطة الأتوبيس الرئيسية ومعهم مجموعة من المواطنين العاديين ويقومون بتحريضهم على الانضمام للمظاهرة وانضموا للمظاهرة وكانوا قد نجحوا في ضم أكثر من عشر افراد من اللي موجودين وتوجهت المظاهرة بعد ذلك الى ميدان التحرير وكان هناك مجموعات من الطلاب وكان يقف في احداها صلاح عيسي الصحفي وشهرت أمين العالم واكرام وراندة البعثي ونجوى البعثي وأسامة البعثي وانضموا للمظاهرة وقامت نجوى البعثي بالهتاف المعادي وبعد ذلك توجهنا الى مجلس الشعب وتصدى لنا الامن المركزي فرجعنا الى ميدان التحرير مرة اخرى وقال لنا صلاح عيسى حتفضلوا كلكم واقفين جنب بعض اتفرقوا في الشوارع في كل مكان في القاهرة لعمل مظاهرات . وفي هذه الفترة رايت حمدي عيد ومحمد نديم دراج وبعض الطلبة من جامعة القاهرة موجودين داخل المظاهرات ولا أعرف اسماءهم ولكن أعرف انهم طلبة بجامعة القاهرة لحكم ترددي على الجامعة مع مجموعة روض الفرج وفي ميدان باب اللوق وجدت مظاهرة من الصبية يقودها محمود مدحت وهو من الدرب الاحمر وسبق أن عرفني به حمدي عيد وتوجهت المظاهرة الى قسم الدرب الآحمر لان الصبية كانوا عاوزين يكسروا قسم الدرب الاحمر وبالقرب من الدرب الاحمر فوجئت بوجود أحمد بهاء الدين شعبان ومجموعة من الطلبة وأخبرني أحمد بهاء وهو داخل احدى المظاهرات انه يجب أن نلتقي الساعة ٦ صباح اليوم التالي امام محطة باب اللوق لتحريض الجماهير والعمال على استمرار المظاهرات وتركت المظاهرات وذهبت الى روض الفرج حوالي الساعة ١١ مساء يوم ١٩٧٧/١/١٨ لاني كنت متعب من قنابل الدخان ومن مطاردة البوليس للمتظاهرين ومحاولة المتظاهرين ضرب رجال الشرطة وصباح يوم ١٩٧٧/١/١٩ لم أستطع الذهاب في الموعد المحدد وذلك للاحداث التي كانت بشارع رمسيس واضطراري للاختباء بمبنى هيئة التليفونات لشدة الضرب وحوالي الساعة ١٠ صباحا توجهت لميدان التحرير فوجدت أحمد بهاء الدين ومعه بعض المتظاهرين من الجامعة ومن هتافاتهم اتضح لي أن هؤلاء المتظاهرين كانوا من الناصريين لانهم كانوا

يرددون هتافات تمجد الرئيس الراحل وتلعن النظام القائم وشخص السيد / رئيس الجمهورية والسيدة حرمه وتوجهت هذه المظاهرة الى عابدين وحاصرت القصر الجمهوري وكلما كان يفرقها البوليس كانت تعود للتجمع داخل حواري وشوارع المنطقة وبعد ذلك توجهت الى الشارع الذي به مستشفى أحمد ماهر وأمام المستشفى كان يقف أحد الاطباء ويستصرخ الناس للتبرع بالدم لوجود مصابين فدخلت المستشفى وقمت بالتبرع وبعد ذلك اعلن حظر التجول فتوجهت الى منزلي .

تمت أقواله ووقع ،،

وكيل النيابة

ملحوظة : رأينا الاكتفاء بهذا القدر من أقوال الشاهد ونبهنا عليه بالحضور الى مقر النيابة صباح باكر لاستكمال التحقيق (تمت الملحوظة) ..

وكيل النيابة

وأقفل المحضر عقب اثبات ما تقدم حيث كانت الساعة ٣٠ر٤ م

وكيل النيابة

محضر آخر

فتح المحضر يوم الاثنين ١٩٧٧/٢/٧ الساعة ١ م بمقر النيابة بالهيئة السابقة

حيث حضر محمد حاتم محمود زهران فدعوناه داخل غرفة التحقيق وسألناه بالاتي قال :

اسمي : محمد حاتم محمود زهران « سابق سؤالي »

حلف اليمين

س : ما هي الكيفية التي تمكنت بها من النفوذ الى حزب العمال الشيوعي المصري ؟

ج : في اليوم التالي لظهور نتيجة انتخابات المرحلة الاولى لمجلس الشعب أخذني فاروق حجاج لمنزله بروض الفرج واطلعني على مجلة الانتفاض لسان حال حزب العمال الشيوعي المصري وأفهمني أنني كنت تحت مراقبة أعضاء هذا الحزب بروض الفرج وطلب مني الانضمام الى حزب العمال بعد أن شرح لي أهداف هذا الحزب فطلبت منه مهلة للتفكير في الامر وعرضت الموضوع على مباحث أمن الدولة فوافقوا على مجاراته على أساس عدم الاشتراك معهم في أي نشاط يضر مصلحة الوطن .

س : ما هي اهداف حزب العمال الشيوعي المصري ؟

جـ ـ كما فهمت من فاروق حجاج وزميله محمد نديم دراج خلال مناقشاتي معهما بأن هدف الحزب تغيير النظام الحاكم في مصر تغييرا جذريا وضرب النظام البورجوازي الذي يحكم مصر الان وقيام نظام شيوعي كامل بدلا منه كمرحلة أولى ديكتاتورية البروليتاريا والشيوعية مرحلة اخيرة وكانت هذه المناقشات بمنزل فاروق حجاج بسوق روض الفرج وكذلك بمنزل محمد نديم دراج بشارع سيدي سلامة الراضي بالهرم .

س : ما هي الوسائل التي يدعو اليها حزب العمال الشيوعي المصري لتحقيق هذا الهدف ؟

جـ : افهمني فاروق حجاج ومحمد نديم وعلي ابراهيم الذي كان يعمل بوكالة أنباء الشرق الاوسط بأن أسلوبهم في العمل يبدأ بتجنيد صغار الطلبة من المرحلة الثانوية على الاكثر وموالاتهم ورعايتهم دراسيا وماديا وتثقيفهم بالثقافة الماركسية اللينينية بغرض اعتناق النظرية الماركسية اللينينية ويقومون بموالاة مجاميع الطلبة وتوجيههم في مرحلة مكاتب التنسيق للدخول للجامعات التي يرتبونها لهم حسب مجموعهم ومنها الكليات العسكرية ويعامل الحزب طلبة الكليات العسكرية من اعضائه معاملة خاصة وذلك لانه يطلب منهم ان يكونوا مثلا صالحا أمام زملائهم الطلبة في الكليات العسكرية وامام قادتهم حتى يتخرجوا بتقديرات كبيرة تؤهلهم للوصول الى المراكز القيادية في مختلف الوحدات العسكرية بسرعة . ويعاقب الحزب اي طالب من اعضائه في الكليات العسكرية تسأله ادارة الكلية في اي مجلس تحقيق لعدم انضباطه او لسوء سلوكه بمعني ان يكون الطالب في الكلية اثناء الدراسة قدوة حسنة اما باقي الطلبة في الكليات المختلفة فانهم يساعدونهم عن طريق بعض أعضاء الحزب من هيئات التدريس والمتعاطفين معهم داخل الجامعة ويكون مسئولية هؤلاء الطلبة ادارة الحوار مع مجاميع الطلبة الاخرين وعمل مجلات حائط وندوات سياسية يفرض عليهم فيها الحاضرين لابراز اهداف الحركة الشيوعية للحزب وهناك دور اخر للحزب داخل المصانع ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص وذلك بأن يقول العمال من كوادر الحزب بتحريض زملائهم على مطالب نقابية لهم في قطاعات الخدمات والمرتبات والبدلات والحقوق وذلك لتعويد زملائهم العمال

على المطالبة بحقوقهم الغير ممكنة الان متدرجين بعد ذلك معهم في المناداة بالاعتصام والاضراب والتظاهر لكي ينتزعوا ما يعتبرونه حق لهم بالقوة وكانت وسائلهم هي كما علمت من فاروق حجاج واحمد نصر ونديم توزيع المنشورات والتحريض للجماهير على كره النظام القائم داخل وسائل المواصلات العامة وكذلك لوجود بعض العناصر الشيوعية في وسائل الاعلام والمسرح دورا كبيرا في هذا المخطط وكذلك بعمل مسرحيات تمجد النظرية الماركسية بطريقة ملتوية كمسرحية باب الفتوح تأليف محمود دياب وكانوا مصرين على الوقوف بجانب نعمان عاشور لاخراج مسرحيته « برج المدابغ » وكانت هذه بعض أساليبهم التي سمعتها منهم لتحقيق ديكتاتورية البروليتاريا عن طريق الثورة الشعبية الشاملة بقيادة المفكرين الثوريين من اعضاء الحزب لتوجيه البروليتاريا لعمل حمامات دم كتعريف فاروق حجاج للوثوب الى السلطة تمهيدا لقيام النظام الشيوعي الذي يلغي في نظرهم كل مؤسسات الدولة القائمة ويكون هذا متصلة لأسلوبهم ببذر بذور الفتنة والحقد بين الشرائح المختلفة في المجتمع وذلك عن طريق الجماعات السرية والعلنية في خط واحد لتحقيق هدفهم من تنمية الصراع الطبقي بين طبقات الشعب وتعويد اعضاؤه على التصرف بطريقة لا اخلاقية مع الرئاسات الموجودة داخل جميع مؤسسات الدولة بحجة اننا جميعا متساوون وبعد الصراع الطبقي تأتي حمامات الدم وقتل كل من ليس من طبقة البروليتاريا ومن يحاول اعتراض طريق الحركة الشيوعية وعرفني فاروق حجاج هذا الموضوع باسم التصفية الجسدية لاعداء الثورة التي ينوي حزب العمال الشيوعي المصري القيام بها .

س : متى بدأ حزب العمال الشيوعي المصري يمارس نشاطه؟

جـ ــ انا كنت جديد ومعرفش طبعا تاريخ قيام الحزب أو سابق نشاطه ولكن هذا علمته من فاروق ان الثورة يعد لها من عام ١٩٧٤ وحدد لها عشرون عاما لكي تقوم في خلالها .

س : ما هي أوجه نشاط الحزب التي أمكنك الاطلاع عليها ؟

جـ ــ الحزب كما عرفني فاروق حجاج يصدر نشرة دورية باسم الانتفاض ويقوم بعمل ندوات سياسية داخل الجامعات والتجمعات السكنية كما يقوم بعمل دورات تثقيفية لاعضاؤه وانه منتشر في كل مكان في مصر .

س : ما هو الهيكل التنظيمي لحزب العمال الشيوعي المصري؟

جـ : معرفش اسماء لكن فاروق حجاج قال لي ان فيه عدة جماعات او خلايا موجودة في كل مكان في أنحاء الجمهورية وطبعا لهم قيادة .

س : هل تبينت مصادر تمويل حزب العمال الشيوعي المصري ؟

جـ : فاروق في يوم قال لي ان محمود سيف النصر وهو ابن احد الشيوعيين القدامى يقوم باعطاء الحزب هبات مالية من أجل استمرار نشاطه ولكن لم يحدد لي باقي مصادر تمويل الحزب .

س : هل تبينت خلال اتصالك بأعضاء الحزب صلتهم بأي جهات أجنبية .

جـ : انا أعرف ان اعضاء الحزب كانوا بيروحوا المركز الثقافي السوفيتي وحضرت معهم مرة امسية عن ذكرى بابلو نيرودا شاعر شيلي وكانوا دائما بيجيبوا برنامج المركز الشهري للندوات والافلام التي يعرضها المركز الثقافي ولكنني لم اذهب معهم سوى هذه المرة .

س ــ هل تبينت ان لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي اي صلة بحزب العمال الشيوعي المصري ؟

جـ : انا فهمت أن حزب التجمع الوطني التقدمي مجرد لافتة رسمية تستغل شرعية وجوده لتتحرك مجموعات الاحزاب السرية المختلفة وأنا عرفت ذلك من كل جماعة روض الفرج الاعضاء في منبر اليسار ومن معظم اعضاء حزب اليسار الذين التقيت بهم في بداية تكوين منبر اليسار وأحسست أن هؤلاء عصابة تحاول أن تجعل لنشاطها ستارا من الشرعية وقد لمست ذلك من انضمامي لمنبر اليسار في جماعة روض الفرج حيث أن كانت تتم في بداية الانتخابات لمجلس الشعب اجتماعات سرية بمنزل أحمد نصر وحمدي عيد ١٣ شارع الامير شيخو بروض الفرج وكان يحضر هذه الاجتماعات مع أحمد نصر ، شوقي الكردي ورفيق الكردي وشوقية الكردي ومحمد عواد ومحمد عبد الظاهر امبابي وسلوى ميلاد ومحمد وأحمد نتيح للتكتيك لمعركة الانتخابات لعمل ملصقات معادية للنظام القائم وهجوم علي الحكومة وطبع منشورات تهاجم الشرطة والنظام القائم

س : اشرت في اقوالك الى اسماء شهرت امين العالم واكرام رانده البعثي ونجوى البعثي واسامة البعثي ومحمود مدحت واحمد بهاء الدين فهل هؤلاء اعضاء في حزب العمال الشيوعي المصري او اية تنظيمات سرية .

ج : معظمهم طلبة بالجامعة واعضاء بنوادي الفكر الاشتراكية ويقومون بالتنسيق مع اعضاء حزب العمال الشيوعي الذين اعرفهم لعمل الندوات وحلقات الحوار والخروج وقيادة المظاهرات ولاحظت انهم يرددون في مظاهراتهم نفس الشعارات التي يرددهـا اعضاء حزب العمال الشيوعي المصري الذين اعرفهم ولكني لا استطيع ان اجزم ما اذا كانوا اعضاء في الحزب او غيره من الاحزاب السرية من عدمـه .

. س : كما اشرت في اقوالك الى اسماء امام عيسى واحمد فؤاد نجم وعدلي فخري والى حضورهم الامسيات الشعرية والسياسية ومختلف الكليات فهل هؤلاء اعضاء في حزب العمال الشيوعي المصري او اية تنظيمات سرية معادية ؟

ج : بالنسبة لعدلي فخري كان حمدي عيد وسمير عبد الباقي وهو شاعر صديق لحمدي عيد يؤلفون له الاغنيات والقصائد التي تحض على الصراع الطبقي وتحرض طبقة الكادحين على حد قولهم على الطبقات الاخرى وكان يصطحب حمدي عيد معـه دائما الـى الجامعة والى التجمعات الشعبية ويقوم عدلي بالغناء وحمدي بالقاء الشعر . اما الشيخ امام فان احمد فؤاد نجم كان يؤلف هو وزيـن العابدين فؤاد القصائد لكي يلقيها في الجامعات والتجمعات الشعبية وكان نجم يقوم بالقاء قصائد معادية للنظام والتهجم على السيد رئيس الجمهورية ولا استطيع القول ان كانوا اعضاء في حزب العمـال الشيوعي المصري او اية احزاب سرية اخرى .

س : اشرت في اقوالك الى المدعو كمال خليل فهل له صلة باي من التنظيمات السرية ؟

ج : اللي اعرفه ان كمال خليل متخرج من احدى كليات جامعة القاهرة ورئيس نادي الفكر الاشتراكي التقدمي بالجامعة وكان متصلا بكثير من اعضاء حزب العمال الشيوعي المصري وكان يحرض الطلاب على الخروج بمظاهرات وعمل ندوات معادية للنظام كما اخبرني محمد فتيح ان المنشور الذي اصدرته جماعة روض الفرج اثناء التحقيق

مع بعض اعضاء الجماعة في نيابة من الدولة خـلال شهر نوفمبر ١٩٧٦ كان كمال خليل هو الذي قام بطبع المنشور ولكني لا استطيع الجزم بأنه عضو في اي حزب من الاحـزاب الشيوعية السـرية والمنشور كان بعنوان : « وكشف الوسط عن وجهه القبيح » .

س : اشرت في اقوالك الى اسم الصحفي « صلاح عيسى » فهل ينتمي المذكور الى حزب العمال الشيوعي المصري او ايـة تنظيمات سرية .

ج :بالنسبة لصلاح عيسى كان دائما يحضر الندوات داخل الجامعة والمؤتمرات الشعبية ويهاجم النظام القائم مثل ندوات كليه هندسة عين شمس واسبوع الجامعة والمجتمع بجامعة القاهـرة وندوات شعبية مثل ندوة روض الفرج ، بمدرسة القديسة هيلانـه كما يحضر ندوات في معظم الجامعات وكان يعلن صراحة في ندواته كراهيته نظام الطبقة الحاكمة التي قامت بثورة ٢٣ يوليو ويسميها بورجوازية الكولونيلات بدءا من عبد الناصر حتى السادات وكـان يحض الطلبة والشعب على ضرب هذا النظام الفاسد على حد قوله وانه يطالب وسيناضل من اجل اقرار الشيوعية والاحزاب الشيوعية في هذا البلد ولم يترك احدا من المسؤولين الا وهاجمه بالذع الالفاظ داخل المؤتمرات كما انه شارك في المظاهرات الاخيرة ايام ١٨ و ١٩ وقد رايته يوم ١٨ الساعة ٤ عصرا بالتحديد في ميدان التحرير وكان يقوم بتحريض المتظاهرين على الانتشار في كل مكان وعـدم ترك الاحداث لكي تهدأ ولكنني لا اعلم الى اي حزب من الاحزاب ينتمي ولكنه يعلن انه شيوعي في كل مكان .

س : كما ذكرت في اقوالك اسم حسين عبد الرازق فهل له اي اتصال بحزب العمال الشيوعي المصري او اية احزاب سرية .

ج : اول مقابلة لي بحسين عبد الرزاق كانت بعد مناقشتي لزميلي في العمل وعضو مجلس الشعب احمد طه الذي لا اعلم عنه شيء بالنسبة لانضمامه لاي حزب سري او علني وعندما سألته عن رايه في انسب الاحزاب التي يستطيع الانسان ان يمارس العمـل السياسي من خلالها وجهني الى حسين عبد الرزاق بمنبر اليسار وحسين عبد الرزاق كما سمعت من اعضاء حزب العمال بانه شيوعي توافقي اي كل ما يهمه هو قيام الدولة الشيوعية بغض النظر عن الوسائل او الاحزاب التي يمكن ان تقوم بهذا العمل فهو يقوم مـن خلال اليسار بمساعدة كل الاتجاهات الشيوعية واتجاهات التحريض

ومثيري الاضرابات والاعتصامات في الجامعة سواء ماليا من جيبه الخاص او اذا كانت الاعانة المطلوبة كبيرة تكون من خزينة حـــزب اليسار بتوجيه منه ونضرب مثل بمؤتمر القديسة هيلانة بروض الفرج حيث كان قد اعطاهم ثلاثون جنيها من ميزانية اليسار دعما للمؤتمر كما تبرع امامي لاسبوع الجامعة والمجتمع وخاصة لاعضاء نادي الفكر الاشتراكي عن طريق كمال خليل بعشرين جنيه لا مكان طبع منشوراتهم داخل الاسبوع وقال ان هذا من جيبه الخاص عندما كانت تعترض المجموعة بروض الفرج اي مشاكل مالية بخصوص عملها كانوا يذهبون الى حسين عبد الرزاق لاخذ نقود منه وسمعت ونحن في ميدان التحرير اثناء مظاهرة يوم ١٨ ــ ١ ــ ١٩٧٧ من احد اعضاء حزب التجمع ولا اذكر اسمه بان حسين عـــبد الرزاق موجـــود في مظاهرة عند المعرض ولكني لا استطيع ان اجزم اذا كان عضـــواً بحزب العمال الشيوعي المصري او غيره من تلك الاحزاب السرية من عدمه ولم اتحقق من امر وجوده في المظاهرة التي اشرت اليها .

س : اشرت في اقوالك الى انه بعد مظاهرة ٢٥ ــ ١١ ــ٧٦ التقيت في دار الثقافة الجديدة بحمدي عيد واثناء ذلك حضر احمد بهاء شعبان الذي اشار الى عمل مجلة باسم التقدميين وان الجندي مدير دار الثقافة الجديدة وافق على اصدار المجلة التي ستصير صوت كل الشرفاء في مصر فهل للمدعو الجندي مدير دار الثقافة الجديدة اي صلة بالتنظيمات السرية ؟

ج : الشيوعيون عموما كانوا يسمـــون الجنـــدي بانه ابـــو الشيوعيون وكان اذا حدثت اي مشاكل يذهبون اليه لاخذ رايه ولكن لا اعرف ما اذا كان منتميا الى أي من التنظيمات السرية من عدمه .

س : وهل تم اصدار المجلة الـــذي اشار احمد بهـــاء الدين شعبان باصدارها .

ج : معرفش هم كانوا في بداية الاعداد لها ولكن لم ار منها اية اعداد .

س : الم تطلع على اية نشرات اخرى مـــن النشرات الـــتي يصدرها جزب العمال الشيوعي المصري .

ج : لا

س : تبين ان هذا الحزب كان يصدر نشرة باسم « شيوعي مصري » فما قولك .

ج : انا لم اشاهد هذه النشرة
ملحوظة : قرر الشاهد انه يشعر بالم بسيط ويطلب ارجاء التحقيق لباكر خشية اجهده .
تمت الملحوظة ووقع ،،،

وكيل النيابة

واقفل المحضر على ذلك عقب اثبات ما تقدم حيث كانت الساعة ٤ مساء

وكيل النيابة

محضر آخر

افتتح المحضر اليوم الثلاثاء ٨ — ٢ — ١٩٧٧ الساعة بمقر النيابة

بالهيئة السابقة

حيث حضر الشاهد فدعوناه وسألناه بالاتى :
اسمي : محمد حاتم زهران « سابق سؤالي »
حلف اليمين

س : هل كان هناك توقع سابق لدى الحزب بشأن احداث الاضطرابات الاخيرة .

ج : في حوالي شهر نوفمبر ١٩٧٦ على ما اتذكر وعند اعلان الصحف بان الوزارة الحالية تدرس زيادة مرتبات الموظفين في اول يناير ١٩٧٧ بدأ الاعداد للاضطرابات الاخيرة حيث عرفني محمد نديم بان هذه الزيادة في المرتبات ستؤدي بالتبعية للزيادة في الاسعار لسوء سعر صرف الجنيه المصري ولحالة التضخم التي تمر بها البلاد ولذلك فانه من الممكن خلال النصف الثاني من شهر يناير ١٩٧٧ وبالتحديد من ١٥ — ٢٠ يناير القيام بمظاهرات الجوعى كما قال لي فاروق حجاج حتى ولو لم تعلن وزارة ممدوح سالم زيادة المرتبات فلا بد ان تقوم هذه المظاهرات وذلك بحجة كذب الحكومة وعدم رفعها مرتبات الموظفين وانها ستقوم بانتفاضة شعبية سيكون لها دوي كبير وكذلك قال لي بالحرف الواحد « قريب قوي حيحصل قنابل ونار وهيصة كبيرة » وذلك يدل على انهم كانوا يستعدون لهذه الاحداث كطلبهم من الطلاب الخروج بمظاهرات ضد النظام او تحريض الطلاب على مطالب نقابية مثل طلبة معهد التعاون والاقتصاد والعلوم السياسية وكلية الاعلام لجامعة القاهرة وحدد لي انه يجب ان اتصل بالطلاب المخلصين للقضية ومحاولة اخذ

اسمائهم كوسيلة للاتصال بهم واعطائهم له ليقـوم فاروق حجاج بتجنيدهم في حزب العمال كما فهمت من فاروق حجاج ان لحـزب العمال الدور الاكبر في القيام بالاضطرابات والمظاهرات والاعتصامات داخل المصانع وقطاعات الانتاج المختلفة وكان الحزب كتعريف احمد نصر وفاروق حجاج ومحمد نديم لي بانه يقوم بطبـع المنشورات الخاصة بالطلبة ومتابعة ندواتهم السياسية ومحاولة توجيهها لزيادة حدة الكراهية بين شرائح المجتمع المختلفة وكذلك زيادة الاحساس بالفوارق الطبقية لدى الكادحين من الطلاب وابناء الطبقات الفقيرة ومتوسطة الحال ليكونوا في النهاية الجيش الذي سيحارب السلطة البورجوازية القائمة على حكم البـلاد وسيادة النظـام الماركسي اللينيني كهدف هو المستقبل المشرق لمصر كحد قوله .

س : هل كان لحزب العمال الشيوعي المصري توجيه معين في هذا الشأن ؟

ج : الذي اعرفه سبق ان جاوبت عليه في سؤالي السابق ولا اعرف غير ذلك وهذا ما عرفته من فاروق حجاج ومحمد نديم واحمد نصر ولم ار هناك اشياء مكتوبة او توجيهات مطبوعة في هـذا الموضوع .

س : الم يفصح عن هذا التوقع السابق للاضطرابات الاخيرة في نشرة الانتفاض التي يصدرها الحزب ؟

ج : انا مكنتش باحاول اقرأ النشرة ولم اشاهد اية نشرات مكتوبة في هذا الخصوص .

س : هل كان هناك علم مسبق لـدى الحـزب بالقرارات الاقتصادية التي صدرت اخيرا ؟

ج : يوم ١٧ يناير ١٩٧٧ حوالي الساعة الواحدة مساء كان هناك مؤتمر بمدرج البثيولوجي بكلية الطب البيطري بالقاهرة حضره عدلي فخري وحمدي عيد وفاروق حجاج واعلن فيه عدلي فخري ان الحكومة قد رفعت أسعار بعض السلع والتي رفعت اسعارها فعلا في اليوم التالي اللي هو ١٨ ولكنه زاد عليها زيادة سعر الارز الى ١٥ قرش للكيلو والسمن الصناعي الى ٦٠ قرش للكيلو وان الغيت البطاقات التموينية وحرض الطلاب الحاضرون على الوقوف ضد هذه القرارات ومحاولة خلق جو من الفوضى والتصدي للحكومة بشتى الطرق الفوضوية ثم قام حمدي عيد لالقاء بعض قصائده التحريضية

مثل القصيدة التي يتهكم فيها على السادات « عيد ميلاد صاحب السعادة » واذكر منها ابيات « في عيد ميلادك يا صاحب السعادة .. حننشر بجميعا كيزان قهوة سادة . ونطفي شموعك وتدعي الهك .. يحنن علينا ويقطعها عادة .. اذا كان جميع الخلف يبقى زيك .. فيارب تستر وتلغى الولادة .. وطلع عنينا كانك مجاري وطفحت علينا وعايمين في فترك لحد الابادة . تناسبت بحكمة يا ولاد الملوك تكونش وارثنا تكية ابوك .. وواهب بناتك لميمي وحمادة .. » وانا حفظت هذه الابيات من القصيدة لانه كان بيرددها في كل المؤتمرات التي عقدت بعد ميلاد السيد رئيس الجمهورية .

س : هل كان هناك تدابير معينة ومخططات مزمعة كرد فعل على هذه القرارات الاقتصاديـة .

ج : بعد هذا المؤتمر حوالي الساعة ٩٫٣٠ مساء يوم ١٧ /١٩٧٧/١ عقد اجتماع بمنزل أحمد نصر وحضره شوقي الكردي ومحمد واحمد فتيح ويسرى بيومي وفاروق ثابت ومحمد عواد ورفيق الكردي وحمدي عيد ومجموعة من عمال حلوان وعددهم ستة حضروا مع احمد نصر واعلن يسرى بأنه باكر ١٩٧٧/١/١٨ سيتم اجتماع شعبي بالسرادق الذي يقيمه التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بجوار محطة سكة حديد المعادي بمناسبة مرور خمسة عشر يوما على ضحايا قطار حلوان وانه يمكن الخروج بمسيرة للتعبير عن السخط على الاوضاع القائمة والوزارة الحاليـة وان دم هـؤلاء العمال امانة في اعناقنا وواجب أن نأخذ بثأرهم من السلطة وصرح احد العمال الموجودين بأننا سنجعلها مثل بيلا وبعد ذلك انتقل المجتمعون عدا عمال حلوان الذين لا اعرف اسماءهم الى منزل شوقي الكردي شاهين وتقابلت هناك مع فاروق ابراهيم حجاج الذي طلب مني النزول معه وأخبرني بأنه يجب ان اذهب لمقابلته في مدرج فلسطين بكلية هندسة عين شمس يوم ١٨ــ١ــ١٩٧٧ الساعة ١٢ ظهـرا .

ــ ما الذي تعرفه عن فاروق على ثابت .

ج : اللي اعرفه انه شيوعي قديم وكان اشترك مع الشيوعيين القدامى في حل الاحزاب الشيوعية في مصر خلال عام ١٩٦٤ كما قال لي بعض الزملاء في حزب العمال الشيوعي المصري وهو حاليا من اعضاء السكرتارية العامة للتجمع الوطني الوحدوي ولكن معرفش اذا كان عضو في حزب العمال الشيوعي المصري او غيره من الاحزاب السرية من عدمه .

س : حدد لنا ما ذكره لك فاروق حجاج عندما طلب منك التوجه ظهر يوم ٧٧/١/١٨ الى مدرج فلسطين بهندسة عين شمس .

ج : قال لي فاروق حجاج تعال بكرة الساعة ١٢ ظهرا بمدرج فلسطين وملكش دعوة لو شفت أي احداث في الشارع ومتشتركش فيها عشان احنا حنضرب الضربة الكبيرة وفي يوم ١٩٧٧/١/١٨ الساعة الواحدة والنصف بالضبط مساء ذهبت الى كلية الهندسة فوجدت المظاهرة يتزعمها محمد فتيح ومعه شقيقه أحمد فتيح وطالب اسمه مجدي عبد الحميد ويسير معهم فاروق حجاج وقال لي انت اتأخرت ليه وطلب مني الانضمام للمظاهرة وفي أثناء سير المظاهرة كان يحاول ضم الجماهير والموجودة في الشارع وحثها على الدخول معنا في المظاهرة موجها لهم الفاظ مثل « انتم مش مصريين » وإلا ليه انتم مش حاسين بالازمة اللي احنا فيها « كل مصري جبان اللي ميشاركش في تطهير بلده من هذه السلطة الفاسدة » وكانت المظاهرة تضم حوالي ٣٠٠ طالب وهي خارجة من باب كلية الهندسة وأخذت تتزايد حتى وصلت الى اكثر من ثلاثة الاف مواطن عند ميدان التحرير وكان يتزعمها من ذكرتهم من أعضاء حزب العمال الشيوعي وغيرهم الذين لا اعرف أسماؤهم .

س : حدد لنا خط سير المظاهرات التي كنت بها منذ خروجها من كلية هندسة عين شمس .

ج : سارت المظاهرة حتى باب الشعرية والتقى بها الشاعر زين العابدين فؤاد الذي كان يخرج من أحد محلات الكبدة ثم ركب موجة المظاهرة واخذ يردد بعض الهتافات التي تحض على الصراع الطبقي مثل « احنا الطلبة مع العمال ضد الظلم والاستغلال ضد ثراء الاقلية على حساب الاغلبية . ده الفقرا عايشين في جحور . والوزراء عايشين في قصور . يشربوا ويسكي وياكلوا فراخ والشعب من الجوع اهو داخ . اسمع اسمع يا سادات خلو الرجل بالالوفات . والفقراء عايشين في مجاري والسادات اهو مش داري » ، وكانت هذه الشعارات قاسم مشترك للهتافات التي ترددت خلال هذا اليوم واليوم التالي وتوجهت المظاهرة بعد ذلك الى ميدان العتبة حيث وجدت شوقي الكردي وشوقية ورفيق الكردي يقفون أمام كشك في ظهر محطة أتوبيس ٨١ وحولهم بعض المواطنين ويتحاورون معهم حول الاسعار ويحرضون على الانضمام للمظاهرة واداء واجبهم القومي تمهيدا لان يأخذ البؤساء حقهم في الحياة وقد نجحوا فعلا في ضم بعض المواطنين الواقفين حولهم ثم اخترقت المظاهرة وسط

جو من التحريض والهتافات المعادية حتى وصلت الى ميدان التحرير فوجدنا هناك صلاح عيسى الصحفي بجريدة الجمهورية وشهرت العالم واكرام الطالبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ورنـدا ونجوى البعثي واسامة البعثي ومجموعة من الطلاب توجهوا مـع المظاهرة الى مبنى مجلس الشعب حيثتصدى لنا بعض قـوات قوات الاحتياط المركزي مما ادى الى تفرق المتظاهرين وكان نتيجة ذلك تكوين مجموعات من المتظاهرين ويقوم بقيادتها نجوى البعثي واحمد فتيح ومجدي عبد الحميد واخرين ركبوا الموجة لا اعـرف اسمائهم ، وبعد ذلك قال لنا صلاح عيسى بالحرف الواحد انتـم ملمومين كلكم هنا اتوزعوا في كل مكان وحاولوا عمل مظاهـرات ثانية . وفعلا توجهت بعض المجاميع الى منطقة باب اللوق والـى عابدين وتفرقنا مع المظاهرات واذكر قبل تفرقنا رايت حمدي عيد ومحمد نديم دراج بميدان التحرير مشتركين في المظاهرات وانـا اتوجهت لباب اللوق فوجدت مظاهرة من الصبية يتزعمها محمود مدحت وكانوا يرددون انهم سيتوجهوا الى قسم الدرب الاحمـر لتكسيره وقابلت بالقرب من الدرب الاحمر أحمد بهاء الدين شعبان ومجموعة من الطلبة واتفق معي على ان نتقابل الساعة ٦ صباح اليوم التالي ١٩ــ١ــ١٩٧٧ أمام محطة سكة حديد باب اللـوق للالتحام مع العمال وتحريضهم على القيام بمظاهرة اخرى وتوجهت

س : وما الذي تم في يوم ١٩٧٧/١/١٩ .

ج : توجهت في صباح هذا اليوم الى ميدان التحريـر متأخرا عن الموعد المحدد أمس وذلـك لوجود مظاهرات بشارع رمسيس وتصدى الامن المركزي لها ممـا اضطرني الى الاختباء بمبنى هيئة التليفونات وقد وصلت ميدان التحرير الساعة ١٠ صباحا فوجدت احمد بهاء شعبان يقود مجموعة من الطلبة ويتظاهرون هاتفين ضد النظام وتوجهت المظاهرة الى مجلس الشعب ثم لعابدين وبعد ذلك طارد الامن المركزي المتاهرة فدخل المتظاهرون الى حواري المنطقة وقاموا بتحريض الجمهور بالانضمام لهموبعد ذلك كانت هناكمظاهرة متوجهة الى طريق مستشفى أحمد ماهر وامام باب المستشفى كان احد الاطباء يدعو الناس للتبرع بالـدم فتبرعت وبعد ذلك أعلن حظر التجول وروحت .

س : ما هي الافعال التي قام بها المتظاهرون اثناء التظاهر .

ج : بصراحة كل اللي اعرفهم وذكرت اسماءهم لم ار واحد

منهم يمسك طوبة او يخرب او يحاول التخريب او يحرض عليه ولكنهم كانوا يتزعمون المظاهرات بالهتاف ولكن بعض الصبية المشتركين في المظاهرات هم الذين قاموا بالتخريب والتحريض عليه وكل الاتلافات التي رايتها يوم ١٩-١-١٩٧٧ تكسير زجاج الجامعة الاميركية وسيارات خاصة وبعض المحلات وسيارة لامناء الشرطة بشارع عماد الدين وانا متوجه لمنزلي .

س : هل لديك اقوال أخرى .

ج : لا .

تمت أقواله ووقع ،

وكيل النيابة

واقفل المحضر على ذلك عقب اثبات ما تقدم حيث كانت الساعة ٣ مساء .

وكيل النيابة

وثيقة رقم (١٧)
الاستاذ المحامي
عبد العظيم المغربي

في احد ايام فبراير ١٩٧٧ وكان يوم جمعة قبض علي السيد منير محيسن والسيد احمد الجمال من مباحث امن الدولة وذلك امام مقهى ريش الساعة العاشرة مساء واصطحبوني الى المباحث حيث قاموا باستجوابي عن اشتراكي في المظاهرات ايام ١٨ و ١٩ يناير وقد انكرت ذلك كليا ولكنهم واجهوني باقوال للزملاء احمد نصرالدين وفاروق ابراهيم حجاج وسلوى ميلاد بانني قد قمت بتجنيدهم في حزب العمال الشيوعي المصري وانني كنت على علم بالاحداث الاخيرة قبل وقوعها ولكن لم اقم بالتبليغ عنها ومعنى هذا اشتراكي في مؤامرة لقلب نظام الحكم وحرق القاهرة والمحافظات الاخرى وعندما اصررت على الانكار وبأن كل ما اعلمه عن هذه الاحداث انني كنت اسير في الدرب الاحمر بالصدفة فوجدت علوي حافظ ومعه احد الاجانب وشخص آخر اسمه محمد جمعة وكان علوي حافظ يعطي اوامره بحرق قسم الدر ب الاحمر وقالوا لي انت حتودي البلد في داهية وحتوقع الكبار في بعض وتركوني .

وفي يوم السبت الساعة ١٠ صباحا اعاد السيد مصطفى موسي بمباحث امن الدولة استجوابي وطلب مني الشهادة على حسين عبد الرازق واخرين ولكني رفضت وتركوني حتى يوم الاحد الساعة الواحدة صباحا فحضر السيد مصطفى موسى والسيد منير محيسن والسيد وكيل النيابة وكتبوا اقوالي ووقعت عليها واخذني السيد محيسن في سيارة من المباحث العامة واوصلني لمنزلي بشبرا الساعة ٤ر٣٠ وهذه شهادة بما حدث واي اقوال اخرى لا يعتد بها وتعتبر مزورة .

وهذا اقرار بذلك

محمد حاتم محمود زهران
شخصية ٨٢٣ روض الفـــرج
رئيس قســـم
بطاقة عمل رقم ٨٢٣
محل الاقامة ١٥ مدرسة المعلمين

السيد الاستاذ خالد محي الدين
مقرر التجمع الوطني التقدمي الوحدوي
احتـــراما لسيادتكم :

بالنسبة لموضوع الشهادة المنسوبة لي امام السيد / وكيـــــل نيابة امن الدولة بخصوص احداث ١٨ و ١٩ فان كل اقوالي التـــي ذكرتها امام السيد الدكتور عصمت سيف الدولة والسيد المحـــامي عبد العظيم رمضان صحيحة وان هذه الشهادة لم تحدث نهائيا ومـــا زالت المباحث العامة تطاردني لمحاولة اقرارها من جانبي .

ومستعد للوقوف امام اي جهة قضائية لتقديم ملابسات هـــذا الموضوع وارجو من سيادتكم التفضل برفع هذا الموضوع للمسؤولين لحمايتي منجهاز مباحث امن الدولة حيثانني مهدد في حياتي وعملى.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مقدمه لسيادتكم
محمد حاتم محمود محمد زهران
بطاقة شخصية ٨٢٣ روض الفرج
١٥ مدرسة المعلمين خلف المدرسه
التوفيقية بشبـــرا مصـــر .

تحريرا في : ٢٨ ـ ٣ ـ ١٩٧٧

القاهرة في ٢٦ مارس ١٩٧٧
السيد الاستاذ خالد محي الدين
مقرر التجمع الوطني التقدمي الوحدوي
وعضو مجلس الشعب

تحية طيبة وبعد ،

فتعلمون سيادتكم انني اقوم بالدفاع عن بعض المتهمين في القضيتين ١١٠٠ و ١٠١ لسنة ١٩٧٧ حصر امن دولة عليا وان من بينهم كثيرا من اعضاء التنظيم الذي تتولون مسئولية قيادته ولقد اتصل بي يوم الاربعاء الماضي من مقر التجمع الزميل الاستاذ عبد العظيم المغربي واخبرني ان المدعو محمد حاتم زهران موجود معه وانه قد استلم منه اقرارا يكذب شهادته السابقة ولقد احضر لي الاستاذ عبد العظيم اقرارا خطيا موقعا منه باسم محمد حاتم زهران ثم اخبرني بأنه على موعد مع المذكور في اليوم التالي بنقابة المحامين . وامس الاول (الخميس) توجهت الى مقر النقابة وقابلت هناك الاستاذ المغربي وبصحبته محمد حاتم زهران . وقد طلبت اليه ان يقرأ شهادته وان يؤشر على هامش كل فقرة بما يراه بعد ان ذكرته بأن المسألة مسألة الحقيقة التي تتجاوز اهميتها مصالح المتهمين وبدون تردد اشر امام اغلب فقرات نص الشهادة الذي قدمته اليه بأنه لم يحدث واضاف امام احدى الفقرات ان الشهادة كما جاءت بأوراق التحقيق كانت بناء على طلب من كبار رجال مباحث امن الدولة وهو ماكان قد ذكره في الاقرار الذي سلمه الى الاستاذ عبد العظيم المغربي وزاد عليه هناك ان شهادته قد اصطنعت اصطناعا تحت تهديد الاكراه في مقر مباحث امن الدولة وانه اكره على التوقيع عليها دون ان يدلي بها او يقراها . هذا بالاضافة الى انه ــ في الاقرار المكتوب قد أورد معلومات جديدة وخطيرة عن واقعة التحريض على احداث ١٨ و ١٩ يناير الماضي وعلى اي حال فاني ارفق لسيادتكم مع هذا صورة فوتوغرافية من الاقرار ومن نص الشهادة والتأشيرات التي على هامشه .

كما انكم تعلمون ان محمد حاتم زهران المذكور هو الشاهد الذي قدمته مباحث امن الدولة في التحقيقات ليشهد على عديد من الناس وبعديد من الوقائع اهمها ــ بالنسبة اليكم ــ سيطره المنظمات السرية الشيوعية على تنظيمكم من خلال عناصر منها

تسربت اليه وتولت بعض مراكز قيادته واستغلت امواله وورطته في احداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ولقد سبق لسيادتكم ان شهدتم امام النيابة العامة بما ينفي هذا الادعاء بالنسبة للعناصر القياديه وذكرتم انكم تنتظرون نتيجة التحقيق بالنسبة للباقين وهو ما يعني ان ما يسفر عنه التحقيق يعتبر ذا اهمية جوهرية بالنسبة للتنظيم ككل ولكثير من اعضائه .

ولا شك في انكم تذكرون معي اهمية معرفة الحقيقة بالنسبة لهذا الامر تتجاوز حتى مصلحة التجمع كتنظيم وتمس في الصميم قضية الديموقراطية ومستقبلها في مصر . كما لا شك انكم تقدرون معي ان ما اشار اليه محمد حاتم زهران من تدخل عناصر اجنبية مع مصريين في التحريض على احداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ يصعد بالاهمية الى مرتبة اهمية المصير الوطني حيث لا يمكن ان تبقى محصورة في اطر الدعاوي القضائية التي تخص الافراد .

والمسالة انه اما ان يكون محمد حاتم زهران قد كذب في تحقيقات القضية واما ان يكون قد كذب في اقراره الاخير . وفي الحالتين نستشعر بقوة ان ثمة من عبث بالتحقيق او من يريد ان يعبث به وان محمد حاتم زهران هو اداة العبث في الاحتمالين . ولما كان هذا العبث سيؤدي الى اضرار بالوطن ذاته اما عن طريق اخفاء الحقائق وتشويهها واما عن طريق افلات الفاعلين الحقيقيين لاحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ من العقاب واما عن طريق اثبات التهم الخطيرة الموجهة الى التجمع والعناصر المتهمة وبالتالي التأثير في مصيره فان محاولات العبث بالعدالة سواء كانت قد تمت او يراد لها ان تتم لا بد لها من اجل صالح الوطن اولا ومن اجل صالحه ثانيا بالاضافة الى صوالح المتهمين — من ان توقف وفورا .

ولما كانت القضيه على هذا المستوى — تجاوز مهمة الدفاع عن احد المتهمين او ذاك فقد رايت ان احيط بما تقدم لتتناولها على مستواها الجديد بصفتكم مقررا لتنظيم التجمع او بصفتكم عضوا بمجلس الشعب واني لاقترح عليكم ابلاغ الامر كله الى السيد النائب العام او الى من ترون ابلاغه من المسؤولين .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

ملحوظة :

اعتذر عن ارسال الاصول لتعلقه بمصلحة بعض الموكل عنهم

والى ان تعرض القضية على القضاء .

تحريرا في : ١٩٧٨/٣/٢٦

د. عصمت سيف الدولة المحامي

السيد الاستاذ النائب العام

تحية طيبــة وبعــد ،

فيتشرف خالد محي الدين بصفته مقررا لحــزب التجمــع الوطني التقدمي الوحدوي بأن يبلغ سيادتكم بما يلي طالبا التحقيق فيـــه :

اولا : حضر الى مقر السكرتارية العامة بالتجمع الوطنـــي التقدمي الوحدوي يوم الاربعاء ١٩٧٧/٣/٢٣ المواطن محمد حاتــم زهران والذي تحرر له محضر تحقيق في نيابة امن الدولة بتاريــخ ١٩٧٧/٢/٦ وذلك بصفته مصدرا من مصادر مباحث امن الدولــة وشاهد على احداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ في القضيتين ١٠٠ و١٠١ أمن دولة عليا لسنة ٧٧ وسلم الاستاذ عبد العظيم المغربي المحامي ورئيس لجنة الدفاع عن الحريات بالحزب الاقرار المرفق رقــم (١) صورة فوتوغرافية طبق الاصل .

ثانيا : في اليوم التالي ١٩٧٧/٣/٢٤ التقى المواطن محمد حاتم محمود زهران في مقر نقابة المحامين العامة بالقاهرة بالاستاذيــن ، الاستاذ عصمت سيف الدولة والاستاذ عبد العظيم المغربي المحامي حيث اطلعناه على صورة طبق الاصل عن شهادته التي سبق ان ادلى بها على ما هو ثابت في الاوراق وأشر على اغلب فقراتها انه لم يحدث (مرفق صورة فوتوغرافية من الشهادة وعليها التأشيرات المذكــورة) .

ولما كان الوصول الى الحقيقة ــ سواء بالنسبة للمتهمين او لحزب التجمع بالنسبة لمصلحة الوطن وهي فوق كل شخص وكل شيء وكل مهمة تقتضي تحقيق ما ادلى به المشاهد من اقوال سابقة او لاحقة خاصة بالقضيتين ١٠٠ و١٠١ حصر امن دولة عليــا لســـنة ١٩٧٧ .

لذلــــك

التمس التحقيق في هذا البلاغ اما بمعرفة سيادتكم شخصيــا او بانتداب احد المستشارين لاجرائه .

وتفضلوا بقبول خالص التقدير ...

خالد محي الدين

المقرر

٧٧/٣/٣١

مذكرة (مباحث امن الدولة)

ابلغ السيد / محمد حاتم زهران / الموظف بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية واحد مصادرنا في متابعة النشاط الضار (والذي ادلى بشهادته في التحقيقات الجارية في القضيتين ١٠٠ و ١٠١ لسنة ١٩٧٧ حصر امن دولة عليا) ان بعض قيادات حزب التجمع الوطني قد اتصلوا به ومارسوا عليه بعض الضغوط للعدول عن شهادتــه هذه لصالح المتهمين كما عرضوا عليه مقابل ذلك بعض الاغــراءات المادية والمعنوية وذلــك تفصيــلا علــى النحو التالي :

ــ خالد محي الدين ــ عبد العظيم المغربي ــ محمد خليــل ابراهيم ــ ابو سيف يوسف ابو سيف قابلوه يــوم ١٩٧٧/٣/٢١ ومعهم السيد عصمت سيف الدولة المحامي ومارسوا عليه ضغطــا ادبيا لكي يعدل عن شهادته وطلب منه السيد خالد محي الدين مقابلة السيد / عبد العظيم المغربي بنقابة المحامين وينفذ كل توجيهاته .

ــ انه بتاريخ ٧٧/٣/٢٤ قابله بنقابة المحامين كل من السادة المحامين عبد العظيم المغربي وعصمت سيف الدولة واخرين وعرض عليه الثاني نسخة مطبوعة من نص شهادته التي ادلى بها فيتحقيقات النيابة وطلب منه تحت الضغط التأشير على فقرات حددها له بكلمة (لم يحدث) ثم املى المحامي عصمت سيف الدولة زميله المحامي عبد العظيم المغربي الاقرار باعتبار انه صادر عن الشاهد المذكور يتضمن أن اقواله بالنيابة غير حقيقية واضطر للتوقيع عليه تحــت الضغط وطلب منه الدكتور عصمت سيف الدولة بأن يدعي بــأن المباحث قد ضربته للادلاء بشهادته ضد المتهم حسين عبــد الرازق وعرض عليه في مقابل ذلك الحاقه بالعمل بدار الثقافة الجديــدة بمرتب شهري قدره خمسون جنيها .

ــ انه بتاريخ ٧٧/٣/٢٨ توجه الى مكتب السيد خالد محــي الدين بناء على طلب السيد الاخير حيث عرض عليه سيادته اجــراء تسجيل صوتي له يتضمن نفي شهادته وان مباحث امن الدولــة مارست عليه ضغطا لكي يدلي باقواله امام النيابة فسأل المصــدر عن السبب في طلب اجراء هذا التسجيل قرر انه يود ان يعرض هذا التسجيل في احدى الجلسات بمجلس الشعب ليظهر ان الحكومــة تتبع مع المواطنين اسلوبا في تلفيق الاتهامات واوضح انه شخصيا متأكد من ان مكتبه وجميع حجرات الحزب مليئة باجهزة التصنــت وانه اتفق مع احد زملائه من الضباط القدامى ممن كانوا بســلاح المهندسين على الحضور لمكتبه لاكتشاف مكان اجهزة التصنت هــذه وانه لن يرفعها من المكتب الا امام مؤتمر صحفي لكي يحدث فضيحة

سياسية مثل فضيحة ووترجيت الامريكية ولكن الشاهد- اعتذر عن اجراء هذا التسجيل متظاهرا بالخوف من بطش السلطة .

ـ استمرت محاولات السادة المذكورين وغيرهم في الاتصال بالشاهد لكي يعدل عن شهادته ولكي يصطحبونه الى مقر نيابة امن الدولة ومكتب السيد النائب العام لاثبات ذلك بالتحقيقات كما وعدوه ايضا بترشيحه من خلال الحزب لعضوية مجلس الشعب في الدائرة رقم ١٠ / المعهد الفني بشبرا والتي خلت بوفاة المرحوم نائبها .

وثيقة رقم (١٨)
شهادة خالد محي الدين حول انكار حاتم زهران لشهادته .

محضر آخر

فتح المحضر يوم السبت ١٩٧٧/٤/٢ الساعة ١٠ ص بمقر النيابة

نحن عدلي حسين — رئيس النيابة
ومصطفى رزق — امين السر

حيث تقدم الاستاذ خالد محي الدين مقرر حزب التجمع الوطني ببلاغ للسيد المستشار النائب العام في ١٩٧٧/٣/٣١ عن بعض الوقائع المتصلة بشهادة محمد حاتم زهران وبأن هذا الشاهد قد تقدم اليه مقررا بعدم صحة شهادته التي أدلى بها بالتحقيقات وقد وردت الاوراق الخاصة بهذا البلاغ وسوف يقوم الاستاذ مصطفى طاهر رئيس نيابة أمن الدولة العليا بالاطلاع عليها بمحضر الاجراءات الخاص بالقضية رقم ١٠٠—٧٧ حصر عليا .

وقد تقرر ان نقوم بتحقيق الواقعة بالبدء بسؤال السيد الاستاذ خالد محي الدين وحددنا اليوم لذلك وقد حضر سيادته ، فدعوناه وسألناه بالاتي :

اسمي : خالد محمد أمين محي الدين الشهير بخالد محي الدين سن ٥٤ مقرر حزب التجمع الوطني .

حلف اليمين

س : ما موضوع بلاغك .

ج : في يوم كنت مسافرا الى احدى المحافظات وكنت ذاهب الى مقر اللجنة المركزية بالقاهرة لاصطحاب بعض سكرتارية حزب التجمع وخاصة الاستاذ عبد العظيم المغربي الذي كان سيرافقني في الرحلة فوجدت مجموعة من الزملاء الاعضاء ومعهم الاستاذ عبد العظيم المغربي ومعهم محمد حاتم زهران وكانوا في نقاش فنزلوا الي ليركب عبد العظيم المغربي السيارة فواحد من الاعضاء لا اذكر اسمه قال لي ان محمد حاتم زهران حضر وقال أن الاتهامات التي وجهها في شهادته لاعضاء التجمع غير صحيحة فأنا قلت يكتب هذا الكلاء وجاء الاستاذ عبد العظيم المغربي ركب العربية وحضر حاتم زهران ناحيتي وقال انا ما قلتش حاجة من دي فقلت له أكتب هذا الكلام فقال انا مستعد أقول كل حاجة فقلت له أكتب ومشينا وتركنا حاتم زهران وأنا سألت عبد العظيم في العربية فقال باختصار أن الولد ده جه وبين انه مقالش هذا الكلام الوارد في تحقيق النيابة وانه مستعد يشهد بذلك فقلت له يكتب فرد على الاستاذ عبد العظيم وقال أنا حددت معاه ميعاد ويفوت علينا ويكتب لنا اللي عاوز يكتبه وبعد كده بيومين تقريبا الاستاذ عبد العظيم جاب لنا رسالة مكتوبة بخط ايد حاتم زهران هي المرفق صورتها بالبلاغ ووراها لي وجدت أن فيها معلومات هامة فقلت للاستاذ عبد العظيم المغربي استتشير دكتور عصمت سيف الدولة المحامي فذهب الى عصمت سيف الدولة الذي اتصل بي وبعث الرسالة المرفق أصلها ببلاغي وقال أنا شايف انك تتقدم ببلاغ للنائب العام لخطورة الموضوع وأنا رايت بعد تفكير ما دمت سأتقدم ببلاغ بصفتي على أن أتحقق من صدق أقوال حاتم زهران لعبد العظيم المغربي وعصمت سيف الدولة فطلبت من أعضاءنا في منطقة القاهرة أن يتصلوا بحاتم زهران ويقولوا له أن الاستاذ خالد عاوز يشوفك علشان الكلام ده اللي قلته لعبد العظيم المغربي وعصمت سيف الدولة في خلال الاسبوع الماضي وحضر الي وطلبت من عبد العظيم المغربي الحضور اثناء تواجد حاتم زهران وأول ما حضر حاتم زهران واجهته بالرسالتين وصورة محضر النيابة المتضمنة شهادته والذي علق عليه فقال كل اللي كتبته للاستاذ عبد العظيم والاستاذ عصمت بما في ذلك التعليق على صورة أقواله صحيح فقلت له أنت مستعد تكتب هذا الكلام لاني سأتقدم ببلاغ للنائب العام فقال لي اكتب وسجل لي أقوالي كمان والح في التسجيل لاني في حالة نفسية صعبة ومش قادر أعيش ولكن لم أسجل له هذا الحديث وقلت له اكتب لي ان ما كتبته للاستاذ عبد العظيم المغربي

والاستاذ عصمت صحيح وانك مستعد تشهد بهذا الكلام فكتب هذه الرسالة المرفق اصلها بالبلاغ والمؤرخة في ٧٧/٣/٢٨ وانا استشرت بعد ذلك الدكتور يحيى الجمل رئيس اللجنة السياسية بالحزب ورئيس الشئون القانونية به فنصحني بتقديم بلاغ للنائب العام وذهب معي يوم الخميس ٧٧/٣/٣١ الى السيد النائب العام وقدمنا له البلاغ ومرفقاته وعلمنا من سيادته انه احال هذه الاوراق الى نيابة امن الدولة العليا وطلبمني التوجه الى النيابة وفعلا حضرت الساعة ٢ ظهرا تقريبا وحددنا اليوم لسماع اقوالي. وبعد ان كتبه حاتم زهران ابلغني عددا من الوقائع الخطرة المتعلقة بالقضية وبأشياء خاصة بالتجمع فلم ادونها ببلاغي وارجائها للتحقيق وهي انني لما استفسرت من حاتم زهران عن الحكاية اللي عملها واللي كتبها في رسالته فقال لي بسرعة سجل واكتب لاني معرفش بكره حيحصل لي ايه فقلت هم المباحث اتصلت بيك بعدما كتبت لعبد العظيم المغربي الورقة فقال انه امبارح بالليل ويقصد يوم الاحد الماضي ٧٧/٣/٢٧ لغاية نص اليل كنت عندهم وكانوا بيكلموني على هذا الموضوع وقعدوا يقولولي ان خالد محي الدين ده راجل ناعم قوي ما معناه بيضحك عليكم وانهم سمعوه تسجيلات ماخوذة لي انا في غرفتي بالتجمع وافهموه ان كل ما يدور في غرفتي مسجل لي فانا قلت لحاتم زهران انا باشتغل بالسياسة واني لا اقول كلمة لا احب ان اقولها ولذلك لا يهمني التسجيلات ولكي يهمني حاجة واحدة ودي اللي اتخانقت علشانها مع سيد فهمي وزير الداخلية السابق يوم ١٥ مايو ٧٦ ان هذه التسجيلات اذا كانت للامن القومي فلا اعتراض لي اما ان تستخدم التسجيلات لنقلمعلوماتنا لحزب مصر العربي فهذا شيء خطير وخروج على اداب المهنة واخبرني حاتم زهران انه فهم من المباحث ان جميع اوراقنا بتروح منها صور للمباحث وان فيه واحد عندنا في التجمع بيشتغل للمباحث فانا قلت له انا اعطيت امر للانسة نبوية سكرتيرتي بالمكتب ان تسلم صورة من كل اوراقنا للمباحث اذا طلبوا ذلك وان شغلنا علني ولاننا بنوزع اوراقنا على الناس ومن باب اولي المباحث ثم سالت حاتم زهران عن المعلومات بتاع الشخص الاجنبي اللي كان ماشي مع علوي حافظ في الدرب الاحمر كما ذكر في رسالته لى ابوه الواقعة صحيحة وان هذا الاجنبي اسمه شمبرلي وهو نفس الشخص الذي ذكره علوي حافظ في مذكراته بأنه مندوب المخابرات الامريكيه وان هذا الشخص يتخذ قصر في ١٠٣ شارع رمسيس في مشروعات زراعية تغطية لنشاطه في المخابرات الامريكية فأنا قلت له هل تقصدان الامريكان

لهم يد في هذه الاحداث فقال لي طبعا واللي خلاني اسأل حاتم هذه الاسئلة انه قال لعبد العظيم المغربي لولا اليسار المصري لحرقت القاهرة وان الامريكان عملوا كده في السادات علشان يضعفوه وهو رايح جنيف وانا لما وجدت ان الموضوع يحتاج الى اظهار الحقيقة اولا بالنسبة لشهادته وبالنسبة للمعلومات التي اوردها بالقضية والتي من أجلها حامت شبهات حول حزب التجمع الوطني فمن اجل هذا رايت ان اتقدم بالبلاغ ولذكر معلوماتي في التحقيق .

س — ما هي الظروف التي تقدم فيها محمد حاتم زهران الى الاستاذ عبد العظيم المغربي لينهي اليه ان شهادته السابقة في القضية غير صحيحة .

ج — أنا مش عارف بالضبط ويسأل عبد العظيم المغربي في تفاصيلها وفي تواريخ تردد حاتم زهران علينا وعن اتصاله به اما عن اتصال حاتم زهران لاول مرة بشأن هذا الموضوع فهو المبين بتاريخ بلاغي يوم ١٨ او ٢١—٣—٧٧ تقريبا اثناء توجيهي لاحدى المحافظات وعلى كل هذا التاريخ يمكن التحقق منه ان أردتم من واقع اوراق الحزب في الفترة الماضية .

س — هل سبق هذا الموضوع ان عرض عليك .. اعضاء حزب التجمع او المحامين المشار اليهم في أقوال ... الاتصال بمحمد حاتم زهران لتثنيه عن موقفه وشهادته بالتحقيقات .

ج — لم يحدث واللي فهمت منهم من الاستاذ عبد العظيم المغربي ان حاتم زهران هو الذي تقدم من تلقاء نفسه ... في تسجيل شهادته الجديدة دون اي أتصال سابق له .

س — هل شرح لك حاتم زهران كيف توجه الى المباحث بعد اتصاله بكم بشأن هذا الموضوع وكيفية علم جهاز المباحث بهذا الاتصال .

ج — هو افهمني انهم عرفوا بحضوره الى التجمع لان كل شيء يدور في التجمع مسجل عندهم واوضح لي انه كان في المباحث قبل ما يكتب جوابه في ٢٨—٣—٧٧ بيوم ولكن لم يشرح لي تفصيلات كيفية استدعائهم له بس فهمت انا ان المباحث عرفت الموضوع الخاص بعدوله عن شهادته الاولى وان لقاءه معهم كان بغرض النقاش في هذا الموضوع .

س ــ هل ذكر لك حاتم زهران من تقابل معهم اثناء وجوده بالمباحث بشأن هذا الموضوع .

جـ ــ هو قال لي على اسم لواء لا اذكر اسمه وذكر اسم منير محيسن ودار بينهم وبينه ما ذكرته سابقا واللي يفهم منه انهم حاولوا اقناعه بالتشكيك فينا كحزب التجمع وفي انا شخصيا كمقرر للحزب .

س ــ ما هي الحالة التي كان عليها حاتم زهران حينما ادلى اليك بهذه المعلومات وهل قامت لديك أي شكوك في سلامة قواه العقلية .

جـ ــ لا انا شعرت فقط انه مرتاح لانه يقول لي هذا الكلام .
س ــ هل ناقشته فيما هو صحيح وفيما هو غير صحيح من شهادته التي ادلى بها بالتحقيقات .

جـ ــ لم أدخل في هذه التفصيلات ولكن سألته سؤال واحد وهو انت شفت حسين عبد الرازق بيدي كمال خليل فلوس فقال يا فندم انا قلت كل الكلام غير صحيح ومحصلش ومحاولتش ادخل في التفاصيل .

س ــ ما الذي ذكره لك حاتم زهران بشأن احداث ١٨ و١٩ يناير وهل حضرها أو علم شيئا محددا عن مرتكبيها او المحرضين على وقوعها .

جـ ــ انا كان يهمني الواقعة التي ذكرها في رسالته لعبد العظيم المغربي الخاصة بعلوي حافظ وشخص اجنبي ومحمد جمعة الذي قاله حاتم انه من رجال النبوي اسماعيل بمكتب وزير الداخلية وأكد لي الكلام الذي ذكرته من قبل ولا اتذكر حاليا خلافه وان خلاصته ان الامريكان هم اللي دبروا التخريب لاضعاف الرئيس السادات قبل ذهابه الى جنيف ليحصلوا منه على تنازلات اكثر وان ممدوح سالم اندب في القرارات الاقتصادية التي صدرت .

س ــ ما هي صلة محمد حاتم زهران السابقة بحزب التجمع وهل اعيد الى الحزب بعد هذا الموضوع .
جـ ــ معلوماتي المبدئية عنه انه عضو بالتجمع بروض الفرج وسبق القبض عليه مع مجموعة بسبب وضع بعض اللافتات اثناء الحملة الانتخابية الاخيرة لمجلس الشعب ٧٦ وان كان المجموعة المندفعة ولكن لم يصدر قرار على حد علمي بفصله من الحزب

ولكن نشاطه مجمد بعد شهادته في هذه التحقيقات وهو نفسه على ما أعلم لا يتردد على مقر حزب التجمع الرئيسي .

س ــ ألم تصدر منكم أية وعود او مزايا مادية او معنوية نظير عدوله عن شهادته السابقة .

جـ ــ لا على الاطــلاق .

س ــ هل لديك أقوال اخرى .

جـ ــ لا . وأحب ان اوضح ان الاستاذ عصمت سيف الدولة سافر الى الكويت وسيحضر بعد اسبوع وسأخطركم عند حضوره كما سأنبه على الاستاذ عبد العظيم المغربي للحضور لسمــاع شهادته . تمت أقواله ووقع ..

وكيــل النيابــة

واقفل المحضر عقب اثبات ماتقدم حيث كانت الساعة ١١ ونصف ص

وكيل النيابــة

وثيقــة رقم (١٩)
شهادة عبـــد العظيم المغربي ـــ حول انكـــار زهران لشهادته .

محــضر آخــر

فتح المحضر يوم السبت ٢ــ٤ــ٧٧ الساعة ٢٥ر١١ ص بمقر النيابة حيث حضر الاستاذ عبد العظيم المغربي فدعوناه وسألناه بالاتـــي :

اسمي : عبد العظيم المغربي سن ٤٠ ، محامي بشركـــة النصر للتصدير والاستيراد ومقيم ٩٤ شارع الشهيد عبد المنعم رياض بالعجوزة ، بطاقة عائلية رقم ٥٢١٠ بالعجوز .

« حلف اليمـــين »

س ـــ ما معلوماتك ؟

جـ ـــ بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق ٢٢ مارس سنة ٧٧ واثناء محاولة ركوب السيارة متوجها مع الاستاذ خالد محي الدين وبعض اعضاء السكرتارية العامة من مقر السكرتارية العامة للتجمـــع الوطني التقدمي الوحدوي متوجهين الى طنطا للاجتماع التنظيمـــي بأعضاء السكرتارية العامة للمحافظة فوجئت بأحد اعضاء الحزب بروض الفرج مش فاكر اسمه الان قدم نفسه لي ومعه شخص ذكر اسمه انه حاتم زهران وانه جاء لمقابلتي او مقابلة الدكتور عصمت سيف الدولة المحامي بعد ان سمع انه منسوب اليه شهادة في حق زملائه المحبوسين على ذمة القضية ١٠٠ و١٠١ لسنة ٧٧ حصر أمن دولة عليا ولما كنت على عجل من أمري فقد طلبت اليه الحضور

الى مكتبي في السكرتارية العامة الساعة ١٢ ظهر اليوم التالي الاربعاء ٢٣ــ٣ــ٧٧ وفي الموعد المحدد حضر حاتم زهران واسامة عبد الحي الذي كان قدمه لي بالامس وقد تذكرت اسمه وطلب الى حاتم زهران ان يدلي بأقوال خاصة بشهادته في التحقيق ولما كنت غير مختص بذلك فقد أحضرت له ورقا ابيض وقلما وادخلته حجرة وأغلقتها عليه بعد ان طلبت منه ان يكتب ما يريد ان يقوله وبالفعل كتب الورقة المعنونة باسمي والموقعة منه والمرفقة صورتها بمحضر التحقيق وبعد ذلك اتصلت بالاستاذ عصمت سيف الدولة في مكتبه واحطته علما بما حدث كما اعلمت سيادته ان المذكور سيقابلني ظهر غد الخميس ٢٤ــ٣ــ٧٧ في نقابة المحاميين العامة بالقاهرة وبعد ان انصرف حاتم زهران توجهت الى مكتب الاستاذ عصمت سيف الدولة وسلمته الورقة التي كتبها حاتم زهران ووقعها في وجودي واتفقنا على ان نلتقي سويا يوم الخميس ٢٤ــ٣ــ٧٧ الساعة ١٢ ظهرا في نقابة المحامين وفي الموعد المحدد حضر حاتم زهران واجتمعت به مع الدكتور عصمت سيف الدولة والاستاذ عصام الاسلامبولي في احد حجرات النقابة العامة وكررنا عليه مرة اخرى اننا نذكره بأهمية وخطورة ما يدعيه وانه من مصلحته ومصلحة التحقيق ومن المصلحة العامة ان يذكر الحقيقة وحدها فصمم على ما جاء بالورقة واطلع الدكتور عصمت سيف الدولة على صورة من أقواله في التحقيق الذي أجري معه بمعرفة نيابة أمن الدولة العليا بتاريخ ٦ فبراير واطلع عليها حاتم زهران كاملة ثم اخذ يؤشر على الفقرات بنصها بعلامة صح والاخر بكتابة لم يحدث ويوقع عقب كل جملة منها وفي نهاية اقواله في الشهادة في الورقة الاخيرة كتب انه لم يكن له سابق علم بهذه الشهادة الا منذ أيام قليلة على النحو الوارد تفصيلا في أقواله المرفقة وفي اليوم التالي حضر حاتم زهران الى مقر التجمع وحددت له موعدا مع الاستاذ خالد محي الدين صباح يوم ٢٨ــ٣ــ٧٧ وفي الموعد المحدد حضر المذكور والتقى بالاستاذ خالد وكتب لسيادته الورقة المعنونة باسمه والمؤرخة ٢٨ــ٣ــ٧٧ وفي صباح يوم الخميس الماضي ٣١ــ٣ــ٧٧ توجهنا بالبلاغ الحالي الى مكتب السيد الاستاذ النائب العام وقدمنا لسيادته وهذه كل معلوماتي .

س ــ ما هي الظروف التي التقى فيها اسامة عبد الحي بمحمد حاتم زهران ليصطحبه اليك بشأن عدوله عن شهادته السابقة .

ج ــ في حدود ما أعلم ، اسامة عبد الحي صديق شخصي

لحاتم زهران وقد طلب الى حاتم زهران فيما بعد ان يكون الاتصال به عن طريق اسامة عبد الحي لانه هو الذي يثق فيه وبخصوص العدول عن الشهادة فكما جاء فيأقوال حاتم زهران في نهاية تأشيراته على هامش صورة شهادة اقواله بنيابة امن الدولة ادعى انـــه التقى في يوم بأحد اعضاء التجمع الذي اشار اليه والذي طلب منه وهو مراد منير الا يلتقي به مرة أخرى وفي مساء نفس اليوم توجه اليه اسامة في منزله فسأله حاتم عن سبب مقابلة مراد فأخبره اسامة بأنه منسوب اليه انه مصدر من مصادر مباحث امن الدولة وانه شهد على بعض زملائه اعضاء التجمع في أحداث ١٨ و١٩ يناير فنفي حاتم ما نسب اليه وطلب ان يلتقي بي أنا بصفتي رئيس لجنة الدفاع عن الحريات بالتجمع او بالدكتور عصمت سيف الدولة بصفته محامٍ لبعض المتهمين الذين ذكرهم حاتم في شهادته .

• س ــ الم يتعرض محمد حاتم زهران من أي من اعضاء حزب التجمع لاية تهديدات او وعود للعدول عن شهادته السابقة .

ج ــ لم يحدث اطلاقا بل على العكس فقد حذر حاتم زهران مني ومن الدكتور عصمت سيف الدولة وفي النهاية من الاستاذ خالد محي الدين شخصيا من ان يكون ما جاء بأقواله المقدمة الينا أيـــة معلومات مخالفة للحقيقة وبالطبع نحن لا نملك وسيلة تهديد ولا نرتضيهـــا .

س ــ هل استوضحت محمد حاتم زهران عنأقواله الصحيحة وغير الصحيحة في شهادته بالتحقيقات امام النيابة .

ج ــ انا بعد ان اطلعــت على الورقة التي كتبهـــا تركت الاستيضاح في شأن صحة الوقائع من عدمها كما يدعيا لاطلاعـــه شخصيا على اقواله في الشهادة وحينما عرضت عليه صورة من شهادته بمعرفة الدكتور عصمت اخذ يؤشر عليها بالصح او غير الصح على النحو الوارد بالصورة المرفقة لاقواله بالتحقيقات .

س ــ وما الذي ذكره محمد حاتم زهران عن ظروف ادلائـــه بشهادته تلـــك .

ج ــ هو ذكر لي ــ كما جاء بأقواله المكتوبة ــ انه قبض عليه مساء يوم الجمعة بمعرفة رجال المباحثالعامة وحاولوا ــ كما يدعي ــ أخذ شهادة خاصة بمعلومات وأشخاص ووقائع يلفقونهاله وكان كما ذكر يقصد منها بالدرجة الاولى الاساءة الى مركز التجمـــع

الوطني التقدمي الوحدوي كتنظيم سياسي وبصفة خاصة الزميل الاستاذ حسين عبد الرازق ولكنه اي حاتم رفض ذلك واصر على انكاره فيما عدا ما جاء بأقواله التي كتبها من انه في يوم ١٨ يناير ٧٧ كان موجودا بالصدفة في حي الدرب الاحمر وشاهد وسمع بأن احداث يوم ١٨ يناير الماضي السيد علوي حافظ والذي كان يصطحب شخصا اجنبيا معه ذكر لي حاتم فيما بعد انه أحد عملاء المخابرات الامريكية في مصر يدعى شمبرلن وشخص آخر يدعى محمد جمعة وكان علوي حافظ يطلب الى من يخاطبه حرق قسم الدرب الاحمر ولما ذكر حاتم ذلك لرجال المباحث العامة قال له منير محيسن بمباحث أمن الدولة انت يا حاتم حتودي البلد في داهية وحتوقع الكبار في بعض ثم تركوه وفي اليوم الثالث عادوا اليه ومعهم مندوب النيابة على حد قوله الى مبنى المباحث وفتحو معه تحقيق وسمعوا أقواله وسجلوها وكانت هي الاقوال التي سبق ان ادلى بها في اليومين التاليين وبعد ان عرضنا عليه صورة أقواله بشهادته بالتحقيقات قال مش دي الشهادة اللي أنا ادليت بيها في مباحث امن الدولة وانني لم انتقل الى مقر نيابة أمن الدولة اطلاقا وادعى امامي انه أسنوقع على هذه الاقوال بغير علمه وكان ذلك أمام عضمت سيف الدولة وعصام الاسلامبولي المحاميان .

س ــ هل تقابلت مع محمد حاتم زهران بعد ان حرر لكم اقراراته التي ينفي فيها شهادته السابقة .

جـ ــ نعم التقيت به في شارع طلعت حرب امام الشركة التي اعمل بها ظهر يوم ٢٩ــ٣ــ٧٧ واتفق معي على ان يحضر الي الساعة ١٢ من ظهر اليوم التالي ٣١ــ٣ــ٧٧ ولكنه لم يحضر وكنت قد حددت له هذا الموعد لكي يصطحبني مع الاستاذ خالد عند تقديم البلاغ الى السيد النائب العام وكان قد كرر على مسامعي تهديدات المباحث العامة له باستمرار .

س ــ ما هي ظروف مقابلتك له يوم ٣٠ــ٣ــ٧٧ .

جـ ــ كان ذلك مصادفة اثناء توجهي للشركة التي اعمل بها .

س ــ هل شرح لك حاتم زهران متى وممن تعرض لتهديدات مباحث أمن الدولة حينما التقيت به في ذلك اليوم الاخير .

جـ ــ حررها بشخصه واثناء وجودي بالنسبة للاقرار الاول صحيحة توجه الى منزله بعض رجال المباحث العامة واصطحبوه

الى مقر المباحث العامة وذكر من الاسماء مصطفى موسى ومنير محيسن ونسب الى منير محيسن انه بذلك اي حاتم يحاول ان يهدد جهاز المباحث العامة وانهم لن يسمحوا له بذلك وهدده كما انهى الى أنه سمع اقوالا تتعلق بتهديدي أنا شخصيا باعتبار انه عدل عن شهادته امامي وعلى يدي وقال ان المباحث اخذته اكثر من مرة في الفترة ما بين ٢٣ الى ٣٠ مارس سنة ١٩٧٧ .

س ــ وكيف حرر حاتم زهران الاقرارات التي قدمها لكم بشأن هذا الموضوع .

ج ــ حاتم قال انه بعد ما ابلغنا في التجمع بأن شهادته غير وكان يوم الاربعاء ٢٣ــ٣ــ٧٧ واصل هذا الاقرار موجود طرف الاستاذ عصمت سيف الدولة المحامي وهو حرر هذا الاقرار امامي وبرغبته ولم أمل عليه فيه حرفا واحدا وكل الذي فعلته انني اطلعت على بطاقة العمل الخاصة به واثبت بياناتها بعد توقيعه على الاقرار ولم امل عليه اي حرف من هذا الاقرار اما بالنسبة لتأشيراته على ما ورد بأقواله بالتحقيقات فقد كتبها بخطه في وجودي ووجود الدكتور عصمت سيف الدولة وعصام الاسلامبولي المحاميان واصل هذه التأشيرات على صورة شهادته موجودة طرف الاستاذ عصمت سيف الدولة اما بالنسبة للاقرار المقدم منه بتاريخ ٢٨ــ٣ــ٧٧ فقد كتبه في وجود الاستاذ خالد محي الدين ووجودي ولم يمل عليه أحدنا أي حرف فيه وأصله مرفق بالاوراق .

س ــ ما هي تفصيلات ما ذكره محمد حاتم زهران بشأن دور المخابرات المركزية الامريكية في أحداث يناير الماضي ما هو مصدر معلوماته في هذا الشأن .

ج ــ هو ذكر لي ان التاريخ سيثبت ان المخابرات المركزية الامريكية وعملائها في مصر هم الذين حاولوا حرق القاهرة في ١٨ و١٩ يناير سنة ١٩٧٧ ولم استوضحه الهدف من ذلك كما ذكر ان هذا المخطط يعلم به من ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٧٦ على ما اذكر وانه بمحاولات رفع الاسعار او باضعاف القوى الشرائية للجنيه سيحدث نوع من السخط العام يمكن استثماره في هذا الخصوص وان علوي حافظ حاول توظيفه بمرتب كبير في أحد الشركات التي تخفي نشاط المخابرات المركزية الامريكية وذكر ايضا شركة خاصة بتصدير زيت الياسمين احد ملاكها الاستاذ محمود ابو وافية الذي حاول حاتم أن يربط بينه وبين علوي حافظ وبين مندوبي وكالة

المخابرات المركزية في مصر كما ذكر لي انه قد اخطر كلا من جهازي المخابرات العامة والمباحث العامة بمعلوماته في هذا الشأن في حينه وكان حاتم يحاول ان يبدو في صورة من يختزن معلومات كثيرة وخطيرة لكنه لا يرغب في الافصاح عنها الان .

س ــ هل لديك اقوال اخرى .

ج ــ لا .

تمت اقواله ووقع

رئيس النيابة

واقفل المحضر على ذلك حيث كانت الساعة ١٢ ونصف ظهرا ويطلب محمد حاتم زهران عن طريق السيد مأمور قسم روض الفرج التابع له محل اقامته لباكر ،،

رئيس النيابة

وثيقـة رقم (٢٠)
شهادة حاتم زهران انكار تراجعه عن شهادته

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابة امن الدولة العليـا

فتح المحضر اليوم الاحد الموافق ١٣ـ٤ـ١٩٧٧ الساعة ٢ ونصف بسراي النيابة .

نحن عدلي حسين رئيس النيابة
و صلاح الدين محمد أمين السر

بناء على تحديدنا اليوم لسماع اقوال محمد حاتم زهـران في البلاغ المقدم من الاستاذ خالد محي الدين مقرر حزب التجمع الوطني عن عدم صحة شهادته في التحقيقات رقم ١٠٠ و١٠١ لسنة ٧٧ حصر امن دولة ، فقد حضر المذكور الان ونظرا لان ملف التحقيق الخاص بشهادته والمتضمن كذلك لاقوال كل من الاستاذ خالـد محي الدين والاستاذ عبد العظيم المغربي المحامي معروض اليوم على محكمة أمن الدولة العليا بمناسبة نظر بعض التظلمات المقدمة من بعض المتهمين في القضية فقد خصصنا هذا المحضر لسمـاع أقوال محمد حاتم زهران بشأن الموضوع سالف الذكر على ان نرفقه بملف التحقيق الاصلي عند وروده من المحكمة .

وقد ورد النيابة بلاغ من مباحث أمن الدولة عن ذات الموضوع بأن الاستاذ خالد محي الدين واخرين اكرهوا هذا الشاهد علـى كتابة بعض الاقرارات للعدول عن شهادته السابقة امام النيابة وقد قام السيد الاستاذ مصطفى طاهر رئيس نيابة امن الدولة العليـا

باثبات الاطلاع على هذا البلاغ بمحضر الاجراءات الخاص بالقضية رقم ١٠٠ ـ ١٩٧٧ حصر أمن الدولة العليا .

وقد دعونا الحاضر وسألناه بالاتي فقال :

اسمي : محمد حاتم زهران (سابق سؤاله) .

« حلف اليمين »

س : ما قولك في البلاغ المقدم من الاستاذ خالد محي الدين مقرر حزب التجمع الوطني عن انك تقدمت اليهم وانهيت لهم بأن شهادتك التي سبق وان أدليت بها امام الزميل الاستاذ محمد عمر وكيل اول النيابة غير صحيحة « افهمناه واطلعناه على الاوراق المصاحبة لهذا البلاغ وهي اقرار باسم الشاهد المذكور في ٢٨ـ٣ـ ٧٧ بأن شهادته المشار اليها لم تحدث نهائيا وموقع عليه بامضاء منسوب اليه .. وصورة فوتوغرافية من اقرار بهذا المعنى غير مؤرخ موجه الى الاستاذ عبد العظيم المغربي المحامي وتزييل باسم الشاهد . جـ ـ صورة فوتوغرافية لاقوال الشاهد بالتحقيقات على لالة الكاتبة ومؤشر على هوامشها بعبارات اما صح او لم يحدث وبنهايتها تحررت خمسة اسطرمزيلة بتوقيع منسوب الى الشاهد في ٢٤ـ٣ـ٧٧ تحتوي تعليقا حول ظروف هذه الاقرارات الصادرة منه » .

جـ : اللي حصل ان بعد ما جيت ادليت بشهادتي امام الاستاذ محمد عمر وكيل النيابة في سراي النيابة كان هناك اتفاقا بيني وبين المباحث العامة أن هذه الشهادة لن تتداول بين المحامين وانا اعلم ان شهادتي هذه واجب ديني قبل ان تكون واجب قومي وشهادتي كلها التي ذكرتها أمام الاستاذ محمد عمر وكيل النيابة على مدار عدة ايام لا تقل عن ثلاثة ايام فيما اتذكر صحيحة تماما وجميع الوقائع التي ذكرتها حدثت وصحيحة لكن بعد كده حصل يوم ٢١ـ٣ـ٧٧ رحت اشتري كتاب حريق القاهرة من دار الثقافة الجديدة والمعروف ان جميع مؤسسيها وموظفيها من الشيوعيين ففوجئت بمحاولة للاعتداء على داخل الدار من منير مراد المسئول عن البيع بالمكتبة واستطعت الخروج من المكتبة وعند ذهابي الى المنزل حضر لي حوالي الساعة الثانية والنصف اسامة عبد الحي قاسم وهو طالب بكلية طب الازهر وعضو التجمع بروض الفرج وطلب مني النزول لمقابلة بعض الاشخاص فوجدت سيارة

اجرة قليوبية بها السادة خالد محي الدين وعبد العظيم المغـربي وأبو سيف يوسف وعصمت سيف الدولة ومحمد خليل وخرج عبد العظيم المغربي المحامي خارج السيارة وعرفني باسمه وعاتبني على شهادتي في النيابة وقال لي عيب تكون راجل مناضل تقدمي وتصدر منك حاجة زي دي ونظرا للمفاجأة قلت لهم انا مقلتش حاجة فطلب مني خالد محي الدين الذهاب لمقابلة عبد العظيم المغربي بنقابـة المحامين يوم ٧٧/٣/٢٣ الساعة ١٢ ظهرا وقال لازم نسمع كـلام عبد العظيم وتشوفه عايز منك ايه وتاني يوم ٧٧/٣/٢٢ انا مـا رحتش نقابة المحامين واللي اذكره ان أحد اعضاء حزب التجمـع ومش متذكر شخصيته حاليا وقال لي انت مارحتش لعبد العظيـم المغربي ليه فقلت له أنا حاروح بكره الساعة ١٢ وانا من اول يوم حدث فيه اتصال من حزب التجمع بي يوم ٧٧/٣/٢١ كتبت تقرير وسلمته للمقدم ماجد الجمال بمباحث أمن الدولة وهو ضابط اتصال وكل يوم كنت اكتب تقرير للمباحث باللي يحصل ولكن ما أخدتش من المباحث اي توجيه معين وفي يوم ٢٣ـ٣ـ٧٧ رحت نقابة المحامين الساعة ١٢ الظهر فقابلني عبد العظيم المغربي وقال لي أن صورة شهادتي موجودة مع عصمت سيف الدولة المحامي ومعلش نتقابل بكره الساعة ١١ في النقابة وتوجهت معاه الى مقر التجمع في اللجنة المركزية وكانت دي اول مرة ادخل فيها التجمع بعد أحداث يناير نوجدت يسري بيومي ومحمد خليل وسيد زهران ونبوية وخالد محي الدين وكمال رفعت وفريدة النقاش وكثيرين لا استطيع حصرهـم وقابلوني مقابلة بضجة كبيرة فريدة النقاش تقولي انت حبسـت حسين جوزي ولولا كلامك عليه كان زمانه وسط عياله من بدري وأنا باقعد أبص للعيال واقول الله يجازيك يا حاتم ومحمد خليـل يقول لي انت اللي حبست اخويا كمال خليـل وضيعت مسـتقبله وكان فيه بعض سيدات من اهالي المحبوسين من أعضاء حـزب التجمع قعـدوا يصوتوا في وشي وعبد العظيم المغربي قال لهـم ما تخافوش حاتم الراجل بتاعنا والموضوع خلص وأخدني لمكتـب الاستاذ كمال رفعت ونبوية سكرتيرة خالد محي الدين وفريدةالنقاش وبعدين كمال رفعت قال لي يا ابني أنا كنت مدير المخابرات وعارف اللي كانوا بيتعاملوا معنا وبيعرفوا اسرارنا بيتعمل فيهم ايه بعـد ما تخلص قضيتهم والاستاذ خالد قال محدش حينفعك وأي ادانة لفرد من المتهمين هي ادانة لحزب التجمع واحنا مش حنسمح لواحد زيك يقفل لنا الحزب وطبعا للجو الارهابي اللي كان حولي اضطريت أجاريهم وقلت لهم محصلش الكلام ده ولا رحت نيابة ولا حاجة فرد

عبد العظيم المغربي قال حتى لو كنت رحت النيابة الحكاية لسه في أيدينا وممكن ان احنا نخلص الموضوع وما ينزلش اي قرار اتهام للمتهمين وعلى العموم احنا جبنا محمد عز الدين عنتر الشاهد الاخر في القضية وخليناه يبعث تلغراف للنائب العام بالعدول عن شهادته وانه كتب اقرار بذلك لهم وقالت لي فريدة النقاش انها هتعمل مقابلة صحفية بيني وبين صحفي اسمه صلاح حافظ بروز اليوسف بدل الموضوع اللي كان هاينزل للتشهير بي لانهم كانوا مجهزين موضوع للتشهير بي وراحوا حاولوا السؤال في الشغل عني وفي الحي السكني عن أي شائبة في سلوكي وتصرفاتي للتشكيك في شهادتي وفهموني ان اقوالي في النيابة معروفة ومنشورة من اسوان الى اسكندرية على ١٨٠ الف عضو حزب التجمع وانهم كلهم بيتتبعوني ويطاردوني واني لا استطيع الهروب منهم وانهم يستعملون سياسة النفس الطويل معي حتى ولو انتهت القضية فان الشيوعيين سيطاردونني في أي مكان وكان اللي يقول لي هذا الكلام المجموعة الموجودة اللي قلت عليهم والاستاذ خالد محي الدين قال اي بالحرف الواحد يا بني حتى لو سبت مصر الشيوعيين في كل مكان في العالم انت ماتعرفش ان احنا أمميين وثاني يوم رحت الساعة ١١ ص نقابة المحامين وكان موجود عبد العظيم المغربي في حديقة النقابة واخذني معاه وطلعنا من باب نادي المحامين الى قاعة اجتماعات بأول دور وكان موجود الاستاذ عصمت سيف الدولة وكان موجود مجموعة من المحامين في القاعة لكن كانوا ملهومش دعوة باكراهي على شيء وعصمت سيف الدولة قال لي بعد ما هؤلاء المحامين مشيوا من القاعة في حضور عبد العظيم المغربي وواحد محامي ثالث ممكن اعرفه شكلا وعرض على عصمت سيف الدولة اقوالي اللي سيادتك عرضتها علي دلوقتي وكان حاطط نقط ومجموعة اقوال على بعض عباراتي واملاني التعليقات الموجودة على صورة النهاردة ده واملاني التعليق الموجود في نهاية هذه الصورة وقال لعبد العظيم المغربي انت محضر الاقرار فقال له ايوه واتناقشوا الاثنين سوا في صيغة اقرار ثم قام عصمت سيف الدولة باملاء عبد العظيم المغربي بالصيغة النهائية لاقرار ثم املاني عبد العظيم المغربي نفس الصيغة فكتبتها بخط ايدي ووقعت عليها وهو نفس الاقرار المرفق صورته والموجه الى الاستاذ عبد العظيم المغربي وهذا الكلام كان يوم ٢٤/ ٧٧/٣ الساعة ١١ بقاعة الاجتماعات بنقابة المحامين وكل هذه الاحداث كنت ابلغ بيها مباحث أمن الدولة أولا بأول وبعدين عبد

العظيم المغربي قال تيجي بكره في مقر التجمع عشان الاستاذ خالد محي الدين عايزك ضروري وفعلاً رحت والاستاذ خالد قال لي اكتب اقرار ثاني بأن الكلام بتاعك لعصمت سيف الدولة وعبد العظيم المغربي صحيح فاضطريت لكتابة الاقرار المؤرخ ٧٧/٣/٢٨ واللي أملى صيغته علي هو عبد العظيم المغربي وانا كتبت هذا الاقرار يوم ٧٧/٣/٢٥ بمكتب خالد محي الدين ولكن عبد العظيم المغربي قاللي اكتب بتاريخ ٧٧/٣/٢٨ عشان كانوا منتظرين الدكتور يحيي الجمل ياخذوا رايه في التوجه للسيد النائب العام ولكن ملقوش الدكتور يحيى الجمل وعبد العظيم المغربي قال اكتب الاقرار بتاريخ ٢٨/٣/ ٧٧ احتياطي لغاية ما يلاقوا يحيى الجمل والاستاذ خالد محي الدين طلب مني ان اسجل تسجيل صوتي وانهم هيملوني كلام اقوله في التسجيل هيعمل فرقعة في مصر وقلت له ايه الغرض من التسجيل ده فقالوا احنا نوقع الدنيا في بعضها وهاروح اسمع هذا التسجيل لمجلس الشعب ونعمل ووترجيت في مصر فأنا تعللت بأني متعب وطلبت اعطائي فرصة للتفكير فخالد قال لي طيب ترجع لنا يوم ٧٧/٣/٢٦ يمكن نكون قابلنا يحيى الجمل ولكني ما رحتش لهم يوم ٧٧/٣/٢٦ واخطرت المباحث بذلك واخبرتهم صراحة بأني لن اتواجد في التجمع بعد ذلك لاني خفت وأعصابي باظت وفي يوم ٢٨ /٧٧/٣ حوالي الساعة ٩ صباحا جه لي البيت عبد العظيم المغربي وأخذني الى شركة النصر للتصدير وافهمني ان عنده اجتماع مجلس ادارة وفيها ولم أحسسه ان انا خايف منهم وفهمته ان مش هاقدر ارجع في شهادتي نهائيا قال لي انت خايف من المباحث احسن تعمل لك حاجة يا ابني احنا اكثر منهم واحنا نحميك عنهم وهمه عملوا ليك ايه لغاية دلوقتولعلمك ان احنا كتير قوي وكفاية قوي الكلمتين اللي كتبتهم ولو مكنتش عايز تيجي للنائب العام احنا حنروح له وكفاية قوي ان احنا هنشكك في شهادتك وانت تمش هاتكسب حاجة وكفاية انك هتطلع عميل للسلطة وقال لي روح التجمع علشان انا عندي اجتماع دلوقت وخالد محي الدين عايزك عشان خاطر موضوع التسجيل فقلت له طيب انا هاروح له ولكن مرحتش واحب أن أضيف انه في خلال الفترة دي كان توفى عضو مجلس الشعب بدائرة المعهد العالي الفني بشبرا وهو الاستاذ محمد محمود شعبان وعرض علي الاستاذ خالد محي الدين كنوع من الاغراءات لي النزول في الدائرة باسم التجمع وانهم سيقومون بالوقوف معي وتمويلي ماديا في الانتخابات واثناء مجاراتي لهم قلت للدكتور عصمت سيف الدولة

طيب أنا خايف ارجع في اقوالي احسن المباحث تتسبب في مضايقتي في شغلي فقال لي طيب أنا هشغلك في دار الثقافة الجديدة واديلك خمسين جنيه في الشهر بصفة أولية فقلت له هفكر وده كل اللـــي حصـــــل .

س : هل الاقوال التي ذكرتها في تحقيقات النيابة صـــحيحة ام الصحيح هو ما دون علي لسانك بالاقرارات المقدمة من مقـــرر حزب التجمع الوطني .

ج : أقوالي الصحيحة هي ما سبق ان ذكرته للسيد وكيـــل نيابة أمن الدولة بسراي النيابة عند طلبي للشهادة ولكن ما جاء على لساني في هذه الاقرارات المقدمة من مقرر حزب التجمع كانت نتيجة ضغط شديد واقع علي وتهديد وصل الى حد التهديد بالتصـــــفية الجسدية واعلاني أن شهادتي منشورة على ١٨٠ الف عضو مـــن أعضاء التجمع داخل مصر وان مجلة روزاليوسف سوف تقـــوم بتشويهي امام المجتمع وبمنتهى الصراحة انا لغاية دلوقت خايـــف منهم ومتأكد انهم لن يتركوني اذهب للمحكمة للادلاء بهـــذه الاقوال بهذا أطلب الامر باتخاذ الاحتياطات اللازمة للحفاظ على حيـــاتي حتى أقدم شهادتي امام هيئة المحكمة .

س : من هم الاشخاص الذين مارسوا عليك ضغوطا لكتابة هـــذه الاقرارات .

ج : كل من ذكرتهم في أقوالي وهم أسامة عبد الحي قاســم وخالد محي الدين وعبد العظيم المغربي ويسرى بيومي ومحمد خليل وسيد أو سعد زهران وفريدة النقاش والدكتور عصمت سيف الدولة ومحامي ثالث اعرفه شكلا وكمال رفعت وعدد كبير من أعضاء التجمع الذين كانوا موجودين أثناء ترددي على مقر التجمع وكذلك مـــراد منير ومحمد عبد الرحمن الموظفين بدار الثقافة .

س : ما هي أساليب الاكراه والضغط التي مارسها هـــؤلاء وكذلك الوعود التي وعدوك بها للعدول عن شهادتك السابقة وكتابة تلـــك الاقرارات .

ج : زي ما قلت انهم أرهبوني وعيشوني في جو ارهابي بأن عددهم كبير وهيطاردوني في كل مكان ولو في الخارج بالصورة اللي شرحتها ووعدني بترشيحي عضو مجلس شعب وتوظيفي بـــدار

الثقافة الجديدة بمبلغ خمسين جنيه في الشـــهر علاوة على عملـــي بالتليفـــونـــات .

س : ماذا كان تأثير هذه التهديدات والوعود عليك .

ج : انا بصراحة لم تؤثر في الوعود بترشيحي لمجلس الشعب او لوظيفة ولكن أنا خفت من تهديداتهم تتبعي ومطاردتي الى حـــد التصفية الجسدية والعبارة دي سمعتها اكثر من مرة منهم ولكـــن مقدرش أحدد مين بالضبط منهم وقالوا ان شهادتك معروفة ووجدت صورها متداولة ومنهم صور وجوابات مباحث أمن الدولة للنيابـــة بأني احد مصادر المباحث وفهموني انهم يعرفوا كل حاجة وأنا فعلا خفت منهم وكتبت لهم الاقرارات دي على هذا الاساس .

س : ما هي عدد المرات التي ترددت فيها على مقـــر حزب التجمـــع ؟ .

ج : حوالي خمسة مـــرات وكانت كلها بناء على طلـــب خالـــد محي الدين مقرر حزب التجمع على التفصيل اللي قلته .

س : الم يوجهك رجال مباحث أمن الدولة حينما ابلغتهم بذلك بأية توجيهات أثناء اتصالك بحزب التجمع على هذا النحو ؟ .

ج : لا اطلاقا وهمه كانوا بياخدوا تقاريري فقط ولم يوجهوني اطلاقا وانا كنت باتصرف من نفسي في اطار المحافظة على حيـــاتي لدرجة انني استشعرت ان لما المباحث مطلبتش مني حاجة انهـــا مش هتحميني فخفت من بتوع التجمع وكتبت لهم هذه الاقرارات .

س : ماذا كان هدف السيد مقرر حزب التجمع وباقي مـــن ذكرتهم من الحصول على هذه الاقرارات منك ؟.

ج : خالد محي الدين قال ان اي ادانة لاي فرد من اعضـــاء التجمع في القضية هو ادانة لحزب التجمع وهمه حاسبين ان هذه القضية هي نهاية حزب التجمع وعشان كده مستعدين يعملـــوا اي تصرف عشان لا اصل الى القاضي للادلاء بشهادتي وكل اعضاء حزب التجمع ملتفين حول الاستاذ خالد وبينفذوا أوامره .

س : جاء بأقوال الاستاذ خالد محي الدين والاستاذ عبـــد العظيم المغربي انك ذكرت شيئـــا عن دور المخابرات المركزيـــة الامريكيـــة في أحداث يناير الماضي فما مدى صحة ذلك ؟ .

ج : انا ليس لي اي علاقة بالمخابرات المركزية الامريكية وكل ما ذكرته لهم هو الذي قلته امام سيادتك دلوقت واللي حصل انه من المعلوم انه هناك عداء ايديولوجي بين اليساريين عموما وكل الافكار اليمينية اللي تمثلها السلطة الامريكية ويعتبروا كل يميني في العالم عميل للمخابرات الامريكية واللي فهمته من رغبة خالد محي الدين معي هو الادعاء بأن للمخابرات الامريكية ولعميلها علوي حافظ كما قرر خالد محي الدين دور في هذه الاحداث واني على صلة بالمباحث العامة ولو كان ده حصل على حد قول اعضاء التجمع كنت بلغت المباحث طبعا ولكن ما ورد في الاقرار الذي كتبته باملاء من عبد العظيم المغربي وعصمت سيف الدولة في نقابة المحامين كان بناء على طلبهم وبغرض احداث فرقعة وشوشرة كبيرة ولكن كل ما ورد بهذا الاقرار غير صحيح .

س : هل لديك اقوال اخرى ؟ .

ج : انا اطلب حمايتي من تهديدات حزب التجمع لي .

تمت أقواله ووقع ،،

رئيس النيابة

محضر اخر

فتح المحضر يوم الخميس ١٩٧٧/٤/١٤ الساعة ١٫٤٠ بسراي النيابة
نحن عدلي حسين رئيس النيابة ومحمد عبد الرحيم امين السر حيث حضر محمد حاتم زهران وقرر بأنه يريد اثبات بعض المحاولات التي تمارس ضده بشأن شهادته في التحقيقات وعليه سألناه بالاتي فقال :

اسمي : محمد حاتم زهران « سابق سؤاله » « حلف اليمين »

س : ما الذي تريد الابلاغ عنه

ج : في خلال الاسبوع الماضي بعد ادلائي بأقوالي في المحضر السابق حاول بعض اعضاء حزب التجمع الاتصال بي والحضور الى منزلي للاتفاق على تغيير اقوالي مرة اخرى امام محكمة امن الدولة اثناء نظر القضية وهم محمد عرفات وعبدالعزيز فهمي الطالب بالازهر وعبد العظيم المغربي المحامي وبعض السيدات من اهالي

المتهمين وفوجئت بوجود خطاب تهديد في صندوق البوستة الخاص بشقتي وقد أبلغت المباحث بهذه الواقعة كما يقومون بمحاولات بالشوشرة وتجريحي بالحي السكني وبعملي في هيئة التليفونات وقد حدث ليلة احتفال حزب التجمع الوطني بعيده السنوي منذ اربعة ايام ان حضر عبد العزيز فهمي واخبرني بأن هناك احتفال كبير بقاعة اللجنة المركزية سيحضره مجموعة من المراسلين الصحفيين الاجانب والمصريين وأن المطلوب مني ان اذهب الى هذا الاحتفال في حراستهم وان انفي شهادتي امام هؤلاء المراسلين وأدعي بأن هناك ضغط من مباحث امن الدولة لتغيير شهادتي وانهم سوف يقومون باعطائي مبلغ ألف جنيه كدفعة أولى ثم يأخذونني في مكان ما ليضعوني فيه تحت حمايتهم لحين نظر القضية وأمس حضر لي عبد العظيم المغربي ومحمد عرفات وهو مدرس بالتربية والتعليم واخبرني عبد العظيم المغربي أن مجلة روز اليوسف سوف تقوم بنشر مقالة تحرجني فيها امام الراي العام وقد سبق أن حدد لي السيد صلاح حافظ بروز اليوسف موعدا من خلال عبد العزيز فهمي لاعداد وثيقة لتكذيب الشهادة الموجودة بالقضية ١٠٠ و ١٠١ امن دولة عليا وذلك بحجة ان اليسار المصري سبق وأن اتهم في يناير ١٩٥٢ ممثلا في احمد حسين ومصر الفتاة وهم لا يريدون أن يتهم اليسار المصري مرة أخرى في حرق القاهرة في سنة ١٩٧٧ وأن روز اليوسف ستقوم بشراء هذه الوثيقة ووضعها في خزينتها للتاريخ ورفضت هذا العرض والذهاب اليهم في الموعد المحدد الذي كان أول امس ١٩٧٧/٤/١٢ الساعة ١٢ ظهرا بدار روز اليوسف وبناء عليه ان الضغوط تتكرر عني بهذه الصورة يوميا ويرسلون لي أصدقائي ومن يستطيع التأثير علي ويحاولون الاتصال بأسرتي لنفس الغرض مما اصابني بانهيار نفسي وعصبي شديد مما جعلني افكر فعلا في عدم الادلاء بشهادتي أمام المحكمة نتيجة لذلك وانا حضرت اليوم للابلاغ عما حدث .

س : من هم الاشخاص الذين حاولوا التأثير عليك في الفترة الاخيرة لتغير شهادتك في التحقيقات ؟ .

ج : هم محمد عرفات وعبد العزيز فهمي وعبدالعظيم المغربي المحامي وحسن حسين الطالب بمعهد التعاون وهو وبعض زملائه الذين يقطنون في منطقتي السكنية .

س : ما هي الصور التي اتخذتها هذه المحاولات تجاهك ؟ .

جـ : كانت بتتمثل في اغراء مادي عرضه علي عبد العزيز فهمي الف جنيه كدفعة اولى لتغيير شهادتي وحمايتي حتى نظر القضـــية وتدرجت المسالة الى تهديدي بالتجريح والنشر في روز اليوســـف لتشويه سمعتي واحضار بعض الصبية لالقائي بالحجارة والسب في الشارع والاتصال بأهلي وزملائي للتاثير علي وتركوا لي ورقة في بوستة شقتي بالتهديد تتضمن أبيات شعرية من مسرحيةيا عنتر .

ملاحظة : قدم لنا الشاهد ورقة صغيرة بها العبارات التالية بالقلم الكوبيا بدون توقيع :

اللعب مع السادة جد خطير   والصفقة خاسرة ابدا
تذكر ذلـــك
ان مت مت الان كلب   فلا قضية مات العين
تذكر ذلـــك
ان الحرب ضد الشرفاء خاسرة   ويجب ضرب كل الخونة

وقد اشرنا على هذه الورقة بما يفيد النظر والارفاق

تمت الملاحظـــة

« رئيس النيابة »

س : ما الافعال التي اتاها كل ممن ذكرتهم سابقا تجاهك ؟.

جـ : عبد العزيز فهمي عرض علي الف جنيه زي ما قلت لتغيير شهادتي أمام مؤتمر التجمع وعرض آخر بكتابة وثيقة تحفظ في خزينة روز اليوسف للتاريخ وعبد العظيم المغربي ومحمد عرفات هددوني بتشويه سمعتي بالنشر في روز اليوسف وعبد العظيم المغربي قال لي بالنسبة للنيابة ممكن لما تروح أمام المحكمة تقول ان المباحث كانت موجودة اثناء ادلائي بالشهادة وتقوم باملائها علي أمام السيد رئيس النيابة ومن هذا المدخل نقدر نجرح في السيد رئيس النيابة السيد مصطفى طاهر ونقول اليس هو الذي حقق مع مصطفى أمين وكثير من المتهمين في القضايا السابقة التي يعاد التحقيق فيها الان امـــام القضاء بتهمة تعذيب المتهمين لادلائهم بأقوال غير صحيحة امـــام المحكمة وأنه كان يرى المتهمين وعليهم اثار التعذيب وسبق أن انتقل لمصطفى أمين في المعتقل للتحقيق معه هناك وأنا رفضت ان اساير عبد العظيم المغربي وغيره في هذا الكلام ــ أما (أسامة) صـــح حسن حسين فانه كان يقوم بالاتصال بالطلبة بمعهد التعاون الذين

يقطنون الحي الذي أسكن فيه ويقوم بتشويه سمعتي لانه صـــديق لمعظم المتهمين في القضية وبعض أهالي المحبوسين .

س : ما هي الاثار التي نجمت عن تلك المحاولات التي مارسها المذكورون تجاهــك ؟ .

ج : بصراحة انا ارفض ان أكون شهيد لهؤلاء الناس وهم اثاروا أعصابي الى درجة شديدة الى الحد انني أفكر في عدم الادلاء بشهادتي امام المحكمة (لتخلص) صح تخلصا من هذه المتاعب .

س : هل لديك اقوال اخرى ؟

ج : لا

تمت أقواله ووقـــع ..

رئيس النيابـــة

واقفل المحضر على ذلك عقب اثبات ما تقـــدم حيــث كانت الساعة ٢,٢٠ ويطلب لبعد باكر ٧٧/٤/١٦ كل من الاستاذ عصمت سيف الدولة وعبد العظيم المغربي المحاميين وعبد العزيز فهمـــي ومحمد عرفات وحسن حسين .

رئيس النيابـــة

وثيقة رقم (٢١)
شهادة الاستاذ الدكتــور عصمت سيف الدولة حول انكار زهران لشهادته .

محضر آخــــر

فتح المحضر اليوم الاحد ٧٧/٤/٢٤ الساعة ١٠ ص بسراي النيابة الهيئة السابقة ، حيث لم نتمكن من اجراء التحقيق في الميعــاد المحدد له يوم ٧٧/٤/١٦ نظرا لوجود ملف هذا التحقيق بمحكمــة أمن الدولة العليا طوال الفترة السابقة بمناسبة نظر التظلمــات بعض المتهمين من أمر حبسهم .

وبناء على تحديدنا اليوم لاستكمال التحقيق فقد حضر الاستاذ عصمت سيف الدولة المحامي فدعوناه داخل غرفة التحقيق وسألناه بالاتــي قــال :

اسمي : عصمت سيف الدولة عباس سن ٥٢ محامي مقيم ٢٢ ــ شارع قصر النيــل .

« حلف اليمين »

س : مــا معلوماتــك ؟

ج : في اواخر الشهر الماضي اظن يوم ٢٣ــ٣ــ٧٧ وكان يوم اربعاء اتصل بي تليفونيا بمكتبي الزميل الاستاذ عبد العظيم المغربي المحامي وعضو سكرتارية حزب التجمع وأخبرني بانه يتحدث مــن مركز التجمع بالاتحاد الاشتراكي وأنه قد حضر الى هناك محمــد حاتم زهران وابدى لهم ان ما ذكره بشهادته في التحقيق غير صحيح وانه كتب هذا بخطه في صيغة خطاب موجه الى الاستاذ عبد العظيم المغربي وانه اي الاستاذ عبد العظيم المغربي قــادم الى مكتبــي

لاطلاعي عليه وقد حضر فعلا ومعه اصل الخطاب وصورة فوتوغرافية له موقع باسم محمد حاتم زهران واخذته منه وذكر لي انه على موعد مع حاتم زهران في اليوم التالى في نقابة المحامين فقلت له اني سأدرس هذا الخطاب وربما امر عليكم في النقابة اذا انتهى عملي مبكرا وقد لاحظت من الوهلة الاولى عند دراستي لهذا الخطاب ان محمد حاتم زهران قد ضمنه واقعة ظاهرة الكذب فقد كنت اعلم من اطلاعي على التحقيقات ان التحقيق قد جرى بمقر نيابة أمن الدولة بمعرفة (أحد الاساتذة وكلاء النيابة) صح احد الاساتذة وكلاء النيابة وكانت هذه الواقعة فوق كل شك فلما قرات (اللنا) صح الخطاب الموجه من حاتم زهران الى الاستاذ عبد العظيم المغربي ما يشكك في هذه الواقعة تقينت انه يكذب على الاقل في هذه الواقعة ولكن لفت نظري ايضا انه اي الاقرار الموجه في صورة خطات يتضمن واقعتين (لو صحت آية منهما) صح لو صحت اي منهما لكانت جريمة خطيرة احدهما ما نسبه الى رجال مباحث امن الدولة من انهم اكرهوه على أقواله السابقة والثانية ما جاء في الخطاب من أن السيد علوي حافظ واحد الاجانب وشخص اخر قد تدخلوا في أحداث ١٨ و١٩ يناير ٧٧ ولما كانت هاتان الواقعتان قد اتصلتا بعلمي فلم يكن من الممكن السكوت عليهما او كتمانهما وكان اول ما فكرت فيه بالرغم من احترامي للاستاذ عبد العظيم المغربي أن اتأكد بنفسي من صدور هذه الاقوال من محمد حاتم زهران وعليه فقد توجهت في اليوم التالي حوالي الساعة الواحدة ظهرا والاستاذ عصام الاسلامبولي المحامي الى نقابة المحامين وبعدها حضر الاستاذ عبد العظيم المغربي ومعه محمد حاتم زهران وجلسنا نحن الاربعة في حجرة الاجتماعات في النقابة وسألت زهران ايه حكاية الاقرار للتأكد من انه صادر منه فقص امامي القصة التي كان الاستاذ عبد العظيم ذكرها واضاف الى ما هو مكتوب في الخطاب تفصيلات كثيرة لم أعد اذكرها فقد كنت منتبها الى الطريقة المذهلة التي يروي بها تفاصيل وتواريخ ويؤكد وقائع انا موقن انها غير صحيحة ثم منعا لاي مناقشة معه فقد كنت حريصا على ان لا اناقشه قدمت له صورة من نص شهادته في التحقيق وطلبت منه أن يعلق على هامش اقواله بما يراه بعد تحذيره من خطورة محاولة اي عبث بالتحقيق وفعلا قضى بقية الوقت يقرا ويعلق وفي النهاية كتب بخط يده انه أطلع على هذه الاوراق واشر عليها وانه مستعد بالادلاء بأقواله أمام القاضي بالصيغة (التي) صح ذكرها الان وهي ثابتة في

نهاية محضر شهادته التي اشر عليها وبعدها مباشرة اخذت منه المحضر ووقفت وانصرفت وقد كانت في نيتي بعد ان تبينت ان حاتم زهران اما ان يكون قد كذب في التحقيق الاول واما انه قد كذب على الاستاذ عبد العظيم المغربي وعلي وعلى السيد الاستاذ خالد محي الدين ايضا ان ابلغ الواقعة خاصة لخطورة ما تضمنته من واقعة التدخل في احداث ١٨ و١٩ يناير ثم رايت ان شهادة حاتم زهران الاولى والثانية لا قيمة لها بالنسبة لمن أتولى الدفاع عنهم اثباتا أو نفيا وان الواقعة التي يستحق التبليغ عنها وهي ما نسبه الى مباحث امن الدولة وما نسبه الى السيد علوي حافظ واخر تتجاوز اهميتها حدود مصالح موكلي وحدود الدعوى ايضا وانها تهم بالدرجة الاولى مصر ثم التجمع فكتبت خطابا الى السيد خالد محي الدين باعتباره مقررا لحزب التجمع ارفقت به صورا فوتوغرافية للاوراق التي عليها تأشيرات محمد حاتم زهران وعبرت فيها عن ان هناك محاولة عبث بالتحقيق وقمت او اراد لها ان تقع وان أداء العبث في الحالتين هو محمد حاتم زهران وان ما جاء في اقواله اخطر فيما لو صحت من ان تبقى محصورة في ملف الدعوى واشرت عليه بان يبلغ السلطات العامة التي يراها واقترحت ان يكون الادلاء للسيد المستشار النائب العام وان يأخذ ايضا راي الاستاذ الدكتور يحيى الجمل المحامي وعضو سكرتارية التجمع فيما ينبغي عمله وقد ابلغني السيد خالد محي الدين انه اراد ان يتأكد أولا من ان ما ذكره حاتم زهران للاستاذ عبد العظيم وما كتبه في الاوراق المرسلة صورها الفوتوغرافية قد صدر منه فعلا وانه التقى به وان حاتم زهران اكد له كتابة مرة ثالثة ما ذكره للاستاذ عبد العظيم وما كتبه وانه اخذ راي الاستاذ يحيى الجمل فراى فعلا ان الامر يستحق ان يعرض على السيد النائب العام وانه قد ابلغ السيد النائب العام بالواقعة وهذا كل ما اعرفه عن الموضوع .

س : ما هي الظروف التي التقى فيها محمد حاتم زهران بالاستاذ عبد العظيم المغربي بشأن شهادته بالتحقيقات ؟

ج : انا لم اعرف الظروف معرفة مباشرة لان كل علاقتي بحزب التجمع انني ادافع عن بعض المتهمين من اعضائه في القضية ولست عضوا في التجمع ولكني عرفت من المكالمة التليفونية الاولى التي اشرت اليها مع الاستاذ عبد العظيم المغربي ان حاتم زهران موجود في التجمع وانه ينكر شهادته الاولى وانه قد كتب خطابا الى الاستاذ

عبد العظيم متضمنا هذا الانكار ثم عرفت بعد ذلك من الاستاذ عبد العظيم ومن الاستاذ خالد محي الدين مزيدا من التفصيلات في هذه الظروف وهي أن محمد حاتم زهران حضر الى التجمع في وقت كان السيد خالد محي الدين والاستاذ عبد العظيم يهمان بالانصراف من المبنى وانه عرض عليهما أن شهادته الاولى غير صحيحة وعلى ما أتذكر ان بعض اعضاء أو أصدقاء له عاتبوه على الكذب وانه لا يعرف التفاصيل ولكنه مستعد لكتابة الحقيقة او ذكرها امام اي جهة وانه اخذ موعد للحضور في التجمع وحضر وكتب (خ) صح الخطاب المشار اليه الى الاستاذ عبد العظيم المغربي مع ملاحظة اني احاول تذكر تفصيلات ليست لها اهمية عندي فربما يكون ترتيب الوقائع وانما هذا مجمل ما عرفته عن الظروف وجوهره أن حاتم زهران قد توجه بنفسه الى التجمع وعرض تصحيح ما ادعى انه نسب اليه كذب .

س : الم تسمع ان الشاهد المذكور قد تعرض لتهديدات أو وعود للعدول عن شهادته السابقة بالتحقيقات من اي شخص ؟

ج : لا

س : كم مرة تقابلت فيها مع هذا الشاهد بمناسبة ما قيل عن عدوله عن شهادته الاولى ؟

ج : مرة واحدة هي التي تمت في نقابة المحامين يوم الخميس ٧٧/٣/٢٤ وفي حضور الاستاذ عبد العظيم المغربي والاستاذ عصام الاسلامبولي المحامي .

س : هل استفسرت من محمد حاتم زهران عن سبب عدوله امامكم عن هذه الشهادة ودوافعها ؟

ج : نعم وما كان ممكن ان تفوتني هذا وقد سألته لماذا غيرت موقفك الان فقال انا لم اغير موقفي لان ما ذكر على لساني في التحقيق ليس هو موقفي .

س : الم يشرح لك ظروف ادلائه بشهادته الاولى التي حاول أن يتراجع عنها امامكم ؟ .

ج . هو شرح شرحا مطولا وتفصيلا وقائع تدور كلها حول تأكيد الجزء الاول من خطابه الى الاستاذ عبد العظيم المغربي واهمها ان مباحث أمن الدولة قد قبضت عليه واكرهته تحت التهديد الزج به

في القضية بان يوقع على اوراق شهادته ولكنها لم تصدر منه وان ذلك تم في مباحث امن الدولة ولما كنت انا منذ البداية متأكد من انــه يكذب في خصوصية مكان التحقيق ومن اجراه ليس فقط بمعرفـة النيابة العامة ولكن ايضا لان موكلي شوقي الكردي كان قد حضر يوم ٨ فبراير الى مبنى نيابة امن الدولة لتسليم نفسه وكان الاستاذ عبدالله الزغبي المحامي وفي ذلك اليوم كان حاتم زهران تسمع أقواله بنفس قصر النيابة فلم يكن عندك شك اطلاقا في أن حاتم زهران يكذب في هذه الواقعة وبالتالي لم أعني الا بالاستماع اليه بـدون مقاطعة او التدخل لاتأكد فقط لانه يروي ما سبق أن قال لي الاستاذ عبد العظيم أنه رواه لـه .

س : لماذا لم تشرح للحاضرين في ذلك الوقت كذب محمـد حاتم زهران فيما يحاوله من الايهام بأن التحقيق لم يتم معه بمعرفة النيابة ولماذا استمريت في الاستماع اليه وتقديم صورة من أقواله للتاشير عليها رغم علمك كما تقرر بعدم صدقه في ذلك .

ج : قلت في اجابتي انه بعد اطلاعي على الخطاب الـذي وجهه الى الاستاذ عبد العظيم المغربي تيقنت في جزئية وكان التحقيق على الاقل يكذب ومنذ ذلك رايت أن من واجبي ان اضع الامـر في النهاية في ايدي السلطة العامة وهي النيابة ولم تكن مقابلتي له الا للحوار معه أو مع الحاضرين ولكن للتأكد منه شخصيا أن ما ذكره الاستاذ عبد العظيم لي قد صدر منـه وكما ان الخطاب الذي وجهه الي الاستاذ عبد العظيم مصاغا بشكل عام فقد فكرت في أن يصب كلماته على وقائع محددة ولما كنت لا اثق فيه وارتاب فيه منذ البداية فقد تجنبت الحديث معه ورأيت أن افضل طريقة ليقول كلاما محدد على وقائع محددة ان أطرح عليه الوقائع الثابتة في اقواله أمـام النيابة ليعلق عليها بما يشاء وهي الاقوال التي اطلعت عليها بصفتي محاميا منتدبا للدفاع عن كثير من المتهمين فقام بالتأشير عليها امـام بضعة فقرات منها وعلق في النهاية بتعليق الصورة الفوتوغرافيـة المقدمـة بالتحقيقـات .

س : قرر هذا الشاهد انك عرضت عليه صورة اقوالـه وحددتله العبارات التي يعلق عليها وأنك امليتعليه هذه التعليقات وانك كذلك امليت عليه التعليق الموجود في نهاية هذه الاقوال .

ج : لم يحـدث اطـلاقـا .

س : كما قرر انك والاستاذ عبد العظيم المغربي اتفقتما على صيغة الاقرار الذي كتبه بخط يده بعد ان املاه عليـه الاستاذ المغـربـي .

ج : انا لا اعرف شيء عن هذا الاقرار الا عندما حضر به الاستاذ عبد العظيم المغربي لاطلاعي عليه بعد ان اخبرني تليفونيا وحسب ما عرفت من الاستاذ عبد العظيم المغربي والاستاذ خالـد تحرر بمقـر التجمع وانا اصلا لست عضوا في التجمع ولم اكـن حاضرا هذه الواقعـة .

س : كما قرر الشاهد أنه قد اتبعت معه وسائل الاكـراه والضغط والوعود بمزايا وظيفية ومالية للعدول عن هذه الشهادة واتهمك مع اخرين بذلك .

ج : هذا الكلام مختلق أساسا بالنسبة لي أقطع بكذبه جملـة وتفصيلا وحتى بالنسبة لاي احد مثل الاستاذ عبد العظيم المغربي فهو يعلم كما يعلم السيد خالد محي الدين وكما أعلم انا أن حاتـم زهران مقدم في الدعوى من قبل مباحث أمن الدولة باعتباره أحـد مصادرها وذكر في التحقيق انه يقوم بهذه النشاطات منذ عام ١٩٧٤ فمن يريد أن يغري أو يهدد حاتم زهران يعني أنه يدخل مباراةالمقدرة على الاغراء والتهديد مع مباحث أمـن الدولة ذاتها وهو يتجـاوز الغباء الى درجة الجنون هذا بالاضافة الى انه عندما يذكر لي السيد خالد محي الدين والسيد عبد العظيم المغربي المحامي واقعة ذهابه اليهما ثم يحاول زهران مناقضتهما فلست اشك لحظة واحـدة في أنهما صادقان وهو يكذب لاني أعلم من وقائع التحقيق لم يفعل شيئا منذ عام ١٩٧٤ الا الكذب والاستمرار فيه وبالتالي فانني أستبعـد تماماروايته المكذوبة الثالثة وبالنسبة لي اقطع بحسم أن ما يدعيه مختلـق .

س : ابلغ محمد حاتم زهران يوم ٧٧/٤/١٤ انـه تعرض للملاحقةوالضغط عليه وتهديده للعدول عنشهادته الاولى بالتحقيقات فما فما معلوماتك عن ذلك ؟ .

ج : لا أعرف شيئا عن هذا واريد ان اضيف ان ذات السبب الذي انتويت منذ البداية التبليغ ضد حاتم زهران عندما تأكد لـي كذب الواقعة الخاصة بالتحقيق هو اني كما قلت في خطابي الـى الاستاذ خالد أستشعر بقوة أن هناك من عبث بالتحقيق أو يريـد

العبث به ومؤدى هذا وما زال اقتناعي الى الان ان محمد حاتم زهران ليس الا اداة للعبث وان ما يزعمه من انه تعرض الى اغراء او اكراه وبلاغه بذلك هو حلقة من حلقات عبثه ففي يوم ٧٧/٣/٢٤ شاهدته بنفسي في نقابة المحامين يكذب بجراة وطلاقة مثيرة لاشد انواع الريب الذي لا اعرفه الى الان هو من الذي يدفعه الى العبث وما هي الغاية من هذا العبث ولكني ارجح الان ان الذين وراء محمد حاتم زهران بعد ان استعملوه في الايقاع بكثير من الافراد رسموا له طريقا للايقاع بقيادة حزب التجمع ليبلغ عنهم كذبا بما ابلغ يوم ١٤-٤-٧٧ به ولكن لم يكن حاتم زهران ومن وراءه في هذه المرة بارعين فسقط سقطته الاولى وانكشف عندما جرؤ على الاداء تخالف ما ثبته الاستاذ المحقق وقد سبق ان ذكرت منذ اكتشاف هذه الواقعة ادركت ان هناك عملية عبث بالتحقيق لا بد من وضعها تحت نظر النيابة العامة .

س : اين اصل الاوراق التي اشر عليها حاتم زهران بخطة .

ج : معي هذه الاوراق وسأقدمها للمحكمة عندما يبدا تحقيق الدعوى قضائيا وبمعرفة المحكمة لتعلق مصالح بعض المتهمين الذين ادافع عنهم بها ولكني على استعداد لتقديمها اذا رايتم سيادتكم ضمها الى اوراق التحقيق غير انه لا يسعني امام مسئوليتي كمحام الا ان اعبر عن قلقي من ان تضيع هذه الاوراق خاصة وانا لا اعلم الى الان ما الذي يسعى اليه الذين يحركون حاتم زهران واخشى ان خرجت من يدي ان يفقد بعض ما انا مسئول الدفاع عنهم فرصة دفاع موضوعي ولكن ثقتي المطلقة بالنيابة تجعلني على استعداد بعد هذا التعبير عن مخاوفي ان اقدمها اذا امرتم سيادتكم .

س : هل لديك اقوال اخرى ؟

ج : لا .

تمت اقواله ووقع "   رئيس النيابة

ملحوظة :

طلبنا من الاستاذ عصمت سيف الدولة المحامي موافاتنا بالاوراق المشار اليها لارفاقها بالتحقيقات وقد وعد سيادته خلال هذا الاسبوع .

تمت الملاحظة   توقيع   رئيس النيابة
عصمت سيف الدولة

وقد حضر الاستاذ عبد العظيم المغربي المحامي فدعــوناه داخل غرفة التحقيق وسالناه بالاتي قال :
اسمي : عبد العظيم اسماعيل المغربي « سابق سؤاله »

س : ما قولك فيما قرره حاتم زهران من انك شاركت في اكراه والضغط عليه للعدول عن شهادته في التحقيقات .

جـ : لم يحدث وكل ما حدث ذكرته في اقوالي السابقة .

س : كما قرر بانك افهمته بانكم حصلتم ايضا على اقرار من الشاهد محمد عز الدين عنتر بالعدول عن شهادته في التحقيقات .

جـ : محصلش واحب ان اضيف أن محمد عز الدين عنتر كتب عدولا عن شهادته ليسرى بيومي سكرتير التنظيم بلجنة القاهرة بحزب التجمع وجاءني عز الدين بعد ذلك في تاريخ لا اذكره واكد لي هذه الواقعة وهي ان الاقوال التي ادلى بها في التحقيقات كانت نتيجة الضغط الادبي والمعنوي الذي مورس ضده مــن رجـــال المباحث العامة وانه اضطر في التحقيقات نتيجة لذلك ان يكرر مــا ردد على سمعه مرارا من وقائع واسماء في المباحث العامة ، ولكني لم اذكر لحاتم زهران اي شيء عن شهادة عز الدين عنتر واعتقد ان موضوع عز الدين عنتر لاحق عن موضوع حاتم زهران .

س : هل ابلغت يسرى بيومي او احد اخر بامر شـــهادة محمد عز الدين عنتر الذي حاول التنصل منها امامك لاي جهة مــن جهات التحقيق او غـــيره .

جـ : لا .

س : لمـــاذا ؟ .

جـ : اولا عز الدين عنتر لا ينكر الاقوال التي ادلى بهــا في التحقيقات وانما هو تكلم عن الحالة النفسية التي ادلى فيها باقواله وثانيا اننا ندرس هذا الامر في لجنة الدفاع في التجمع من الناحيـــة القانونية وحسبما يتراءى للجنة الدفاع سيتم التصرف .

س : اما كان الاجدر الابلاغ عن هذه الواقعة ايضا وهـــي امر يمس التحقيق وسلامته وظروفـــه .

جـ : هذا متوقف على تقديرنا لذلك فضلا عن اننا لا نود أن نزعج سلطات التحقيق بغير مقتضى .

س : قرر محمد حاتم زهران انك توجهت اليه يوم ٧٧/٤/١٣ ومعك المدعو محمد عرفات واخبرته بأن مجلة روز اليوسف سوف تنشر عنه موضوعا لتجريحه أمام الراي العام وذلك في اطـــار ملاحقته للعدول عن شهادته الاصلية بالتحقيقات .

ج : لم يحدث ويلاحظ ان تاريخ٧٧/٣/١٣ لاحق لكافةالتواريخ المثبتة لعدول حاتم زهران عن اقواله في التحقيقات كذلك فانني لا اعرف أو لا اذكر الشخص المدعو محمد عرفات كما أني لا أعرف حتى هذه اللحظة محل اقامة أو عمل حاتم زهران .

س : هل لديك اقوال اخرى ؟

ج : انا أود ان أوضح انه لا توجد لي بصفة خاصة ولحزب التجمع الذي انشرف بالانتساب اليه بصفة عامة اي مصلحة في ان افرض أو استخدم أي وسيلة من وسائل الاكراه على اي شـــخص للعدول عن اقواله في التحقيقات بل أني كمحامي أعتبر نفسي بحكم شرف المهنة التي انتمي اليها مدافعا عن الحقيقة وعن الحقيقة فقط وكل ما اعرفه أو حدث هو الذي ادليته بالضبط في أقوالي كما ان كل ذلك تـــم في حضرة شهود عدول كثيرين من رجال القانون .

تمت اقواله ووقع ‹‹

رئيس النيابـــة

واقفل المحضر على ذلك عقب اثبات ما تقدم حيث كانت الساعة ١١ر٤٥ ويطلب من لم يحضر التحقيق .

رئيس النيابـــة

فتح المحضر اليوم ٧٧/٥/١٤ الساعة ١٢ر١٠ ظهرا بسراي النيابة بالهيئة السابقة عدا أمين السر فهو صلاح الدين محمد .
حيث أرسل لنا الدكتور عصمت سيف الدولة اعتذارا عن تقـــديم أصول الاوراق التي وعد بتقديمها الينا استجابة لرغبة موكليه .
واقفل المحضر على ذلك عقب اثبات ما تقدم مباشرة .

رئيس النيابة

وثيقة رقم (٢٢)
الرسالة المقدمة الى السيد المستشار مصطفى عبد الوهاب من احمد مصطفى اسماعيل بانكار اقواله .

نداء الى كل الشرفاء في مصر

تلك هي الحقيقة التي حاول رجال مباحث أمن الدولة والامن القومي دفنها في معتقل القلعة على مضي اربعة شهور احملها لكم امانة في اعناقكم .

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس محكمة (١) الاستئناف

تحية طيبة ،

ان تختفي الحقيقة فهذا استثناء في قلعة العدالة .. اما ان تموت الحقيقة فهذا الحاد بيقظة الخالق — وكثيرا ما يتعذب الضمير الانساني ويقاوم فتبدد الظلمة ويبقى جبين العدالة ناصعا من غير سوء .

تلك هي الحقيقة التي سوف تكشف عنها هذه السطور ولي امل من ضمير سيادتكم الذي عاهد الله على أنه لن يظلم احد .. ولن يرمي احد بالباطل .

مقدمة لسيادتكم / أحمد مصطفى اسماعيل الطالب بكلية

---

(١) نص الرسالة المقدمة الى السيد المستشار رئيس محكمة الاستئناف والمسلمة باليد الى السيد المستشار مصطفى عبد الوهاب أثناء جلسة سماع الاقوال بتاريخ ٦ يونيو ١٩٧٧ .

الاعلام ـ جامعة القاهرة والمتهم في القضية رقم ١٠٠ أمن دولة عليا لسنة ١٩٧٧ أوضح ما يأتي :

منذ عام ونصف تقريبا تم استدعائي لمكتب مباحث أمن الدولة بطنطا ـ ودهشت في بادىء الامر ولم أذهب ـ وبعد ذلك بعدة أيام وانا في طريقي الى محطة القطار بمدينة طنطا تم اختطافي في عربة صغيره وامام السيد / محمد طنطاوى، مسئول الامن السياسي وجدتني ماثلا امامه . وسألني لماذا اتردد على جامعة طنطا كل يوم اثنين من كل اسبوع ؟ ـ واوضحت لسيادته انني طالب بكلية الاعلام ـ ومسئول عن توزيع جريدة « صوت الجامعة » التي تصدرها الكلية صباح كل يوم اثنين من كل اسبوع في جامعة طنطا وهنا قال لي : انك تعرف عدد كبير من الطلاب المعروفين باتجاهاتهم ومطلوب ان أكتب المعلومات الكافية عنهم وعن نشاطهم . وسوف يكافئني على ذلك . ولما اوضحت لسيادته انني ارفض منطق التجسس فهو منطق ارهابي ـ وانا ضد كل انسان يحاول كبت آراء الاخرين طالما يسلك السبل الشرعية في ابدائها . وهنا هددني هو وضابط اخر يسمى سمير لطفي بمكتب مكافحة الشيوعية بالمحلة الكبرى واقسما اذا لم ارضخ ليكون عقابي مريرا .

وغادرت مكتب المباحث بعد أن راعني هذا الارهاب وبعد ستة شهور فوجئت باستدعائي مرة اخرى في مكتب المحلة الكبرى التابع لمباحث امن الدولة ـ وذهبت واستقبلني ضابط يسمى عبدالله رضا واخر اسمر اللون يسمى عطية وسئلت عن كل من : ١ ـ شوقي ابو سكينه ٢ ـ جار النبي الحلو ٣ ـ حسني عبد الفتاح .

وأكدت له انني طالب بالجامعة ولا يعنيني ان اعرف عن الناس وعلاقتهم أي شيء وانفجر غيظا وقام احدهم وصفعني على وجهي وغادرت المكتب ـ ولا تدري أي عذاب كان يجيش في نفسي نتيجه هذه السلوكيات الارهابية التي تتبعها معي مباحث أمن الدولة . وفي العام الماضي فوجئت بضابط يسمى محمد عبد السلام في القاهرة يحاول ان يغريني هذه المرة بالاموال والسهرات والخدمات ولعلك سوف تسأل يا سيدي المستشار سبب هذا الاهتمام من المباحث والحقيقة انا شاعر واديب وطالب متفوق في دراستي ولي علاقات متعددة مع الادباء والشعراء والسياسيين من الطلبة والصحفيين واحترم كل التيارات والمذاهب الفكرية وليس لي اتجاه محدد وتربطني بهؤلاء الناس علاقات وصلات وصداقات متينة ومن ثم كان مبعث شقائي وتعاستي . واصبحت في كل لحظة مهددا او

مرعبا من جانب المباحث وبدات أعتزل الناس واخاف عليهم من نفسي وشكوت اليهم ما لقيته من جهاز المباحث ــ فظن البعض انني تورطت في علاقة معهم وأصبت بهزة عنيفة نتيجة هذا الارتياب واهتزت ثقتي في نفسي وظللت على هذه الحالة حتى وقعت احداث يناير الماضي وفوجئت بالقبض علي من الشارع في عصر يوم ٢٣ يناير ١٩٧٧ . وظننت الامر مساومة جديدة وفي مكتب مباحث أمن الدولة بالمحلة سألني الضابط الاسمر المسمى عطية عن مكان احد أقاربي بعد أن أعلمني أنه هارب وغير موجود في منزله . وهو الطالب مصطفى الخولي وقلت له : انني لا أعرف وضربني بقدمه وحملني في سيارة الى طنطا حيث كان ينتظرنا ضابط اخر لا أعرف اسمه وعرض علي منشور مكتوب بخط اليد وسألني من الذي كتبه وقام بتوزيعه على عمال المحلة . فأكدت له انني لا اعرف وهنا طلب مني أن أكتب المنشور بخط يدي حتى يتأكد له انني لست الذي قمت بكتابته .. ولما رفضت انهالت علي الصفعات والكلمات والشتائم البذيئة واحسست أن في الامر مؤامرة ووقعت على الارض غارقا في دمائي وهددوني ان أحد المخبرين سوف يقوم باغتصابي وفعلا مزقوا بنطلوني وانهارت قواي ورضخت وكتبت المنشورات وفوجئت به يطلب توقيعي على محضر بانني الدي قمت بتوزيع هذه المنشورات ومادت الارض من تحتي ووقعت على ذلك ــ وظللت طوال الليل بين أيديهم وقبل الفجر جاء الضابط الذي لا اعرف اسمه ومعه الضابط عبد العزيز قمحاوي وعرضا علي قائمة بالاسماء التالية : ١ ــ يحيى شرباس ٢ ــ هشام عبد الفتاح ٣ ــ خالد عبد الفتاح ٤ ــ مصطفى الخولي ٥ ــ سيد الدماطي ٦ ــ كمال خليل ٧ ــ شهرت العالم ٨ ــ اكرام يوسف ٩ ــ طلعت رميح .

وقال لي ان هؤلاء الاشخاص تم القبض عليهم منذ ايام والمطلوب مني أن أؤكد امام النيابة انهم أعضاء في حزب العمال الذي كتبت المنشورات باسمه ــ واحسست ان الامر تجاوزني وعلي أن أتآمر على أناس لا اعرفهم ــ ورفضت والله يعلم يا سيدي كم نكلوا بي واذاقوني الهوان حتى استسلمت وامام النيابة نفذت كل ما طلب مني وقلت ان احدهم اصطحبني الى شقة حيث عقدنا اجتماع واخر .. والثاني .. والثالث .. ثم نقلت الى القلعة وبدا العذاب حيث استقبلني الضابط العقيد « حاتم » واخر يسمى « أيمن » ومعهم قائمة جديدة تضم :

١ ــ محمد عزت عامر ٢ ــ خالد القيشاوي ٣ ــ احمد زكي . ــ عبد الحميد بدر الدين ٥ ــ محمد عيسى غانم .

واكدوا لي انني سوف اخرج من القضية في حالة ما اذا وافقت على المثول امام النيابة وقلت بأن هؤلاء اعضاء في حزب العمال وعارضت بشدة واكدت له انني لا اعرفهم ولا صلة بيني وبينهم وهنا عصبوا عيني ومزقوا ظهري وادخلوا « خازوقا » خشبيا في مؤخرتي واحسست بالجحيم وصرخت صرخة اهتزت لها كل زنازين القلعة ووافقت ووقعت على كل الاوراق الخاصة بذلك وأمام النيابة قلت كل ما طلب مني وقد هددوني يا سيدي المستشار بأنهم سوف يقبضون على ابي بتهمة اتصاله بالتنظيمات الدينية المناهضة وابي رجل متدين واقام عدة مساجد وهو خريج الازهر الشريف وله نشاط ديني وخشيت عليه واستسلمت للمباحث تماما .. وفي جلسة سماع الاقوال في شهر مارس الماضي وقفت باكيا في قفص الاتهام واكدت لعدالتكم انني لا أعرف هؤلاء الناس ولا تربطني بهم صلة وقلت بأنني اعاني من ضغوط رهيبة في سجن القلعة وقدمت طلبا كتابيا بنقلي من سجن القلعة وعلمت المباحث بأمر النفي في الجلسة واحسوا انهم لا يستطيعون ان يذهبوا بي الى النيابة للادلاء بأقوال كانوا قد اعدوها فاستشرسوا معي وعذبوني حتى الموت واحسست ان الحياة اصبحت مستحيلة بالنسبة لي واحسست انني انتهيت ــ لم لا يا سيدي وانا الشاعر الذي كان يفخر بانه كان يدافع عن قضية شعبه في الوقت الذي لا يستطيع فيه الدفاع عن مؤخرته . وقطعت شريان يدي اليسرى ولكن المحاولة فشلت حينما احس المخبر المسئول عني بذلك وابلغ العقيد حاتم الذي اتى مسرعا واسعفني بنفسه وطلب اخفاء الامر تماما ونقلني الى زنزانة اخرى في ممر خال تماما وهنا جاء الضابط أيمن الذي كان يقوم بتطبيب الجرح بنفسه وأثناء ذلك حاول التقرب الى وأكد لي انه يعتذر وتظاهرت بالموافقة وكان يجلس معي خمس ساعات يوميا وفي أثنائها بدات ثقته في نفسه ترتفع ولما سألته عن سر هذا التلفيق أجابني بصراحة غريبة ان المسألة كلها كالتالي :

في حالة مراقبة التنظيمات السرية تكون هناك ميزانية خاصة بذلك وتسمى مصروفات سرية ومنها يتم تجنيد العملاء والصرف عليهم ولكن الامر اختلف بالنسبة لحزب العمال فقد قام رجال المباحث والامن القومي بتجنيد عملاء وهميين واخذوا الاموال لانفسهم ولما جاءت الاحداث وبناء على قرار سياسي تم اتخاذه بعمل قضية لم تجد المباحث ولا الامن القومي المعلومات والادلة ضد المتهمين ومن هنا كان تعذيبي وضربي لتمام القضية . وفعلا يا سيادة المستشار قامت القضية كما دل على ذلك قرار الاتهام بناء على كل

تلفيقات المباحث التي اشتركت فيها مرغما تحت الظروف التي يعلم الله وحده كيف كانت ــ وكنت رقم ٨ في قرار الاتهام مكافأة لــي على تآمري وعدم صلابتي ــ ولما سألته ولماذا يمزقون الاوراق التي اكتبها والخاصة بتظلماتي وحضور جلسات سماع الاقوال قال لي ان امامي مهمة محددة علي ان اساعده فيها وتظاهرت بالموافقة وهنا رسم لي هذا الدور : في فترة الامتحانات سوف يتم نقلي الــى سجن الاستئناف بجوار حشد كبير من الطلاب المتهمين في قضيتــي حزب العمال ــ والشيوعي المصري وبالقطع لهم اتصالات بذويهم في الخارج كما انهم يعرفون معلومات عن عدد كبير من الطلبة الهاربين ايضا وهناك اعضاء الشيوعي المصري الذين لا تتوافر لدى المباحث الادلة الكافية عنهم لادانتهم ومن ثم علينا ان نعرف عن اتصالاتهــم حتي يتسنى تجريم اكبر عدد منهم والزج بهم في قرار الاتهــام . وكذلك بالنسبة لقضية حزب العمال الشيوعي المصري الــذي تفتقد قضيته الجهاز الفني والمطبعة والارشيف والشكل التنظيمي ــ والمطلوب أن أقف أمام النيابة للمرة العاشرة يا سيدي واقول عن مكان متفق عليه بين المباحث وبعضهم بأنه مكان مصطفى آتخولــي وهنا تقول المباحث بأنه تم مهاجمة المكان والعثور على الجهاز الفني وتمكن المتهم مصطفى من الهروب قبل مهاجمة المكان بوقت قليل ــ وبهذا الشــكل يمكن تصديقي من قبل النيابة وسوف يشمل الجهاز أوراق تم تلفيقها في سجن القلعة وتحمل بعض الرموز التي يمكــن بعد حلها الوصول للشكل التنظيمي للحزب والذي يشمل المتهمين الحــاليــين .

هذا ما انتهت اليه المباحث يا سيدي المستشار ؟!

وتظاهرت بالموافقة فقد كان الهدف أن أغادر سجن القلعــة وفعلا تم نقلي الى سجن الاستئناف على ان تكون وسيلة الاتصال بيني وبين الضابط هي النقيب جمال شمس الذي سوف يقــوم بتوصيلي الى لجنة الامتحان ومن ثم اكتب التقارير واقدمها لــه وهكـــــذا .

وفور وصولي الى سجن الاستئناف قدمت طلبا للنيابة بتاريخ ٢١ مايو اي بعد وصولي بيومين وطلبت فيه تحويلي الى الطــب الشرعي وللادلاء بأقوال تفيد التحقيق ولم يتم ذلك وجاءني النقيب جمال شمس وحمل الي تحيات الضابط ايمن وطلب مني التقــارير وتعللت بأنني اذاكر وجاءني الاسبوع الثاني وطلب مني آلتقاريــر بعد أن حاول ان يعطيني عشرة جنيهات قــد امره الضابط أيمــن بتوصيلها لي وهنا هددته بفضح أمره امــام الطلبة الذين يذهبون

معي الى لجان الامتحان فاستبدل على الفور بالملازم اول محمد الخطيب الذي لم يحدثني عن شيء .

وفي يوم ٢ يونيه تقدمت طلبا مماثلا الى النيابة ووقعته أمام السيد قائد العنبر الذي اعلمني ان جلسة سماع الاقوال بالنسبة لي قد تحدد تاريخها ٦ يونيو ١٦٧٧ .

هذه هي الظروف التي عشتها يا سيدي على مضي عامين كاملين فقدت فيها الثقة بنفسي وبكل من حولي وانهارت قواي وانتهت بي في السجن . لكنني اتطلع الى الله ان يقف بجانبي في شخصكم وعدالتكم بعد ان حاولت المباحث ان تتخذ من القضاء اداة لتغطية جرائمها . وانني اطلب حمايتي وحماية اسرتي من رجال المباحث وتحويلي الى سجن ابو زعبل وعرضي على الطب الشرعي حتى يتسنى لعدالتكم ان ترى بشاعة ما مارسه معي رجال المباحث وما خلفته سياطهم من اثار وتشويهات . واقسم لعدالتكم باللهوكتابه ان جميع العناصر الذين جاءت اسمائهم في اقوالي امام النيابة أبرياء من كل ما نسبته اليهم ولا أعرف عنهم شيئا . ربما يكونوا ياسيادة المستشار أعضاء في حزب العمال أو غيره . اما انا فلا املك دليلا واحدا ضد أحدهم كما ارجو من عدالتكم اعتبار كل الاقوال التي قمت بترديدها امام النيابة بناء على طلب المباحث محض افتراءات واكاذيب حاولت المباحث تغطية موقفها المتخاذل .

انها الحقيقة يا سيدي اقولها لعدالتكم .. والا هل بلغت .. اللهم فاشهد .

واسأل الله لعدالتكم التوفيق .. والله على ما اقول شهيد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

سجن الاستئناف
احمد مصطفى اسماعيل
٤ يونيو سنة ١٩٧٧

وثيقة رقم (٢٣)
بيان من اسرى حملة يناير ١٩٧٧ الى كافة المنظمات الديمقراطية والشعبية

يرى المتهمون المحبوسون على ذمة قضية التنظيمات والتحريض أن الاوان قد آن لكي يتوجهوا بهذا البيان الى كافة القوى والمنظمات الديمقراطية والشعبية في مصر والعالم ..

وهم اذ يعلنون منذ اليوم السبت الموافق ٣ سبتمبر ١٩٧٧ اضرابهم المفتوح عن الطعام احتجاجا على الاهدار البشع لكل الحقوق الطبيعية للانسان وعلى التدخل السافر الذي تمارسه السلطة المصرية في أحكام وقرارات القضاء ، لا يقصدون بهذا الاضراب عن الطعام شأنا يخصهم وحدهم ولكنهم يرون أن اهدار حرياتهم هو ملمح من ملامح اهدار كافة الحقوق الديمقراطية لجماهير الشعب المصري .

وفي حين تتوالى تصريحات المسئولين المصريين لصحف واذاعات العالم مدعية اننا نعامل وفقا للقانون ، فان الحقائق تأتي صريحة بأن كل ما اتخذ في هذه القضية من اجراءات منذ بدايتها وحتى الان ، هو عدوان صريح وقبيح على أبسط الحقوق الديمقراطية والقانونية التي يعرفها أي مجتمع متحضر .

وحينما نعلن اليوم اضرابنا عن الطعام فنحن نفعل ذلك دفاعا عن استقلال القضاء وعن الاحترام الواجب لاحكامه وقراراته .

ونفعل ذلك احتجاجا على منهج السلطة المصرية التي تريد للقضاء وللقانون ان يكونا أداة للثأر السياسي ووسيلة للبطش بخصومها السياسيين .

واذ كنا نقدر للقضاء المصري في مجموعه انه ابدى رايه العادل في هذه القضية حينما توالت أحكامه بانهاء الحبس الاحتياطي لمعظم المتهمين في تلك القضية او المهزلة التي أرادت بها السطة المصرية ان تغطي على سياستها ، فنحن نعلن رفضنا لكافة الوسائل والاساليب التي تحاول بها السلطة ان تقدمنا الى « محاكم تفتيش جديدة » بارهابها للقضاء واحاطتها اياه بجو من الضغوط السياسية التي لا تستحي ولا تتقنع .

وحينما نعلن لكافة المنظمات الديمقراطية والشعبية في مصر وفي جميع انحاء العالم المتحضر اننا اسرى في معسكرات اعتقال ولسنا متهمين في قضية فنحن نلجأ الى ضميرها ونطلب منها ان تتدخل بكل الاشكال المناسبة لايقاف تلك المصادرة البشعة للحق الطبيعي للانسان في أن يواجه قانوناً ديمقراطيا لا يؤثم رأيه او تجرم عقيدته .. ان دعاوى النظام المصري المتكررة الى حد الاملال ، بأننا نحاكم وفقا لسيادة القانون ، دعاوى يكذبها الواقع ، ولو كانت السلطة المصرية واثقة من موقفها لحاكمتنا امام القضاء العادي ووفقا للقانون العام ولما استدعت من القانون المصري امعن نصوصه في الرجعية واكثرها معاداة لحرية الراي والعقيدة . تلك القوانين والنصوص التي أقحمت في ظل الحماية البريطانية او صدرت في غيبة الحياة النيابية والتي لم تعرض في معظمها على اي مجلس تشريعي حتى ولو كان مجلسا للاقليات السياسية .

ويكفي للتدليل على ذلك أن النيابة تطلب تطبيق القوانين الاتية :

ــ القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر وهو القانون الذي صدر عقب اعلان الحملة البريطانية على مصر قبل ٦٣ عاما بهدف قمع الحركة الشعبية لمنعها من الاعتراض على تلك الحماية .

ــ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بشان المظاهرات العامة بالطرق العامة وهو القانون الذي أصدرته حكومة توفيق نسيم الديكتاتورية والعميلة لسلطات الاحتلال البريطاني لمواجهة ثورة الشعب المصري العظيمة في سنة ١٩١٩ والسنوات التالية لها .

ــ المواد التي اقحمها الديكتاتور الرجعي اسماعيل صدقي على قانون العقوبات في عام ١٩٤٦ ــ والمعروفة بقانون مكافحة الشيوعية ــ والتي صدرت بمرسوم ملكي اثناء العطلة البرلمانية

ولم تعرض على المجلس بعد عودته للانعقاد طبقا لنص الدستور الذي كان قائما حينذاك والتي اعترفت مذكرته التفسيرية صراحة انها مقتبسة عن قانون صدر في عهد ديكتاتورية موسوليني الفاشية.

— وجاءت مطالبة النيابة بتطبيق القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ الذي صدر عقب انتفاضة يناير دليلا على استهانتها بكل القيم الديمقراطية لقد تضمن قانون الاحزاب الصادر سنة ١٩٧٧ الغاء المواد التي تطلب النيابة تطبيقها علينا فضلا عن ان كافة البنود الاخرى في هذا القرار صدرت بقانون غير دستوري وغير ديمقراطي يشوبه البطلان من كل جانب قد أوقف تطبيقه فقد تراجعت السلطة أمام ضغوط المترفين والغت اقرارات الثروة المالية كما انها ما زالت تحصل الضرائب حتى الان من صغار الفلاحين .

• ولم يقتصر الامر على استدعاء كل ترسانة القوانين الاستثنائية الباطلة قانونا لتطبيقها على اسرى حملة يناير بل أن امر الاحالة استند الى قانون الطوارىء في احالتنا الى قضاء امن الدولة الاستثنائي مكذبا الالحاح الدعائي الرسمي بأن عهد اللجوء الى الاجراءات الاستثنائية قد انتهى فقانون الطوارىء الذي استند اليه امر الاحالة قد صدر في غيبة البرلمان ولم يقره اي مجلس تشريعي منذ صدوره حتى الآن .

وحينما تطلب النيابة للبعض منا عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة فاننا بمثولنا امام قضاء امن الدولة الاستثنائي طبقا لاحكام قانون الطوارىء محرومون من الطعن على أحكام هذا القضاء التي لا تخضع الا لرقابة رئيس الجمهورية فهو يستطيع بقرار منه أن يلغي الاحكام كما حدث في القضية الشيوعية رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٣ أمن دولة عليا الاسكندرية والتي أصدر القضاء فيها حكما ببراءة جميع المتهمين فألغى رئيس الجمهورية أحكامها وقرر اعادة محاكمتهم جميعا بعد انتفاضة يناير وهو ما يؤكد أن قضاء امن الدولة قضاء استثنائي المطلوب منه أن يراعي دائما رغبات الخصم السياسي .

ورغم ان رئيس الجمهورية سبق له ان صرح انه سيصفي قضاء أمن الدولة وتحال القضايا المنظورة امامه الى القضاء العادي فاذا بقضاء أمن الدولة الاستثنائي ينشط ويناط به المهام — بينما حالة الطوارىء نفسها وضع غير دستوري فقد اعلنت تلك الحالة لمواجهة ظروف الحرب مع اسرائيل وهو وضع انهته المادة الثانية من اتفاقية سيناء الموقعة بين مصر واسرائيل في سبتمبر ١٩٧٥

والتي صدرت بقانون من مجلس الشعب وهي تنص صراحة على اتفاق الدولتين على حل ما بينهما من مشاكل عن طريق التفاوض وعدم اللجوء الى القوة المسلحة .

واضافة الى ذلك فان قانون الطوارىء ينص على ان يحدد سبب اعلان حالة الطوارىء والمناطق التي تطبق فيها تلك الحالة وهو ما يعني الا تطبق الا على المخالفات المرتبطة بمبرر الاعلان . وقد اعلنت حالة الطوارىء الراهنة لمواجهة متطلبات الحرب مع العدو الصهيوني بينما هو منسوب الينا من تهم — بفرض صحتها — لا علاقة لها بتلك الحرب باعتراف رئيس الجمهورية نفسه الذي وصف ما هو منسوب الينا بأنه كان محاولة « لضرب قوة مصر التفاوضية في جنيف » . وحالة الطوارىء المعلنة لا تطبق الا في حالة الحرب مع اسرائيل لا في حالة التفاوض في جنيف فلماذا يطبق علينا قانون الطوارىء !؟

ومما يؤكد ذلك انه عندما طلبت لجنة الرد على بيان الحكومة في خريف ١٩٧٦ (بعد عام من توقيع اتفاقية سيناء) الغاء حالة الطوارىء ، اعلن رئيس الوزراء أمام مجلس الشعب أن الحكومة — الى ان تتمكن من الغائها — تعد بعدم تطبيق قانون الطوارىء الا فيما يتعلق بالشئون العسكرية (!!)

وكانت السلطة في مصر قد وجدت ان استدعاءها لكل النصوص غير الديمقراطية في القانون ، وإصرارها على محاكمتنا امام قضاء استثنائي لا يكفي . فحطت بكلكلها السياسي على النيابة وعلى القضاء اللذين أحيطا بمناخ من التصريحات الرسمية ادلى بها رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وكثير من المسئولين حولت المسألة من قضية ينظرها القضاء الى ثار شخصي بيننا وبينهم فهم لم يكفوا طوال الشهور السبعة الماضية عن توعدنا بالويل والثبور وعظائم الامور . وهاجموا اشخاصا منا بالاسم او بصفات تشير اليهم فضلا عن تأكيدهم المستمر بأننا مدانون حتى قبل ان يصدر قرار الاتهام أو ان تنعقد المحكمة ، مما نعتبره تدخلا سافرا من السلطة التنفيذية في اعمال السلطة القضائية وارهابا للقضاء محاولة لتطويعه لكي يحقق مصالح السلطة السياسية لزج بنا في السجون .

وقد وصل هذا التدخل ذروته عندما هاجم رئيس الجمهورية الدكتور عصمت زين الدين الذي قبض عليه في قضيتنا هجوما شخصيا جارحا ، انتهى بأن ارسل الدكتور عصمت « رئيس قسم الطبيعة النووية بجامعة الاسكندرية » رسالة اعتذار عن أفكاره نشرتها

الصحف ، فعفى عنه السيد الرئيس وافرجت عنه «نيابة أمن الدولة» في نفس اليوم الذي أعلن فيه الرئيس العفو مبررا اياه بأن الدكتور عصمت زين الدين قد عاد الى « صوابه » . وما جرى بشأن الدكتور عصمت زين الدين يؤكد أن القضية قد خرجت عن طابعها القانوني لتصبح ثأرا سياسيا وان اجراءات القبض والمحاكمة ليست سوى ضغوطا لمساومة المتهمين على ما يعتنقون من افكار او ما يجتهدون من اراء حتى يعودوا الى « صوابهم » (!!)

ومهما كانت ثقتنا بالقضاء المصري ، واحترامنا للصفحات الناصعة التي سجلها قضاة كعبد العزيز فهمي وعبد الرازق السنهوري ومع تقديرنا لما يسجله الكثير من قضاتنا اليوم من مواقف مشرفة فاننا لا نقبل أن تضعهم السلطة التنفيذية امام قضية فقدت مقوماتها القانونية وأصبحت ثأرا سياسيا يكون خصومنا السياسيون بمقتضاه قضاتنا .

ان الصفحات السوداء التي حفل بها التاريخ المصري تلوح امام اعيننا ونحن نتابع حملة الضغط السياسي المكثفة على القضاء، تلك الحملة التي تذكرنا بما جرى فيما سمي بقضية التحريض على حرق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ عندما تدخلت السراي فاختارت « القاضي المنحي » حسين طنطاوي ليحاكم المتهمين في تلك القضية فكان موقفه سبة في جبين القضاء المصري الذي وقف بحسم ضد محاولة السراي لمد مدة خدمته ليحقق باسم القضاء هدف الثأر من الخصوم . وأخشى ما نخشاه ان تخلق لنا الضغوط السياسية « حسين طنطاوي » جديدا . ذلك أمر نرفضه ونحتج عليه ونطالب كل القوى الوطنية الديمقراطية أن تقف معنا في رفضه والاحتجاج عليه والتشهير به حماية لحقنا في أن نواجه قضاتنا الطبيعيين لا خصومنا السياسيين .

ان قرار الاتهام الذي صدر ضدنا هو فضيحة لمن اصدروه بمقاييس القانون والمنطق فبعد شهور طويلة من حملة دعاية واسعة لم يسبق لها مثيل حول ما سمي « بمخطط التخريب والفوضى » الذي وضعه ونفذه « حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » و « الشيوعيون والناصريون » صدر قرار اتهام هزيل يؤكد لكل من يقراه أن كل تلك الحملة كانت مهزلة ارادت بها السلطة المصرية أن تقمع كل خصومها السياسيين وكل من يجتهد في شئون الوطن على غير ما ترى أو تريد وهو قرار ينسف نفسه بنفسه ويدين من صاغوه ويسجل على النائب العام انه ارتضى لنفسه أن يكون أداة

للثار السياسي وكأن روح عبد الحميد ابو شنيف ــ رئيس النيابة الذي حقق في قضية حريق القاهرة في عام ١٩٥٢ لحساب السرايي الملكيــة قــد تناســخت .

ان الحقائق تقــول :

اولا : ان القول بأن هناك مخطط للتخريب والفوضى قول يكــذبه قرار الاتهام ذاته ، فمن بين ١٧٦ متهما شملهم القرار ، لم تقــدم النيابة اية وقائع تتعلق بانتفاضة يناير سوى لــ ٥٧ فقط اي بنسبة ٣٢٪ ونصف من جملة الذين شملهم القرار . ويفرض صحة هذه الوقائع فأين هو المخطط الذي تحدثت عنه ديباجة القرار ، وروجت له ابواق الاعلام وعجزت النيابة او قبلت ان تصمت عن تصحيحه .
ثانيا : ان النيابة اعتمدت اكاذيب مباحث امن الدولة بأن حــزب العمال الشيوعي المصري كان وراء الاحداث واوردت ذلك في ديباجة قرار الاتهام برغم ان القرار ذاته يكذب هذا الزعم فمن بين ٨٤ متهما بعضوية هذا الحزب لم تنسب النيابة وقائع تتعلق بأحداث يناير الا لــ ١٩ فقــط ، استندت بالنسبة لــ ١٥ حالة على تحريات المباحث فقط بينما استندت الى شهادة مرشد للبوليس بالنسبة للاربعــــة الباقـــين .

ثالثا : من بين ٣٨ متهما بعضوية الحزب الشيوعي المصري لــم تنسب النيابة الا لــ ٣ فقط وقائع تتعلق بأحداث يناير .
رابعا : من بين ٥٣ متهما بالتحريض على الاحداث ، ١٨ متهما لــم تنسب اليهم النيابة اية وقائع متعلقة بتلك الاحداث .
خامسا : يكفي للدلالة على تهاوي ادلة الاتهام وسخفها واتضــاح التلفيق فيها ان قرائن الاتهام وادلته قبل المتهمين الــ ٥٧ الــذين نسبت اليهم النيابة وقائع تتعلق بأحداث يناير هي شهادة ضــابط المباحث وعملائهم بالنسبة لــ ٥٦ حالة من هذه الحالات الــ٥٧(!!)

ان الذين صاغوا قرار الاتهام هذا هم اول من يعلمون انه لــن يصمد امام اي قضاء عادل وهم قد اصدروه تحت ضغوط سياسية فاضحة وصريحة ومباشرة ، لاطالة مدة الحبس من جانب ،وليحفظوا من الجانب الاخر للسلطة ماء وجهها الذي اراقته في الحديث الفج عن مخطط التخريب . ومن صاغوا هذا القرار هم انفسهم الذين اصدروا قرارات الاتهام جزافية فيما عرف بقضايا الشغب وهــي القضايا التي صدرت احكام القضاء فيها ببراءة اكثر من ٩٩ بالمئــة ممن قدموا للمحاكمة فكانت لطمة على وجه اجهزة الامن وعلى وجــه نيابة امن الدولة وحكما على ادلتها بل وعلى نزاهتها .

ويعنينا هنا ان نشير الى الخلل الصريح في التحقيقات ففي حين تصر النيابة على القول بان هناك حوادث تخريب وتحملنا كلتجاهات سياسية مسئولية ما وصفته بانه مخطط للتخريب الفوضى خلت محاضر التحقيق من اي تحقيق لخط سير المظاهرات او سماع لاقوال المسئولين عن الامن او تحقيق حوادث القتل بالجملة والمذابح التي ارتكبتها الشرطة او حتى بيان بحصر الخسائر التي يقال اننا حرضنا على تخيبهـا .

ان تحقيقا كهذا كان ضروريا للبحث عن المجرم الحقيقي وراء عمليات الحريق والاتلاف ـ هل هي الجماهير الشعبية التي خرجت لتواجه سياسات تريد تجويعها لحساب الفئات المترفة .. ام ان هناك قوى ارادت ان تشعل « حريق رايخستاغ اخر » نكون نحن وقـوده !!؟

ومع ان ادلة التهام قبل الذين نسبت اليهم تهمة المشاركة في التظاهرات السلمية ابان انتفاضه يناير او تهمه عضوية المنظمات الحزبية الشيوعية متهاوية وتافهة وتعتمد في الاغلب الاعم علـى تحريات مباحث امن الدولةالا اننا لا نرى في تواجد اي منا بـين صفوف الجماهير الشعبية يومي ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ـ بفرض صحته ـ تهمة ونرفض ان نحاكم او نسجن لمجرد اننا رفضنا مـع جماهير شعبنا ان نموت جوعا كما اننا نرى ان اشتراك اي مواطن باي منظمة حزبية حق من حقوق الانسان الطبيعية لا يجوز ان يكون محـل استجواب او عقـاب .

ان كل ما سبق ياتي تتويجا لمجموعة مـن التصرفات غـير القانونية التي تصب كلها في نفس الاتجاه وتؤكد ان دعاوي النظام المصري بانه ديمقراطي دعاوى يكذبها الواقع وتفضحها وقائـع قضيتنا فمنذ الحظات الاولى التي تلت انتفاضة يناير تصرفت نيابة امن الدولة لا باعتبارها جزء من القضاء ولكن بصفتها مكتب تابـع لاجهزة الأمن ويكفي للتدليل على هذا :

١ ـ ان اجهزة الأمن استصدرت من النيابة قرارات بالقبض على خمسمائة وواحد وخمسين من العمال والطلاب والمهنيين والكتاب والصحفيين وفقا لمحضر تحريات عامة لا تتضمن اية وقائع او شبهات وحينما صدر قرار الاتهام ـ بعد خمسة اشهر من القبض ـ لـم يشمل سوى ١٧٦ فقط من كل هؤلاء فاذا فرضنا جدلا ان القرائن والادلة قبل الذين شملهم القرار جدية فان معنى تلـك الارقام ان

النيابة اذنت لاجهزة بالقبض على ثلاثة اضعاف من لحقتهم شبهات اتهام وقد قضى هؤلاء جميعا خمسة شهور رهن الاعتقال بمحاضر لا تتضمن تهما .

ووصلت عمالة النيابة لاجهزة الامن حدا جعل وكلاء النائب العام المترافعين يطالبون القضاء برفض تظلمات جميع المقبوض عليهم من قرارات الحبس حتى اليوم السابق مباشرة على اعلان قرار الاتهام ، وهم يعلمون ان معظمهم ممن يشملهم هذا القرار .. وبينما افرج عن ٣٧٥ من المعتقلين عند اعلان قرار الاتهام فان النيابة لم تفرج من تلقاء نفسها قبل هذا التاريخ عن اي محتجز واكدت بذلك كونها اداة للسلطة في اعتقال خصومها السياسيين تحت لافتة سيادة القانون . وهو ما اشار اليه صراحة ممثل منظمة الحقوقيين الديمقراطيين الدوليين الذي حضر لمتابعة التحقيقات وادان في تقريره اجراءات النيابة التي استخدمت لاضفاء شرعية قانونية على عمليات الاعتقال الجزافي بالاضافة الى ذلك تحججت النيابة بسرية التحقيق ومنعت المحامين من حضوره الامر الذي تعرض فيه بعض المتهمين لعمليات تعذيب بدنية واكراه معنوي للحصول على اعترافات كاذبة .

٢ — اهدرت النيابة النص الصريح في المادة ١٤٣ من قانون الاجراءات الجنائية — المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ والتي تنص بأنه لا يجوز في جميع الاحوال بأن يزيد الحبس الاحتياطي عن ستة شهور وفي الجنايات يجب قبل انقضاء هذه المدة ان يحال المتهم الى المحكمة المختصة وهي صاحبة الولاية في مد الحبس . وبالرغم من هذا النص الصريح فقد مضى علينا اكثر من سبعة شهور رهن الحبس الاحتياطي مقررا من النيابة لامن المحكمة المختصة ومن ثم يصير حبسنا باطلا لعدم استناده على نص في قانون استثنائي او في قوانين الاجراءات العادية مما يستلزم الافراج عنا فورا ولكن لنيابة توغل في غيها باهدار حتى نصوص القوانين الاستثنائية .

٣ — ومما يثير الدهشة انه بالنسبة لبعض المتهمين لم تجد النيابة ادلة توجه التهمة على اساسها لهم في قرار الاتهام فاستجلبت قضايا قديمة لهم من سنوات ١٩٧٤ و ١٦٧٥ و ١٩٧٦ لتقول انهم متهمون بتهيئة المناخ لاحداث ١٨ و ١٩ يناير دون ان تقدم دليلا واحدا على ذلك ويلفت النظر ان الادلة المستجلبة لم تكن كافية في حينها لتقديمهم للمحاكمة ولكنه من باب الخضوع للسلطة التنفيذية

وخلق ايهام عام بأن هناك تهم استجلبت النيابة قضايا قديمة تشوش بها على موقف المتهمين وموقف القضاء .

٤ ـ وتضمن قرار الاتهام وقائع مغايرة للحقيقة قد استند الى أدلة واقوال مخالفة لما جاء بمحاضر التحقيق فضلا عن انه ضمن تهما لم يواجه بها المتهمون ولم يحقق معهم فيها .

فقد شاع في قرار الاتهام استخدام مصطلح « أسفر التفتيش في مسكن المتهم عن ضبط بيانات ونشرات خطيه » وكأنها مضبوطات متعلقة باثبات التهمة على المتهم في حين انها عادة ما تكون نشرات علنية خاصة بأحد الاحزاب الثلاثة العلنية او الاتحادات أو الاسر والنوادي الطلابية كما انه كثيرا ما يكون المضبوط نسخة واحدة من مجلة سرية مما لا يشكل جريمة في القانون المصري فلتتطوع النيابة وتذكر في قرارها انها عدة نسخ .

ان الامثلة كثيرة على مغايرة النيابة في قرارها للحقائق ولكن ما يعد خافيا لكل قوانين العالم ان يحال المتهم الى المحاكمة بتهمة لم يحقق معه فيها ولم يواجه بها من النيابة وهو ما حدث مع الشاعر أحمد فؤاد نجم الذي واجهته النيابة بعضوية حزب العمال الشيوعي وحققت معه على هذا الاساس في حين ان التهمة التي وجهها اليه قرار الاتهام هي التحريض ونفس الامر حدث مع المهندس عبدالرحيم الكريمي الذي حقق معه بتهمة الانتماء الى تنظيم التيار الثوري بينما وجه اليه قرار الاتهام تهمة التحريض أيضا تلك التهمة التي لم يسأل فيها المتهمان ولم يواجها بها في التحقيقات .

٥ ـ ثم تأتي الطآمة الكبرى وهي مخالفة نيابة أمن الدولة حتى لصريح القوانين الاستثنائية وكانت السلطة المصرية قد وجدت أن كل ما بالقوانين الاستثنائية لا يكفي لآدانتنا فسيدت قانون الغاب والحكم بلا قانون استثنائيا كان ام غير استثنائي .

وعلى سبيل المثال اصدرت محكمة أمن الدولة العليا بجلسة ١١ أغسطس ١٩٧٧ قرارا بالافراج عن الاستاذ فاروق ثابت المحامي ورغم أن امر الحبس كان قد سقط لان التظلم المقدم منه لم يفصل فيه خلال ثلاثين يوما كما ينص على ذلك القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ اذ كان قد مر على تقديم التظلم ٣٣ يوما بدون الفصل فيه الا أن النيابة اعترضت على قرار الافراج رغم صريح نص القانون المذكور وصدق رئيس الجمهورية على هذا الاعتراض وقد تكرر هذا التصرف بالنسبة لأربعة متهمين اخرين هم محمود

الرجال وخالدالفيشاوي ومحمد عيسىغانم ومحمد فريد سعد زهران الذين فصل في تظلمهم بعد اربعين يوما من تقديم التظلم مما اسقط امر الحبس قبلهم ومع ذلك فان النيابة تمترض ورئيس الجمهورية يصدق على قرارات الاعتراض .

٦ ـ وهنا تبرز قضية من اخطر قضايا التدخل في السلطة القضائية التي ينص الدستور على استغلالها وهي مسالة الحق الاستثنائي الذي يمنحه القانون لرئيس الجمهورية بالاعتراض على قرارات محاكم امن الدولة العليا بالافراج عن المتهمين وهو الحق الذي نظمه القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ . ان الاصل أن الاستثناء لا يتوسع في تفسيره أو تطبيقه وانما يستخدم هذا الحق في حالات خاصة جداً كظهور ادلة جديدة أو وقائع جديدة خلال الخمسة عشر يوما التالية لقرار الافراج لم تكن تحت نظر القاضي عند اصداره لها.
لكن ما يحدث الان هو عكس ذلك تماما فالأستثناء اصبح القاعدة والقاعدة أصبحت ملغاة ولا تصل حتى للاستثناء وهو ما لا يمكن ان يقره عرف أو قانون فالقانون عندما خول لرئيس الجمهورية هذا الاختصاص راعي بقدر الامكان انه طرف محايد في الخصومة ولكن رئيس الجمهورية يمارس هذا الحق بواسطة رئيس الوزراء الذي يمارسه بدوره اعتمادا على مباحث امن الدولة اي انها اصبحت الخصم والحكم فهي التي تلفق القضايا وهي التي تعترض علىأحكام القضاء ونحن نرى ان هذا المبدأ اهدار لابسط حقوق المواطن في الخصومة الشريفة والمحاكمة العادلة وفي التطبيق تكشفالاحصاءات عن ان اجهزة الامن قد دخلت المعركة ضد القضاء وعلى أوسع نطاق وهي تكسب يوما بعد يوم وفي الفترة بين ١٦ يونيو ١٩٧٧ و٢٥ اغسطس ١٩٧٧ اي بعد صدور قرار الاتهام اصدرت دوائر محكمة أمن الدولة العليا قرارات بالافراج عن ٧٦ متهما تم الاعتراض عليهم جميعا وكانت السلطة ممثلة في مباحث امن الدولة تقول للسلطة القضائية : اصدروا ما شئتم من أحكام فهي لا تساوي قلم الرصاص الذي تكتب به لانه بنا ومنا وحدنا يصدر القرار .

تلك هي سيادة القانون وسلطة المؤسسات التي لا يكف المسئولون عن التحدث عنها وعن احترامها .

وهكذا وجدنا انفسنا اسرى بين يد يمباحث امن الدولة اداة السلطة في قهر خصومها السياسيين ذلك الجهاز سيء السمعة الذي يحفل تاريخه بجرائم قتل وتعذيب بحق آفراد منا وشهداء من احد التيارات السياسية التي ننتمي اليها ووجدنا انفسنا بين براثن النيابة

امن الدولة التي يعرف الجميع أنها شاركت وتسترت على جرائم تعذيب اتهم بها بعض أعضاؤها والتي يعترف المسئولون بأن معظم قضاياها ملفقة .

ان سفاحي اوردي ابو زعبل ومجرمي معتقلات الواحات والعزب قتلة شهدي عطية وفريد حداد ولويس اسحاق ومحمد عثمان مازالوا يحتلون مكانهم في مباحث ونيابة أمن الدولة ويتجاسرون على الاعتراض على أحكام القضاء ويهددون أسرنا علنا باننا سنظل رهن السجون الى حين يريدون .

وفي ضوء ذلك كله نعلن اليوم اضرابنا عن الطعام دفاعا عن استقلال القضاء وعن الاحترام الواجب لاحكامه ورفضا للمنهج الذي يريد للقانون والقضاء ان يكونا أداة للثأر السياسي ودفاعا عن حقنا في أن نحاكم أمام قضائنا الطبيعي لا أمام خصومنا السياسيين .

ونحن نرفع صوتنا لكافة المنظمات الديمقراطية والشعبية في بلدنا وفي الامة العربية وفي العالم اجمع لمساندة مطالبنا التالية :

أولا : حفظ القضية أنطلاقا من الحق الطبيعي للانسان في أن يمارس نشاطه السياسي والديمقراطي بالفكر الذي يعتنقه وضمن صفوف الحزب الذي يؤمن ببرامجه ومعتقداته .

ثانيا : الغاء حالة الطوارىء وعدم وضع اي قيود على مبادرات الجماهير لمواجهة احتلال الارض والغاء القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات وان يكون للقضاء العادي وحده اختصاص نظر القضايا .

ثالثا : الغاء وانهاء الحبس المطلق لكافة المتهمين في القضية والقضايا الملحقة بها .

رابعا : ايقاف تدخل جهاز مباحث أمن الدولة في شئون السلطة القضائية بالاعتراض على قراراتها .

خامسا : ايقاف الحملة الاعلامية التي تحيط المتهمين بمناخ يؤثر على السلطة القضائية ومختلف مؤسسات الدولة .

سادسا : ايقاف كافة اشكال الاضطهاد التي تعرض لها المفرج عنهم من المتهمين في القضية وخاصة قرارات الفصل والتشريد والتجميد بالنسبة للعمال والموظفين .

تلك هي مطالبنا التي ندعو كل الشرفاء داخل مصر وخارجها لمساندتها بأقصى ما يستطيعون .

عاش كفاح الشعب المصري

عاش كفاح الحركة الوطنية الديمقراطية من أجل الحرية والتقدم

ليمان أبي زعبل في ٣ سبتمبر ١٩٧٧

مسلسل	الاســم	المهنــة	التوقيع
١	فاروق علي ثابت	محامي	امضاء
٢	محمد عبدالله زهران	مدرس	امضاء
٣	ممدوح عتريس	أعمال حرة	امضاء
٤	حمزة مصطفى العدوى	محاسب	امضاء
٥	صلاح عيسي	صحفي	امضاء
٦	احمد فؤاد نجــم	شاعر	امضاء
٧	محمد سيفالدين احمدعبدالكريم	مدرس	امضاء
٨	مجدي عبدالحميد فراج	طالب	امضاء
٩	عبد الرحيم رياض الكريمي	مهندس	امضاء
١٠	شوقي الكردي شاهين	طبيب	امضاء
١١	زين العابدين فؤاد	شاعر	امضاء
١٢	احمد عبدالظاهر منصور امبابي	طالب	امضاء
١٣	أحمد محمد فتيح	طالب	امضاء
١٤	محمد محمد محمد فتيح	مهندس	امضاء
١٥	أحمد عبدالرحمن الجمال	باحث بجامعةعينشمس	امضاء
١٦	أحمد مبروك محمد حسن	طالببهندسة عينشمس	امضاء
١٧	سيد عبدالغني عبدالمطلب	طالببتجارة عينشمس	امضاء
١٨	محمد محمود جاد النمر	طالببهندسة عينشمس	امضاء
١٩	محمد نديم دراج	ملازم اول احتياط	امضاء
٢٠	محمد حسن محمد نبوان	طالببالمعهدالفنيالصحي	امضاء
٢١	جميل اسماعيل صقر	صيدلي	امضاء
٢٢	عريان نصيف ناشد	محامي	امضاء
٢٣	شبل السيد شهود	ملاحظ صــحي	امضاء
٢٤	مجدي طه فتحالله شرابي	فنــي	امضاء
٢٥	سيد عبد العظيم حسن عمر	فكهــاني	امضاء
٢٦	فاروق علي ناصف	مفتش اتوبيس الشرقية	امضاء
٢٧	عاطف محمد عبدالجواد	طالب	امضاء
٢٨	عبدالله السيد هاشم	عامل	امضاء
٢٩	عماد حسن صيام	مهندس زراعــي	امضاء
٣٠	طلعت حسن معاذ رميح	طالب	امضاء
٣١	أبو المعاطي سليمان السندوبي	طالب	امضاء
٣٢	كمال خليل خليل ابراهيم	مهندس	امضاء
٣٣	فاروق أحمد محمد رضوان	محامي	امضاء
٣٤	حمدي محمودعبد الفتاح	خريج تجارة القاهرة	امضاء
٣٥	محمد أحمد فتحي عبد الجواد	طالب	امضاء
٣٦	بهنس الشرقاوي	عامل	امضاء
٣٧	عادل محمد الجردوح	موظف	امضاء
٣٨	محمد سيد البيطار	محاسب	امضاء

المحتويات

القسم الاول
الدراسة

القسم الثاني
الوثائق